



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الحاج لخضر. جامعة باتنة 1



نيابة العمادة لما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة والحضارة الإسلامية

الحجة في القراءات السبع لابن خالويه دراسة لغوية توثيقية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الإسلامية
تخصص: اللغة العربية والدراسات القرآنية

إشراف الأستاذ الدكتور:
المجد بن نبوي

إعداد الطالب:
زغاد لزهر.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عبد الرحمان معاشي	أستاذ	باتنة 1	رئيسا
المجد بن نبوي	أستاذ	جامعة باتنة 1	مقررا
نعمان بوطهرة	أستاذ محاضراً	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
عمرعروي	أستاذ محاضراً	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
يزيد بلعشم	أستاذ محاضراً	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	عضوا مناقشا
الزايدي بودراما	أستاذ محاضراً	جامعة سطيف	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1442-1443هـ / 2021-2022م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى قدرتي وحافزي للإيجاز إلى جدي، إلى أبي المجاهد بالروح والمان
في سبيل تزايد الصعوبات إلى فرحتي وابتسامتي إلى أمي إلى كل

من أعانني من قريب أو بعيد إلى إخوتي.

أهدي هذا الجهد المتواضع راجيا من الله أن يقبله مني ويجعله

في سبيله في سبيل العلم.

زهرة.

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله على تيسيره وامتنانه عليّ بإكمال هذه الأطروحة
ثم أخص بالشكر الجزيل أستاذي الفاضل المشرف على

الأطروحة:

البروفيسور محمد بن نبري

الذي لم يخل عليّ بتقليد جهده أو كثيره فأتحفني بتصحيحاته

الدقيقة في جميع فصول الأطروحة.

والشكر موصول إلى الطاقم الإداري لكلية العلوم الإسلامية

جامعة باتنة وإلى كل أساتنتي وإلى كل من أعانني من قريب

أو بعيد.

مفكرة



مقدمة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

إن القرآن الكريم كلام الله وهو أعظم ما خطت يد البشر، وأعذب ما سمعت آذانهم وأوعى ما وعت قلوبهم، وأقدر الكتب على التأثير في البشرية جمعاء، إليه تشخص الأبصار، وفيه تصرف الجهود، أعز مطلوب وأرغب مرغوب، باب الخير الوفير والأجر العظيم، الاشتغال به غاية، وفهم آياته وتدبر معانيها غاية الغاية، محفوظ من كل ناحية فلا نقص ولا شطط تعلمه وتعليمه عبادة، بل وحتى تعلم العلوم المؤدية إلى فهمه إذ واجب تعلم ما لا يتم الواجب إلا به، لذلك كان القرآن محط الأنظار ومستفرغ الطاقات فأحاطت به الدراسات من كل جهة فهماً وتفسيراً وقواعد تجويد، فؤلفت فيه المؤلفات وصُنفت في آياته المصنفات. فكان مما اشتغل به العلماء: طريقة أداء اللفظ القرآني وأوجه قراءته وعلل ذلك في كلام العرب، وشواهد من نثرهم وأشعارهم، على الوجه المقروء عن النبي صلى الله عليه وسلم. وبعد ذلك اشتغلوا بتعليل أوجه القراءة من الناحية اللغوية فأظهروا بذلك سعة الألفاظ القرآنية وإحاطتها بكلام العرب، وقد حظيت مؤلفات تعليل القراءات بدراسات أظهرت مزاياها وجهد أصحابها فيها، ولكن بعضها الآخر بقي حبيس رفوف المكتبات ولم يحظ بذلك الكم من الدراسات بل وقد بقيت بعض المصنفات مخطوطة لم تر النور إلا في عهد قريب، بينما غيرها كان أسبق منها وأوفر حظاً، ومن المصنفات المهمة التي جمعت بين سهولة الألفاظ ودقتها، وبين اختصار الجمل على سعتها كتاب "الحجة في القراءات السبع لابن خالويه"، المتوفى سنة سبعين وثلاثمئة للهجرة، والذي توخى فيه صاحبه قوة العبارة ودلالاتها، واختصارها، فكانت دراسة هذا المؤلف مادة دسمة للباحثين، للخوض فيها واستخراج بعض أسرارها، وقد تم التأليف في موضوع هذا الكتاب سواء رسائل جامعية أو مقالات علمية لكن يبقى جانب الدراسة اللغوية لهذا الكتاب حيث لم يشبع بحثاً وتمحيصاً إلا ما كان من مقال سيذكر في الدراسات السابقة في حينه، فكان هذا الباب للبحث مفتوحاً وقد اخترت أن

يكون بحثي في الدراسة اللغوية من خلال عنوان أطروحتي: "الحجة في القراءات السبع لابن خالويه دراسة لغوية توثيقية"

إشكالية البحث.

بما أن بعض مؤلفات ابن خالويه لم تشتهر كثيرا مقارنة بما كتب أقرانه الذين عاصروه إلا أنه عالم فذ وصاحب لغة رصينة، عميق الفهم واسع الاطلاع، كان مقربا من خليفة المسلمين في عصره وأحد مؤدبي بنييه، فكانت مشكلة البحث إظهار مميزات هذا المؤلف من خلال دراسته دراسة لغوية وفق مستويات التحليل اللغوي المعروفة وكذا التعريف بابن خالويه وإظهار مدى إحاطته بمسائل النحو والصرف، واللغة والقراءات، من خلال دراسة كتابه: "الحجة في القراءات السبع"، ومقارنة تعليقاته وأقواله مع آراء علماء تحليل القراءات الذين سبقوه أو عاصروه، من خلال تساؤل مهم: ما مدى إحاطة ابن ابن خالويه بمسائل القراءات واللغة؟ وما مدى ارتباط تعليقات ابن خالويه بمستويات التحليل اللغوي؟ وماهي مكانته العلمية بين أقرانه من خلال كتابه؟ وهل كان قادرا على الالتزام بالمنهج الي صرح به في مقدمته؟.

حاول البحث الإجابة عن هذه الإشكالية ومن خلال تحليل مشكلة البحث لتتبلور شيئا فشيئا حتى تخرج عملا علميا في الأخير.

أهمية الموضوع

لكل بحث أهمية تستدعي القيام به لذلك كان لهذا البحث أهمية من خلال عدة نقاط هي:

- 1-التعلق بكتاب الله الكريم إذ كل ما تعلق به يكتسي أهمية كبيرة ويحلى بالشرف.
- 2-مكانة البحث في القراءات بين غيرها من العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم.
- 3-كشف الستار عن جهد عالم في القراءات وإظهار منزلته بين أقرانه من علماء احتجاج القراءات.
- 4-دراسة كتاب الحجة من الناحية اللغوية لإظهار جهد مؤلفه، وبيان المميزات التي تحويها كتب الاحتجاج.

أسباب اختيار الموضوع

لكل بحث علمي دوافع تغذي الرغبة في الإنجاز، وتخفف المصاعب والمتاعب، لما له من عاقبة أمر محمود، أو لما له من عاجل فائدة مرغوبة، وقد نرى كثيرا من الباحثين تختلف حوافزهم لإنجاز أعمالهم، ومن بين ما حفزني لإنجاز رسالتي في الدكتوراه مايلي:

1- الأسباب الذاتية.

- إن فكرة البحث في القراءات القرآنية بدأت عندي قديما عندما بدأ تعلقي بعلم التجويد، والقراءات حسب الأوجه ثم بعد ذلك قراءتي لمقال: بعنوان: "التوجيه اللساني للقراءات السبع في (حجة ابن خالويه) تأليف محمد بن يحيى، صادر عن مجلة: "علوم اللغة العربية وآدابها"، كلية الآداب واللغات، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد، 8، 2015م، ص 275-288، حيث أعجبتني فكرة تناول القراءات من جهة اللغة، وتعليل أوجه القراءات السبع من كلام العرب، وكيفية أداء الكلمات القرآنية، وكذا معرفة أصحاب كل قراءة، فوجدت في هذا المجال ما يشبع رغبة دفينية عندي، ثم استشرت مشرفي وأستاذي الدكتور "أحمد بن نبيري" فأشار علي بكتاب الحجة لابن خالويه، حيث وبنظرتي الفاحصة أعطاني ملمحا ملخصا موجزا ومشوقا عما يمكن تحقيقه من خلال دراستي لهذا الكتاب؛ الذي جمع بين اللغة والتوجيه والاحتجاج للقراءات القرآنية في شكل مختصر.

-زيادة الرصيد المعرفي وإنفاق الجهد والوقت في تدارس آيات القرآن الكريم وتدبرها.

2- الأسباب الموضوعية.

- الإطلاع على المسائل اللغوية في القراءات القرآنية من خلال كتاب: "الحجة في القراءات السبع".

- الوقوف على المعالم العلمية في كتاب: "الحجة في القراءات السبع".

- التعرف على التفكير اللغوي لعالم من علماء القرن الرابع الهجري.

- تنمية الملكة اللغوية وتطوير العقلية النقدية بدراسة المزيج الموجود بين القراءات القرآنية والدراسات النحوية.

- محاولة الإسهام بإضافة علمية في ميدان الدراسات اللغوية والقرآنية.

الدراسات السابقة.

إن من أساسيات البحث العلمي ردُّ كل قول إلى قائله والاعتراف بالفضل لأهله، وتحري الأمانة العلمية في كل جهد فكري، ومن هذا المنطلق كانت الأمانة العلمية تقضي ذكر الدراسات السابقة حول الموضوع والوقوف على مميزاتها وعلاقتها بالبحث فكان لهذا البحث بهذا الوصف " الحجة في القراءات السبع دراسة لغوية" دراسة سابقة واحدة حسب اطلاعي.

- مقال بعنوان: " التوجيه اللساني للقراءات السبع في (حجة ابن خالويه) تأليف محمد

بن يحيى، صادر عن مجلة: "علوم اللغة العربية وآدابها"، كلية الآداب واللغات، جامعة

الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد8، 2015م، ص275-288.

وقد تناول الباحث في هذا المقال منهج ابن خالويه في توجيه القراءات القرآنية بعد التعريف به وبالقراءة والقراء السبعة وإعطاء لمحة عن منهجه؛ وذلك من خلال تحليل نماذج من التوجيه اللغوي للقراءات السبع في كتاب الحجة، وقد استرشدت بطريقة تحليله للأمثلة التي أوردها؛ إذ يبدأ بتعريف المسألة محل الدراسة، ثم يذكر مثالها من كتاب الحجة، وبعد ذلك يشرع في تحليل المسألة صوتياً، وصرفياً، ونحوياً، بالاعتماد على كتب اللغة وتوجيه القراءات، ثم يستخلص بعد التحليل ومقابلة الأقوال التفكير اللغوي لابن خالويه ويبين معالم منهجه في التعليل.

أما الدراسات التي تقترب من الموضوع وتبحث في نفس موضوعه نذكر منها: رسالة دكتوراه بعنوان: "التوجيه الصوتي والصرفي في كتاب الحجة لابن خالويه" من إعداد الطالب عبد المنعم علي حسن، إشراف الدكتور إبراهيم آدم إسحاق، قسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، تم مناقشتها 2016م" حيث قسم أطروحته إلى مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة؛ فتطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم النظرية التي لها علاقة بموضوع الدراسة؛ فعرف ابن خالويه ووصف كتابه الحجة ثم بين مفهوم المستوى الصوتي، والنحوي بين القدماء والمحدثين، أما الفصل الثاني فجاء عبارة عن حصر للظواهر الصوتية في كتاب الحجة من منظور الدرس الصوتي الحديث، فتكلم عن المماثلة الصوتية؛ وهي: التأثير المتبادل بين الصوت الأول والثاني، ويسمى التأثير المقبل إذا كان الأول على الثاني، والتأثير المدبر إذا كان الثاني على الأول، وهي مسائل مرتبطة باللسانيات وغيرها من مسائل التحليل الصوتي الحديث، أما الفصل الثالث فقد خصصه للكلام عن أصغر وحدة صوتية في اللسانيات وهي: الفونيم، وكذا المورفيم، وهو وحدة صوتية أكبر لها علاقة بالمعاني الصرفية للكلمات، وأما الفصل الرابع فخصصه للقضايا النحوية من جهة المواضيع التي تقرأ كلماتها بالرفع أو النصب أو الجر.

من خلال النظر في هذه الأطروحة يمكن القول: إنها تتقاطع مع موضوع البحث الذي نحن بصددده في الفصلين: الفصل الأول والذي كان تمهيدياً غير أنه لم يتكلم القراءات والقراء السبعة وأما الثاني فهو: الفصل الرابع فالباحث لم يفصل في كثير من المسائل الموجودة في كتاب الحجة، تفصيلاً أكثر دقة وعمقا من خلال تجزئة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات إلى أقسامها المعروفة.

وهناك دراسة أكاديمية أخرى يمكن عدّها دراسة سابقة، وهي رسالة لنيل درجة الماجستير بعنوان: "التوجيه النحوي للقراءات في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه"، من إعداد الطالبة آلاء محمد شهاب المطيري، إشراف الدكتورة نضال حسن سلمان، كلية القائد للتربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، تم مناقشتها سنة 2002م، وقد قسمت

الباحثة دراستها إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، تكلمت في التمهيد عن نشأة الاحتجاج، ثم عرفت القراء السبعة، وبعدها بينت أقسام القراءات القرآنية، وأما الفصل الأول: فبدأته بالكلام عن منهج ابن خالويه في معالجة القضايا النحوية، من خلال الكلام عن ذكره للأوجه الإعرابية في الكلمة القرآنية، وكذا عناية ابن خالويه بعود الضمير وبيان معاني الحروف، والتأويل النحوي أيضا، أما الفصل الثاني: فكان لبيان مواقف ابن خالويه من أصول النحو، والعلة والعامل، وهي وسائل وأدوات للتعليل النحوي استعملها ابن خالويه عند الكلام عن مسائل القراءات، ثم ذكرت في الفصل الثالث: مذهب ابن خالويه النحوي من خلال ذكر مصادره التي استقى منها مادته النحوية، وكذا المصطلحات التي يستعملها للتعبير عن تعليلاته النحوية ومواقفه من المسائل الخلافية، عند تصفح الرسالة بنظرة فاحصة يمكن القول: إنها تتقاطع مع رسالتنا من جهة المستوى النحوي عن طريق معالجتها لبعض الأمثلة من كتاب الحجة وتوجيهها لكن؛ في الأطروحة التي بين أيدينا زيادة تفصيل في المسائل الموجودة في كتاب الحجة، من خلال التقسيمات، والتفريعات الموجودة في الأطروحة، ورسالة الطالبة آلاء محمد شهاب اهتمت بالجانب النحوي في كتاب الحجة، كما هو ظاهر من عنوان رسالتها، ولم تعرج على الجوانب الصوتية، والصرفية، في كتاب الحجة وهو الجانب الذي تزيد به الأطروحة موضوع الدراسة عليها.

أهداف البحث

- 1- الخروج بدراسة شاملة لكتاب: "الحجة في القراءات السبع لابن خالويه" تثري المكتبة الوطنية والعربية بدراسة علمية وفق منهجية البحث الأكاديمي.
- 2- خدمة كتاب الله تعالى وذلك من خلال تعلق الدراسة بألفاظ القرآن الكريم وطرق أدائها.
- 3- محاولة الإجابة عن الأسئلة التي وردت في الإشكالية وإضفاء مسحة أكاديمية على كتاب بين القراءات واللغة.
- 4- معرفه القيمة العلمية لكتاب "الحجة في القراءات السبع" وإظهار مكانة ابن خالويه بين من عاصره من علماء توجيه القراءات.
- 5- معرفة التفكير النحوي لابن خالويه وبيان جهد علماء النحو في توجيه القراءات.

6- معرفة مدى اتساع العربية من خلال ألفاظ القرآن الكريم وقراءاتها المختلفة، والاطلاع على العديد من المسائل النحوية، والصرفية، والصوتية.

7- توثيق القراءات القرآنية محل الدراسة وعزوها إلى أصحابها من القراء السبع.

منهج البحث.

بحكم طبيعة الدراسة والتي تركز على كتاب "الحجة في القراءات السبع" اقتضت منهجية البحث التركيز على: "منهج البحث الوصفي" باستخدام آلياته المتعددة، كالاستقراء وذلك من خلال استحضار النصوص المراد دراستها، وكذا بالعودة إلى المصادر المرتبطة بالمسألة، واستخراج المعلومات من بطون هذه الكتب، بالإضافة إلى آلية التحليل القائم على تحليل الكلام وفهمه وبلورته في شكل استنتاجات وتحليلات تُظهر رؤية ابن خالويه في المسألة، كما تم اختيار "المنهج المقارن" أيضاً، وذلك لما له من أهمية كبيرة في بحث كهذا حيث مدار البحث على عقد مقارنات بين تعليقات ابن خالويه وتعليقات غيره من علماء القراءات والنحو.

كلمة عن أهم مصادر البحث ومراجعته

إن أغلب البحوث العلمية تركز في مادتها على مجموعة من المصادر منها تشتق الأفكار، وبواسطتها تنتقد الآراء، سواء كانت هذه المصادر كتباً، أم رسائل، أم مقالات وهذا البحث الذي نحن بصدده كغيره من البحوث يعتمد على مجموعة أساسية من المراجع التي تركز على المادة العلمية الموجودة عليها، لما لها من فائدة في مجال البحث، وأيضاً لما لها من تعلق بمسائله وقضاياها، وكما هو الحال في أغلب المقدمات لابد من إعطاء نبذة علمية عن محتواها، وأهم خصائصها وفائدتها في مجال البحث وتعلقها به، وبما أن مجال البحث في القراءات وكذا تعلقه بالدراسة اللغوية فكانت كتب توجيه القراءات أنفع الكتب في مجال البحث لاحتوائها على كثير من المسائل الموجودة في كتاب الحجة، وأيضاً تفصيلها ما أجمله ابن خالويه، بالإضافة إلى عزو الآراء إلى أصحابها فيمكن من خلالها عقد مقارنات وبناء فرضيات واستخلاص النتائج، وقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر أهمها:

- 1- كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (324هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط2، 1400هـ-1979م.
 - الذي من خلاله تم عزو القراءات محل الدراسة إلى كل قارئ من القراء السبعة، بالإضافة إلى كتاب آخر في عزو القراءات مثل: تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (833هـ)، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، ط1، 1421هـ-2000م يكون شاهداً ثانياً في عزو القراءات إلى أصحابها.
 - 2- معاني القرآن، أبو زكريا عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (207هـ)، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، (د.ت.ط).
 - 3- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (311هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
 - 4- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس (338هـ)، تحقيق وتعليق عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، 1421هـ-2000م.
 - 5- معاني القراءات للأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (370هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط1، 1412هـ-1991م.
 - 6- الحجة للقراء السبعة أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (377هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ-1993م.
 - 7- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد أبو زرعة بن زنجلة (403هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني دار الرسالة، (د.ت.ط).
- هذه المصادر السالفة الذكر تم الاعتماد عليها بشكل متكرر طوال البحث، وذلك لأهميتها في الأطروحة من جهة ولوجود المسائل النحوية بها من جهة أخرى، كما يمكن من خلالها مقارنة آراء ابن خالويه مع الآراء الشائعة عند غيره من النحاة وعلماء توجيه القراءات.

الصعوبات.

كل بحث علمي تعترضه مجموعة من الصعوبات، وقد اجتمعت في موضوع الدراسة عدة صعوبات منها:

- تعلق البحث بالقراءات القرآنية، ومعلوم ما فيها من الأوجه والطرق والأحكام، وكذا تعلقه بالدراسة اللغوية ومعلوم صعوبة الدراسات اللغوية وما فيها من مسائل متفرقة.
- الشكل المختصر لكتاب الحجة وعدم تعمق أو تفصيل ابن خالويه في مسائله مما يصعب الدراسة اللغوية لأنك لا تجد إلا إشارات للمسألة فقط.
- عدم وجود نسخ متعددة لكتاب الحجة لابن خالويه

إطار البحث.

-نعني بالدراسة التوثيقية لكتاب الحجة عزو قراءات الآيات محل الدراسة إلى أصحابها من القراء السبعون غيرهم بالاعتماد على كتاب "السبعة في القراءات لابن مجاهد (324هـ)"، وكتاب آخر في القراءات.

- تتناول هذه الدراسة كتاب الحجة لابن خالويه من خلال مسائله الصوتية والصرفية والنحوية وعلل الألفاظ القرآنية التي تعددت قراءاتها واحتوت إحدى هذه المسائل.
- التركيز على ما تعددت قراءته وصلح للمقارنة والدراسة والتحليل
- مقارنة تعليقات ابن خالويه مع غيرها لدى علماء القراءات خاصة المسائل الصوتية والصرفية والنحوية الموجودة في الكتاب.

خطة البحث.

خطة البحث تظهر معالمه الأساسية، وترسم الخطوط العريضة لمراحل الإنجاز، وعليه انقسم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تليها قائمة المصادر والمراجع مختومة بالفهارس، فقد تضمن الفصل الأول تمهيدا للموضوع وتعريفا لبعض مهمات البحث ونبذة مختصرة عن ابن خالويه وكتابه الحجة، وأخرى عن القراء السبعة والقراءات والفرق بينها وبين الأحرف السبعة، هذه المقدمات تعتبر تمهيدا لأجل الدخول إلى صلب الموضوع فلا يكون القارئ خالي الذهن، أما الفصل الثاني ف جاء لدراسة المسائل الموجودة على المستوى

الصوتي بدأ بالإدغام وتعريفه ودراسة مسائل الإدغام بالحجة، ومفهوم الإمالة وعللها، والهمز والتخفيف في كتاب الحجة، والمد وعلله، أما **الفصل الثالث** فكان مخصصا للكلام على المسائل الصرفية التي جاءت في كتاب الحجة المتعلقة منها بالأسماء على اختلاف أوزانها مثل اختلاف القراء بين صيغتي "فَعِل" و "فَاعِل"، التبادل في "فاعلة" و"فعيلة"، والتبادل بين "فاعل" و"فَعَال"....إلخ، والأفعال مثل التبادل بين صيغ المشتقات، وكذا صيغ الأفعال، وأيضا للكلام على تعدد اللغات في الكلمة القراءانية، أما **الفصل الرابع** فاختص بالكلام على المسائل النحوية في كتاب الحجة كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، والمفعول، والاستثناء وغيرها من مسائل النحو المعروفة وانتهى البحث **بخاتمة** بها أهم النتائج التي توصل اليها مذيلة ببعض التوصيات، تليها قائمة المصادر والمراجع والفهارس العامة.

لزهر زغاد.

.2022/07/60

الفصل الأول: فصل تمهيري

المبحث الأول: مفهوم القراءات.

المبحث الثاني: نبذة عن القراء السبعة.

المبحث الثالث: ترجمة ابن خالويه.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب الحجة في القراءات السبع.

الفصل التمهيدي: نبذة عن القراء السبعة وترجمة ابن خالويه.

الهدف من هذا الفصل هو: وضع القارئ في صورة البحث من خلال التعريف بالمصطلحات المهمة للدراسة، وإعطاء نبذة عن تراجم أعلام القراء، مع التعريف بشخصية ابن خالويه، وكذا بكتابح الحجة حتى يتشكل تصور عن إطار الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم القراءات.

يقوم هذا المبحث أساساً على مفهوم القراءات القرائية والمقصود بها، مع ذكر بعض المسائل المتعلقة بالقراءات، والتي رأيت أن بيانها يفيد في إثراء البحث، ويعطي مفاهيم صحيحة عن مصطلحات متداخلة، فقد بينت في هذا المبحث مفهوم القراءات لغة واصطلاحاً، كما تطرقت إلى أركان القراءة الصحيحة وقواعدها، ثم انتقلت إلى الكلام على القراءة، والرواية، والوجه، والطريق، وبعدها ذكرت فوائد تعدد القراءات.

المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحاً.

القراءات لغة: القراءات في كلام العرب جمع قراءة، والقراءة: من "قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَقُرْآنًا وَالْإِقْتِرَاءُ: افْتِعَالٌ مِنَ الْقِرَاءَةِ"⁽¹⁾، كما أَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْإِقْتِرَاءَ وَالْقَارِيَّ وَالْقُرْآنَ، الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْجَمْعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ جَمَعْتَهُ فَقَدْ قَرَأْتَهُ، وَسُمِّيَ الْقُرْآنُ "قُرْآنًا" لِأَنَّهُ جَمَعَ الْقِصَصَ، وَالْأَمْرَ، وَالنَّهْيَ، وَالْوَعْدَ، وَالْوَعِيدَ، وَالْآيَاتِ وَالسُّورَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ⁽²⁾، أي أَنَّ الْقِرَاءَاتِ مِنْ مَعَانِيهَا اللَّغَوِيَّةِ الْجَمْعِ سِوَا أَكْثَرَ مِنْ قِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ لِأَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ.

القراءات في الاصطلاح: تعددت التعاريف التي تناولت القراءات ولكن أقربها جمعاً وأشملها مقالة تعريف الإمام ابن الجزري فقد عرفها -رحمه الله- بقوله: "علم بكيفية أداء

(1) لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414 هـ، ج1، ص129.

(2) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1987م، مج1، ص371.

كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله"⁽¹⁾ فالقراءات عند ابن الجزري هي: العلم بكيفية أداء اللفظة القرآنية، وطريقة نطقها وعزو كل اختلاف فيها إلى صاحبه من القراء. وقد تابعه الأستاذ عبد الفتاح القاضي -رحمه الله- بقوله: "هو علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله"⁽²⁾، فكيفية النطق عند عبد الفتاح هي نفسها أداء اللفظ عند ابن الجزري، وقد فصلّ الدميّاطي ما أجمل في تعريف ابن الجزري بقوله: "علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق، والإبدال وغيره من حيث السماع"⁽³⁾ من خلال ما سبق يتبين أن هذه التعريفات أقرب إلى المراد من القراءات لأن الله تعالى لما أنزل القرآن الكريم أنزله على أوجه مختلفة-الأحرف السبعة- علمها جبريل النبي صلى الله عليه وسلم، ونقلت إلينا كصفات أدائها وطرق تأديتها على الوجه الذي نزلت به عن طريق الروايات الصحيحة المتصلة الأسانيد، عن القراء الثقات، ويمكن القول إن القراءات: هي علم يعرف به طرق أداء الألفاظ القرآنية، ومواطن اتفاق القراء واختلافهم في كيفية أداء اللفظ الواحد نطقاً وأداءً، وغير ذلك من هيئات القراءة، نقلاً عن الحضرة النبوية، واتباعاً لمنهج الرواية والإسناد مع عزو كل وجه لناقله. وقد اجتهد العلماء في تقعيد القواعد وبيان كصفات أداء الألفاظ القرآنية أداءً صحيحاً وألفوا لذلك المؤلفات بينوا فيها أركان القراءة الصحيحة.

-
- (1) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين محمد بن الجزري، وضع الحواشي زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت.ط)، ص9.
- (2) البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرّة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، (د.ت.ط)، ص7.
- (3) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدميّاطي، تحقيق شعبان محمد اسماعيل، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ج1، ص67.

المطلب الثاني : أركان القراءة الصحيحة.

بعد أن اتسعت رقعة الإسلام وانتشر الدين في مختلف الأقطار، اهتم الناس بشكل خاص بالقرآن، فتدارسوه، وقَرأوه، وأقَرأوه، ورووه بأسانيدهم إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ، ولكن القراء لم يكونوا سواء في الضبط والإتقان، ولا في الدراية والرواية، بل كانوا في ذلك درجات وهذا ما بينه ابن الجزري في النشر بقوله: "إن القراء كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها"⁽¹⁾.

فالقراءات القرآنية بهذا تختلف باختلاف انطباق قواعد العلماء عليها فمنها الصحيحة، والشاذة، والمتواترة، والآحاد، ولقد اتفق علماء القراءة على ثلاثة أركان تكون القراءة صحيحة مقبولة بها هي:

- 1- صحة سند القراءة.
- 2- موافقة اللغة العربية ولو بوجه.
- 3- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا.

وقد ذكر هذه الأركان ابن الجزري بقوله: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين"⁽²⁾.

(1) النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى - دار الكتب العلمية، مصر، (د.ت.ط)، ج1، ص9.

(2) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج1، ص9.

وجعل العلماء الاختلال في أحد هذه الأركان يخرجها من القراءة الصحيحة إلى قسم يختلف باختلاف الركن الذي اختل: "ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عن من هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"⁽¹⁾.

أي أن العلماء اشترطوا ثلاثة شروط: إن اختل أحدها خرجت القراءة من الصحة إلى الشذوذ، كما شددوا على الشرط الأخير؛ لأن اختلاله يخرج النص عن القراءانية أصلاً، فلا يعتبر قرءانا ولا يتعبد بما لا يوافق أحد المصاحف العثمانية، وهاك تفصيل المراد من هذه الأركان:

(أ) - صحة السند: أجمع العلماء على اشتراط صحة السند لقبول القراءة بل وحتى للنظر في الشرطين الآخرين؛ إذ لا يعقل قبول قراءة ضعيفة السند، لكن بعض العلماء أضاف إلى صحة السند شرط التواتر، والمراد بالتواتر: سلامة الرواة من التجريح، وزيادة عددهم إلى الحد الذي ينتفي معه التواطؤ فقالوا: لا بد في التواتر من نقل جمع كثير من الناس عن جمع كثير، بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب أو اجتماعهم عليه، وهذا ما أكده الدمياطي في كتابه إتحاف فضلاء البشر بقوله: "المراد بالتواتر: ما رواه جماعة عن جماعة يتمتع تواطؤهم على الكذب من البداءة إلى المنتهى، من غير تعيين عدد على الصحيح، وقيل بالتعيين ستة، أو اثنا عشر، أو عشرون، أو أربعون، أو سبعون أقوال"⁽²⁾.

لكن ابن الجزري رد على من اشترط التواتر، بأن صحة السند إذا اجتمع معها الشرطان الآخران تكفي لقبول القراءة، سواء قل الرواة أم كثروا، فالقول في هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابن الجزري؛ حيث يعتبر حدّ صحة السند في القراءة: نقل الضابط عن مثله إلى نهاية الإسناد، ويرى أنه إذا تمّ اشتراط العدد (التواتر) فإنه لا فائدة من اعتبار شرطي موافقة المصحف ووجود وجه في العربية صحيح، لأن التواتر بالعدد يكفي للقطع بقراءة

(1) المصدر السابق، ج1، ص9.

(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد البناء، ج1، ص71.

النص المتواتر، و هذا في غاية الوضوح، حيث يقول: " (وقولنا) وصح سندها، فإننا نعني به: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم"⁽¹⁾.

ما ذهب إليه ابن الجزري متعلّق لأن القول بأن صحة الإسناد تقتضي نقل الثقة عن مثله إلى منتهاه، فهذا يجعل الشرطين الآخرين لهما معنى أكثر، وإنما جيء بهما للتنبّط من صحة النص القرآني، لأن الإنسان معرض للخطأ فيُتجنّب بالشرطين هذا الاختلال.

(ب) - موافقة اللغة العربية ولو بوجه: يقصد العلماء بموافقة العربية: أن يكون النص القرآني المنقول على سنن العرب في كلامهم، سواء كان هذا الوجه فصيحاً أم هناك ما هو أفصح منه، المهم أن يكون للقراءة وجه في العربية، وهذا ما ذكره ابن الجزري: " وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد به وجهها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعا عليه، أم مختلفاً فيه، اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح"⁽²⁾.

بشرط أن يكون السند صحيحاً؛ لأن النقل هو أوّل ما يُنظر فيه، والبقية تتبع له في إثبات القراءة، وهذا خلاصة ما قاله الإمام أبو عمرو الداني عند الكلام على هذه النقطة: "وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفتى في اللغة، والأقيس في العربية؛ بل على الأثبات في الأثر، والأصح في النقل والرواية"⁽³⁾، أي أن عمود صحة القراءة وثبوتها هو النقل المتواتر حتى وإن خالفت وجهها من اللغة مشهوراً.

(ج) - موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً: والمقصود به هو: تلك الكلمات التي وقع رسمها في أحد المصاحف العثمانية برسم يحتمل قراءتها بوجه أبعد من وجه القراءة المتبادر إلى الذهن، وتحتمله الكلمة المرسومة تقديراً، وقد توافق بعض القراءات الرسم تحقيقاً، ويوافقه

(1) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج1، ص 13.

(2) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج1، ص 10.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 10-11.

بعضها تقديراً، نحو: "ملك يوم الدين" فإنه كتب بغير ألف في جميع المصاحف؛ فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً كما كتب: "ملك الناس"، وقراءة الألف محتملة تقديراً كما كتب "مالك الملك"، فتكون الألف حذفت اختصاراً⁽¹⁾. وأرى أنها لم تحذف اختصاراً بل حذفت تعظيماً لأن الملك غير المالك وبهذا الحذف اشتملت القراءات على كل معاني التقديس والتعظيم لله عز وجل فحملت اللفظة معاني لفظ الملك والمالك وفي هذا إعجاز ظاهر للقرآن.

نخلص من هذا الكلام إلى أن القراءة لا تكون قراءة صحيحة ولا يُتَّعبد بها إلا إذا توافرت فيها الشروط السالفة الذكر بالترتيب صحة السند ثم موافقة العربية ثم موافقة الرسم العثماني ويُنظر إليها على نفس الترتيب وإن اختلف أحد هذه الشروط الثلاثة فهي إما شاذة أو باطلة.

المطلب الثالث: القراءة والرواية والطريق والوجه.

القراءة والرواية والطريق كلها مصطلحات تمثل عند علماء القراءات الطبقة الحاصل فيها الاختلاف، فالقراءة قد قدمنا معناها اللغوي فنكتفي هنا بمعناها الاصطلاحي فقط وخالصة ما قاله علماء القراءات في هذا المقام أن كل خلاف نسب لإمام من الأئمة العشرة مما أجمع عليه الرواة عنه فهو قراءة، وكل ما نسب للراوي عن الإمام فهو رواية، وكل ما نسب للآخذ عن الراوي وإن سفل فهو طريق.

1- القراءة: جاء في النشر ما ملخصه⁽²⁾: أن القراءة يقصد بها كل خلاف منقول عن أحد الأئمة العشرة المشهورين مما أجمعت عليه الروايات والطرق، أي هي: كل خلاف نُسب إلى إمام من أئمة القراءات مما أجمع عليه الرواة عنه، نحو قوله تعالى: "مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" [الفاتحة 3] فكلمة "مالك" تقرأ بالألف، وهي قراءة عاصم والكسائي وتقرأ بحذف الألف "ملك" وهي قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة⁽³⁾، لاحظ أن

(1) أنظر المصدر السابق، ج1، ص11.

(2) أنظر النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص199.

(3) أنظر كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ، ص104، تحبير التيسير في القراءات

طبقة الاختلاف هي طبقة القراء الكبار، الذين تنسب إليهم القراءة؛ فكل اختلاف يسمى قراءة، وأشهر القراءات تنسب إلى قارئ بعينه وتسمى باسمه؛ لأن ذلك الإمام: "اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"⁽¹⁾.

2- الرواية: ذكر ابن الجزري أن المقصود بالرواية هو: الخلاف الواقع في قراءة الراوي عن أحد الأئمة العشرة⁽²⁾ وقد فصل المقصود بالرواية غير واحد من العلماء؛ فهي عندهم: "كل خلاف نسب إلى الآخذ عن إمام من أئمة القراءة ولو بواسطة، نحو: رواية الدوري عن أبي عمرو، بواسطة يحيى اليزيدي؛ لأن الدوري تلميذ يحيى ولم يأخذ القراءة عن أبي عمرو مباشرة، ويحيى تلميذ أبي عمرو؛ ولكن الدوري اشتهر برواية أبي عمرو، ونحو: رواية هشام عن ابن عامر، ورواية حفص عن عاصم "من دون واسطة"⁽³⁾؛ لأن كل واحد منهما تتلمذ على شيخه، وأخذ القراءة عنه مباشرة"⁽³⁾، فيكون إذن الخلاف الواقع في طبقة تلاميذ الأئمة المشهورين هو الرواية.

3- الطريق: بنفس التعريفات السابقة يمكن القول أيضا عن مفهوم الطريق؛ لكن الفرق يكون في الطبقة الحاصل فيها الخلاف فهو: "كل خلاف نسب إلى الآخذ عن الراوي وإن سفل، نحو: طريق الأصبهاني لرواية الإمام ورش، وطريق عبيد بن الصباح لرواية الإمام حفص"⁽⁴⁾، ويشترط أن يكون الخلاف حاصلًا في طبقة من أخذ عن طلبة الأئمة العشرة

العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، ط1، 1421هـ - 2000م، ص186.

(1) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج1، ص52.

(2) أنظر النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص199.

(3) أنظر صفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415 هـ، ص8.

(4) المصدر نفسه، ص13.

حتى وإن سفلو، فلا يشترط أن يكون الخلاف في طبقة تلاميذ التلاميذ، بحيث يختار كل واحد وجها يميزه من صاحبه، حتى يتميز به وينسب من جاء بعده هذا الاختلاف له. من خلال تعريف هذه المصطلحات الثلاثة نلاحظ أن أشهر أئمة القراءات عشرة، روى عنهم الجمع الكثير من القراء، تصدر الإقراء منهم راويان لكل إمام على المشهور، سواء أخذوا القراءة عن الإمام مباشرة أم بواسطة، وأن لكل راوٍ كثيرا من الطرق أيضا، قرأ بأشهرها راويان، وبزوا في ذلك فاشتهر لكل راوٍ عن الأئمة طريقان، سواء أخذوا القراءة عن الراوي أم بواسطة واحدة، أم بواسطتين، أم أكثر، فإن نسب الخلاف إلى الإمام يقال: قراءة، وإن نسب إلى أحد راوييه يقال: رواية، وإن نسب إلى تلميذ الراوي أو من اشتهر بنقل روايته يقال طريق.

4- الوجه: هو مصطلح يطلق على ما دون الطريق من أوجه الخلاف، ويمتاز عنها: بأنه خلاف جائز؛ أي يتسامح في الإتيان بوجه دون آخر، وهو: "ما يكون من قبيل الخلاف الجائز والمباح؛ كأوجه قراءة البسمة بين سورتين بالوصل أو الفصل، فمن قرأ بإثبات البسمة بين سورتين، فله أن يقرأ بأحد الأوجه الآتية:

1- وصل الكل.

2- فصل الكل.

3- وصل الثاني بالثالث، وهذه الأوجه الثلاثة جائزة.

4- وصل الأول بالثاني، وهو ممنوع⁽¹⁾.

أي أن الوجه: هو قضية اختيار من متعدد مباح، ولا ينسب لواحد بعينه، فكل الوجوه نقلها الراوي وللقارئ أن يختار ما يشاء، وفق قواعد القراءة.

من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن القول: إن القرءان الكريم نقل إلينا غضا طريا كما أنزل، حافظ على حركاته، وطرق أداء ألفاظه، عن طريق الأئمة القراء، مع اختلاف بينهم في الأداء، لا يخرج هذا الخلاف عن دائرة الرواية الصحيحة، واللغة الفصيحة، ثم نقل

(1) صفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، ص9.

عنهم الجمع الكثير من القراء ،اشتهر بعضهم بأوجه نقلوها عن الأئمة وصاروا يعرفون بها، وتروى عنهم، ثم تتمايز تسميات هذه الخلافات، تبعاً للطبقة الحاصلة فيها، فطبقة الأئمة؛ الخلاف فيها "قراءة"، وطبقة الرواة عن الأئمة الخلاف فيها "رواية"، وإن كان الخلاف فيما دون الرواة فهو "الطريق".

المبحث الثاني: نبذة عن القراء السبعة.

بحكم أن البحث متعلق بالقراءات القرآنية، والاختلاف الحاصل بين القراء في أوجه نطق بعض الألفاظ، فالذي نحن بصدده متعلقٌ علاقةً وطيدةً بالقراء، واختياراتهم، وروايتهم، وطرق رواياتهم، فكان من الأجدي أن نقدم لهذا البحث نبذة عن حياة كل قارئٍ إمام، وعلى أشهر راويين نقلاً عنه.

المطلب الأول: ترجمة القراء السبعة.

أشهر القراء الذين أطبق الناس على عدالتهم، وعلمهم، وإمامتهم في القراءات، سبعة فأقوا أقرانهم شهرةً وسيادةً، فصاروا أقطاباً للرواية، ومراكزاً للإقراء، يأتيهم الطلاب من كل حدب وصوب؛ سنذكر نبذةً طفيفةً عن حياة كل واحد منهم.

أولاً: الإمام نافع.

"هو إمام أهل المدينة في القراءات نافعُ بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، يكنى أبا رُويم ويقال: أبو نعيم، مولى جعونة بن شعوب الليثي، حليف حمزة بن عبد المطلب المدني"⁽¹⁾، "أحد القراء السبعة الأعلام، ثقة صالح، ولد سنة سبعين وتوفي سنة تسع وستين ومائة للهجرة، أصله من أصبهان وكان أسود اللون حالكا، صبيح الوجه، حسن الخلق، فيه دعابة، أخذ القراءة عرضاً عن سبعين من التابعين.

وقد تلقى القراءة عنه رواية وعرضاً خلق كثير أيضاً منهم، مالك بن أنس، وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعيسى بن مينا قالون، وعثمان بن سعيد ورش، وغيرهم، من مناقبه رحمه الله أنه كان إذا تكلم يشمّ من فيه رائحة المسك ف قيل له: يا أبا عبد الله أو يا أبا رُويم تتطيب كلما قعدت تقرئ الناس؟ قال: ما أمس طيباً ولا أقرب طيباً، ولكني رأيت فيما يرى النائم النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو يقرأ في فيّ، فمن ذلك الوقت أشمّ من فيّ هذه الرائحة، خدم القرءان الكريم زهاء سبعين سنة، وتلقى الناس قراءته بالقبول، وانتهت إليه

(1) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص43.

رياسة القراءة بالمدينة، وصار الناس إليها، وقال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة، قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم، مات سنة تسع وستين ومائة، وقيل سبعين، وقيل سبع وستين وقيل سبع وخمسين رحمه الله" (1).

ثانياً: الإمام عَبْدُ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ .

شيخ مكة وإمامها في القراءة، عَبْدُ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، الإمام أبو معبد المكي، الداري، إمام أهل مكة في القراءة، وقيل له الداري؛ لأنه كان عطاراً، والعطار تسميه العرب دارياً نسبة إلى دارين، موضع بالبحرين يجلب منه الطيب، وقيل: لأنه كان من بني الدار رهط تميم الداري (2)، كان أعلم الناس في القراءة بمكة، ولم ينازعه فيها منازع، وكان فصيحاً بليغاً، أبيض اللحية طويلاً، أسمر جسيماً أشمل عليه السكينة والوقار (3)، وقيل الداري الذي لا يبرح في داره ولا يطلب معاشاً قاله الأصمعي، ولد بمكة سنة خمس وأربعين، ولقي بها من الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك رضي الله عنهم، ولقي من كبار التابعين مجاهد بن جبر ودرباس مولى عبد الله بن عباس وروى عنهم، وأخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن السائب فيما قطع به الحافظ أبو عمرو الداني وغيره، وكانت وفاته سنة عشرين ومائة للهجرة (4).

(1) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ج2، 288-289.

(2) أنظر غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص396.

(3) أنظر المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويليهِ / موجز في ياءات الإضافة بالسور، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشار الشافعي المصري، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م، ص19.

(4) أنظر غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص396.

ثالثاً: الإمام أبو عمرو بن العلاء.

أَبُو عَمْرٍو بن العَلَاءِ بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين، المازني المقرئ النحوي البصري، إمام أهل البصرة، اسمه زبَّان على الأصح وقيل العريان⁽¹⁾ سيّد عصره، وأوحد زمانه، ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات، رحمه الله، بالكوفة عند محمد بن سليمان الهاشمي سنة أربع وخمسين ومائة، وله من العمر ست وثمانون سنة. وذلك في أيام المنصور، وكان اختياره في قراءته التخفيف والتسهيل، ما وجد إليه سبيلاً، وأطبق الناس على قراءته، وكانوا يشبهونها بقراءة ابن مسعود، وكان بعضهم يوصي بعضاً بقراءته⁽²⁾.

رابعاً: أبو عمران عَبْدُ اللَّهِ بنُ عَامِرِ الدِمَشْقِيِّ.

قاضي الشام، وإمامها في القراءة، وهو أسن القراء السبعة، وأعلامهم إسناداً، ولد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين، بقرية يقال لها رحاب، ثم انتقل إلى دمشق بعد فتحها، ومات بها في يوم عاشوراء من المحرم سنة ثمان عشرة ومائة في أيام هشام بن عبد الملك⁽³⁾، وقيل ولد سنة ثمان من الهجرة⁽⁴⁾، وممن قرأ هو عليه من الصحابة: معاوية، وفضالة بن عبيد، ووائلة بن الأسقع، وأبو الدرداء -رضي الله عنهم. فلما مات أبو الدرداء خلفه ابن عامر وقام مقامه، واتخذه أهل الشام إماماً رحمه الله⁽⁵⁾.

(1) أنظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الطيار ألتي قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، 1416 هـ-1995 م ط1، ج1، ص223.
(2) أنظر جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد علم الدين السخاوي، تحقيق حسينت البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1 1408 هـ -1987 م، ج1، ص450.
(3) أنظر سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم بن أحمد البغدادي ثم المصري ابن القاصح، راجعه علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1373 هـ -1954 م، ص11.

(4) أنظر أنظر غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص380.

(5) أنظر إبراز المعاني من حرز الأمان، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي المعروف بأبي شامة، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، (د.ت.ط) ج1، ص7.

الخامس: الإمام أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي.

هو عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ بن بهدلة مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر بن قعين بن أسد⁽¹⁾، كان أحد القراء السبعة، والمشار إليه في القراءات، "قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش، وكانا من أصحاب عثمان وعلي، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت -رضي الله عنهم على تفصيل في ذلك.

وجلس عاصم للإقراء بعد وفاة أبي عبد الرحمن، وروى عنه الحديث والقرآن الكريم قبل سنة مائة. وكانت قراءته عندهم جليلة خطيرة مختارة، وقال صالح بن أحمد بن حنبل: سألت أبي: أي القراءات أحب إليك؟ قال: قراءة نافع. قلت: فإن لم توجد. قال: قراءة عاصم⁽²⁾، فكان قارئاً متقناً، آية في التحرير والإتقان، والفصاحة وحسن الصوت بقراءة القرآن الكريم، توفي بالكوفة أو بالسماوة سنة سبع وعشرين ومائة، روى عنه شعبة وحفص، كلاهما من دون واسطة⁽³⁾.

سادسا: الإمام حمزة الزيات:

"هو حَمَزَةُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَمَارَةَ الزِّيَّاتِ، الفرضي التيمي، ويكنى أبا عمار، وتوفي بجلوان في خلافة أبي جعفر المنصور، سنة ست وخمسين ومائة⁽⁴⁾، أحد القراء السبعة، "إمام أهل الكوفة بعد عاصم: قرأ عليه جماعة من أئمة أهل الكوفة، وأثنوا عليه في زهده

(1) أنظر الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش، تحقيق عبد المجيد قطاش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ، ص115.

(2) إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة، ص7.

(3) أنظر مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، تحقيق فواز أحمد الزمرلي، دار الكتاب العربي، (د.ت.ط)، ج1، ص370.

(4) أنظر تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص110-البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، عبد الفتاح القاضي، ص8.

وورعه، منهم سفيان الثوري، وشريك بن عبد الله، وشعيب بن حرب، وعلي بن صالح، وجريير بن عبد الحميد، ووكيع وغيرهم. ولم يوصف أحد من السبعة القراء بما وصف به حمزة من الزهد، والتحرز عن أخذ الأجر على القرآن الكريم⁽¹⁾. ولد سنة ثمانين للهجرة، وأدرك الصحابة بالسن، أخذ القراءة عرضاً عن سليمان الأعمش، وحرمان بن أعين، وأبي إسحاق السبيعي قرأ عليه وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم، وإبراهيم بن إسحاق بن راشد، وإسحاق وإبراهيم بن طعمة، وإبراهيم بن علي الأزرق بن يوسف الأزرق وإسحاق.....⁽²⁾

السابع: الإمام أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي.

"هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي العالم النحوي، لُقّب بالكسائي لأنه أحرم في كساء قال أبو بكر الأنباري: اجتمعت في الكسائي أمور: كان أعلم الناس بالنحو، وأوحدهم بالغريب، وكان أوحد الناس بالقرآن، وكان معلم الرشيد والأمين من بعده وكان عظيم القدر في أدبه وفضله فكانوا يكثرون عليه حتى يضطر أن يجلس على الكرسي ويتلو القرآن الكريم من أوله إلى آخره، وهم يسمعون منه ويضبطون عنه. قيل سنة ثنتين وثمانين ومئة وقيل سنة ثلاث وثمانين ومئة وقيل توفي سنة تسع وثمانين ومائة"⁽³⁾، كان إماماً في النحو، رأساً في القراءة، مقرباً عند الخليفة، مقبولاً عند الناس، تقياً، ورعاً، إليه تعقد الأسفار وعنه يُنتقى العلم.

هؤلاء هم السبعة الأئمة القراء الذين أطبق عليهم أهل الأداء، وقبل الناس قراءاتهم، واجتمعوا عليها في مختلف الأمصار، فكانوا نجوماً في الأداء، ورؤوساً في التقوى والزهد، وأجمع أهل الجرح والتعديل على عدالتهم وقبول رواياتهم، والتعبد بها واعتبارها قرآناً

(1) إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة، ص7.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص236.

(3) أنظر نزهة الألبال في كبرات الأدباء، أبو البركات بن الأنباري، عناية وتقديم رياض مصطفى عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص65- مناهل العرفان في علوم القرآن، الرزقاني، ج1،

صحيحاً، ثابتاً متواتراً، ويدخل الخلاف الحاصل بينهم في جملة الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم وقرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم.

المطلب الثاني: رواية القراء السبعة.

روى القراءة عن الأئمة السبعة المشهورين قراء كثر، انتهت رئاسة الإقراء بعدهم لراويين اثنين لكل إمام من السبعة، تحملاً نقل القراءة ووجوهها، وتلقاهم الناس بالقبول والرضى والاتباع، ومن خلال هذا المطلب سنذكر أسماءهم، ونبذة من سيرهم، مع مراعاة الاختصار قدر الإمكان، وذلك لطبيعة البحث والقصد منه.

1- راويا نافع المدني:

أولاً: الإمام عيسى بن مينا قائلون.

من أشهر من تحمل قراءة نافع، أخص تلاميذه، وأكثرهم ملازمة له، وأحد راوييه، "عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرقي ويقال المري، مولى بني زهرة أبو موسى الملقب قائلون، قارئ المدينة ونحوها، يقال إنه ربيب نافع، وقد اختص به كثيراً، وهو الذي سماه قائلون لجودة قراءته؛ فإن قائلون باللغة الرومية جيد.... قال قائلون: قرأت على نافع قراءته غير مرة، وكتبتها في كتابي، وقال النقاش: قيل لقائلون كم قرأت على نافع؟ قال: ما لا أحصيه كثرة، إلا أنني جالسته بعد الفراغ عشرين سنة.... كان قائلون أصم لا يسمع البوق، وكان إذا قرأ عليه قارئ فإنه يسمعه، وقال ابن أبي حاتم: كان أصم يقرأ القرآن الكريم، ويفهم خطأهم ولحنهم بالشفة.... قال الداني: توفي قبل سنة عشرين ومائتين وقال الأهوازي وغيره سنة خمس ومائتين وقال الذهبي: هذا غلط وأثبت وفاته سنة عشرين قلت وهو الأصح والله أعلم"⁽¹⁾ والقول لابن الجزري.

ثانياً: الإمام أبو سعيد عثمان (ورش).

ثاني أشهر رواة الإمام مالك: "عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان، وقيل: عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داوود بن سابق القبطي المصري المقريء.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص542.

إمام القراء أبو سعيد، ويقال: أبو عمرو، ويقال: أبو القاسم. أصله من القيروان، من موالى آل الزبير بن العوام، وشيخه نافع هو الذي لقبه بورش لشدة بياضه. والورش: شيء يصنع من اللبن. وقيل: بل لقبه ورشان، باسم طائر معروف. فكان يعجبه هذا اللقب ويقول: أستاذي نافع سماني به. ويفتخر بذلك، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية، وكان بصيراً بالعربية. وكان أبيض أشقر أزرق، سميناً مربوعاً، يلبس ثياباً، قصاراً. مولده سنة عشر ومائة، وكانت قراءته على نافع في سنة خمس وخمسين ومائة، قرأ عليه: أبو يعقوب الأزرق، وهو ثبت حجة في القراءة. مات بمصر في سنة سبع وتسعين ومائة⁽¹⁾.

2-راويا الإمام ابن كثير.

الأول: الإمام البزِّي. وهو "أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزة وقال الأهوازي: أبو بزة الذي ينسب إليه البزي اسمه بشار فارسي من أهل همذان أسلم على يد السائب بن أبي السائب المخزومي، والبزة الشدة ومعنى أبو بزة أبو شدة، قلت:-الأهوازي- المعروف لغة أن البزة من قولهم بزه بزة إذا سلبه مرة ويقال: إن نافعاً هو أبو بزة الإمام أبو الحسن البزي المكي، مقرئ مكة، ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومائة، أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه، وعبد الله بن زياد، وعكرمة بن سليمان ووهب بن واضح..... توفي البزي سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة"⁽²⁾

الثاني: الإمام قُنْبُل. "محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن محمد بن سعيد بن جرعة أبو عمر المخزومي مولاهم المكي الملقب بقنبل شيخ القراء، كان إماماً في القراءة متقناً ضابطاً؛ وقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بالحجاز ورحل الناس إليه من الأقطار، ولد سنة خمس وتسعين ومائة، ومات سنة إحدى وتسعين ومائتين عن ست وتسعين سنة"⁽³⁾.

3-راويا الإمام أبي عمرو:

-
- (1) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ج4، ص1229.
- (2) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص109-110.
- (3) المصدر نفسه، ج2، ص146-147.

أولاً الإمام الدُّوري: "حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان ويقال: صهيب أبو عمر الدوري الأزدي البغدادي النحوي الدوري الضرير... نزيل سامراء إمام القراءة، وشيخ الناس في زمانه، ثقة ثبت كبير ضابط أول من جمع القراءات، ونسبته إلى الدور موضع ببغداد، توفي في شوال سنة ست وأربعين ومئتين"⁽¹⁾.

الثاني الإمام السُّوسي: "هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح الرستبي أبو شعيب السوسي الرقي مقرئ ضابط محرر ثقة مات أول إحدى وستين ومائتين وقد قارب السبعين"⁽²⁾.

4-الإمام عبد الله بن عامر وراوياه:

الأول الإمام ابنُ ذَكْوَانَ: "عبد الله بن أحمد بن بشر ويقال: بشير بن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن حسنون بن سعد بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر أبو عمرو وأبو محمد القرشي الفهري الدمشقي، الإمام الأستاذ الشهير الراوي الثقة، شيخ الإقراء بالشام، وإمام جامع دمشق، قال أبو زرعة الدمشقي: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمان ابن ذكوان أقرأ عندي منه، وقال الوليد بن عتبة الدمشقي: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان، ... ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة، وتوفي يوم الاثنين ليلتين بقيتا من شوال، وقيل لسبع خلون منه سنة اثنتين وأربعين ومائتين"⁽³⁾.

الثاني الإمام هِشَامُ: وهو "هشام بن عمار بن نصير بن أبان بن ميسرة السلمي الدمشقي القاضي الخطيب، يكنى أبا الوليد. ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، وتوفي بدمشق سنة خمس وأربعين ومائتين وله اثنتان وتسعون سنة، وقيل: إنه توفي في سنة ست وأربعين ومائتين وله تسع وثمانون سنة"⁽⁴⁾.

5-راوي الإمام عاصم

(1) المصدر نفسه، ج1، ص230-231.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص302.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص363-364.

(4) تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص109.

الأول الإمام شُعْبَةَ: "أبو بكر بن عياش بن سالم الحنات الكوفي المقرئ، العابد، أحد الأئمة الكبار. مولى واصل الأحذب. أشهر أسمائه شعبة. قال: ...قال هارون بن حاتم: سألته عن مولده، فقال: سنة خمسٍ وتسعين. قلت: هو أنبل أصحاب عاصم. قرأ القرآن على عاصم ثلاث مرات... وقال أحمد بن حنبل في مناقبه: ثقة، ربما غلط. وهو صاحب قرآن وخير. وقال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش... قال يعقوب بن شيبة: كان أبو بكر بن عياش معروفاً بالصلاح البارع. وكان له فقه وعلم بالأخبار،... وقد جاء من غير وجه، عن أبي بكر أنه مكث أربعين عاماً يختم القرآن في كل يوم وليلة مرة. قال أبو العباس بن مسروق: نا يحيى الحماني قال: لما حضرت أبا بكر الوفاة بكت أخته، فقال لها: ما يبكيك؟ انظري إلى تلك الزاوية، ختمت فيها ثماني عشرة ألف ختمة...ومات في جمادى الأولى سنة ثلاثٍ وتسعين ومائة"⁽¹⁾.

الثاني حَفْصُ: "هُوَ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْأَسَدِيِّ الْبَزَّازِ الْكُوفِيِّ، وَيَكْنَى أَبَا عَمْرٍ وَيَعْرِفُ بِحَفِيصٍ. قَالَ وَكَيْعٌ: وَكَانَ ثِقَّةً. وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: هُوَ أَقْرَأُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَتُوفِّي قَرِيباً مِنْ سِنَةِ تِسْعِينَ وَمِائَةٍ قَلْتُ-ابن الجزري- بل سنة ثمانين على الصحيح"⁽²⁾.

6- الإمام حمزة وروايه:

الأول الإمام خَلْفُ: وهو "خلف بن هشام بن ثعلب... ويقال خلف بن هشام ... الإمام العلم أبو محمد البزار بالراء، البغدادي، أصله من فم الصلح بكسر الصاد أحد القراء العشرة، وأحد الرواة عن سليم عن حمزة، ولد سنة خمسين ومائة وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ في الطلب وهو ابن ثلاث عشرة، وكان ثقة كبيراً، زاهداً عابداً عالماً مات في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد وهو مخنف من الجهمية"⁽³⁾

الثاني الإمام خَلَادُ: وهو "خلاد بن خالد أبو عيسى، وقيل أبو عبد الله الشيباني مولاهم الصيرفي الكوفي، إمام في القراءة، ثقة عارف محقق أستاذ، أخذ القراءة عرضاً عن سليم

(1) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج4، ص1261-1262.

(2) تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص110.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد ابن الجزري، ج1، ص246-247.

وهو من أضبط أصحابه وأجلهم، وروى القراءة عن حسين ابن علي الجعفي عن أبي بكر وعن أبي بكر نفسه عن عاصم توفي سنة عشرين ومائتين⁽¹⁾.

7- الإمام الكسائي: ورواياه:

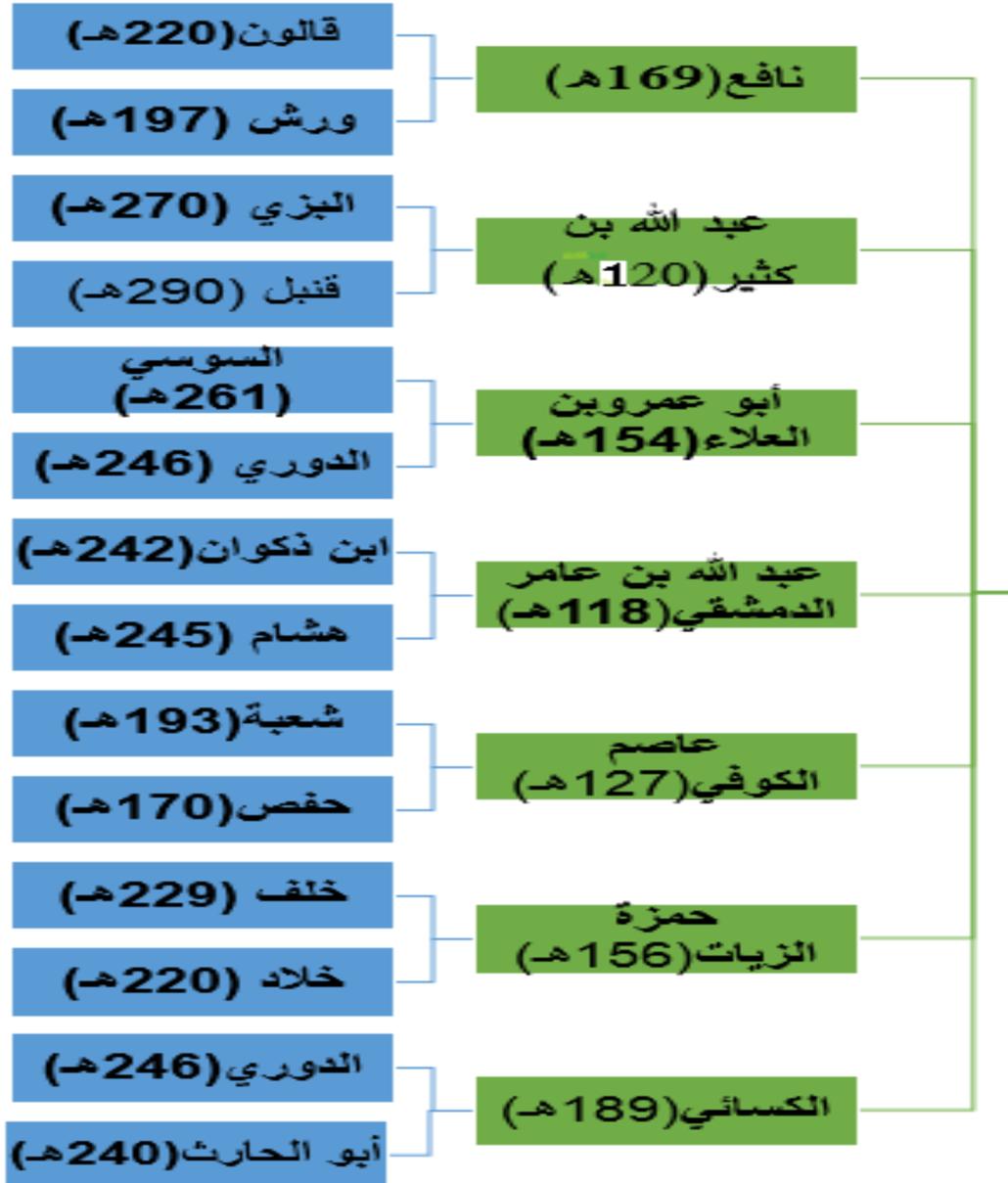
الأول الإمام أبو عمر الدوري: وهو أبو عمر حفص بن عمر الأزدي الدوري الضريير نسبة إلى الدور موضع ببغداد بالجانب الشرقي مات سنة ست وأربعين ومائتين⁽²⁾.
الثاني الإمام أبو الحارث: وهو "الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي، ثقة معروف حاذق، ضابط، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه مات سنة أربعين ومائتين⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه، ج1، ص248.

(2) إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة، ص29.

(3) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج2، ص33.

الشكل رقم (1): القراء السبعة ورواتهم.



المصدر: من إعدادي بالاعتماد على غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، مكتبة ابن تيمية، ط 1351هـ ج3، ص330-333، وصفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415، ص350-355.

المطلب الثالث: الأحرف السبعة والقراءات السبعة والفرق بينهما.

مدار هذا المطلب على الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبعة؛ لأن هذا الأمر قد أشكل على كثير من الناس بعد اختيار ابن مجاهد لسبعة قراء في كتابه السبع في القراءات، فصار كثير من الناس يعتقد أن الأحرف السبعة هي تلك القراءات السبعة المشهورة وفي هذا غلط بين كما سنبينه.

أصل الأحرف السبعة: لا بد قبل الكلام على الاختلاف في الأحرف السبعة أن نذكر أصل هذا الحديث، ومناسبته، حيث بداية القصة كانت عندما سمع سيدنا عمر رجلاً من الصحابة يقرأ آية من كتاب الله بغير الوجه الذي أقره النبي صلى الله عليه وسلم به، فأنكر ذلك، قال عمر: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أقرانيها، فأتيت به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأخبرته فقال له: اقرأ، فقرأ تلك القراءة، فقال: هكذا أنزلت. ثم قال لي: اقرأ، فقرأت، فقال: هكذا أنزلت. ثم قال: ((إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا منه ما تيسر))⁽¹⁾.

يظهر من خلال الحديث الذي أوردناه أن قضية الأحرف السبعة كانت موجودة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، والحديث صحيح مروى في البخاري، فلا مراء في صحته؛ لكن الاختلاف الحاصل بين العلماء ليس في صحة ثبوت هذا الحديث من عدمه، ولا في علاقته بالقراءات السبعة، بل اختلافهم في المقصود بالأحرف السبعة، قال ابن الجزري: "أما المقصود بهذه السبعة فقد اختلف العلماء في ذلك مع إجماعهم على أنه ليس المقصود أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، إذ لا يوجد ذلك إلا في كلمات يسيرة نحو "أف"، "وجبريل"، "وأرجه"، و"هيات"، و"هيت"، وعلى أنه لا يجوز أن يكون المراد هؤلاء السبعة القراء المشهورين، وإن كان يظنه بعض العوام، لأن هؤلاء السبعة لم يكونوا خلقوا ولا وجدوا⁽²⁾.

(1) أنظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ط1، ج3، ص122، رقم 2419.

(2) أنظر النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج1، ص24.

فتبيّن أن الاختلاف إنما في حقيقة الأحرف السبعة، وهل هي موجودة في كل القرآن الكريم؟ وما الحكمة من إنزال القرآن الكريم على سبعة أحرف؟ فالدلالة التي يحملها الحديث مبهمة لذلك كان الاختلاف.

ومنه فلا نزاع بين العلماء المعتبرين في أن الأحرف السبعة التي ذكر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن القرآن الكريم أنزل عليها ليست قراءات القراء السبعة المشهورة، بل أول من جمع ذلك ابن مجاهد، ليكون ذلك موافقا لعدد الحروف التي أنزل عليها القرآن الكريم، لا لاعتقاده واعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعيّنين هم الذين لا يجوز أن يقرأ بغير قراءتهم⁽¹⁾، بل صادف اختياره حديث الأحرف السبعة لا غير.

آراء العلماء في مسألة الأحرف السبعة.

اختلف العلماء في المقصود بالأحرف السبعة في الحديث فانقسموا إلى عدة أقوال منها القول: "إن الأحرف السبعة هي سبع لغات وهو رأي القاسم بن سلام: القول عندنا أنه نزل على سبع لغات متفرقة في جميع القرآن الكريم من لغات العرب، فيكون الحرف منها بلغة قبيلة، والثاني بلغة أخرى سوى الأولى، والثالث بلغة أخرى سواهما، كذلك إلى السبعة. وبعض الأحياء أسعد بها وأكثر حظا فيها من بعض⁽²⁾.

وقال آخرون: هي سبع لغات في الكلمة، كقولك أقبل، وهلم، وتعال، وغيرها.

وقال آخرون: : السبعة الأحرف: وعد، ووعيد، وحلال، وحرام، ومواعظ، وأمثال، واحتجاج.

وقال آخرون السبعة الأحرف: حلال، وحرام، وأمر، ونهي، وخبر ما كان قبل، وخبر ما هو كائن بعد، وأمثال.

(1) أنظر الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي - بشير جويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1404 هـ - 1984م، ج1، ص10.

(2) أنظر فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، مروان العطية، محسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1415 هـ - 1995م ص339.

وقال آخرون: المراد السعة والتيسير، كل هذه الأقوال ذكرها ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر⁽¹⁾، لكن أقربها إلى الصواب أن هذه السبعة أحرف عبارة عن سبع لغات ماثثة في القرآن الكريم، أغلبها على لغة قریش وبعضها على لغات العرب الأخرى.

الحكمة من نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف:

اجتهد العلماء في تحديد الحكمة من نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف، وأضافوا حكماً أخرى إلى حكمة التيسير التي جاء بها الحديث منها⁽²⁾:

1- التيسير على الأمة الإسلامية كلها.

2- بيان بعض الأحكام.

3- الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع قراءتين.

4- رفع توهم ماليس مرادا.

5- الدلالة على إعجاز القرآن وأنه كلام الله تعالى.

ما ينبغي اعتقاده في الأحرف والقراءات.

قال أبو عمرو: "وجملة ما نعتقده من هذا الباب وغيره: من إنزال القرآن وكتابته، وجمعه، وتأليفه، وقراءته، ووجهه، ونذهب إليه ونختاره أن القرآن منزل على سبعة: كلها شاف كاف وحق وصواب، وأن الله تعالى قد خير القراء في جميعها وصوبهم، إذا قرؤوا بشيء منها، وأن هذه الأحرف السبعة المختلف معانيها تارة، وألفاظها تارة، مع اتفاق المعنى ليس فيها تضاد، ولا تناف للمعنى، ولا إحالة، ولا فساد، وأنا لا ندري حقيقة أي هذه السبعة الأحرف كان آخر العرض، أو آخر العرض كان ببعضها دون جميعها وأن جميع هذه

(1) أنظر النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج1، ص35-37.

(2) أنظر القرآن والأحرف السبعة، عليان شوكت محمد، مجلة الدارة، دار الملك عبد العزيز، السعودية، عدد1، مج5، 1979، ص309-332.

السبعة أحرف قد كانت ظهرت واستفاضت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم، وضبطتها الأمة على اختلافها عنه، وتلقنتها منه، ولم يكن شيء منها مشكوكا فيه ولا مرتابا به"¹

(1) الأحرف السبعة للقرآن، الداني أبو عمرو، تحقيق عبد المهيمن طحان، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ط1، 1408هـ، ص60.

المبحث الثالث : ترجمة ابن خالويه.

عند تعلق البحث العلمي الأكاديمي بكتاب معين كان التعريف بهذا الكتاب، وإعطاء نبذة عن مؤلفه، وبيان مكانته، واسمه، ونسبه، وسيرته، واجبا وبحكم تعلق هذا البحث بكتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه كان لزاما تقديم ترجمة مختصرة له تغني القارئ عن الرجوع إلى بطون كتب التراجم والطبقات.

المطلب الأول: ابن خالويه - اسمه - نسبه - سيرته.

طبيعة البحث وعلاقته بكتاب الحجة يحتم الترجمة لهذا العالم الجليل والإشارة إلى محطات حياته والتعريف بشيوخه وتلامذته وكذا مؤلفاته.

الفرع الأول: اسمه ونسبه.

"الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدون أبو عبد الله النحوي اللغوي، نزيل حلب الإمام المشهور، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر بن مجاهد، وابن الأنباري، والنحو واللغة عن ابن دريد ونفطويه"⁽¹⁾ ويقال له نزيل حلب؛ لأن أصله من همدان، وقد زار اليمن وأقام بدمار مدة، وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب⁽²⁾، وكان يقال له: "ذو النونين" لأنه كان يكتب في آخر كتبه الحسين بن خالويه، فيعرف بالنونين⁽³⁾، "ومات بحلب سنة سبعين، وقيل سنة إحدى وسبعين"⁽⁴⁾ يقصد الذهبي سبعين وثلاثمئة للهجرة.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص215.

(2) أنظر الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15، 2002 م، ج2، ص231.

(3) أنظر لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- بيروت، ط1، 1423 هـ - 2002 م، ج3، ص140.

(4) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج8، ص322.

الفرع الثاني: مولده ورحلاته.

ابن خالويه رجل فارسي؛ لأن أصله من همذان⁽¹⁾ فيها ولد وترعرع، ومنها خرج في أسفاره، ولم تذكر الكتب التي ترجمت لابن خالويه سنة مولده، ويظهر من خلال بعض أشعاره أنه كان رجلاً فقيراً في بداية حياته من ذلك قوله:

الجُودُ طَبِيعِي وَلَكِنْ لَيْسَ لِي مَالٌ * * فَكَيْفَ يَبْذُلُ مَنْ بِالْقَرَضِ يَحْتَالُ.

فَهَاكَ حَظِّي فَخُذْهُ الْيَوْمَ تَذْكَرَةً * * إِلَى اتِسَاعِي فَلِي فِي الْغَيْبِ آمَالُ⁽²⁾.

خرج من مسقط رأسه "فزار اليمن وأقام بدمار مدة"⁽³⁾، ودخل بغداد طالباً للعلم سنة أربع عشرة وثلاثمائة⁽⁴⁾، "فأدرك جلة العلماء بها مثل أبي بكر ابن الأنباري، وابن مجاهد المقرئ وأبي عمر الزاهد وابن دريد، وأبي سعيد السيرافي"⁽⁵⁾ فنهل من علمهم وتلمذ على أيديهم، حتى حصل قسطاً واسعاً من العلوم، ثم خرج قاصداً دمشق، "ثم إنه قدم الشام وصحب سيف الدولة بن حمدان، وأدب بعض أولاده، ونفق سوقه بحلب، واشتهر ذكره، وقصده الطلاب من الآفاق"⁽⁶⁾.

(1) أنظر الأعلام، الزركلي، ج2، ص231.

(2) أنظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط1، 1384هـ-1965م، ج1، ص529-530.

(3) الأعلام، الزركلي، ج2، ص231.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص529-530.

(5) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ج2، ص178.

(6) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج8، ص321.

الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه.

أولاً شيوخ ابن خالويه: كان ابن خالويه طالبة للعلم نهما في التلقي، مجتهدا في الأخذ، فقد دخل بغداد وفيها خيرة علمائها، وطلب العلم بها سنة أربع عشرة وثلاثمائة، واتصل بجلّة علمائها منهم:

- 1- محمد بن الحسن بن دريد⁽¹⁾ (ت321هـ).
- 2- إبراهيم بن محمد بن عرفة نبطويه⁽²⁾ (ت323هـ).
- 3- أبو بكر بن مجاهد (ت324هـ).
- 4- أبو بكر محمد بن بشار الأنباري (ت328هـ).
- 5- محمد بن مخلد العطار الدوري⁽³⁾ (ت331هـ).
- 6- أبو عمر الزاهد (ت345هـ).
- 7- أبو سعيد السيرافي⁽⁴⁾ (ت368هـ).
- 8- أبو العباس بن عقدة⁽⁵⁾ (ت332هـ).

ثانياً تلاميذه:

كان ابن خالويه فقيها عالما ونحويا مشهورا فتحلّق حوله الكثير من الطلبة للنهل من معين علمه وللاستزادة من واسع زاده فأخذ عنه خلق كثير يذكر هذا الفرع أهم أسمائهم.

- 1- القاضي المعافى بن زكريا النهرواني (ت390هـ).

(1) أنظر لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني، ج3، ص 140.
(2) أنظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج8، ص321- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص215.
(3) أنظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج1، ص529-530.
(4) أنظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج2، ص179.
(5) أنظر الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ-2000م، ج12، ص200- لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني، ج3، ص140.

- 2- القاضي أبو طاهر الهاشمي(395)(1)
 - 3- محمد بن عثمان بن بلبل أبو عبد الله(410هـ)(2)
 - 4- أحمد بن عبد الرحمن بن قابوس بن محمد بن خلف(413هـ)(3).
 - 5- عبد المنعم بن غلبون(399هـ)(4).
 - 6- سعيد بن سعيد الفارقي أبو القاسم النحوي(5) (391هـ).
 - 7- الحسن بن سليمان(6).
 - 8- عثمان بن أحمد بن الفلو(7)(375هـ).
 - 9- أبو علي الحسين بن علي بن عبد الله الرهاوي(8)(414هـ).
- ابن خالويه نحوي ذو مكانة مرموقة بين النحاة، فقد درس على يدي خيرة علماء بغداد في وقته، فأبو بكر بن مجاهد، والسيرافي، وابن دريد، وابن الأنباري، علماء مشهورون وشهرتهم بلغت الآفاق، وقد استطاع ابن خالويه تأدية رسالته وتمير الأمانة إلى تلاميذ ذاع صيتهم بعده وذكرهم أصحاب التراجم.

-
- (1) أنظر الوافي بالوفيات، الصفدي، ج16، ص147.
 - (2) أنظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج1، ص170.
 - (3) المصدرالسابق، ج1، ص322.
 - (4) أنظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج8، ص321.
 - (5) المصدر نفسه، ج1، ص584.
 - (6) أنظر لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني، ج3، ص140.
 - (7) أنظر الوافي بالوفيات، الصفدي، ج12، ص200.
 - (8) أنظر غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص215.

المطلب الثاني: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

قيمة المرء في ما يحسنه، ومكانته تنتهي إلى ما يتقنه؛ فيشرف بما يشتغل به مما ينفع الناس، من علم أو عمل، وابن خالويه عالم واسع الاطلاع، أخذ من كل علم بحظ وافٍ، فتظهر مكانته من أوجه عدة: منها تتلمذه على يد جلة علماء عصره، في النحو واللغة والقراءات وغيرها، وكذلك تظهر مكانة ابن خالويه من جهة التأليف، فقد صنف كتباً عديدة تجلّي رسوخ قدمه في العلم، وبسبب اجتهاده وعلوّ منزلته، قدمه خليفة المسلمين سيف الدولة فكان من جلسائه، بل كان مؤدباً لبعض أبنائه، كما تظهر مكانته أيضاً: من خلال تصدره للتدريس، وعقد حلق الذكر، فنجب بعض تلاميذه واشتهروا كما قدمنا، ولاضير من إيراد بعض آراء العلماء فيه، فقد وصفه الذهبي بشيخ العربية وبأنه كان صاحب سنة⁽¹⁾، وأما ابن خلكان فقد قال عنه: "أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام الأدب، وكانت إليه الرحلة من الآفاق، وآل حمدان يكرمونه ويدرسون عليه، ويقتبسون منه"⁽²⁾، أما السيوطي فقد وصفه بأنه: "إمام اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية"⁽³⁾ ونقل عن الداني قوله فيه: "عالم بالعربية، حافظ للغة، بصير بالقراءة، ثقة مشهور. روى عنه غير واحد من شيوخنا ... وكان شافعيًا"⁽⁴⁾ أما الزركلي فقال عنه: "لغوي، من كبار النحاة"⁽⁵⁾، فيظهر من خلال ما تقدم مكانة ابن خالويه بين علماء عصره، وكذا واسع اطلاعه على صنوف العلم مما أكسبه منزلة متميزة خلدت ذكره في تاريخ النحاة والقراء.

(1) أنظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج8، ص321.

(2) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج2، ص179.

(3) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج1، ص529.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص530.

(5) الأعلام، الزركلي، ج2، ص231.

المطلب الثالث: مؤلفاته.

ابن خالويه عالم موسوعي، وقد خلف وراءه تراثا كبيرا في شتى المجالات العلمية

فألف في اللغة، والقراءات، وله العديد من المصنفات منها:

- 1- كتاب ليس في كلام العرب
- 2- كتاب أسماء الأسد ذكر له خمسمائة اسم
- 3- كتاب البديع في القراءات
- 4- كتاب الجمل في النحو
- 5- كتاب الاشتقاق
- 6- كتاب غريب القرآن⁽¹⁾.
- 7- حواشي البديع في القراءات⁽²⁾
- 8- شرح مقصورة ابن دريد
- 9- مختصر في شواذ القرآن.
- 10- إعراب ثلاثين سورة من القرآن العزيز
- 11- الشجر .
- 12- الآل⁽³⁾
- 13- اطرغش في اللغة
- 14- القراءات
- 15- المقصور والممدود⁽⁴⁾ .
- 16- المذكر والمؤنث "

(1) أنظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج8، ص321.

(2) أنظر غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ج1، ص215.

(3) أنظر الأعلام، الزركلي، ج2، ص231

(4) أنظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج1، ص530

- 17- الألفات " (1).
- 18- التذكرة، لابن خالويه (2).
- 19- تقفية ما اختلف لفظه واتفق معناه لليزيدي، لابن خالويه (3).
- 20- المبتدأ، لابن خالويه، فى النحو (4).
- 21- الحجة فى القراءات السبع (5).
- 22- إعراب القراءات السبع وعللها.
- 23- شرح ديوان أبى فراس الحمدانى.
- 24- رسالة فى أسماء الريح.
- 25- غرائب خلق الانسان (6).
- 26- أسماء الله الحسنى.
- 27- أسماء الحية.
- 28- أسماء ساعات الليل.
- 29- الأخبار فى الرياض.

-
- (1) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ج2، ص179.
 - (2) أنظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربى - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ط1، 1406 هـ - 1982م، ج4، ص339.
 - (3) المصدر نفسه، ج4، ص342.
 - (4) المصدر نفسه، ج4، ص375.
 - (5) أنظر ابن خالويه صرفياً، عبد الحميد حمد شحاذة، رسالة دكتوراه فلسفة فى اللغة العربية، إشراف الدكتورة ندى عبد الرحمن الشايح، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، 2006، ص11.
 - (6) أنظر الدلالة القرآنية عند ابن خالويه، عزة إبراهيم حماش، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص11.

30- رسالة شكاة العين⁽¹⁾.

31- الإيضاح في القرآن.

32- كتاب "لا".

33- ماينون وماالينون في القرآن⁽²⁾.

34- الهاذور.

اكتفيت بهذا القدر من التفصيل في حياة ابن خالويه؛ لأنني قصدت الاختصار، وقد سبقني في ترجمته بعض الباحثين منهم: الدكتور عبد العال سالم مكرم الذي حقق كتاب الحجة لابن خالويه، وترجم له ترجمة شافية كافية، نكتفي بما أوردنا ونحيل من أراد الاستزادة على مقدمة تحقيق عبد العال سالم مكرم للحجة، ويظهر من خلال هذا: أن ابن خالويه عالم فذ له مكانته العالية بين علماء عصره وكان مجتهدا في التأليف في كل فن.

(1) أنظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1985م، ص 69.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1979، ص 16-18. وابن خالويه صرفيا، عبد الحميد حمد شحادة، رسالة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، اشراف الدكتورة ندى عبد الرحمن الشايح، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، 2006، ص 12.

المبحث الرابع: التعريف بكتاب الحجة في القراءات السبع المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

من خلال هذا المطلب يمكن التعرف إلى كتاب الحجة؛ حيث سيكون الكلام على تسميته، وصحة نسبته إلى ابن خالويه، وتاريخ نسخه، وتأليفه.

الفرع الأول: اسم الكتاب.

ابن خالويه -رحمه الله- لم يسم كتابه بالحجة، ولم يوثق تسميته في مقدمة كتابه، وهذا الأمر كان عاديا عند مؤلفي عصره، لكن موضوع الكتاب جعل النساخ يسمونه بالحجة؛ لأنه يتوافق مع مضمون الكتاب، إذ مدار كلام ابن خالويه هو الحجج المقدمة لتعليل القراءات، بل إن لفظ الحجة أكثر الألفاظ تكررا طيلة الكتاب، ولأن تاريخ النسخ بعيد عن تاريخ وفاة ابن خالويه، فابن خالويه توفي سنة سبعين وثلاثمائة للهجرة، وأما نسخ الكتاب كما أثبتته الدكتور عبد العال سالم مكرم فكان سنة ست وتسعين وأربعمائة⁽¹⁾، فلا بد أن الكتاب الذي بين أيدينا أحد النسخ المنقولة عن النسخة الأم، والكتاب الأصلي، فليس بعيدا أن النساخ قد رأى كتاب الحجة المكتوب بخط ابن خالويه.

وقد أثبتت هذه التسمية في الصفحة الأولى للمخطوطة الوحيدة، التي حققها الدكتور عبد العال: "كتاب الحجة في قراءات الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين في الرواية للعلامة المحقق إمام النحو واللغة أبي عبد الله الحسين بن خالويه"⁽²⁾.

إذا فأصل تسمية الحجة هو من فعل النساخ، حتى وإن كان لم يصرح بهذه التسمية ابن خالويه، كما هي العادة عندهم؛ لكن موضوع كتابه صريح الدلالة على هذا العنوان، بل يُعتقد اختصاره إلى عنوان آخر وهو "القراءات" لأن كتاب "الحجة في القراءات السبع" بهذه التسمية لم يرد في كتب التاريخ والطبقات ضمن مؤلفات ابن خالويه، لذا أغلب الظن

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 26.

(2) المصدر نفسه، ص 31.

أنه كتاب "القراءات" المذكور؛ لأنه لم يوجد كتاب في القراءات غير "الحجة" لذا يكون هو المقصود.

الفرع الثاني: نسبة كتاب الحجة لابن خالويه.

أما نسبة الكتاب فقد اختلف بعض المتأخرين في نسبة الحجة إلى ابن خالويه من عدمه، لأنه عندما حقق عبد العال سالم مكرم كتاب الحجة في القراءات السبع اقتضت منهجية التحقيق، التأكد من نسبة المخطوط إلى صاحبه، فأراد أن ينسب الحجة لابن خالويه، وأورد أدلة واستشهادات على ذلك، لكن هذه الأدلة لم ترق لبعض زملائه في الميدان، كما لم تعجب آخرين فرفضوا تلك النسبة، واستدلوا على رأيهم بأدلة مختلفة، تتفاوت قوة وضعفا، ما اضطر الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى نشر الأدلة التي أوردها في نسبة الحجة لابن خالويه في مجلة اللسان العربي، المجلد الثامن، العدد الأول، سنة 1971.

هذا المقال أثار جدلا في الأوساط العلمية لبعض الجامعات، تمخض عنه مقال تحت عنوان: "نسبة الحجة لابن خالويه لا تصح"، من إعداد الأستاذ محمد العابد الفاسي، المغربي، نشر في مجلة اللسان العربي من نفس السنة، المجلد الثامن، العدد الأول، صفحات 521-523، وبعد صدور العدد ردّ الدكتور عبد العال سالم مكرم بمقال آخر، نشر أيضا في مجلة اللسان العربي، المجلد التاسع، العدد الأول، سنة 1972، شرح فيه وجهة نظره و ردّ على الأستاذ محمد عابد الفاسي، لكن هذا المقال الذي أعاد نشره الدكتور عبد العال لم يحسم مسألة نسبة الكتاب تماما، بل وأفضى هذا الجدل العلمي إلى مقال آخر نشر في مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق، سنة 1973، بعنوان: "نسبة الحجة إلى ابن خالويه افتراء عليه" من إعداد سعيد صبحي عبد المنعم، المجلد 48، الجزء 3-4، صفحات 645-671، ذكر فيه أدلة احتج بها على عدم نسبة كتاب الحجة إلى ابن خالويه، ثم دخل على الخط عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وذلك من خلال مقدمة تحقيقه لكتاب إعراب القراءات السبع، لابن خالويه الذي نشرته مكتبة الخانجي، القاهرة، في طبعته الأولى، سنة 1992، حيث رأى أن نسبة الحجة إلى ابن خالويه افتراء عليه.

سألخص في هذا الفرع الأدلة التي استدل بها الدكتور عبد العال سالم مكرم، وأذكر الاستطرادات التي أوردها الدكتور محمد عابد الفاسي، والدكتور سعيد صبحي عبد المنعم، مشيرا في آخر ذلك إلى الرأي الذي أركن إليه منها.

أولاً: أدلة نسبة الحجة إلى ابن خالويه.

الأدلة التي أوردها الدكتور عبد العال سالم مكرم في نسبة الحجة إلى ابن خالويه متعددة نذكر منها:

1- تلمذة ابن خالويه لأستاذه ابن مجاهد: يرى الدكتور عبد العال أن من أدلة نسبة كتاب الحجة إلى ابن خالويه، أنه درس على يد ابن مجاهد، فقد حصل له بهذه الدراسة تبخّر في القراءات، فلا يبعد أن يكون ألف الحجة، ولا أدل على ذلك من كتبه في القراءات، فقد ظهر من خلالها قدرته على التأليف.

2- إشارة ابن خالويه إلى كتاب في القراءات يرجّح أنه الحجة: يرى الدكتور عبد العال أن من أدلة نسبة الكتاب إشارة ابن خالويه إلى مؤلف له في القراءات، ولأن الحجة مختصة في القراءات فقط فإن المؤلف المقصود هو الحجة دون غيره من المؤلفات، وعدم ورود اسم الحجة على لسان ابن خالويه راجع حسبه أساساً إلى أن التسمية من عمل المتأخرين.

3- التنافس العلمي بين ابن خالويه وأبي علي الفارسي لأن كليهما قرأ على ابن مجاهد.

4- تشابه أسلوب الحجة مع أسلوب ابن خالويه: هذه أقوى حجج الدكتور عبد العال؛ حيث يرى أنه من أدلة نسبة الحجة لابن خالويه هو تشابه الأسلوب بين الحجة وبعض مؤلفات ابن خالويه، وقد أصاب في هذا الدليل؛ لأن أسلوب الكتابة للشخص الواحد يشبه كثيراً بصمة الأصابع في البيولوجيا؛ فهو خصوصية يمتاز بها المؤلف من غيره في جميع كتاباته، وترى نفسه منتشراً في جميع مؤلفاته، ومن خلال الاطلاع على كتاب إعراب ثلاثين سورة سيظهر جلياً التشابه في الأسلوبين تحليلاً وتعليلاً.

5- الأعلام الذين سجّلهم ابن خالويه في كتابه كانوا أسبق منه: يرى عبد العال سالم أن من أدلة نسبة الحجة لابن خالويه أيضاً أن الأعلام المذكورين في الحجة أسبق من ابن خالويه وفاة، وهذا الدليل يثبت أن الحجة قد ألفت في عصر ابن خالويه أو أسبق منه، فهي دليل قوي على احتمال نسبة الحجة إلى ابن خالويه؛ إذ لا يعقل أن ينقل عن علماء بعده.

6- تقارب بعض النصوص بين الحجة ومؤلفات ابن خالويه: أحصى الدكتور عبد العال مواضع من الحجة وبعض الكتب الثابتة النسبة إلى ابن خالويه؛ التي يظهر فيها التشابه الكبير بل يصل أحيانا حد التطابق التام بين هذه النصوص.

⁷⁻ قدم النسخ : يرى الدكتور عبد العال أن نسخة الحجة لمّا كانت أقدم في النسخ من بعض مؤلفات ابن خالويه فهي إلى النسبة إليه أقرب وبه أخص (1)

ثانيا: أدلة نفي نسبة الحجة لابن خالويه.

نبدأ بأدلة محمد عابد الفاسي المغربي التي أوردها في شكل تعقيبات على أدلة عبد العال سالم؛ وهي في قالب أسئلة فقد اعترض على الدليل الأول للدكتور عبد العال بقوله: "لم يشتهر ابن خالويه بالحجة ولم تذكر في كتب الرواة... و كونه من تلامذة ابن مجاهد وكونه برع في الدراسات القرآنية، وألّف فيها كتبا لا يكفي ذلك دليلا على إثبات نسبة كتاب الحجة له، وأمّا كونه ليس بدعا أن يؤلف في الموضوع كما فعل معاصروه أبو علي وغيره فصحيح، ولكن المسألة مسألة إثبات لا مسألة احتمال وتخمين" (2)

وقد رد عليه عبد العال سالم بأن سبب عدم ذكر لفظ الحجة لابن خالويه في كتب التراجم، راجع لأمرين: الأول: أن لفظ الحجة في القراءات إذا أطلق تتصرف الأذهان إلى حجة أبي علي الفارسي، فغطت شهرة هذا المصنف على مصنف ابن خالويه، والأمر الثاني: أن ابن خالويه نفسه لم يسم كتابه بالحجة، بل التسمية متأخرة، واستدل أيضا على دحض هذه الحجة بالإشارة إلى أن كتاب القراءات الذي أشار إليه ابن خالويه في بعض كتبه، هو نفسه الحجة الذي بين أيدينا، واستدل على ذلك بقول ابن خالويه "ذكرت علة ذلك في كتاب القراءات" معتمدا على دلالة لفظ العلة: " وما مدلول قوله: «علة ذلك»؟ أليست

(1) أنظر ابن خالويه اللغوي ونسبة كتاب الحجة إليه، عبد العال سالم مكرم، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-مكتب تنسيق التعريب، مج8، العدد1، 1971، ص510-515، وقد نشر في مقدمة تحقيق الحجة لابن خالويه، الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1979، ص16-18.

(2) نسبة الحجة لابن خالويه لا تصح، الأستاذ محمد العابد الفاسي المغربي، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج8، العدد1، ص521.

العلة هي: التوجيه النحوي أو اللغوي؟ وما التوجيه النحوي أو اللغوي إلا الاحتجاج، وما الاحتجاج إلا ذكر الحجة، والحجة تتكرر في كل قراءة يعرضها"⁽¹⁾

اعترض على الدليل الرابع والذي هو المنافسة بين ابن خالويه وأبي علي بقوله: "وأنا لا أدري ما وقع هذا الدليل. والتنافس العلمي ولو بلغ ما بلغ لا ينتج مثل هذا الفرض المشكوك فيه من أصله، وقد وقع التنافس في كثير من الفنون في عصره، ولم يؤلف ابن خالويه في جميع تلك العلوم المتنافس فيها"⁽²⁾.

واعترض على موافقة أسلوب الحجة لبعض أساليب مؤلفاته بقوله: "إن الأسلوب والمنهج الذي كان سائدا في عصر ابن خالويه لم يكن خاصا به، بل كان عاما لدى الشخصيات التي تتلمذت عند ابن مجاهد، وأبو عليّ الفارسي في كتابه لم يكن يتبع غير طريقة الإيجاز، ولو نسبيا"⁽³⁾.

هذه هي الأدلة التي أوردها محمد العابد الفاسي وقد ذكر غيرها لكن هذه أقوالها.

- الأدلة التي أوردها سعيد صبحي عبد المنعم.

ذكر سعيد صبحي عدة أدلة أهمها:

1- اسم صاحب الحجة التي بين أيدينا هو الحسين بن خالد بن خالويه، وليس الحسين بن أحمد ابن خالويه، وفي هذا إشارة إلى ما جاء في الصفحة الأولى من المخطوط فقد جاء بها اسم الكتاب واسم صاحبه.

2- صاحب الحجة يصف القراءات بالنكارة، وابن خالويه منزّه عن هذه الألفاظ لأنه يعرف قدر القراءة، ولست أدري من أين جاء سعيد صبحي بهذا القول فابن خالويه ينتصر للقراءة على اللغة، في غير موضع ومثال ذلك⁽⁴⁾ عند قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ

بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء 1]

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص42.

(2) نسبة الحجة لابن خالويه لا تصح، الأستاذ محمد العابد الفاسي المغربي، ص522.

(3) المصدر نفسه، ص522.

(4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص118.

3- الاستدلال بأن كتب ابن خالويه حملت اسمه "قال أبو عبد الله..."⁽¹⁾، القول في هذا أن ابن خالويه قصد الاختصار وتجنب كل ما يثقل الكتاب.

اكتفيت بسرد هذه الاعتراضات لمحمد عابد الفاسي، و سعيد صبحي عبد المنعم، ولم أذكر حجج الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين؛ لأنه أعاد ذكر الحجج التي أوردها محمد العابد الفاسي، وقال في آخر كلامه: "كتاب الحجة ربما يكون اختصارا لكتاب إعراب القراءات اختصره، أبو الحسن أحمد بن الصقر العابد عالم من علماء القرن الرابع الهجري"⁽²⁾، لكن كلامه هنا يحتاج إلى إثبات علمي، لا إلى قول وافتراض وقد انتقده إبراهيم القرشي عثمان بقوله: "ولما هممت بنشره ظهرت طبعة عبد الرحمن سليمان العثيمين في الأسواق، ولما طالعتها وجدتها قد شحنت تصحيفا، وتخليطا، وضبطا مضطربا، وضعف توثيق فقيدت هذه التعليمات واثقا من أنها ستكون أقوى مسوغ لإعادة نشر الكتاب بتحقيقي"⁽³⁾، فالدكتور ابراهيم يشير إلى كثرة الأخطاء التي جاءت في تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، كما يشير من طرف خفي إلى ضعف الدكتور في التحقيق والضبط، فاعلمه.

الفرع الثالث: نقد الأدلة والحجج.

من خلال هذا الفرع ستوضع الحجج التي تقدمت في ميزان الاحتجاج، مع ترجيح ما يظهر صوابه وقوة دليله من دون تعصب لأي رأي.

(1) نسبة الحجة إلى ابن خالويه افتراء عليه، سعيد صبحي عبد المنعم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد 48، الجزء 3-4، ص 645-671.

(2) إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، ط1، 1992م، ص88.

(3) المراجعات على كتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تحقيق عبد الرحمان سليمان العثيمين، إبراهيم القرشي عثمان، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة الملك سعود الرياض، عالم الكتب، مج19، عدد2، 1998، ص349.

إن نسبة كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه حامت حولها الشكوك وذلك راجع لعدة أسباب أهمها:

1- كتاب الحجة لم يذكر في كتب الطبقات والتاريخ.

نقض هذا الاعتراض يكون من جهتين **الجهة الأولى**: أن كتاب الحجة لم يسمه ابن خالويه بالحجة بل أشار إلى أن اسمه كتاب القراءات، وهذا راجع إلى أن حجة القراءات لأبي علي الفارسي سابق لحجة ابن خالويه، ولذلك تحاشى أن يسميه باسم حجة أبي علي، ولعل عدم اشتهاره راجع أيضا إلى أنه لم يدخله بلاط الملك.

الجهة الثانية: لنقض هذا الاعتراض هو أن كتب الطبقات لم تحص كل الكتب المؤلفة في أي قرن لذلك استدرك بعضها على بعض ولذلك تعددت التأليف في هذا الفن، فالسؤال الذي يطرح نفسه هل كتب الطبقات حوت أسماء كل المؤلفات؟ اللهم لا، هل حملت أسماء نصفها؟ ممكن، إذن لنجعل كتاب الحجة في النصف الذي لم تتطرق إليه كتب التراجم، غير أن هذا التدليل يشكل عليه شهرة ابن خالويه، فالمفروض أن شهرته تدفع أصحاب الطبقات إلى الاعتناء بمؤلفاته، وهذا ما لم يحدث مع كتاب الحجة لسبب مجهول في مقابل حجة أبي علي الفارسي.

2- التنافس العلمي بين ابن خالويه والفارسي.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الدليل لا يعدو أن يكون بيانا لقوة الدافع على التأليف في مجال القراءات لابن خالويه، في مقابل أبي علي الفارسي، لكن الأدلة في مجموعها تصب في نفس الموضوع، وسأبين أن المنافسة العلمية تدفع دفعا إلى التأليف، وذلك أن كل إنسان إذا برز في فن من فنون المعرفة وسطح نجمه في ذلك الميدان، أحس في نفسه الرياسة، فيصير اهتمامه بما يؤلف في هذا الفن شديدا، ويسعى إلى النقد والرد بتأليف أو رسائل أو مقالات، والمنافسة بين ابن خالويه وأبي علي الفارسي كانت شديدة، وكان بينهما مراسلات وردود، وعندما ألف أبو علي الفارسي كتابه الحجة، فمؤكد أن ابن خالويه قد اطلع عليه وهو من هو في فن القراءات، والتعليل النحوي، فأدرك ما فيه من التطويل، والاستطرادات التي تبعد عن القصد، وربما شكل إنطباع الناس بالسلب عن حجة الفارسي دفعة إلى دافع ابن خالويه إلى تأليف كتاب في الاحتجاج للقراءات، يكون سهلا، مختصرا، مفيدا، وقد أشار ابن خالويه في مقدمة الحجة إلى أنه قصد الاختصار رأسا.

وأنا أقول ما أشبه اليوم بالبارحة، ففي الجدل الحاصل في نسبة الحجة لابن خالويه منافسة تعد هي الدافع للتأليف، فبعد أن نشر الدكتور عبد العال سالم مكرم مقاله، في نسبة كتاب الحجة لابن خالويه، شكل هذا المقال دافعا للتأليف من كل شخص يحس في نفسه الصلة بعلم القراءات، أو التحقيق، فبقليل من النظر نجد أن محمد العابد الفاسي، وسعيد صبحي عبد المنعم، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والدكتور عبد العال سالم مكرم، كلهم يدخلون تحت تخصص القراءات والتحقيق، فظهر بهذا أن المنافسة العلمية بين الأقران أكبر دافع نحو التأليف.

3- اسم صاحب الحجة التي بين أيدينا هو الحسين بن خالد بن خالويه وليس الحسين بن أحمد بن خالويه.

هذا الاعتراض للأسف مثبت في الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة وأنا سأعطي دليلا ربما يفيد في تعليل سبب إثبات لفظ خالد، أولا يجب أن نعرف أن النسخة المخطوطة قد كتبت في آخر صفحة منها هذه العبارة: "وقع الفراغ من نسخه كله في ذي الحجة سنة ست وتسعين وأربعمائة"⁽¹⁾. وتحت هذا التذييل تذييل آخر، وهو: "قوبل وصح بأصله المكتوب منه"⁽²⁾، لا بد أن الناسخ متأكد أن الكتاب لابن خالويه، لكن ربما حصل له خلط في الاسم الأول لابن خالويه، هذا من جهة ومن جهة أخرى، ربما في اسم ابن خالويه سقط، فيكون الاسم كاملا وبعد السقط ظنه ناقصا فأضاف خالويه لعلمه بنسبة الكتاب إليه. لاحظ الصورتين التاليتين رقم (1-2)⁽³⁾:



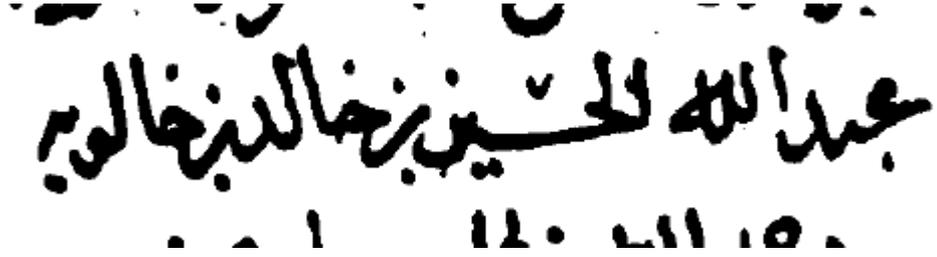
لاحظ مقدار التشابه بين الصورة الأولى والثانية فالأولى هي لفظة "خالويه" دون "يه" الصورة الثانية هي كلمة "خالد" في المخطوطة نفسها ومن خلال المقارنة يظهر أن اللفظتين

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 31.

(2) المصدر نفسه، ص 31.

(3) المصدر نفسه، ص 56.

تتقاربان في الرسم خاصة في الخط السائد في القرن الخامس الهجري، فطريقة كتابتهما متشابهة وإذا سقطت "يه" فلا بد للناسخ أن يعتقد أن "خالو" هي نفسها خالد، ومع علمه أن النسخة الأصلية هي لابن خالويه أضاف كلمة خالد اعتقاداً منه أنه داخل في اسم ابن خالويه ويظهر التشابه أكثر حين نرى اللفظين في صورة واحدة.
الصورة رقم (1)(3)



خلاصة القول في هذا الجدل الحاصل في نسبة كتاب الحجة لابن خالويه، أن حجج المؤيدين لنسبة الكتاب لا ترقى إلى الحجج العلمية، واعتراضات المعارضين لها نفس حكم الحجج، وفي مثل هذه الاختلافات أقوى الحجج عقلية هي التي لها الرجحان، وأنا إنما انتقدت وحللت طلباً لترجيح رأي على آخر، بحجج عقلية وأنا أرى أن الكتاب هو لابن خالويه لأن الأسلوب يشبه أسلوبه في غير كتاب من كتبه والناظر في إعراب القراءات السبع لابد حتماً أن يلحظ مقدار التشابه بين الكتابين، في الأسلوب، والتعليقات وحتى بعض الشواهد، غير أن الحجة أشد اختصاراً، وهذا الرأي هو رأيي ولا ألزم به أحداً ويبقى باب النقد مفتوحاً وربما يفتح الله تعالى على أحد العلماء فيحسم المسألة بالدليل القاطع.
وفي الأخير أعتقد أن نسبة الحجة إلى ابن خالويه تبقى ثابتة له، مادام أنه لا ينازعه فيه أحد، وكتاب الحجة كتاب مفيد في بابه، ولا يضر أحداً نسبته إلى ابن خالويه بل إن مجموع الأدلة التي تم تعديدها تفيد بمجملها أن كتاب الحجة من تأليف ابن خالويه.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص56.

المطلب الثاني: منهج ابن خالويه في الحجة.

رسم ابن خالويه في مقدمة كتابه الخطوط العريضة لمنهجه، والخطة المتبعة في عرض المادة العلمية من خلال قوله: "وأنا بعون الله ذاك في كتابي هذا ما احتج به أهل صناعة النحو لهم في معاني اختلافهم، وتارك ذكر اجتماعهم وائتلافهم، معتمد فيه على ذكر القراءة المشهورة، ومنكب عن الروايات الشاذة المنكورة، وقاصد قصد الإبانة في اقتصار، من غير إطالة ولا إكثار، محتذيا لمن تقدّم في مقالهم، مترجما عن ألفاظهم واعتلالهم، جامعا ذلك بلفظ بيّن جزل، ومقال واضح سهل؛ ليقرب على مريده، وليسهل على مستفيده"⁽¹⁾، والناظر في هذه المقدمة المختصرة، تتضح له الصورة العامة لشكل الكتاب ومنهجه، وسأذكر معالم منهج ابن خالويه في كتابه الحجة بشكل مختصر.

- معالم منهج ابن خالويه في الحجة:

- 1-الاقتصار على ذكر القراءات المشهورة فقط.
- 2-الايجاز والاختصار قدر الإمكان (حذف أسانيد القراءات، عدم تكرار الاحتجاج لنفس المسألة، عدم شرح الكلمات وتجنب التفسير إلا للضرورة).
- 3-الاعتماد في اللغة على السماع دون القياس.
- 4-اتباع الحجة والدليل من دون التعصب لأي مدرسة نحوية⁽²⁾.
- 5-قد يكرر الاستدلال إذا تباعد الاستدلال الأول أو لأجل إضافة جديدة.
- 6-الاستدلال بالشعر والنثر.
- 7-التعليل بواسطة القواعد النحوية والصرفية.
- 8-يستدل لتعليل القراءة بالقرآن.
- 9-القصد إلى العلة مباشرة من دون تفصيل أو استطراد.
- 10- ذكر أقوى العلل وأشهرها والاعتماد عليها.
- 11- الاستشهاد بالرسم والقراءة الشاذة عند الحاجة.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص62.

(2) المصدر نفسه، ص33.

المطلب الثالث: مقارنة كتاب الحجة لابن خالويه مع كتاب الحجة لأبي علي الفارسي.

عالمان كبيران، ابن خالويه وأبو علي الفارسي، كانت بينهما منافسة علمية، ورسائل ومؤلفات، وردود، ومن هذا الباب ولأجل المقارنة بين منهجهما التألفي وحسهما اللغوي جاءت المقارنة بين الحجة لابن خالويه، وكتاب الحجة لأبي علي الفارسي

الفرع الأول: التعريف بأبي علي الفارسي.

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي المشهور، واحد زمانه في علم العربية، ولد بفسا وقدم بغداد وسكنها، وأخذ عن علمائها كالزجاج وأبي بكر السراج وأبي بكر مبرمان وأبي بكر الخياط، وطوف بلاد الشام، وخدم سيف الدولة، ثم رجع بغداد واشتهر بها حتى علت منزلته، بل وقال كثير من تلامذته إنه أعلم من المبرد، وبرع من طلبته جماعة كابن جني وعلي بن عيسى الربيعي وكان متهما بالاعتزال، وتقدم عند عضد الدولة، ومن تصانيفه: الحجة، التذكرة، أبيات الإعراب، تعليقة على كتاب سيويه، المسائل الحلبية، البغدادية، القصرية، البصرية، الشيرازية، العسكرية، الكرمانية، المقصور والممدود، الإغفال، وغير ذلك. توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة⁽¹⁾.

الفرع الثاني: كتاب الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي.

كتاب "الحجة للقراء السبعة" من أشهر كتب أبي علي الفارسي العالم النحوي المشهور، وهو كتاب مطبوع في سبع مجلدات، عن دار المأمون للتراث، بيروت، بتحقيق الأستاذين بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، سنة 1993، ويوجد من كتاب الحجة مخطوطتان، قوبل عليهما المطبوع، الأولى: وهي نسخة محفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية، برقم 3570 ولها مصورة في دار الكتب المصرية، برقم 462 قراءات، وتقع هذه النسخة في سبعة أجزاء ينقصها الخامس. وقد نسخت بخط النسخ الجميل الواضح، وضبطت كلماتها ضبطا كاملا. مسطرتها 17 × 5.21، وعدد سطور صفحتها 15 سطرا.

(1) أنظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، ج1، ص497-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، الذهبي، ج8، ص438-439.

ومجموع صفحاتها 2223 صفحة، كتب في آخر أجزاءها: نجز كتاب الحجة للقراء، وبلغ الفراغ منه في يوم الخميس، لسبع بقين من ذي القعدة سنة تسعين وثلاثمائة.

النسخة الثانية: نسخة محفوظة في مكتبة مراد ملاً بإستانبول، رقمها 6 - 9، ومنها مصورة في معهد إحياء المخطوطات، وتقع في أربعة أجزاء تامة، كتبت بخط نسخ قديم، وضبطت بالشكل الكامل⁽¹⁾، وهو كتاب في الاحتجاج اللغوي لقراءات القراء السبع، غزير الفائدة كثير النفع، ينبئ عن سعة اطلاع وقدم راسخة في العلم، وعقلية ناقدة واجتهاد كبير.

الفرع الثالث: مقارنة بين منهجي ابن خالويه وأبي علي الفارسي في حجتيهما.

كتاب أبي علي الفارسي: "الحجة للقراء السبعة" من المصادر الأساسية في هذا البحث، فمن خلال الاطلاع المتكرر عليه يمكن تحديد لمحة عن منهجه، وبعض المعالم الأساسية في تأليفه، وبمقارنتها مع منهج ابن خالويه في حجته، يمكن ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف؛ فمن أوجه الاتفاق: أنهما يجتمعان في الاسم والموضوع وكثير من القواعد النحوية التي تذكر لتعليل القراءة غير أنهما على طرفي نقيض فيما دون ذلك، فابن خالويه يحذف الأسانيد، بينما أبو علي يذكرها، وأبو علي الفارسي يطيل، ويفصل ويستطرد، ويفرع حتى يضيع على القارئ المراد إذا لم يركز جيداً، وسألخص هذه المقارنة في مجموعة نقاط أهمها:

(1) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج1، ص18.

الشكل رقم (4) مقارنة بين حجة ابن خالويه وحجة أبي علي الفارسي.



المصدر: من إعدادي بالاعتماد على الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق، بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث - دمشق، بيروت، ط2، 1413 هـ - 1993م، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1979، ص16-18.

الفصل الثاني: المستوى الصوتي.

المبحث الأول الإختام.

المبحث الثاني: الإمالة.

المبحث الثالث: الممزز والتخفيف.

المبحث الرابع: المد والقصر.

المبحث الخامس: الروم والإشمام.

الفصل الثاني: المستوى الصوتي.

القرآن الكريم جاء على سنن العرب في كلامها، كما جاء منضبطا بضوابط اللغة العربية، ووفق نظامها ولأن الأصوات تؤدي دورا هاما في المنظومة اللغوية، لهذا تعد دراستها ومعرفة تأثير بعضها على بعض جوهر المستوى الصوتي، وهذا الأخير يختص بتحليل أصغر وحدات التركيب الكلامي، وهي الحروف كما يدرس تأثير بعض هذه الحروف على بعضها، وبذلك تتعدد المسائل والقضايا، بقدر تعدد الألفاظ؛ فمن مسائله الإدغام والإظهار، والفتح والإمالة، والهمز والتسهيل، والمد والقصر، والإبدال وغيرها من المسائل وقد وظفت هذه المسائل في التعليل والاحتجاج للقراءات القرآنية المشهورة، وممن اعتمدوا عليها في تعليقاتهم ابن خالويه في كتابه: "الحجة في القراءات السبع" فتناول أغلب القضايا الصوتية المعروفة، وعلل بها صحة القراءات القرآنية كما سنبينه بإذن الله.

قبل الخوض في مسائل المستوى الصوتي تجدر الإشارة إلى أن القراءات السبعة متواترة ثابتة صحيحة أجمع عليها العلماء، والتعليقات التي يأتي بها العلماء، هي من قبيل العضد وبيان فصاحة القراءة، وأنها توافق العربية، وتجري على قوانينها، وإلا فإن صحة سند التلاوة كاف لإثبات صحتها وقبولها.

المبحث الأول الإدغام:

الإدغام ظاهرة صوتية تحدث بسبب تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض⁽¹⁾، ودراسة هذا التأثير وتعليقه شغل كثيرا من علماء العربية والقراءات كسيبويه (180هـ)، والكسائي (189هـ)، وابن خالويه (370هـ)، وابن جني (392هـ)، وغيرهم فما مفهومه؟ وما هي أنواعه؟

المطلب الأول: مفهوم الإدغام وأنواعه.

الفرع الأول الإدغام لغة: مشتق من مادة "دَغَمَ" والتي تدور في العربية بين عدة معان منها التغطية والسواد والإدخال تقول "دَغَمَ الغَيْثُ الأَرْضَ يَدْغُمُهَا وَأَدْغَمَهَا وَاغْتَمَطَهَا وَاغْتَمَصَهَا: إِذَا غَشِيَهَا وَقَهَرَهَا"⁽²⁾، وقد ذكر هذا الأصل ابن فارس بقوله: "دغَم" الدال والغين والميم أصلان: أحدهما من باب الألوان، والآخر دخول شيء في مدخل ما⁽³⁾، "والإدْغَامُ: إِدْخَالُ اللَّجَامِ فِي أَفْوَاهِ الدَّوَابِّ. وَأَدْغَمَ الفَرَسَ اللَّجَامَ: أَدْخَلَهُ فِيهِ"⁽⁴⁾ والإدغام لغة

(1) أنظر الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، أنجب غلام نبي غلام محمد، رسالة دكتوراه، إشراف د/ عبد الله درويش، كلية التربية للبنات بمكة، المملكة السعودية، 1989م، ص496.

(2) تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ج8، ص95.

(3) أنظر معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م، ج2، ص284.

(4) لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص203.

حامل لمعنى الإدخال سواء كان الداخل غالبا أو مغلوبا⁽¹⁾، ومن المعاني التي سبقت أن إدغامك الحرف في الحرف إخفاؤه فيه⁽²⁾ إذن فالإدغام: إدخال حرف في حرف⁽³⁾.

الفرع الثاني الإدغام اصطلاحا.

المقصود بالإدغام في الاصطلاح هو معناه في صنعة الكلام وقد اختلفت ألفاظ تعريفه بين النحويين، والقراء وإن اتفقوا في وحدة المعنى.

أولا الإدغام في اصطلاح النحويين: تعريف الإدغام عند ابن جني هو تقريب صوت من صوت بحيث يؤدي هذا التقريب إلى ارتفاع اللسان مرة واحدة هروبا من الثقل الحاصل من الوقفة التي يستلزمها النطق بالحرف الأول إذا لم يدغم في الثاني⁽⁴⁾ أي هو رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة، والوضع بهما موضعًا واحدًا⁽⁵⁾ وقيل الإدغام إسكان الحرف "الأول" بنقل حركته إن كان متحركًا إلى ما قبله إن كان ساكنًا، أو سلبها إن كان متحركًا أو ساكنًا ليتصل الأول بالثاني اتصالًا يحصل به التخفيف⁽⁶⁾.

وقد سمي ابن جني هذا الإدغام بالإدغام الأكبر، مضيفا إليه قسما آخر سماه الإدغام الأصغر، ويعني به تقريب الحرف الأول من الثاني، من غير إدغام يكون بينهما، وأدخل تحت هذا الإدغام الإمالة التي هي: تقريب صوت الفتحة من صوت الكسرة، واعتبر

(1) أنظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، ط1، 1987م، ص124.

(2) المصدر السابق، ج2، ص338.

(3) أنظر المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، ت: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م، ج5، ص472.

(4) أنظر الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، (د.ت.ط)، ج2، ص139-140.

(5) أنظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م، ج1، ص337.

(6) أنظر شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف دنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379 هـ - 1959 م، ص83.

هذا التقريب إدغاما صغيرا، ثم أدخل تحت نفس الباب الإبدال الحاصل في تاء الوزن "افتعل"، حيث تقلب حرفا يقارب العين مخرجا أو صفة، كاضطرب، واضطبر، واصطبر واطظلم، وازدان، وادّعى، ثم أضاف قلب السين صادًا بسبب الحرف المفخم بعدها إلى نفس القسم، كسوق تصير صوق، وساخط تصير صاخط، ولم يكتف بهذا فقط بل اعتبر أن الإدغام الصغير يدخل تحته تقريبا الصوت بقلب حركة الحرف الذي قبل حرف الحلق كسرا مثال ذلك (بَعير-بَعير، شَعير-شَعير، رَغيف-رَغيف)⁽¹⁾.

اعتبر ابن جني كل تقارب بين صوتين مهما اختلف نوع هذا التقارب إدغاما، داخلا تحت باب الإدغام الصغير، غير أن هذا الإدغام يبقى ناقصا؛ من جهة عدم زوال صوت الحرف الأول أو صفته، بحيث يكون أعم من الإدغام الكبير، لكن أذهان الدارسين تنصرف إلى النوع الأول (الكبير) عند إطلاق مصطلح الإدغام، مع ما لكلام ابن جني من عمق تحليل ينبؤ عن عقلية تحليلية بامتياز.

إذن الإدغام عند النحويين هو إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني، إدخالا معنويا آدائيا فيصيران حرفا واحدا في النطق مع حدوث جميع التغيرات المصاحبة لعملية الإدخال كحذف الحركة أو الصفة، وعلّة ذلك طلب العرب للتخفيف وهروبهم من الثقل.

ثانيا الإدغام في اصطلاح القراء: الإدغام هو: النطق بالحرفين حرفا كالثاني مشددا⁽²⁾، فالإدغام: "هو اللفظ بالحرف الأول كالثاني مشددا، وفائدته تخفيف اللفظ لثقل النطق بحرفين متفقين في المخرج أو متقاربين"⁽³⁾، حيث ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم.

(1) أنظر الخصائص، ابن جني، ج2، ص139-145.

(2) أنظر الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل - بيروت، ط1، 1417 هـ - 1997م، ج1، ص148.

(3) مقدمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة وأحمد خالد شكري ومحمد خالد منصور، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص129.

فالإدغام عبارة عن فناء الصوت الأول في الثاني، بحيث ينطق بالصوتين صوتا واحدا كالثاني، ولم يدخل القراء في باب الإدغام ما أدخله النحويون كابن جني وإن كان التقارب الصوتي الذي ذكره ابن جني موجود تطبيقا تحت مسميات أخرى.

ثالثا: شروط الإدغام:

ليس كل ساكن يليه متحرك يصلح للإدغام؛ لأن له شروطا وأسباب منها: أن يلتقي الحرفان المدغم والمدغم فيه خطأ ولفظا، أو خطأ لا لفظا، ليدخل نحو: "إنه هو" لأن الهاءين وإن لم يلتقيا لفظا لوجود الواو المدية أثناء النطق، فإنهما التقتيا خطأ، إذ الواو المدية لا تكتب في الخط. إذا فالعبرة في الإدغام هو التقاء الحرفين خطأ نحو "إنه هو" وخرج نحو "أنا نذير" لأن النونين وإن التقتيا لفظا إلا أن الألف تعتبر فاصلة بينهما، ولذا فإن النونين في هذا المثال لا تدغمان، وكذا كل ما يماثلهما⁽¹⁾.

رابعا: أصول الإدغام.

بنتبع القراء واللغويين لمواضع الإدغام بين العربية والقرآن الكريم استطاعوا تأصيل أصول، وتقعيد قواعد تتضبط عليها حروف المعجم في مسألة الإدغام في أغلب أحوالها فاستخلصوا أصولا خمسة للإدغام، هي:

- 1- يكون الإدغام لتقارب الحروف في المخارج.
- 2- يقوى الإدغام بانتقال المدغم من ضعف إلى قوة، ويضعف بخلافه.
- 3- الانفصال أبدا يقوى معه الإظهار، والاتصال أبدا يقوى معه الإدغام.
- 4- يكون الإدغام إذا تحققت المجاورة بين المدغم والمدغم فيه، بأن سكن المدغم أو جاز إسكانه.
- 5- أحيانا قد يدغم من الحروف ما لا يدغم في غيرها، لكثرة الاستعمال⁽²⁾.

(1) أنظر القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط1، 1404 هـ، 1984 م، ج1، ص92.

(2) أنظر الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني - دمشق، ط1، 1427 هـ - 2006 م، ص104-105-106.

الفرع الثالث: أنواع الإدغام.

ينقسم الإدغام إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة، وبالاستقصاء نجدها تنقسم باعتبارات ثلاثة مع العلم أن بعضها داخل تحت بعض.

أولاً: باعتبار حركة المدغم والمدغم فيه.

ينقسم الإدغام بحسب حركة الحرفين الواقع فيهما الإدغام إلى إدغام كبير، وإدغام صغير.

1- الإدغام الكبير: الإدغام حرفان جاور أحدهما الآخر فدخل الأول في الثاني، والإدغام الكبير مختص بإدغام المتحرك⁽¹⁾، ونعني به أن أول الحرفين فيه متحرك، سواء كانا مثليين، أم جنسين، أم متقاربين⁽²⁾، فالإدغام الكبير يكون في المثليين والمتقاربين من الحروف المتحركة؛ وسمي بالكبير لتأثيره في المتحرك قبل إدغامه، ولشموله نوعي المثليين والمتقاربين⁽³⁾، وأيضاً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون ولتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه وقيل: لما فيه من الصعوبة وقيل: لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين والمشهور بنسبته إليه من الأئمة العشرة هو أبو عمرو بن العلاء في إحدى طريقته وورد عن جماعة خارج العشرة كالحسن البصري والأعمش وابن محيصن وغيرهم⁽⁴⁾ "فالتمائل: أن يتفق الحرفان في المخرج والصفات معاً، كالهاء في الهاء. والتقارب: أن يتقاربا مخرجا، أو صفة، أو مخرجا وصفة، كالتاء في التاء. والتجانس: أن يتفقا مخرجا، ويختلفا صفة، كالدال في التاء، والتاء في الطاء."⁽⁵⁾

(1) أنظر إبراز المعاني من حرز الأمانى، أبو شامة، ص 87.

(2) أنظر الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، ط1، 1429هـ-2008م، ص199.

(3) أنظر إبراز المعاني من حرز الأمانى، أبو شامة، ص77.

(4) أنظر الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص199.

(5) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج1، ص130.

ووجهه: طلب التخفيف وكثير من المصنّفين في القراءات لم يذكره البتة كأبي عبيد في كتابه وابن مجاهد في مسبعته ومكي في تبصرته والظلمنكي في روضته وابن سفيان في هاديه وابن شريح في كافيهِ والمهدوي في هدايته وغيرهم⁽¹⁾.

2- الإدغام الصغير: وأما الإدغام الصغير: فهو ما كان الحرف الأول فيه ساكناً، وهو واجب، وممتنع، وجائز، والذي جرت عادة القراء بذكره في كتب الخلاف هو الجائز لأنه الذي اختلف القراء فيه⁽²⁾.

إذن من خلال ما سبق يتبين أن الإدغام الكبير: ما كان أول الحرفين متحركاً، وأما الإدغام الصغير: فهو ما كان فيه الحرف الأول ساكناً، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الإدغام الكبير يشبه الإدغام الصغير في كل شيء، ويفترق عنه في أمر واحد هو أن أصل الحرف المدغم ليس ساكناً بل متحرك.

ثانياً: باعتبار قرب المخرج وبعده.

كما أسلفنا سابقاً الإدغام حرفان تجاوزا فدخل أحدهما في الثاني، والقسمة المنطقية لتجاوز حرفين تقتضي أربع صور: الأولى أن يتجاور الحرف ونفسه، والثانية أن يتجاور الحرف مع حرف يشترك معه في المخرج، والثالثة أن يتجاور الحرف مع حرف يقربه في المخرج، والرابعة أن يتجاور الحرف مع حرف يبعد عنه في المخرج.

أقسام الإدغام على هذا الاعتبار ثلاثة أقسام هي:

1- إدغام المتماثلين: ونعني بالمتماثلين ما اتفقا مخرجا وصفة⁽³⁾، أي يكون الحرفان المتتاليان متحدين في المخرج، ومتحدين أيضا في الصفة، سواء أوقعا في كلمة واحدة أم في كلمتين متتاليتين، مثال ذلك: يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ-أَوْوًا وَنَصَرُوا* -قَدْ دَخَلُوا-فَمَا رِيحَتْ تَجَارَتُهُمْ-اضْرِبْ بِعَصَاكَ، ونحو ذلك.

(1) الإِتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 199.

(2) المصدر نفسه، ص 202.

(3) أنظر الإِتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ص 202.

2- إدغام المتجانسين: والمتجانسان ما اتفقا مخرجا واختلفا صفة⁽¹⁾ أي اتحدا في المخرج واختلفا في بعض الصفات، ومن ذلك:

1 - الدال مع التاء، مثل: قَدْ تَبَيَّنَ - وَجَدْتُمْ - أَرَدْتُمْ.

2 - التاء مع الدال، مثل: أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُما - أَثْقَلْتُ دَعْوَا اللَّهِ.

3 - التاء مع الطاء، مثل: قَالَتْ طَائِفَةٌ * وَدَّتْ طَائِفَةٌ.

4 - الذال مع الظاء، مثل: إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ.

5 - الباء مع الميم، مثل: ازْكَبْ مَعَنَا.

6 - الطاء مع التاء، مثل: بَسَطْتَ أَحْطُتُ فَرَّطْتُمْ.

3- إدغام المتقاربين: ما تقاربا مخرجا أو صفة⁽²⁾ وهو أن يكون الحرفان المتتاليان متقاربين في المخرج والصفة مثل:

1 - اللام مع الراء، مثل بَلْ رَفَعَهُ - قُلْ رَبِّ.

2 - القاف مع الكاف، مثل: نَخَلُكُمْ. وذلك بإسقاط صفة الاستعلاء عن القاف، وإدخالها في الكاف فتصير كافا مشددة غير أن من القراء من يترك صفة القاف عند النطق بهذا الإدغام.

ثالثا: باعتبار التمازج الصوتي.

ويقصد به المزيج الحاصل من إدغام الحرف الأول في الحرف الثاني والصفة الباقية

بعد الاجتماع الحرفين في النطق والنظر أيذوب صوت الحرف الأول في الثاني؟ نوبانا تاما أو نوبان جزئيا، وأكثر ما تظهر في أحكام الميم الساكنة والتتوين، وهي تنقسم بهذا إلى قسمين هما:

1- الإدغام الناقص: والمقصود به هو دخول الحرف الأول في الثاني دخولا جزئيا، فيصير

حرفا مشددا، ولكن يبقى من الحرف الأول بعض صفاته، وأبرز أمثلة هذا القسم إدغام النون الساكنة والتتوين في الميم والنون، والياء، والواو.

(1) المصدر السابق، ص 202.

(2) المصدر نفسه، ص 202.

2-الإدغام التام: والمقصود بهذا القسم كل الحروف التي أدغمت في بعضها سواء إدغام تماثل، أم تجانس، أم تقارب، بحيث يذهب صوت الحرف الأول وصفته، فلا تظهر في النطق بل يظهر الحرف الثاني مشددا فقط.

المطلب الثاني: الإدغام في كتاب الحجة.

تنوعت تعليلات ابن خالويه للإدغامات التي جاءت في القراءات السبع، بحسب تنوع الإدغام، وخاصة باعتبار المخرج قريبا وبعدا، وقد انحصرت تعليلاته فيما يلي:

الفرع الأول: إدغام المتماثلين.

يدخل الإدغام على سائر حروف الهجاء في حال تجاور المتماثلين إلا الألف والهمزة، ولم يدخل الإدغام على الألف؛ لأنها امتداد للفتحة وهي حرف ساكن فلا يدغم إلا في متحرك، وأمّا الهمزة فحرف بعيد المخرج، مستثقل في النطق جدًّا، ولذلك تميل العرب إلى تخفيف الهمزة منفردة، فإذا اجتمع معها مثلها كان النطق بهما أشد ثقلا، فوجب عندهم إبدال إحدهما، وتدخل هذه المسألة تحت باب تسهيل الهمز، فيزول بذلك اجتماع المثليين، وقد تدغم الهمزة في أختها على بعد في هذه اللغة ورداءة لكن العرب تكلمت بذلك⁽¹⁾.

1-إدغام المتماثلين في كلمة واحدة.

كما اعتل ابن خالويه لإدغام المتماثلين في كلمتين، كذلك اعتل لإدغام المتماثلين في كلمة واحدة، ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَىٰ﴾ [الأنفال: 42] حيث قال: "يقرأ ببياءين الأولى مكسورة والثانية مفتوحة وبياء واحدة شديدة مفتوحة فالحجة لمن قرأه ببياءين أنه أتى به على الأصل وما أوجبه بناء الفعل والحجة لمن أدغم أنه استثقل اجتماع ياءين متحركتين فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية"⁽²⁾ وقرأ من السبعة بيائين نافع، والبزي عن ابن

(1) أنظر الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط1 1996، ص404.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص171.

كثير⁽¹⁾، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةِ قَنْبَلٍ، وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمَزَةُ وَالْكَسَائِيُّ، وَحَفْصٌ عَنِ عَاصِمٍ "حَيٍّ عَنِ بَيْتَةِ" بِيَاءٍ وَاحِدَةً مُشَدَّدَةً⁽²⁾

معلوم أن من العرب من يجنح إلى الخفة ما وجد لذلك سبيلاً، كما أنهم يستثقلون التكرار حتى ولو كان حرفاً واحداً، ويسعون إلى اجتناب الثقل بوسائل مختلفة منها: الإدغام، لكن هذا الأخير له شروط تجيزه، ومن هذه الشروط أن تكون حركة الحرف المدغم فيه لازمة: "إذا وقع شيء من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يخشى فيه الحركة وياء يرمي لا تفارقهما، فإن الإدغام جائز فيه... وذلك قولك: قد حيي في هذا المكان، وقد عيي بأمره. وإن شئت قلت: قد حيي في هذا المكان وقد عيي بأمره. والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة⁽³⁾، قَالَ الْخَلِيلُ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ وَالْإِظْهَارُ، إِذَا كَانَتِ الْحَرَكَةُ فِي الثَّانِي لَازِمَةً، فَأَمَّا مَنْ أَدْغَمَ فَلِاجْتِمَاعِ الْحَرْفَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، كَمَا تَقُولُ: عَيَّي بِالْأَمْرِ يَعْيًا ثُمَّ تَقُولُ: عَيَّ بِالْأَمْرِ، وَأَمَّا مَنْ أَظْهَرَ فَلِأَنَّ الْحَرْفَ الثَّانِيَّ يَنْتَقِلُ مِنْ لَفْظِ الْيَاءِ تَقُولُ حَيَّيْ يَحْيَا وَالْمَحْيَا وَالْمَمَاتُ فَلِهَذَا جَازَ الْإِظْهَارُ"⁽⁴⁾.

من خلال ما سبق تبين أن إدغام الياء في مثلها أو إظهارها راجع إلى نظرة القارئ وثقافته اللغوية مع احترام النقل والرواية فمن رأى أن الحركة على الياء المدغم فيها لازمة أجاز الإدغام، ودعاه إليه الثقل الحاصل من اجتماع الياءين المتحركتين، ومن رأى أن حركة الياء غير لازمة رام إبقاء الكلمة على الإظهار، وكلا المذهبين فصيح موجود في لغة العرب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلْيَأْتِيَنِي سُلْطٰنٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: 21] "يقرأ بإظهار النونين وبالإدغام، فالحجة لمن أظهر أنه أتى باللفظ على الأصل؛ لأن الأولى نون التأكيد مشددة

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 307.

(2) المصدر نفسه، ص 307.

(3) أنظر الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ج4، ص 395.

(4) أنظر حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1418هـ-1997م، ص 311.

والثانية مع الياء اسم المفعول به، والحجة لمن أدغم أنه استنقل الجمع بين ثلاثة نونات متواليات فحذف بالإدغام وحذف إحداهن؛ لأن ذلك لا يخل بلفظ ولا يحيل معنى⁽¹⁾.

اختلف القراء السبعة في "أَوْ لِيَأْتِنِي" فقرأ ابن كثير بنونين، الأولى مُشَدَّدةً، والثانية مَكْسُورَةً مُخَفَّفَةً، وقد رسمت بنونين في مصاحف أهل مَكَّةَ، وقرأ الباقر بنونٍ واحدةٍ مَكْسُورَةٍ مُشَدَّدةً، وكذلك رسمها في مصاحفهم⁽²⁾. والعلة هنا هي مراعاة الخفة أو اتباع الأصل: "فَمَنْ قَرَأَ (أَوْ لِيَأْتِنِي) بنونين، ثَقُلَ النون للتأكيد، وجاء بنون أخرى للإضافة، وَمَنْ قَرَأَ (أَوْ لِيَأْتِنِي) بنون واحدة فرَّ من الجمع بين ثلاث نونات فحذف إحداها وبهذه القراءة قرأ الأكثرون"⁽³⁾ فحجة ابن كثير متابعة أصل الكلام ورسم المصحف، إذ أصلها: (أَوْ لِيَأْتِنِي) بنونين، ولكن حذفت النون التي قبل ياء المتكلم لاجتماع النونات⁽⁴⁾ أما باقي القراء فأساغ لهم حذف النون الفرار من الثقل، وجواز ذلك في العربية مع مجيئها في السواد بنون واحدة كَمَا قَالَ: "إِنَّا أعطيناك" وَالْأَصْلُ "إِنَّا"⁽⁵⁾ فحذف النون هنا من هذا الباب.

وإدغام المتماثلين في كلام العرب موجود كثير، لأن نهاية الساكن الأول هو بداية المتحرك الثاني؛ لأنهما حرف واحد ويخرجان من مخرج واحد، وحذف التكرار منهج العرب في كلامهم، ونطق حرفين متماثلين بالإدغام أسهل من تكرار العمل بأعضاء النطق.

2- إدغام المتماثلين في كلمتين.

إدغام المتماثلين إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني، الذي هو نفسه مخرجا وصفة إدخالا تاما، ونطقهما حرفا واحدا مشددا، ومن الأمثلة التي جاءت في الحجة من

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص270.

(2) أنظر النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص337.

(3) معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق مصطفى درويش، عوض بن محمد القوزى، دار المعارف، ط1، 1412 هـ - 1991 م، ج2، ص235.

(4) أنظر مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن الكرمانى، ت: عبد الكريم مصطفى مدليج، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م، ص310.

(5) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص524.

قبيل إدغام المتماثلين، ما جاء في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَمِّينَ﴾ [البقرة: 2] فقد قرأ السوسي⁽¹⁾ عن أبي عمرو البصري بإدغام الهاء الأولى في الثانية، وقرأ الدوري عن أبي عمرو بالإظهار، كما قرأ به نافع وعبد الله بن كثير، وعاصم وحمزة والكسائي، وإدغام الحرفين المتماثلين من كلمتين هنا وفي مثله، مختص بالسوسي من رواية السبعة لأن: "المثلين إذا كانا من كلمتين فإنه كان يدغم الأول في الثاني منهما، سواء سكن ما قبله أو تحرك في جميع القرآن، نحو قوله تعالى: "فيه هدى"، "وأنه هو"، "ولعبادته هل تعلم"⁽²⁾، وقد اعتل بهذه العلة ابن خالويه عند قوله تعالى: "فيه هدى" حيث قال: "يقرأ بالإدغام والإظهار، فالحجة لمن أدغم مماثلة الحرفين، والحجة لمن أظهر أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له ووفاه حق لفظه، لأن الإظهار الأصل والإدغام فرع عليه"⁽³⁾ فبدأ ابن خالويه يشرح أوجه الإدغام وأنواعه (مقاربين-متماثلين) وبين أن سبب الإدغام هو ثقل النطق بالمقاربين، وهو سبب العدول عن الأصل إلى الفرع، وهذا الاعتلال تصحيح من ابن خالويه للقراءن لأن الزجاج يقول بثقل مثل هذا الإدغام: "فأما قراءة ((فيه هدى)) بإدغام الهاء في الهاء فهو ثقل في اللفظ، وهو جائز في القياس؛ لأن الحرفين من جنس واحد إلا أنه يثقل في اللفظ لأن حروف الحلق ليست بأصل في الإدغام والحرفان من كلمتين"⁽⁴⁾، فقد اعتل الزجاج على ثقل القراءة بأن حروف الحلق ليست أصلا في الإدغام، وأيضا بأن الحرفين من كلمتين فقوى هذان السببان علة المنع، ولأن إدغام حروف الحلق في غيرها بعيد، مع ذلك يبقى إدغامها في مثلها جائز، وجاء على سنن العرب في كلامهم، ويكفي في إدغام المتماثلين إسقاط حركة الأول حتى يدخل تلقائيا في الحرف الذي يليه، ومن خلال

(1) أنظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ص 26.

(2) تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 189

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 63.

(4) معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت،

لبنان، ط 1، 1408 هـ - 1988 م، ج 1، ص 70.

هذا التعليل بين ابن خالويه أنه بالإمكان إدغام المتماثلين في كلام العرب، وأن قراءة السوسي عن أبي عمرو جاءت على ما يجوز في القياس في كلام العرب.

وقد اعتل ابن خالويه بالعلة نفسها في مواضع أخرى منها: قوله تعالى ﴿ذَكَرْهُمْ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: 2] "يقراً بالإدغام وطرح الحركة من الراء لمجانسة الحرفين وطلب التخفيف وبالإظهار لأن الحرفين من كلمتين والحركة تمنع من الإدغام وإنما يجوز الإدغام مع السكون لا مع الحركة"⁽¹⁾، يشير ابن خالويه أن سبب الإدغام هو مجانسة الحرفين من جهة، وطلب التخفيف من جهة أخرى، فكلا السببين كان داعياً للإدغام، وهذا مذهب السوسي في جميع المواضع المماثلة فهو يدغم المتماثلين إدغاما كبيرا، واحتجاج ابن خالويه بهذه الحجة إنما هو لبيان صحة القراءة؛ لأن هذا الإدغام مما لا يجوز عند البصريين: فمن شروط إدغام المتماثلين عندهم "ألا يلي أولها ساكناً غير لين، نحو: " شَهْرُ رَمَضَانَ " [البقرة: 185]، فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روي عن أبي عمرو الإدغام في ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجاز الفراء إدغامه"⁽²⁾، أي أن السوسي قد أسقط حركة الراء ثم أدغمها في الراء الثانية، ويطرد إدغام المتماثلين إدغاما كبيرا عند السوسي في جميع القرآن الكريم.

وَدُونَكَ الْإِدْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ ... أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَخَفَّلَا
فَفِي كَلِمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكُكُمْ وَمَا ... سَلَكَكُمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلَا
وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كَلِمَتَيْهِمَا ... فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوْلَا
كَيْعَلُمْ مَا فِيهِ هُدًى وَطَبَعُ عَلَى ... قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوُ وَأَمْرٌ تَمَثَّلَا⁽³⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 234.

(2) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهرى، المعروف بالوقاد، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط 1، 1421 هـ - 2000 م، ج 2، ص 757.

(3) أنظر متن الشاطبية، القاسم بن فيره أبو محمد الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط 4، 1426 هـ - 2005 م، ص 10.

الفرع الثاني: إدغام المتقاربين.

إدغام المتقاربين هو إدخال الحرف الأول في الحرف الثاني ليصيرا حرف واحدا مشددا من جنس الثاني بسبب تقاربهما في المخرج أو الصفة، أي أنّ التقارب الذي يقع الإدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصّةً، أو في الصّفة خاصّةً، أو في مجموعهما(1)، وقد يكون المتقاربان في كلمة واحدة، أو في كلمتين، وقد أدغم بعلّة التقارب ستة عشر حرفا هي: ((الحاء والقاف والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والسين، والذال، والتاء، والذال والتاء والراء، واللام، والنون، والميم، والباء)) وأظهر ما عداها من المتقاربة(2).

1- إدغام المتقاربين في كلمة واحدة.

إذا اجتمع متقاربان في كلمة واحدة أولهما ساكن أدغم الأول في الثاني بعد قلب أحدهما إلى جنس الآخر، لأن المتقاربين أُجْرِي تقاربهما مَجْرَى المِثْلَيْنِ؛ "لأنّ فيهما بعض الثقل؛ ألا ترى أنك تُعمل العضو وما يليه كما كنت في المِثْلَيْنِ تُعمل العضو الواحد مرّتين. فكأنّ العمل باقٍ في العضو لم ينتقل. وأيضا فإنك تردّ اللسان إلى ما يقرب من مخرج الحرف الأوّل. فيكون في ذلك عُقْلَةٌ لِلْسَّانِ، وعدم تسريح له في وقت النطق بهما. فلمّا كان فيهما من الثقل هذا القدر فُعلَ بهما ما فُعلَ بالمِثْلَيْنِ، من رفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً، ليخفّ النطق بهما"(3)، ففي العرب من يدغم هذه الحروف في بعضها طلبا للتخفيف، ومنهم من يبقّيها على الإظهار جريا على الأصل وبكلّ جاء القرءان الكريم.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: 51] فقد أظهر الدالّ في

ذلك كُله ابن كثير، وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ، وَأَدغَمَهَا الْبَاقُونَ(4)، وقد احتج لهذه القراءات ابن خالويه بقوله: (اتخذتم) "تقرأ بالإظهار والإدغام، فالحجة لمن أظهر أنه أتى بالكلمة على أصلها، واغتنم الثواب على كل حرف منها، والحجة لمن أدغم أن الظاء والتاء والذال مخرجهن من طرف اللسان وأطراف الثيا العليا، فوجب الإدغام لمقاربة المخرج والمجانسة،

(1) أنظر الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ص 421.

(2) أنظر جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني، ص 171.

(3) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني، ص 403.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 155.

فان قيل فيلزم من أدغم اتخذتم أن يدغم لبثتم فقل: إن مدغم اتخذتم ومظهر لبثتم أتى باللغتين معا ليعلم من قرأ بهما أنه غير خارج عن الصواب"⁽¹⁾، فاحتجاج ابن خالويه لهذه القراءة واضح حيث يعزو سبب الإدغام إلى تقارب المخرج بين الذال والتاء وهذا التقارب داع إلى الإدغام عند قوم من العرب لما فيه من الثقل عندهم ولكنه عند قوم آخرين مما يجوز فيه الإظهار "وإن شئت أظهرت لأن الذال مجهورة والتاء مهموسة فالإظهار حسن، وإنما جاز الإدغام لأن الثاني بمنزلة المنفصل"⁽²⁾، وهذا الإدغام من باب ما سكونه عارض من كلمة واحدة.

ذكر العلماء أن " أن المختلف في إدغامه مما سكونه عارض من كلمة واحدة، حرفان وهما: الذال من باب الأخذ والاتخاذ إذا كان بعده تاء، نحو قوله تعالى: "ثم اتخذتم العجل" [البقرة 92]، "وأخذتم على نلكم إصري" [آل عمران 81]، "اتخذت عليه أجرا" [الكهف 77]، "وأخذت الذين" [فاطر 26] "وفنبذتها" [طه 96]، "وعذت" والتاء من لبثت، ولبثتم ولبثتم، وأورثتموها، فأما باب الأخذ والاتخاذ، فأظهر ذلك ابن كثير وحفص ورويس. وأما فنبذتها وعذت، فأدغمها الكوفيون إلا عاصما، وأبو عمرو وهشام من طريق ابن سليمان، ووافقهم إسماعيل عن نافع وأبو جعفر والأهوازي عنه في عذت فقط، وأما لبثت ولبثتم فأدغمهن أبو جعفر، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأما أورثتموها فأدغمها ابن عامر، إلا الأخفش، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي"⁽³⁾.

من خلال النظر في الجانب الصوتي للحرفين نجد أن الذال والتاء تشتركان في ثلاث صفات، وتفترقان في صفتين، فهما تشتركان في الاستفال والانفتاح والإصمات، وتختلفان في الجهر للذال، في مقابل الهمس للتاء، والرخاوة للذال، في مقابل الشدة للتاء، ومن خلال اشتراكهما في أكثر من صفتين ودفعاً للتنافر بين الجهر والهمس من جهة،

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 77.

(2) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، إعتنى به خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط1، 1429هـ - 2008 م، ص 41.

(3) الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن المقرئ تاج الدين الواسطي، تحقيق خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط1، 1425 هـ - 2004 م، ج1، ص 177.

والرخاوة والشدّة من جهة أدغمت الذال في التاء من هذا الباب وطلبا للخفة، لأن إعمال اللسان من مكان واحد أيسر وأخف، مع أن الإدغام لا يقضي بانصهار جميع صفات الحرف المدغم في الحرف المدغم فيه.

2- إدغام المتقاربين في كلمتين.

إذا كان آخر الكلمة الأولى وأول الكلمة الثانية حرفان متقاربان في المخرج أو الصفة، فإن القراء مختلفون فيه، بين إظهار الحرفين أو إدغام الأول في الثاني، فمن يظهر يرى أن الانفصال مقدر بين الكلمتين، "لأن شرط تأثر صوت بآخر هو التقاؤهما التقاء مباشرا"⁽¹⁾ وأما من يدغم فيرى أن الكلمتين في حكم المتصل، وساعدهم على إدغام المتقاربين حملهما على المتماثلين بإعمال اللسان مرّة واحدة هروبا من الثقل والتكرار، وبكل قد نزل القرآن الكريم، ولما كان الإظهار أصلا والإدغام فرع عليه اشتغل علماء العربية بإيجاد العلة للفرع والتدليل له فالأصل لا يعطل، ومن الأمثلة التي جاء بها القرآن من هذا الباب وعلل له ابن خالويه في كتابه الحجة:

(أ) - إدغام اللام: عند قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ [النساء: 155] قال ابن خالويه في تعليل هذه الآية "قريء بالإدغام والإظهار فالحجة لمن أدغم مقارنة مخرج اللام للطاء والحجة لمن أظهر أنه أتى بالكلام على الأصل ليفرق بين ما يتصل فلا يجوز إظهاره ولا الوقوف عليه، كقوله والطارق وبين ما ينفصل ويوقف عليه كقوله بل طبع"⁽²⁾، نكر هنا ابن خالويه أن علة الإدغام المقاربة بين اللام والطاء، وقياسها على التقاء لام التعريف مع الطاء في كلمة واحدة حملا على التخفيف، وأن من أظهر فقد جاء بها من جهة على الأصل، ومن جهة أخرى للتفريق بينها وبين اللام التي تأتي في كلمة واحدة مع هذه الحروف فتدغم وجوبا، والمقصود بها لام التعريف التي تدغم وجوبا في كلام العرب وعند جميع القراء في أربعة عشر حرفا من حروف الهجاء وهي (التاء، والتاء، الدال، والذال، الراء، والزاي، والنون، السين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، واللام) أما حين تجتمع اللام مع هذه

(1) اللهجات العربية، ابراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط8، 1992م، ص71.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص84.

الحروف في كلمتين فقد اختلف القراء في ثمانية منها فقط جاءت بعد "هل" و"بل" وهي ثمانية أحرف: "التاء والثاء والزاي والسین والطاء والضاد والظاء والنون"⁽¹⁾ وقد فصل البناء في حكم لام هل وبل بقوله: "اشترك "هل" و"بل" في التاء والنون واختص الحرف "هل" بالثاء المثناة و"بل" بالخمسة الباقية، فقرأ بإدغام اللام في الأحرف الثمانية الكسائي، وقرأ حمزة بالإدغام في التاء والثاء والسين، واختلف عنه في "بل طبع" فأدغمه خلف من طريق المطوعي، وكذا رواه ابن مجاهد عن أصحابه عنه، وأدغمه خلاد أيضا من طريق فارس بن أحمد، وكذا في التجريد من قراءته على الفارسي، وخص في الشاطبية الخلاف بخلاد، والمشهورة عن حمزة الإظهار من الروایتين وقرأ هشام بالإظهار عند الضاد والنون واختلف عنه في الستة الباقية وصوب في النشر الإدغام عنه فيها وقال: إنه الذي عليه الجمهور وتقتضيه أصول هشام واستثنى أكثر رواة الإدغام عن هشام في قوله تعالى: ﴿هل تستوي الظلمات﴾ [بالرعد الآية 16] فأظهرها وهو الذي في الشاطبية وغيرها ... وقرأ الباقون بالإظهار في الثمانية إلا أن أبا عمرو أدغم لام هل في تاء "تري" ﴿هل ترى﴾ [بالمك الآية 3] و[الحاقة الآية 8] ، ووافقه الحسن واليزيدي"⁽²⁾.

من خلال ما سبق تبين أن القراء يختلف نقلهم وأداؤهم للام عندما تلتقي بحروف من كلمة بعدها كانت تدغم فيها عادة في كلمة واحدة، فبعضهم يظهرها لعلة التفريق بين ما يدغم في كلمة وبين ما يجتمع في كلمتين، ومن يدغم فبالقياس على المدغم في كلمة واحدة وكلا الوجهين جائز في العربية مقروء به فيما صح من القراءات القرآنية واعتلال ابن خالويه هنا إنما هو إشارة منه إلى جواز هذا الوجه في كلام العرب، وقد اعتل بهذه العلة في مواضع غير هذه ومع حروف أخرى.

(ب) إدغام الدال: ومن الحروف التي اعتل ابن خالويه لسبب إدغامه بالتقارب حرف "الدال" من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 181] فقد قرأ بالإدغام أبو عمرو وهشام

(1) أنظر تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص232.

(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياطي البناء، ج1، ص135.

وحمزة والكسائي وخلف⁽¹⁾، حيث قال ابن خالويه: " يقرأ بإدغام الدال في السين وإظهارها وكان الكسائي يقول إدغامها أكثر وأفصح وأشهر وإظهارها لكنة ولحن وقد ذكرت العلة في الإدغام والإظهار آنفا"⁽²⁾ ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ كَهَيْعَتِ زَكَرِيَّا رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾ [مريم: 1 - 2] "ص ذكر" يقرأ بالإظهار على الأصل وبالإدغام للمقاربة بين الحرفين⁽³⁾ حيث قرأ الحرميان _ نافع وابن كثير _ وعاصم: "كهيعص، ذِكْرُ" [مريم: 1، 2] بإظهار الدال من "صاد" عند الذال من "ذِكْرُ"⁽⁴⁾ وأدغم ابن عامر وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف⁽⁵⁾، والعلة عند من أدغم التقارب كما سبق، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ ﴾ [التوبة: 117] "يقرأ بالتاء والياء وبإدغام الدال في التاء وإظهارها... والحجة لمن أدغم مقاربة الحرفين ولمن أظهر الإتيان به على الأصل"⁽⁶⁾، فالإدغام ههنا حاصل في اجتماع "الدال" مع "التاء" ومن قرأ بالياء في كلمة "تزيغ" هما حفص عن عاصم، وحمزة الزيات، وقرأ الباقر (نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر وشعبة عن عاصم، والكسائي) بالتاء⁽⁷⁾ وإدغام الدال في التاء هنا قراءة أبي عمرو⁽⁸⁾، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإدغام هنا من قبيل إدغام المتجانسين لأن الدال والتاء يخرجان من مخرج واحد.

ابن خالويه اعتمد في تعليل الإدغام المنقول في بعض القراءات الصحيحة على علة التقارب بين الحروف التي تفضي غالبا إلى الإدغام عند بعض القبائل العربية، مثلا "الدال"

-
- (1) أنظر فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربي - القاهرة، ط1، 1424 هـ - 2003 م، ج2، ص457.
- (2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص117.
- (3) المصدر نفسه، ص234.
- (4) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص244.
- (5) أنظر الكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، ج1، ص184.
- (6) المصدر السابق، ج1، ص178.
- (7) أنظر الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج2، ص288.
- (8) أنظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص319.

هنا أدغمت في "السين" و"الذال" و"التاء" وكل هذه الأحرف تشترك مع "الذال" في صفة الإستفال والانفتاح والإصمات، كما تتقارب مخارجها جميعا، واشترакها في الصفات مع تقارب المخرج يرجح إمكانية الإدغام، مع جواز الإظهار في جميع المواضع لأن الإظهار أصل.

كما أن ابن خالويه يقوي بالتقارب بعض أوجه الإدغام إلا أنه يضعف بعض الأوجه، على الرغم من وجود التقارب فمثلا الراء واللام بينهما تقارب، والتقارب قد يفضي إلى الإدغام ويرجح احتمالها، لكن ابن خالويه يقول في قوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ [البقرة: 58] "أدغم أبو عمرو وحده الراء في اللام من ((يغفر لكم)) وما شاكله في القرآن الكريم، وهو ضعيف عند البصريين، وقد رُوِيَ عنه الإظهار، والحجة له في ذلك: أنه لما كانت تدغم في الراء كقوله: "قل رب"، "بل ران" كانت الراء بهذه المثابة تدغم في اللام"⁽¹⁾؛ أي أن الإدغام هنا إدغام معكوس حيث قيس إدغام اللام في الراء -لأجل التقارب- على إدغام الراء في اللام لنفس العلة، وقد ضعف هذا الوجه من النحويين غير ابن خالويه، منهم ابن الأنباري حيث يقول: "عزا بعض النحويين إدغام أبي عمرو الراء في اللام إلى الغلط في الرواية لا إلى أبي عمرو، أو أن أبا عمرو أخفى الراء في اللام، لكن الراوي نقلها بالإدغام توهما والسبب في رأيهم أن الراء فيها زيادة صوت-التكرير- على اللام لذلك لا تدغم فيها"⁽²⁾، لأن الحروف وإن كانت متقاربة في المخرج لا يدغم بعضها في بعض إذا كان الحرف المدغم فيه زيادة صفة على الحرف المدغم فيه.

ج) إدغام التاء: ومن الأمثلة التي جاءت في كتاب الحجة على هذا النوع من الإدغام قوله تعالى ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 90] "يقراً بالإدغام والإظهار، فالحجة لمن أدغم مقارنة التاء من الصاد؛ لأن السكون في تاء التأنيث بنية، فلما كان السكون لها لازماً كان إدغامها

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 80.

(2) أسرار العربية، كمال الدين أبو سعيد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت.ط)، ص 425-426.

واجبا، والحجة لمن أظهر أنه أتى بالكلام على ما يجب في الأصل من البيان⁽¹⁾، والقراء مختلفون في تاء التأنيث إذا اتصلت بالفعل وجاء بعدها أحد الأحرف الستة: " الجيم والسين والصاد والزاي والثاء والظاء" نحو قوله تعالى: ﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾ [النساء: 56] و﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: 141] و﴿ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ﴾ [محمد: 20] و﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 90] و﴿ كَلَّمَا خَبَتْ زِدْنَهُمْ سَعِيرًا ﴾ [الإسراء: 97] و﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾ [الأنبياء: 11] "وشبهه فأظهر ابن كثير وقالون وعاصم التاء عند ذلك كله، وأدغم ورش في الظاء فقط، وأظهر ابن عامر عند الجيم والسين والزاي، واختلف ابن نكوان وهشام في قوله: ﴿ هَلِدَمَتَّ صَوْمِعُ ﴾ [الحج: 40] فأدغم ابن نكوان، وأظهر هشام، وأدغم الباقون التاء في الستة أحرف"⁽²⁾، وابن خالويه في كتابه لم يذكر جميع هذه الأحرف الموجودة في القرآن الكريم بل اكتفى بذكر المسألة في أول كتابه عند قوله تعالى: ﴿ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: 90]، ثم أعاد الإشارة إليها عندما طال العهد بها عند قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: 141] قال: "يقرأ بالإدغام والاضهار وقد ذكرت علل ذلك فيما مضى"⁽³⁾، فابن خالويه هنا قد استغنى عن تكرار المسألة في أكثر من موضع لأنه قصد الاختصار في كتابه.

قوله تعالى ﴿ وَالصَّفَّاتِ صَفًّا فَالزَّجْرَتِ زَجْرًا فَالتَّلِيذِ ذِكْرًا ﴾ [الصافات: 1-3] يقرآن بإدغام التاء في الصاد والزاي والذال، وإظهارها فالحجة لمن أدغم قرب مخرج التاء منهن، والحجة لمن أظهر أن التاء متحركة والألف ساكنة قبلها فالإظهار أحسن من الجمع بين ساكنين⁽⁴⁾،

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص125.

(2) التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1404هـ-1984م، ص43.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص372.

(4) المصدر نفسه، ص300.

الإدغام هنا قراءة أبي عمرو وحمزة... وكذلك فعلا في ((والذاريات ذرواً)) [الذاريات: 1] وفي ((فالملقىات ذكراً)) [المرسلات: 5] ، وفي ((والعاديات ضبحاً)) [العاديات: 1] بخلافٍ عن خَلَادٍ في الأخيرين، وقرأ الباقون بإظهار جميع ذلك⁽¹⁾

وأيضاً إدغام التاء في الزاي في قوله: "فَالزَّاجِرَاتُ زَجْرًا" حسن لأن التاء مهموسة والزاي مجهورة وفيها زيادة صغير كما كان في الصاد، وأيضاً حَسَنَ إدغام التاء في الذال في قوله: "فَالتَّالِيَاتُ ذِكْرًا" لاتفاقهما في أنهما من طَرَفِ اللسان وأصول الثنانيا، وقد علل ابن خالويه كل ذلك بقرب المخرج بين هذه الحروف: "فالحجة لمن أدغم قرب مخرج التاء منهن"⁽²⁾

(د) إدغام الذال: قوله تعالى ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: 15] يقرأ بالإدغام والإظهار، فالحجة لمن أدغم مقارنة الحرفين في المخرج، والحجة لمن أظهر أنه أتى به على الأصل، إلا ما روي عن ابن كثير من تشديد التاء وإظهار الذال، وليس ذلك بمختار في النحو لجمعه بين ساكنين⁽³⁾، "شدد البزي التاء وصلا وخففها غيره"⁽⁴⁾، أما إدغام الذال في التاء وإظهارها فمن أظهر من القراء السبعة: نافع، وابن كثير، وابن ذكوان عن عبد الله ابن عامر، وعاصم، وبالإدغام قرأ أبو عمرو، وهشام عن عبد الله ابن عامر، وحمزة والكسائي⁽⁵⁾.

(هـ) إدغام الباء: قوله تعالى ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْرِلٍ يَبْنَئِي أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ [هود: 42] "يا بني اركب معنا" يقرأ بكسر الباء وفتحها وبإدغام الباء في الميم وإظهارها... فالحجة لمن أدغم مقارنة مخرج الحرفين وبناء الباء على السكون للأمر فحسن الإدغام لحسنه في قوله تعالى ودت طائفة والحجة لمن أظهر أنه أتى بالكلام على الأصل لأن

(1) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي،

تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت.ط)، ج9، ص289.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص300.

(3) المصدر نفسه، ص 260.

(4) البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ص222.

(5) أنظر المكرر فيما تواتر من القراءات وتحرر، عمر ابن قاسم بن علي الأنصاري، ص274.

الأصل الإظهار والإدغام فرع عليه⁽¹⁾، نرى هنا أن سبب إدغام الباء في الميم أن سکون الباء في فعل الأمر من "ركب" كان أدعى إلى القلقة، وهذه القلقة هي انفصال عضوي المخرج -الشفيتين- بسبب الاضطراب المتولد عن السكون، وهذا الانفصال داخل تحت تكرير عمل عضوي المخرج الواحد؛ لأن الميم تشترك مع الباء في نفس المخرج، وانفصال الشفتين في الباء يشبه انفصال الشفتين في الميم، فكان إظهار الباء كأنه تكرير لمتماثلين فاستدعى ذلك الإدغام وإعمال المخرج مرة واحدة، "ركب معنا"، قرأه بالإظهار قالون، والبيزي وخلاذ بخلف عنهم، وقرأه بالإظهار بلا خلاف ورشن وابن عامر، وخلف عن حمزة وفي اختياره...، والباقون بالإدغام قولاً واحداً، وهم قبيل والبصريان والكسائي وعاصم⁽²⁾.

إن المتبع للمواضع التي علل ابن خالويه سبب إدغامها بعلّة تقارب المخارج يلاحظ أن ابن خالويه لم يستوعب جميع الأمثلة التي جاءت في جميع القرآن الكريم، وإنما اقتصر على ذكر المسألة مرة أو مرتين؛ لأنه قصد الاختصار في كتابه الحجة كما صرح بذلك في مقدمة كتابه.

3- إدغام النون والتنوين.

للنون والتنوين أحكام خاصة في الكلام العربي وفي القرآن الكريم، فعند التقائهما مع حروف الهجاء تنقسم الأحكام الحاصلة من هذا الالتقاء إلى أربعة أقسام أولها الإظهار وهذا الحكم مخصوص بستة أحرف هي: ((الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء)) إذ يجب أن يتم إظهار النون والتنوين مع هذه الأحرف، بتطبيق مخرج النون الساكنة-رأس اللسان مع ما يحاذيه من أصول الثنايا-أما الحكم الثاني فهو الإخفاء، وهو مخصوص بخمسة عشر حرفاً هي: ((التاء، الثاء، الجيم، الدال، الذال، الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، الفاء، القاف، الكاف)) فحكم هذه الحروف حين تلتقي مع النون أو التنوين الإخفاء ونقصد بذلك إخفاء النون الساكنة مع هذه الحروف بعدم تطبيق مخرجها

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 187.

(2) البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ص 156.

مع بقاء صوت الغنة الملازم للنون الساكنة، ويكون ذلك بتقريب عضوي مخرج الحرف الذي يلي النون قبل تطبيقهما لاعتراض الصوت وتحويله إلى الخيشوم ما يبقي الغنة في إشارة إلى أن الحرف المخفي هو النون الساكنة، وأما الحكم الثالث فهو الإقلاب، وذلك عند التقاء النون الساكنة أو التتوين مع الباء فتقلب النون صوتياً إلى ميم، لأن في إظهارها ثقلاً في النطق بسبب عدم وجود أي فاصل زمني بين صوتي النون الساكنة والباء إضافة إلى أن الميم تشترك مع النون في الغنة و مع الباء في المخرج، فأفضى التقاء النون الساكنة مع الباء إلى خروج صوت يشبه الميم فقلبت النون في النطق ميماً لسهولة النطق بها فبقي من النون الغنة ومن الباء عموم المخرج.

أما الحكم الرابع فهو الإدغام وحروفه ست هي ((الميم ، واللام، والنون، والراء، والواو، والياء)) وقد جمعت في قولهم ((يرملون))، وقد اتفق علماء القراءات على إدغام هذه الحروف الستة، واختلفوا في طبيعة هذا الإدغام بين إدغام تام يفنى فيه صوت النون في الحرف المدغم فيه وبين إدغام ناقص تبقى فيه غنة النون فقد اجتمعوا على إدغام النون الساكنة والتتوين في اللام والراء بغير غنة واجتمعوا على إدغامها في الميم والنون بغنة واختلفوا عند الياء والواو فقرأ خلف بإدغامها فيهما بغير غنة نحو قوله ((ومن يقل)) و ((يومئذ يصدعون)) و ((من وال)) و ((يومئذ واهية)) وشبهه والباقيون يدغمونها فيهما ويبقون الغنة فيمتنع القلب الصحيح⁽¹⁾، والعلة في الإدغام هنا هو مقارنة النون لهذه الأحرف، أما "النون" فهي حرف مماثل لها وإدغامها واجب، وأما "الميم" فمقاربتها للنون في الغنة، إذ ليس حرف من الحروف له غنة إلا النون والميم. ولذلك تُسمع النون كالميم... ومقاربتها لـ "اللام والراء" في المخرج، وأما مقاربتها لـ "الياء والواو"؛ فلأنَّ في النون غنة تُشبه اللين في الياء والواو؛ لأنَّ الغنة فضلُ صوت في الحرف كما أنَّ اللين كذلك. وهي من حروف الزيادة كما أنَّ الياء والواو كذلك، وتزاد في موضع زيادتهما. تقول: عَنَسَلْ وَجَحَنَفَلْ وَرَعَشَنْ، كما تقول:

(1) أنظر التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ص 45.

كُوثرَ وَصَيَّقَلَ وَجَدَوْلَ. وَأَيْضًا فَإِنَّهَا قَدْ أُدْغِمَتْ فِيمَا قَارِبَ الْوَاوِ فِي الْمَخْرَجِ وَهُوَ الْمِيمُ⁽¹⁾، فبسبب هذا التقارب جاز الإدغام.

ومما جاء في كتاب الحجة من باب التعليل لإدغام النون قوله تعالى: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ يقرأ مدغما بغنة، وبغير غنة، فالنون الساكنة والتتوين يدغمان في اللام والراء بغير غنة، وفي الواو كذلك في قراءة حمزة، ويدغمان في الميم والنون بغنة لا غير، فالحجة لمن أدغم في اللام، والراء، والياء، والواو، بغير غنة، أن اللام والراء حرفان شديدان والغنة من الأنف فبعدت منهما، والياء والواو رخوتان فجزتا مع النون والتتوين في غنة الخياشيم⁽²⁾ لم يعلل ابن خالويه تعليلًا واضحًا لإدغام الأحرف الأربعة لأن اللام والراء ليسا حرفين شديدين كما قال ابن خالويه بل هما حرفان بينيان ونعني بالبينية بين الرخاوة والشدة، وهما بعيدان عن الخيشوم ولكنهما قريبان من النون في المخرج، والظاهر أن الحجة ليست لأنهما شديدان كما قال ابن خالويه أو لأنهما بعيدان عن الخيشوم بل الحجة هي أنه عند الإتيان بالغنة يدخل الحرفين مباشرة في النون فلا يظهران لا صفة ولا مخرجا، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن مسار الصوت الخارج من الحبلين الصوتيين لا يُغلق، مما يسمح للصوت بالخروج من الفم من دون حاجة إلى الغنة؛ لأن أصل الإدغام أن يصير الحرف الأول من جنس الثاني مشدداً، بعكس إدغام النون أو التتوين في الميم أو النون لأن المخرج ينغلق في وجه الصوت ما يضطره للخروج من الخيشوم مُصدرا الغنة، وأما الياء والواو فلعدم إمكان الالتباس مع النون، جاز فيهما الوجهان لأن بهما ضيقا في المخرج يسهل الإتيان بالغنة، ونفس الضيق يسهل أيضا الإتيان بالإدغام بلا غنة فمن أدغم بلا غنة فقد جاء بها على الأصل "لأنك إذا أدغمتها صار اللفظ بها من جنس ما تُدغم فيه"⁽³⁾، ومن جاء بها بالغنة إنما أبقى الغنة؛ لأنها فضلٌ صوتٍ فكرةٍ إبطالها، فحافظ عليها بأن أدغم، وأبقى بعضاً من النون وهو الغنة"⁽⁴⁾.

(1) أنظر الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ص441.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص67.

(3) الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ص442.

(4) المصدر نفسه، ص442.

كما هو منهج ابن خالويه في عدم إعادة المسألة إذا سبق أن تعرض لها، كذلك فعل مع المواضع التي تكررت فيها مسألة إدغام النون والتتوين، لكنه أشار إلى الاختلاف في مسألة إدغام الحروف المقطعة ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿طَسَمَ﴾ [الشعراء: 1] يقرأ بالإظهار والإدغام، فالحجة لمن أدغم أنه أجراه على أصل ما يجب في الإدغام عند الاتصال، والحجة لمن أظهر أن حروف التهجي مبنية على قطع بعضها من بعض، فكان الناطق بها واقف عند تمام كل حرف منها⁽¹⁾، حيث أدغم من السبعة نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وأظهر حمزة⁽²⁾، وأعاد ابن خالويه الكلام على إدغام الحروف المقطعة عند الواو، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمِ﴾ [يس: 1-2] يقرأ بإدغام النون في الواو وإظهارها، فالحجة لمن أدغم أنه أتى به على الأصل، ويقصد ابن خالويه بالأصل هنا اجتماع النون الساكنة مع الواو في حال الوصل؛ فلأصل هنا الإدغام كما أسلفنا، والحجة عنده لمن أظهر أن حروف التهجي ليست كغيرها، لأنها يُنوى بها الوقف على كل حرف منها فكأنه بذلك منفرد مما بعده⁽³⁾ فأدغم هنا ورش عن نافع، وأبو بكر، وابن عامر، والكسائي، نون الهجاء في الواو مع بقاء الغنة، وكذلك في ((ن والقلم)) غير أن عامة أهل الأداء من المصريين يأخذون في ((ن)) مذهب ورش هناك بالبيان أي الإظهار، والباقون بالإظهار للنون في السورتين⁽⁴⁾، وأعاد ابن خالويه الإشارة إلى نفس المسألة عند قوله تعالى: ((ن والقلم وما يسطرون)) "يقرأ بالإدغام والإظهار، وقد تقدم ذكر علله في يس"⁽⁵⁾.

الفرع الثالث: مسألة الإدغام بين العربية والقرآن الكريم.

تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في المتصل من الكلام، فحين ينطق المرء بلغته نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه، نلاحظ أن أصوات الكلمة الواحدة قد يؤثر بعضها في بعض

- (1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 267.
- (2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 223.
- (3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 297.
- (4) أنظر التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ص 182.
- (5) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 350.

آخر، كما نلاحظ اتصال الكلمات في النطق المتواصل قد يخضع أيضا لهذا التأثير⁽¹⁾ فإدغام الحروف في بعضها راجع إلى قابليتها للتأثر من جهة، وقرب مخرج المدغم والمدغم فيه من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة طلب التخفيف بإعمال اللسان مرة واحدة ، ومسألة الإدغام شائعة في كثير من اللغات الإنسانية، وهو من قبيل ما يسمى باللهاجات إذ لا بد أن تشترك لهجات اللغة الواحدة في الكثرة الغالبة من الكلمات ومعانيها، وفي معظم الأسس التي تخضع لها بنية الكلمات، وفوق هذا وذاك في تركيب الجمل، فإذا اختلفت معاني معظم كلماتها واتخذت أسسا خاصة في بنية كلماتها، وقواعد خاصة في تركيب جملها، لا تسمى حينئذ لهجة بل لغة مستقلة⁽²⁾، ولأن الإدغام فرع من فروع اللغة العربية نطق به العرب، وكانت له أمثلة من كلامها بأن أدغمت الحرف في مقاربه، بأن تبدل أحدهما من جنس الآخر وتدغمه في الثاني نحو "الحق كندة" و"انهك قطنا" و"اسلخ غنمك" وما أشبه ذلك⁽³⁾ فقد أدغم بعض العرب القاف في الكاف وأدغموا الخاء في الغين وغيرها من الحروف المتقاربة.

يعزو بعض اللغويين أمثال إبراهيم أنيس سبب الإدغام إلى الحياة البدوية التي كانت تعيشها بعض القبائل العربية في جزيرة العرب فهو يرى مثلا أن: "القبائل البدوية تميل إلى السرعة في نطقها، وتلمس أيسر السبل، فتدغم الأصوات بعضها ببعض، وتسقط منها ما يمكن الاستغناء عنه دون الإخلال بفهم السامع... أما الحضري بحكم بيئته وخضوعه لنظام حكم متعدد القوانين، ينعكس جهده في الحياة على جهده في الكلام فيحرص على الإظهار في جميع كلماته"⁽⁴⁾ كما يرى إبراهيم أنيس أيضا أن البيئة التي كان فيها القراء لها أثر على قراءاتهم، فالإدغام شائع في قرء العراق، لأن العراق قد نزح إليها أكثر القبائل بدواة

(1) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، مصر، ط5، 1975م، ص 178.

(2) أنظر في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 2003، ص16.

(3) أنظر أسرار العربية، كمال الدين أبو سعيد الأنباري، ص418-419.

(4) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص115.

فكان قراؤها يكثر من الإدغام، أما قراء الحجاز فإن الإدغام فيهم قليل بحكم تحضرهم وميلهم إلى التأنى في النطق، وعدم الخلط بين الأصوات: "وإذا استعرضنا آراء القراء في إدغام الأمثلة القرآنية أو إظهارها وجدناها طائفتين:

1- منهم من يؤثر الإدغام وهم أبو عمرو والكسائي وحمزة وابن عامر وإن اختلفت النسبة بينهم.

2- أما الذين يؤثر الإظهار فهم ابن كثير، ونافع، وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بنسب مختلفة أيضا. (1).

وبالنظر إلى رأي إبراهيم أنيس في الإدغام نجده متعلقا؛ لأن القراءان الكريم نزل على سبعة أحرف وهي على قول سبع لغات، مبنوثة في القرآن الكريم، وبعض العرب تميل إلى وجه من القراءة أكثر من غيره، لما يناسب بيئتهم غير أن القطع بمثل هذه الآراء ليس متيسرا لأن القراء لم يخالفوا ما جاء في رواياتهم بأسانيد صحيحة، غير أنه وبحكم الغالب يمكن القول بصحة هذا القول نسبيا.

بالاعتماد على هذا القول يمكن تخصيص بعض القبائل بالإدغام وبعضها بالإظهار، فقد أحصى إبراهيم أنيس هذه القبائل بقوله: "نستطيع بعد هذا أن نستتبط أن القبائل التي أثرت في البيئة العراقية كانت تميل لهجاتها بوجه عام إلى الإدغام، وأن قبائل الحجاز كانت تميل إلى الإظهار... وعلى هذا فيمكن القول أن القبائل التي عرفت بالإدغام هي "تميم، وطى، وأسد، وبكر بن وائل، وتغلب، وعبد قيس" وأن القبائل التي عرفت بالإظهار هي: "قريش، وثقيف، وكنانة، والأنصار، وهذيل" (2).

تأسيسا على ما سبق تبين أن الإدغام ظاهرة صوتية تتفرع عن اختلاف لهجات اللغة الواحدة، وميل بعض القبائل إلى سلوك سبيل الخفة واليسر، فالغاية الأولى والأخيرة من الكلام هو تعبير كل قوم عن أغراضهم برموز مفهومة، فالجنوح إلى الخفة طبيعة بشرية

(1) المصدر السابق، ص 64.

(2) في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص 64.

مالم يتعارض ذلك مع فهم السامع، وأمثلة الاختصارات اللغوية في اللغة العربية كثيرة جدا كالحوقلة لقول "لا حول ولا قوة إلا بالله"، والحمدلة، والحيهلة، وبلعمّ لقولك "بني العم"، وغيرها من الاختصارات اللغوية التي توصل المفهوم إلى المتلقي من دون إشكال أو غموض، والإدغام فرع عن طلب الخفة واليسر، ولما كان القرآن الكريم ميسرا للذكر أنزله الله تعالى على وفق سنن العرب في كلامهم، بلسان عربي مبين، لم يكن ليخرج عن معتاد القبائل العربية في كلامها، ولما كان الإدغام ظاهرة فاشية في بعض القبائل نزل القرآن الكريم على ما اعتادوا عليه، فقد أدغمت كثير من الكلمات وفي مواضع مختلفة، وقد أحصى القراء هذه المواضع ونقلوها بكل أمانة إلينا، وحاولوا في كثير من المرات التعليل لمثل هذه الإدغامات، والتععيد لها وبيان أنها جاءت على سنن العرب في كلامهم.

المبحث الثاني الإمالة:

الإمالة ظاهرة صوتية قديمة قدم اللغة العربية، وإليها مالت كثير من القبائل العربية، فالفتح والإمالة لغتان فصيحتان، استعملتهما العرب في كلامها من نثر وشعر، وبكل نزل القرآن الكريم، وفي هذا المبحث سيتم تعريف الإمالة من الناحية اللغوية والاصطلاحية وبيان أقسامها وأسبابها.

المطلب الأول: مفهوم الإمالة وأقسامها

الفرع الأول: الإمالة لغة واصطلاحاً.

الإمالة لغة: أصل الإمالة في اللغة الميل و"الميل العدول إلى الشيء والإقبال عليه" ... وألف الإمالة هي التي تجدها بين الألف والياء⁽¹⁾ ومن معاني الإمالة أيضا الانحناء، ومن معانيها أيضا التعويج⁽²⁾.

إذن فالإمالة في اللغة كل انحراف إلى جهة في مقابل جهة أخرى، بحيث تكون إلى جهة أقرب.

الإمالة اصطلاحاً:

اختلفت تعاريف علماء اللغة للإمالة على نحو من الاختلاف في الألفاظ، مع اجتماعهم على الأصل حيث يقول المبرد في تعريفها: "هُوَ أَنْ تَتَحَوَّ بِالألفِ نَحْوَ اليَاءِ"⁽³⁾، كما عرفها ابن السراج بتعريف قريب من تعريف المبرد لكن بإضافة الإمالة نحو الكسرة فقال: "معنى الإمالة أَنْ تُمِيلَ الألفَ نحو الياءِ والفتحةَ نحو الكسرة"⁽⁴⁾، وغير بعيد عن هذين المعنيين

(1) لسان العرب، ابن منظور، ص636-638.

(2) أنظر معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم - دمشق، ط1، 1422 هـ - 2001 م، ص49.

(3) المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. - بيروت، 1415 هـ - 1994 م، ج3، ص42.

(4) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، ط1، 1430 هـ - 2009 م، ج2، ص348.

تعريف ابن الباذش للإمالة حيث يقول: "معنى الإمالة أن تنتحي بالفتحة نحو الكسرة انتحاء خفيفاً، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة قبلها نحو الكسرة، والغرض بها أن يتشابه الصوت مكانها، ولا يتباين"⁽¹⁾، وحاصل هذه التعريفات هو تقريب الفتحة نحو الكسرة دفعا للتنافر الصوتي من جهة وتسهيلا على القارئ من جهة، فإذا كانت الإمالة نظريا هي الذهاب بالفتحة جهة الكسرة، أو بالألف نحو الياء فتطبيقا الإمالة هي ارتفاع لوسط اللسان نحو الحنك الأعلى، حيث يقترب اللسان من مخرج الياء، وتختلف درجة ارتفاع اللسان بحسب نوع الإمالة، بحيث تكون ارتفاع اللسان ارتفاعا واحدة سهلة، والحروف عند علماء التجويد تؤثر بعض أصواتها في بعض لذلك تحدث الظواهر الصوتية كالإدغام، والإمالة، وغيرها، وأضعف الحروف وأكثرها تأثرا بما قبله أو بعده هو الألف، فهو مفخم مع الحرف المفخم ومرفق مع الحرف المرفق، وكذلك يمال أيضا إذا تأثر بالكسرة.

إذا أردنا تفصيلا تطبيقيا لما يحدث للجهاز الصوتي حال الإمالة يمكن القول إن اجتماع الألف مع كسرة أو ياء في كلمة واحدة يحدث مزيجا صوتيا تتجاذبه الفتحة والكسرة، أو الألف والياء يسمى الإمالة، والإمالة تحدث بسبب ضعف الألف سواء كان سبب الإمالة قبل الألف أو بعدها، فالانتقال من الكسرة إلى الفتحة أو الياء إلى الألف أو العكس يؤثر على مجرى صوت الألف خاصة بارتفاع وسط اللسان نحو الحنك الأعلى هذا التأثير يغير نوعية صوت الألف منتجا هذا المزيج الذي يسمى الإمالة.

تجدر الإشارة إلى أن ابن خالويه استعمل مصطلح التفخيم في مقابل الإمالة، وليس قصده التفخيم بالمعنى الإصطلاحي عند القراء بل مقصوده في كل ذلك الفتح المعروف.

الفرع الثاني: أسباب وموانع الإمالة.

إن الإمالة والفتح لغتان فصيحتان مشهورتان في اللغة العربية، وبكل نزل القرآن الكريم لكن الفتح أفشى في الكلام العربي وأكثر لذلك عدّ بعض العلماء الإمالة فرعا عن الفتح وحاولوا وضع قواعد تنتظم تحتها الإمالة؛ لأن الفرع لا بد له من سبب وعلّة فوضعوا أسبابا للإمالة وموانع وهي موضوع هذا الفرع.

(1) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص 268.

أولاً: أسباب الإمالة.

أسباب الإمالة هي تلك الحالات التي تدخل على الألفاظ فتستدعي القيام بتعديل صوتي من أجل تناسب المزيج الصوتي في الكلمة، وذلك سبب اهتمام علماء العربية بهذا المبحث؛ حيث وبعد أن عرّف المبرد الإمالة في كتابه المقتضب عرّج على أسباب الإمالة وقد عدّ منها خمسة أسباب هي: " مما يمال ما كان ألفه زائدة في فاعل،... ما كان من فعل فإمالة ألفه جائزة حسنة، وذلك نحو: صار،... إذا كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإمالتها حسنة،... إذا كانت الكلمة على أربعة أحرف أو أكثر آخرها ألف... أو تكون الألف زائدة للتأنيث"⁽¹⁾ أما ابن السراج صاحب كتاب أصول النحو فقد عد ستة أسباب هي: " الأسباب التي يُمال لها ستة: أن يكون قبل الحرف أو بعده ياءً، أو كسرةً، أو يكون منقلباً، أو مشبهاً للمنقلب، أو يكون الحرف الذي قبل الألف قد يكسر في حال، أو إمالة لإمالة، وهذه الإمالة تجوز ما لم يمنع من ذلك الحروف المستعلية، أو الراء إذا لم تكن مكسورة"⁽²⁾، وقد أوصلها بعض الدارسين إلى ثمانية أسباب على النحو التالي: "الأول: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، والثاني: كون الياء تخلف الألف، والثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى الكسرة، رابعا: وقوع الألف قبل الياء، خامسا: وقوع الألف بعد الياء من غير حرف يحجز بينهما، السادس وقوع الألف بعد الكسرة، السابع: وقوع الألف قبل الكسرة منفصلة عنها، الثامن إرادة التناسب"⁽³⁾.

وأما أسباب الإمالة عند القراء فقد أوصلها ابن الجزري في كتابه النشر في القراءات العشر إلى اثني عشر سببا ملخصها كما يلي⁽⁴⁾:

1- الإمالة لأجل الكسرة المتقدمة

(1) المقتضب، المبرد، ج3، ص42-45.

(2) الأصول في النحو، ابن السراج، ج2، ص348.

(3) حامد مصطفى الخولي، "الإمالة بين الفراء والصرفيين"، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر، عدد10، 1990م، ص361-362.

(4) أنظر: النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص32-35. الإمالة والتقليل والفتح بين القراء السبعة، أحمد بدر عبد الكريم، رسالة دكتوراه إشراف بابكر أحمد، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية السودان، 2004، ص3-4.

- 2-الإمالة لأجل الكسرة المتأخرة
- 3-الإمالة لأجل الياء المقدرة في المحل الممال.
- 4-الإمالة لأجل الألف المشبهة بالألف المنقلبة عن ياء.
- 5-الإمالة لأجل الكسرة تعرض في بعض الأحوال.
- 6-الإمالة لأجل الإمالة.
- 7-الإمالة لأجل الياء المتقدمة.
- 8-الإمالة لأجل الياء بعد الألف الممال.
- 9-الإمالة لأجل الكسرة المقدرة في المحل الممال.
- 10- الإمالة لأجل ياء تعرض في بعض الأحوال.
- 11- الإمالة لأجل كثرة الاستعمال.
- 12- الإمالة لأجل الفرق بين الاسم والحرف.

وحاصل القول في أسباب الإمالة أن الألف حرف ضعيف، يتأثر بما قبله من حروف وما بعده، فإذا كان في كلمة وجاورته كسرة أو ياء أثرت به وجذبته نحوها، سواء كان السبب ظاهراً أم مقدراً في المحل الممال، وهذا ما ينتج عنه الإمالة، فبسبب الكسرة والياء جنحت بعض القبائل إلى الإمالة لتسهيل النطق في كلمات كثيرة.

ثانياً: موانع الإمالة.

الإمالة ككل المسائل اللغوية الفرعية تأتي لأسباب، لكن في بعض الحالات تجتمع الأسباب، ويمتنع الحكم في مواضع معينة، فلا تميلها العرب بسبب ما يسمى موانع الإمالة، وهذه الموانع عبارة عن حالات نذكرها فيما يلي.

1- إذا جاور الألف حرفٌ مستعلٍ:

قال المبرد: " الحُرُوف التي تمنع الإمالة هي حُرُوف الاستعلاء، وهي سَبْعَةٌ أحرف: الصَّاد، وَالضَّاد، والطاء، والظاء، وَالْقَاف، وَالخَاء، والغين" (1)، وبنفس الرأي قال ابن السراج: " تَمْنَعُ الإمالة سبعة أحرفٍ: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء" (2)

(1) المقتضب، المبرد، ج3، ص46.

(2) الأصول في النحو، ابن السراج، ج2، ص350.

وذلك وفق شروط مخصوصة منها إذا جاءت حروف الاستعلاء بعد الألف مطلقاً، سواء فصل بينها وبين الألف حرف أم حرفان، كناقذ وعاصم، وصناديق، ومسالخ،...الخ، وأما إذا تقدم حرف الاستعلاء على الألف فإنه يمنع الإمالة إذا ولي حرف الاستعلاء الألف وثانياً أن لا يكون بين حرف الاستعلاء وبين الألف حاجز قوي مكسوراً أو ساكناً مثل صعاب قباب مصباح... "فإذا كان حرفٌ من هذه الحروفِ قبلَ الألفِ بحرفٍ -وكانَ مكسوراً- فإنه لا يمنعُ الإمالةَ لأنَّ الانحدارَ أخفُّ عليهم وذلك قولك: الضَّعَافُ والصِّعَابُ والطَّنَابُ والقَبَابُ والخِبَابُ والغَلَابُ"⁽¹⁾، ويستثنى من الشرطين السابقين ما كان من باب ((خاف وغاب وطغا)) لأنها ألفات يكسر ما قبلها في بعض التصريفات، فأجيزت الإمالة لقوة السبب وتأثير الكسرة على حرف الاستعلاء، قال سيبويه: "...ألا تراهم يقولون: طاب، وخاف، ومعطى، وسقى فلا تمنعهم هذه الحروف من الإمالة."⁽²⁾، إذن فالإمالة متعذرة إذا كان في الكلمة حرف استعلاء إلا ما كان من حالات مخصوصة.

2- إذا ولي الألف راء غير مكسورة.

من صفات الراء التكرير وهذا التكرير، إضافة إلى صفة الجهر واللين، تقوي في مجموعها حرف الراء، فيصير مفخماً في حكم المستعلي إذا كان مفتوحاً أو مضموماً، ومن أجل ذلك منع النحويون إمالة الألف إذا جاورتها راء غير مكسورة، أما إذا كانت مكسورة فإن صفة الاستفال والانفتاح في الراء، إضافة إلى التكرير تقوي سبب الإمالة، فالملاحظ أنه وبسبب التكرير قويت الراء في غير الكسر فصارت في حكم المستعلي، وبسبب الصفة نفسها صارت حال الكسر من أسباب الإمالة.

وقد ذكر ابن خالويه كل هذه الأسباب في كتابه الحجة في القراءات السبعة بقوله: "فقل: لا يمال هذا، وما ضارعه، لأن الأصل في الإمالة لذوات الياء، فإذا كان قبلها حرف من الحروف الموانع، وهن الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف، امتنعت الإمالة، لاستعلائهن في الفم، واستثقال الإمالة، وألحقوا بهن الراء للتكرير الذي فيها، ففتحتها قبل الألف بمنزلة فتحيتين، كما كانت كسرتها بعد الألف بمنزلة كسرتين"⁽³⁾

(1) المصدر السابق، ج2، ص350.

(2) الكتاب، سيبويه، ج4، ص132.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، 156.

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الألف ضعيفة تتأثر بما يجاورها، فتفخم مع المفخم وترقق مع المرقق وتميل نحو الياء أو الكسرة، كما يمكن القول إن المؤثرات على الألف تختلف في قوتها، فالاستعلاء أقوى من سبب الإمالة، إلا أن يحجز بين الحرف المستعلي والألف حاجز قوي يحد من هذا التأثير، فيتبين من كل ما سبق أن السبب الأساسي للإمالة هو الكسر والياء، وتمنع أحرف الاستعلاء -وما يلحق بها- تأثير أسباب الإمالة ضمن شروط محددة وفي حالات خاصة.

الفرع الثالث: أقسام الإمالة وحكمها.

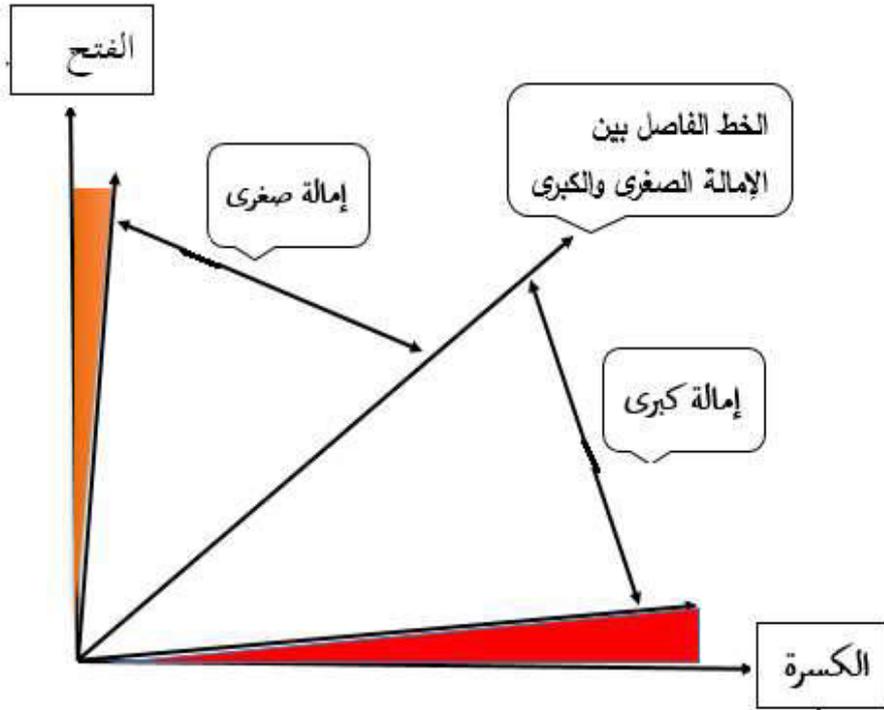
للإمالة عند العلماء تسميات عديدة نذكرها فيما يلي

أولاً: أقسام الإمالة.

تنقسم الإمالة عند علماء اللغة عموماً وعند علماء القراءات خصوصاً إلى قسمين، وذلك بحسب درجة ميل الألف نحو الياء، فتسمى أقربهما إلى الياء أو الكسرة من دون قلب خالص "الإمالة الكبرى"، أو "البطح"، أو "الإضجاع"، ويطلق على الإمالة التي تكون أقل قرباً من الياء اسم الإمالة الصغرى، أو بين بين أو التقليل، ويقال لها بين اللفظين، ويطلق عليها أيضاً التلطيف⁽¹⁾، وفيما يلي مخطط لأقسام الإمالة.

(1) أنظر الإمالة والتقليل والفتح بين القراء السبعة، أحمد بدر عبد الكريم، رسالة دكتوراه إشراف بابر أحمد، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية السودان، 2004، ص3-4.

الشكل رقم (5) مخطط توضيحي لنسب تأثر الألف بالياء والفتحة بالكسرة



المصدر: من إعدادي.

من خلال المخطط أعلاه نستطيع أن نشرح أقسام الإمالة؛ حيث يظهر في الشكل الخط الأفقي والذي يمثل حرف الألف؛ عندما يكون مفتوحاً من غير تأثر بأي صوت آخر، وأما الخط العمودي فيمثل صوت الياء في حالتها الطبيعية، أما ما بين الفتحة والكسرة فهي الإمالة بقسميها؛ ففي الإمالة الصغيرة يكون الألف أقرب إلى الفتح منه إلى الكسرة؛ فيسمع صوت الإمالة بين الفتح والكسر؛ لكن صوت الفتح أكثر أما في حال الإمالة الكبرى فإن الألف يكون أقرب إلى الكسرة منه إلى الألف، فتسمع الإمالة بين الفتح والكسر لكن صوت الكسرة أكبر، والمجال بين الفتحة والخط الفاصل يعتبر مجالاً للإمالة أما الجزء المظلل في طرفي المخطط فهو مجال تغلب فيه الحركة بحيث لا يمكن التمييز فيه بين الفتح والكسر.

ثانياً حكمها والغرض منها:

بما أن الفتح أصل والإمالة فرع عليه، فإن العلماء يجيزون إمالة الكلمات التي بها سبب للإمالة لكن هذا الجواز ليس على إطلاقه، لأن الإمالة بالدرجة الأولى ترجع إلى القبائل التي تنطق بها، أما إطلاق الجواز على الإمالة فالمراد منه أن إمالة هذه الألفاظ ليس خارجاً عن سنن العرب في كلامها، أما ما جاء من إمالة في القرآن الكريم، فهي تخضع لقواعد العرب في كلامها عموماً، لكن تخضع بشكل خاص للرواية وشروط النقل،

فبعض القراء يميل لفظا وغيره لا يميله، وبكل نزل القرآن الكريم، ولم يمنع من إمالته إلا الرواية والاختيار، والذي يخضع لطبيعة البيئة التي استقر بها القارئ وإلى اختياراته هو، وليس الغرض من الإمالة إلا مشاكلة الأصوات وتقريبها من بعضها، حتى تسهل على جهاز النطق، وتكون متناسبة مع بعضها، وقد يكون غير ذلك من الأسباب: "الغرض من الإمالة حاصل بها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء أو التثنية على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسر المجاور لها أو الياء"⁽¹⁾، هذا حاصل أغراض الإمالة التي نكرها أكثر العلماء لكن يجدر بنا نكر "أن الإمالة والتفخيم لغتان ليست واحدة منهما أقدم من الأخرى بل نزل القرآن الكريم بهما جميعاً"⁽²⁾.

المطلب الثاني: علل الإمالة في كتاب الحجة.

نجد في كتاب الحجة كثيرا من المواضع التي ذكر فيها ابن خالويه الإمالة، وعلل لها بعلل مختلفة أهمها ثلاثة أسباب تدور حولها الإمالة عموما، هي: الكسرة، والياء، والإمالة للإمالة، ويوجد غيرها على ما سنفصله.

الفرع الأول: ما يرجع سبب الإمالة فيه إلى الياء.

قال محمد ابن الجزري: "أسباب الإمالة-تَرْجِعُ إِلَى شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْكُسْرَةُ. وَالثَّانِي الْيَاءُ وَكُلُّ مِنْهُمَا يَكُونُ مُتَقَدِّمًا عَلَى مَحَلِّ الْإِمَالَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ وَيَكُونُ مُتَأَخِّرًا وَيَكُونُ أَيْضًا مُقَدَّرًا فِي مَحَلِّ الْإِمَالَةِ"⁽³⁾ فالمقصود من هذا الفرع هو تلك الكلمات التي تمال عند القراء بسبب الياء أو الكسرة ظاهرة أو مقدره على ما سنبينه تاليا.

أولاً: إمالة نوات الياء.

يقصد النحاة ومجموع القراء بذوات الياء عند الإطلاق كل ألف متطرفة أصلها الياء، أي أن الألف المنقلبة من الياء حرف من أصل الكلمة، سواء كانت في الاسم أم في الفعل، ويعرف أصل هذه الألف في الأسماء بتثنيها، أما في الأفعال فيعرف بنسبتها إلى تاء

(1) إبراز المعاني من حرز الأمانى، أبو شامة، ص204.

(2) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي الشكري المغربي، ت: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428 هـ -2007 م، ص308.

(3) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص32.

المتكلم مثل: (أتى... أتيت)، و(يخشى... خشيت) ، وتقول في (رمى... رميت) و (سعى... سعيت) و (أوصى... أوصيت) و (سمى... سميت) الذي هو من الياء، وتقول في (المنتهى) و (مجرها) و (مرساها): (انتهيت) و (أجريت) و (أرسيت)، فتظهر لك الياء في الفعل من ذلك، وتقول في (هدى... هديان)، (مأوى... مأويان) (المولى... موليان) وما أشبهه: فتظهر لك الياء في التنثية وكذلك ما أشبهه حيث وقع يقاس بمثل ما ذكرناه (1).

ومما جاء في كتاب الحجة لابن خالويه تحت ما يسمى بذوات الياء، كلمات أميلت

ألفاتها لأجل الياء المقدره في المحل الممال.

-قوله تعالى: ﴿بِالْهُدَىٰ فَمَا رِيحَتْ بِجَدَرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16] قال ابن خالويه (بِالْهُدَىٰ) "يقراً

بالإمالة والتفخيم وبينهما وكذلك ما ضارعه من ذوات الياء اسما كان أو فعلا، فمن فخم فالحجة له أنه أتى بالكلام على أصل ما وضع له، والحجة لمن أمال أنه قرب الحرف المستعلى من الياء ليعمل لسانه بالنطق من موضع واحد، والحجة لمن قرأ بين بين أنه ساوى بين اللفظين، فأما حمزة فأمال ذوات الياء وفخم ذوات الواو ليفرق بين المعنيين" (2)

الإمالة لغة قبائل عامة نجد من أسد وتميم وقيس وقد تتبع علماء اللغة والقراءات المواضع التي أميلت في الكلام العربي وقعدوا لذلك قواعد منها: أن ذوات الياء -وهي الكلمات التي تنتهي بألف منقلبة من ياء أصلية في الكلمة - تقرأ بالإمالة عند بعض القراء وقد اعتل ابن خالويه كغيره من اللغويين والقراء بهذه العلة اللغوية عند قوله تعالى: ﴿بِالْهُدَىٰ فَمَا رِيحَتْ بِجَدَرَتُهُمْ﴾ [البقرة: 16]، وحجته في ذلك تقريب الألف من الياء ليعمل اللسان بالنطق من موضع واحد، حيث أمال لفظ ((الهدى)) حمزة والكسائي من القراء السبعة، وفتح الباقون قال ابن خالويه في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها: "قرأ حمزة والكسائي بإمالة ذوات الياء نحو: الهدى، والحمى، والدنيا، وغزى، ... وموسى وعيسى، وقرأ نافع بين التفخيم

(1) أنظر جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني، ص302.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص71.

والإمالة وهو إلى الفتح أقرب... فمن فتح فعلى أصل الكلمة، ومن أضجع وأمال فلأن يعمل لسانه في موضع واحد"⁽¹⁾.

وافق ابن الجزري ابن خالويه فيمن أمال من القراء لفظ "الهدى" حيث قال: "فإن حمزة والكسائي وخلفا أمالوا كل ألف منقلبة عن ياء حيث وقعت في القرآن سواء كانت في اسم أو فعل، " فالأسماء " نحو: الهدى. والهوى، والعمى، والزنا، وماواه، وماواكم، ومثواه، ومثواكم ونحو الأذنى، والأزكى، والأعلى. والأشقى، وموسى، وعيسى، ويحيى " والأفعال " نحو أتى وأبى، وسعى، ويخشى، ويرضى، وفسوى، واجتبى، واستعلى وتعرف ذوات الياء من الأسماء بالثنتية، ومن الأفعال برد الفعل إليك فإذا ظهرت الياء فهي أصل الألف وإن ظهرت الواو فهي الأصل أيضا"⁽²⁾.

ولأن ابن خالويه أراد الاختصار في كتابه الحجة فهو لا يكرر المسألة الواحدة في جميع مواضع ورودها في القرآن الكريم ، بل يكتفي بالتذكير بها إذا تقدم ذكرها أو إذا اضطر للتبنيه على إضافة جديدة على المسألة السابقة، ومن ذلك تكرير مسألة ذوات الياء عند قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: 72] "يقراً لفظ "أعمى" بالإمالة والتفخيم معا وبإمالة الأول وتفخيم الثاني، فالحجة لمن أمالهما أنه دلّ بالإمالة على أنهما من ذوات الياء لأنهم يميلون الرباعي وإن كان من ذوات الواو، فذوات الياء بذلك أولى والحجة لمن فخمها أنه أتى بالكلام على أصله لأنه قد انقلبت الياء ألفا لفتح ما قبلها فاستعمال اللفظ أولى من استعمال المعنى..... والحجة لمن أمال الأول، وفخم الثاني: أنه جعل الأول صفة والثاني بمنزلة: أفعل منك، ومعناه: ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا"⁽³⁾.

(1) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص71.

(2) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص35-36.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص219.

قرأ أبو بكر، وَحَمَزَةٌ، وَالْكَسَائِي، وَخَلْف: "أعمى" في الحرفين بالإمالة، وَأَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ بِالْإِمَالَةِ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ وَوَرِثَ بَيْنَ بَيْنَ فِيهِمَا عَلَى أَصْلِهِ وَالْبَاقُونَ بِالْفَتْحِ (1).

من خلال تتبع مسألة إمالة ذوات الياء نجد أن النحاة متفقون مع القراء في أن ذوات الياء تجوز فيها الإمالة، لكن الاختلاف الحاصل سواء بين النحاة أم القراء إنما هو في نسبة بعض الكلمات إلى ذوات الياء من عدمه، وهذا الاضطراب في النسبة وُلد الاختلاف بين الألفاظ في الفتح والإمالة، فمن يرى من القراء أن سبب الإمالة قوي أمال، ومن يرى أن السبب ضعيف فإنه بقى الكلمة على أصل ما وضعت له وهو الفتح.

ثانياً: إلحاق ذوات الواو بذوات الياء وإمالتها.

مما اختلف فيه القراء وذكره ابن خالويه في الحجة هو اختلافهم في نسبة بعض الألفاظ - أصل الألف فيها هو الواو - إلى ذوات الياء، وإمالتها حيث إن ذوات الواو هي: كل ألف متطرفة منقلبة عن "واو"؛ أي إن حرف "الواو" يظهر في بعض تصارييف الكلمة، فالألف المنقلبة عن واو، تعرف في الأسماء بالثنية، وفي الأفعال برد الفعل إليك، نحو صفا: صفوان، دعا: دعوت، فهذه وأمثالها لا إمالة فيها(2)، فالثلاثي ما كان منه من ذوات الواو اتفقوا على فتحه(3) أي لا إمالة عند القراء في الألف المتطرفة في الاسم، والفعل الذي على ثلاثة أحرف، أما ما زاد على ثلاثة أحرف وكانت الألف متطرفة فيه، فإنها تلحق بذوات الياء، ومن القبائل العربية والقراء من يجوز إمالة ألفها .

تكلم سيبويه على هذه الألفات بقوله: "إذا بلغت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتبة، لأنها قد خرجت إلى الياء، وجميع هذا لا يميله ناسٌ كثير من بني تميم وغيرهم"(4).

-
- (1) أنظر تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 439.
 - (2) أنظر مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1429 هـ - 2008 م، ص 65.
 - (3) أنظر الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص 280.
 - (4) الكتاب، سيبويه، ج4، ص 120.

وقد ذكر ابن خالويه هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿أَبْتَعَاءَ مَرَضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 207] أماله الكسائي والحجة له أن ذوات الواو إذا زيد فيها ألحقت بذوات الياء، فأمالها ليدل بالإمالة على ذلك وفخمها الباؤون، والحجة لهم أن ألفها منقلبة من واو وأصلها "مرضوة" من الرضوان، فقلبت الواو ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها، فكان التفخيم أولى بها من الإمالة⁽¹⁾.

احتج ابن خالويه لمن ترك الإمالة من القراء بأن إبقاءها على أصلها وعدم إمالتها هو الاختيار؛ لأن أصل الألف هو الواو، وما كان أصل الألف فيه "واوا" لم يميلوه، وأمال حمزة والكسائي جميع الألفات المتطرفة المجهول أصلها، أو المنقلبة عن واو، ورسمت في المصاحف بالياء. فالمراد بالمرسوم بالياء في المصاحف خصوصا الألفات المجهولة الأصل أو المنقلبة عن واو⁽²⁾، ولكن الكسائي تفرد هنا بإمالة لفظ "مرضات" حيث: "قَرَأَ الْكُسَائِيُّ "مرضاة الله" بالإمالة وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ إمالة"⁽³⁾ والحجة له أن هذه الكلمات تلحق بذوات الياء وتحمل حكمها، صحيح أنها من ذوات الواو لكن عندما زادت على الثلاثة أحرف ألحقت بذوات الياء وهو وجه في العربية كما قال سيبويه أنفا.

نستطيع أن نستخلص مما ذكر أن الألف تمال: إما لانقلابها عن الياء وإن لم ترسم ياء في المصاحف، ... أو لأنها منقلبة عن واو⁽⁴⁾. وقد لا تميل بعض العرب ذوات الواو إلحاقا لها بأصلها، وكل ذلك مسموع عن العرب مستساغ في كلامهم.

ثالثا: الدلالة على أصل الألف.

-
- (1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 95.
 - (2) أنظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن محمد القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط2، 1410هـ-1989م، ص 142.
 - (3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 129-130.
 - (4) أنظر الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، ص 144.

علل ابن خالويه إمالة بعض الكلمات بحجة الدلالة على أصل الألف، حيث جاء في القرآن الكريم كلمات ليست من ذوات الياء، ولا من ذوات الواو، لكنها ألحقت بإحداهما بسبب أن بعض تصارييف تلك الكلمات تحمل الياء، وأكثر ما تكون في الألف غير الأصلية في الكلمات، لأن كل ألف زائدة لابد أن تكون منقلبة عن ياء أو واو، أو للتأنيث، أو ملحقة بالمنقلبة، وجاء بعض القراء بالإمالة المنقولة في هذه الكلمات لتشير إلى أصل الألف.

1-الدلالة على أن أصل الألف ياء .

مما جاء في كتاب الحجة من الإمالات التي تدل على أن أصل الألف ياء قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: 3] يقرأ بالتخيم والإمالة وبين ذلك، فالحجة لمن فخم أنه أتى بالكلام على أصله، والحجة لمن أمال أنه دل بالإمالة على الياء المنقلبة، ومجيء الراء في الكلمة لأن الأصل "وورية" وأبدلت الواو الأولى تاء، وقلب الياء ألفا لأنها مأخوذة من وري الزند، ومن قرأ بين ذلك أتى بأعدل اللغظين، وقارب بين اللغظين⁽¹⁾.

معلوم أن الأسماء التي تجاوز عدد حروفها الأربعة لا تكون ألفها إلا زائدة فتكون منقلبة عن ياء أو عن واو، أو تكون للتأنيث، أو شبيهة بالمنقلبة عن ياء، وهذا ما قاله سيبويه في كتابه الكتاب: "ومما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث، أو لغير ذلك، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء"⁽²⁾، وقد تجوزت العرب في مثل هذه الكلمات بين الفتح والإمالة، فمن فتح فعلى أصل الكلمة، ومن أمال فقد استساغ السبب ودل بالإمالة على أن أصل الألف هو الياء، ومن توسط بين بين فقد هرب من الإمالة الكبرى ومن الفتح، فجاء باللفظ بصوت وسط، فعدل بين اللغظين، ولم يغلب واحدة على أخرى.

وقد وافق أبو علي الفارسي ابن خالويه في أن أصل كلمة تورا هو "وورية" حيث قال: "أما القول في التورا، فلا تخلو من أن تكون 'فوعلة'، على قول الخليل: في 'تولج'،

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 105-106.

(2) الكتاب، سيبويه، ج4، ص120.

أو "تفعلة" مثل تتفلة، أو تفعلة بالكسر وفتح العين كما فتح في: ناصاة⁽¹⁾ وهي الناصية في لغة طيى، ثم رجع أنها على وزن فوعلة "وورية" وأن الواو أبدلت تاء فصارت تورية فيظهر بذلك أن أصل الألف في كلمة توراة منقلبة عن ياء وجيء بالإمالة للدلالة على أصل هذه الألف.

وبنفس العلة اعتل ابن خالويه عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ كَتَبْنَا مِنْهُمْ تَقِيَّةً﴾ [آل عمران: 27] يقرأ بالإمالة والتفخيم، فالحجة لمن أمال أنه دل بالإمالة على أن أصل الألف الياء؛ لأنها تقية، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قالوا سار وباع، والحجة لمن فخم أن لفظ الياء قد زال بانقلابها فزال حكمها كما قالوا قضاة ورماة.⁽²⁾

من خلال تتبع تصاريف كلمة ((تُقَّة)) يظهر أن أصل الألف التي من أجلها آثر بعض القراء الإمالة هو الياء؛ لأن اللفظ مشتق انقى، يتقي، انقاء، ونقوى، ونقاة، ونقية، وتقى، كما بين ابن زنجلة في كتابه حجة القراءات أنها من قولك: ((وقيت)) إذا نسبت إلى نفسك فسبب الإمالة عند ابن زنجلة هو نفسه سبب الإمالة عند ابن خالويه؛ حيث يقول: "قرأ حمزة، والكسائي، تقاة ممالاة وحجتهما أن فعلت منها بالياء إذا قلت: ((وقيت))"⁽³⁾، غير أن ابن زنجلة خالف ابن خالويه في سبب التفخيم، فهو يرى أن فتحة القاف غلبت على الألف فمنعتها من الإمالة، في حين أن ابن خالويه يقول أن سبب التفخيم هو زوال رسم الياء من الكلمة، ويمكن الجمع بين الحجتين أن سبب التفخيم ((الفتح)) هو زوال رسم الياء من جهة ووجود فتحة القاف من جهة أخرى، أما من أمال هذا الحرف من القراء فهما حمزة والكسائي، وقرأ نافع با ((التقليل)): "قرأ يعقوب وحده: (تَقِيَّةً) بفتح التاء وكسر القاف وتشديد الياء، وقرأ الباقر (تُقَّة) بضم التاء وفتح القاف، وأمّالها حمزة قليلاً، وفتح قوله: (اتَّقُوا اللَّهَ

(1) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص13.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص107.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص159.

حَقَّ ثِقَاتِهِ)، وأمّالهما الكسائي جميعاً، وفتحهما الباقرن إلا أن نافعا قرأهما بين الفتح والكسر⁽¹⁾

ومما جاء أيضا في الحجة قوله تعالى ﴿وَلَا أَدْرِيكُمْ بِهِ﴾ [يونس: 16] "يقراً بالتفخيم والإمالة، فالحجة لمن قرأه بالتفخيم أنه أراد أن يأتي به على أصل الكلام، والحجة لمن أمال أنه دل على الياء المنقلبة إلى لفظ الألف"⁽²⁾.

2-الدلالة على أن أصل الألف للتأنيث.

تستحسن العرب إمالة الألف الزائدة للتأنيث؛ لأنها تشبه ذوات الياء وهذا ما بينه سيوييه بقوله: "مما يميلون ألفه كل اسم كانت في آخره ألف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء. ألا ترى أنك لو قلت في معزى، وفي حبلى، فعلت على عدة الحروف، لم يجيء واحدٌ من الحرفين إلا من بنات الياء. فكذاك كل شيء كان مثلها مما يصير في تشنية أو فعل ياء، فلما كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة ألف رمى ونحوها"⁽³⁾.

مما جاء في باب إمالة ألف التأنيث الشبيهة بذوات الياء قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: 43] "يقراً بالتفخيم والإمالة، فالحجة لمن فخم أنه أتى به على الأصل، والحجة لمن أمال أنه دل بالإمالة على أن ألفها ألف تأنيث؛ لأنها راجعة إلى التاء لفظاً"⁽⁴⁾ حيث أمال ((الرؤيا)) الكسائي فقط، وقللها الأزرق، وأبو عمرو بخلفهما⁽⁵⁾

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج1، ص249.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص101.

(3) الكتاب، سيوييه، ج4، ص120.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص193.

(5) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدميّطي البناء، ج2، ص148.

الفرع الثاني: ما يرجع سبب الإمالة فيه إلى غير الياء .

إن الكسرة والياء هما السبب الرئيسي للإمالة في أكثر الألفاظ الممالة عند العرب، لكن هناك أسباب أخرى تقوى معها الإمالة في بعض الألفاظ من ذلك ذوات الراء وما يمال بسبب إمالة ما قبله وغيره مما سنبينه في هذا الفرع.

أولاً: الألف التي بعدها راء مجرورة أو مكسورة.

إن مصطلح ذوات الراء مصطلح أطلقه القراء على كل ألف متطرفة جاء قبلها راء مثل: "ذكري"، "بشرى"، "يرى"، "يتماهى"، "النصارى، القرى، يتوارى" وقد عرف ابن القاصح "ذا الراء" في كتابه سراج القارئ بقوله: "ما كانت الألف الممالة المتطرفة بعد الراء نحو: القرى، والذكري، وبشرى"⁽¹⁾، وقد يقصد بذوات الراء: كل ألف بعدها راء مجرورة، وقد أطلق عليها هذا الاسم ابن خالويه عند قوله: "فإن قيل: فقد أمال غيره: "قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ" [التوبة 94] فقل: قد عرّفناك رغبة العرب في إمالة ذوات الراء حتى أمالوا "بَرَى وَتَرَا"⁽²⁾ وذوات الراء عندما تطلق ينصرف معناها إلى ما كان فيه راء بعدها ألف ممال⁽³⁾، ولا ضير أن تكون ذوات الراء بكلا المعنيين وإن كانت لا تنصرف الأذهان إلا إلى المعنى الأول عند الإطلاق.

لكن ما قصده ابن خالويه في كتابه الحجة بذوات الراء هي: كل ألف متطرفة ممالة سبقتها راء، أو كل ألف جاء بعدها راء مجرورة أو مكسورة.

مما جاء في كتاب الحجة تحت هذا التعليل قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: 7] قال ابن خالويه: "تقرأ بالإمالة والتفخيم، فالحجة لمن أماله أن للعرب في إمالة ما كانت الراء في آخره مكسورة رغبة ليست في غيرها من الحروف للتكرير الذي فيها فلما كانت الكسرة للخفض في آخر الاسم والألف قبلها مستعلية أمال ما قبل الألف لتسهيل له

(1) سراج القارئ المبتدي وتكثار المقرئ المنتهي، ابن القاصح، ص111.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص70.

(3) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص40.

الإمالة ويكون اللفظ من وجه واحد، والحجة لمن فخم أنه أتى بالكلام على أصله ووجهه الذي كان له لأن الأصل التفتيح والإمالة فرع عليه⁽¹⁾.

من صفات الراء التكرير، وهذا التكرير إضافة إلى صفة الجهر واللين، تقوي في مجموعها حرف الراء، فيصير مفخما في حكم المستعلي، إذا كان مفتوحا أو مضموما، ومن أجل ذلك منع النحويون والقراء إمالة الألف إذا جاورتها راء غير مكسورة، أما إذا كانت مكسورة فإن صفة الاستفال والانفتاح في الراءن إضافة إلى التكرير مع الكسرة، تقوي سبب الإمالة، فالملاحظ أنه وبسبب التكرير قويت الراء في غير الكسر فصارت في حكم المستعلي، وبسبب الصفة نفسها صارت حال الكسر من أسباب الإمالة، وهذا ما وضحه سيبويه في كتابه الكتاب بقوله: "الراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيد لها إيضاحاً فلما كانت الراء كذلك قالوا: هذا راشدٌ، وهذا فراشٌ، فلم يميلوا؛ لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحتين، فلما كانت كذلك قويت على نصب الألفات، وصارت بمنزلة القاف، حيث كانت بمنزلة حرفين مفتوحين، فلما كان الفتح كأنه مضاعف وإنما هو من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم"⁽²⁾.

وبالتعليل نفسه قال ابن يعيش في شرح المفصل: "اعلم أن الراء حرفٌ تكرير، فإذا نطقت به، خرج كأنه متضاعفٌ، وفي مخرجه نوعٌ ارتفاع إلى ظهر اللسان إلى مخرج النون فوَيْقَ الثنايا. فإذا كان مفتوحاً أو مضموماً، منعت إمالة الحرف، نحو قولك: "هذا راشدٌ"، و"هذا فراشٌ"، فلم يميلوا. وأجروه ها هنا مجرى المستعلي لما ذكرناه، ولأنهم لما نطقوا كأنهم تكلموا براءين مفتوحتين، فقويت على نصب الألف، وصارت بمنزلة القاف. فهي في منع الإمالة أقوى من غيرها من الحروف، ودون المستعلي في ذلك. فإذا كانت مكسورة، فهي تُقَوِّي الإمالة أكثر من قوّة غيرها من الحروف المكسورة؛ لأنّ الكسرة تتضاعف، فهي من

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 66.

(2) الكتاب، سيبويه، ج 4، ص 136.

أسباب الإمالة. وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة، فالضمُّ والفتح يتضاعفان، وهما يمنعان الإمالة" (1).

والقراء كما بيّن ابن خالويه في احتجاجه قسماً منهم من أبقى على الفتح في لفظ ((أبصارهم)) وما شاكلها جريا على الأصل ومنهم من رجّح الإمالة وقوى سببها وذلك للكسرة الموجودة على الراء سواء كانت حركة إعراب أم بناء حيث: "اتفق أبو عمرو والدوري عن الكسائي على إمالة كل ألف عين أو زائدة بعدها راء متطرفة مكسورة نحو: "الدار، الغار، القهار، الغفار، النهار، الديار، الكفار، الإبكار، بقنطار، أنصار، وأوبارها، وأشعارها، آثارها، آثاره، أبصارهم، ديارهم، حمارك أو ما كان فيه راء بعدها ألف ممال وافقهما اليزيدي واختلف عن ابن ذكوان فروى الصوري عنه إمالة ذلك كله، وروى الأخفش عنه الفتح وعليه المغاربة وروى "الأزرق عن ورش تقليل جميع ما ذكر" (2).

ومما جاء في الحجة تحت الباب نفسه قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: 109] "يقراً بالتنخيم والإمالة، فالحجة لمن فخم أنه أتى به على الأصل، والحجة لمن أمال فلكسرة الراء والأصل في هار "هاير" قلبت ياءه من موضع العين إلى موضع اللام، ثم سقطت لمقارنة التنوين" (3).

أمال "هار" [التوبة: 109] "قالون وابن ذكوان بخلفه عنهما، وأبو عمرو وأبو بكر والكسائي، وقلله الأزرق والوجهان صحيحان عن قالون من طريقه، كما في النشر والإمالة لابن ذكوان من طريق الصوري وابن الأخرم عن الأخفش" (4).

إن ما يمال تحت اسم ذوات الراء أو ما يدخل في معناها عشرة أوزان فصلها ابن الباذش في كتابه الإقناع في القراءات السبع بقوله: "والمثال الذي فيه الراء ينقسم قسمين: أن تكون كسرة الراء كسرة إعراب، أو كسرة بناء، والذي كسرته من الراءات كسرة إعراب

(1) شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج5، ص199.

(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الهمداني، ج1، ص270.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص177.

(4) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الهمداني، ج2، ص98.

ينقسم قسمين: ألف زائدة للمد، وألف منقلبة من أصل، فالذي فيه الألف زائدة للمد ينقسم إلى تسعة أوزان: أفعال، فُعَّال، فِعَّال، فَعَّال، فَعَّال، فِعَّال، فِعَّال، مِفْعَال، إِفْعَال، فأمال جميع هذه الأوزان أبو عمرو والكسائي في رواية الدوري، واستثنى أبو عمرو "الجَار" في الموضوعين في [النساء: 36] ففتحه، وقيل عنه بالإمالة فيهما، وقيل عنه أيضا بالفتح في "الغَار" [التوبة: 40] وهو اختيار ابن مجاهد له،... وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين، واختلف عنه في "الجَار" (1).

كل هذه المواضع التي ذكرناها أنفا هي مواضع تمال عند بعض القراء ترجيحاً لسبب الإمالة، وتفتح عند آخرين جريا على أصل الكلام، وهو الفتح؛ فالراء هنا سبب يقوي الإمالة ويرجحها لأن كسرتها بكسرتين.

ومما جاء في كتاب الحجة تحت هذا الباب أيضا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 19] "يقراً بإمالة الكافرين وبتفخيمها في موضع النصب والجر فالحجة لمن أمال أنه لما اجتمع في الكلمة أربع كسرات كسرة الفاء والراء والياء، وكسرة الراء تقوم مقام كسرتين جذبن الألف لسكونها بقوتها فأملنها" (2).

يعلل ابن خالويه هنا سبب الإمالة بوجود أربع كسرات في الكلمة وبنفس الكلام قال في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها حيث قال: "قرأ أبو عمرو والكسائي في رواية عمر "الكافرين"، بالإمالة في موضع الجر والنصب وقرأ الباقر بالتفخيم، فمن فتح فعلى أصل الكلمة ومن أمال قال: إنما أملت الألف لاجتماع أربع كسرات كسرة الفاء والراء، والياء تنوب عن كسرتين، فلما اجتمعت في الكلمة أربع كسرات جذبن الألف إليهن فأملنها" (3) وقرأه ورش بين اللفظين (4).

(1) الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص272.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص73.

(3) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج1، ص75.

(4) أنظر الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص275.

وقد وافقه في العلة أبو علي الفارسي بقوله: "إمالة الكافرين في موضع النصب والخفض إنما هي للزوم الكسرة الراء بعد الفاء المكسورة، والراء لما فيها من التكرير تجري مجرى الحرفين المكسورين، وكلما كثرت الكسرات غلبت الإمالة وحسنت، فلما كانت الراء في الكافرين قد لزمها الكسرة، والفاء قبلها مكسورة أيضا-حسنت الإمالة."(1).

وقد حسن هذه الإمالة ابن يعيش في شرحه على المفصل بقوله: "وإذا كانت الراء مجرورة في "الكافر" ومكسورة في "الكافرين"، أمالوا، كأن الراء تلي الألف، فالإمالة حسنة، وليس كحسنتها في "الكافرين"؛ لأن الكسر في "الكافرين" لازم للراء وبعدها ياء، والكافر لا ياء فيه"(2).

ثانيا: إمالة ما كسر من أوائل الأفعال إذا أضيفت لها التاء .

المقصود هنا هو أن بعض العرب ومن بعدهم القراء كانوا يميلون أفعال مخصوصة بسبب كسرة تظهر إذا أسند هذا الفعل إلى تاء المتكلم وتحدث عن هذه المسألة سيبويه فقال: "مما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما فيه عين، إذا كان أول فعلت مكسورا نحو الكسر كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض أهل الحجاز، فأما العامة فلا يميلون، ولا يميلون ما كانت الواو فيه عينا إلا ما كان منكسر الأول، وذلك خاف وطاب وهاب"(3)، وقد فصل في هذه الأفعال محمد سالم محيسن في كتابه الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر بقوله: "اختلف القراء في إمالة الألف الواقعة عينا من الفعل الماضي الثلاثي، وذلك في عشرة أفعال وهي:

- 1 - "خاف" نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا﴾ [البقرة 182].
- 2 - "طاب" من قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا﴾ ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء 3].
- 3 - "ضاق" نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود 77].

(1) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج1، ص389.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص201.

(3) الكتاب، سيبويه، ج4، ص121.

4 - "حاق" من قوله تعالى: ﴿ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الأنعام 10].

5 - "زاغ" من قوله تعالى: ﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى ﴾ [النجم 17].

6 - "زاد" نحو قوله تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ [التوبة 124].

7 - "خاب" نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ [إبراهيم 15].

8 - "شاء" نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَوَشَاءَ اللَّهُ لَجْمَعُهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْاجْهَلِينَ ﴾ [الأنعام 35].

9 - "جاء" نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام 109].

10 - "ران" من قوله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [المطففين 14].⁽¹⁾

ومما جاء في كتاب الحجة تحت هذا الباب قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ

مَرَضًا ﴾ [البقرة: 10] يقرأ بالإمالة والتفخيم، وكذلك ما شاكله كقوله شاء، وخاف، وجاء،

وضاق، فالحجة لمن أمال كسر أوائل هذه الأفعال، إذا أخبر بها المخبر عن نفسه، فقال:

زدت، وخفت، وما أشبه ذلك، والحجة لمن فخم أنه أتى باللفظ على أصل ما يجب للأفعال

الثلاثية من فتح أوائلها إذا سمي فاعلوها⁽²⁾.

بالعلة نفسها احتج أبو علي الفارسي إذ قال: "لم تمتنع الإمالة من خاف وطاب

وصار مع المستعلي، لما أريد من طلب الكسرة في خفت وطبت وصرت"⁽³⁾، وفصل في

أوجه قراءة هذه الأفعال ابن زنجلة في حجة القراءات بقوله: "قَرَأَ حَمْرَةَ فَرَادَهُمُ اللَّهُ بِالْإِمَالَةِ

وَكَذَلِكَ جَاءَ، وَشَاءَ، وَخَابَ، وَحَاقَ، وَخَافَ، وَطَابَ، وَضَاقَ، وَزَاغَ، وَدَخَلَ ابْنُ عَامِرٍ مَعَهُ

فِي جَاءَ، وَشَاءَ، وَ"فَرَادَهُمُ اللَّهُ"، وَحَجَّتُهُمَا فِي ذَلِكَ أَنْ فَاءَ الْفِعْلِ مِنْهَا مَكْسُورَةٌ إِذَا رَدَّهَا

(1) الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، ج1، ص317.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص68.

(3) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص244.

الْمُتَكَلِّمِ إِلَى نَفْسِهِ، نَحْو: زِدْتُ، وَجِئْتُ، وَطَبْتُ، وَلِهَذَا قَرَأَ حَمَزَةً: "فَلَمَّا زَاغُوا" بِالْإِمَالَةِ "أَزَاغَ اللَّهُ" بِالْفَتْحِ؛ لِأَنَّ فَاءَ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةٌ تَقُولُ أَزَغْتُ وَكَذَلِكَ فَأَجَاءُهَا الْمَخَاضُ بِغَيْرِ إِمَالَةٍ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ أَجَأْتُ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ جَمِيعَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِمَالَةٍ عَلَى أَصْلِ الْكَلِمَةِ، وَحَجَّتْهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ كُلِّ فِعْلٍ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا"⁽¹⁾.

ثالثا: الإمالة للإمالة

المقصود هنا بالإمالة لأجل الإمالة هي تلك المواضع التي قُرئت ألفاتها بالإمالة، مع عدم وجود سبب للإمالة غير إرادة التشاكل الصوتي والسهولة في النطق، فأُمِيت بعض الكلمات لإرادة التناسب بين اللفظ السابق واللفظ الذي يليه، وضرب سيبويه لهذا مثلا بقوله: "وقال ناس: رأيت عمادا فأمالوا للإمالة، كما أمالوا للكسرة"⁽²⁾ ومقصوده هنا أن من العرب من أمال الألف الثانية في كلمة عمادا، والتي هي عَوْضٌ عن التتوين لأجل إمالة الألف الأولى في كلمة عماد، وقد ذكرها ابن خالويه في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها عند قوله تعالى: ﴿رَمَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: 76] بقوله: "ومن كسر الراء فإنه أتبع الإمالة الإمالة، فكسر الهمزة لمجاورة الياء، وكسر الراء لمجاورة الهمزة"⁽³⁾، وكذلك عند قوله تعالى: "راءها تهتز" قرأ أهل الكوفة إلا حفصا "راءها" بكسر الراء والهمزة من أجل الياء، وأمالوا الراء لمجاورة الهمزة وهذا يسمى إمالة الإمالة"⁽⁴⁾ أي إن من القراء من أمال الراء من "رأى" بسبب إمالة الهمزة من نفس الكلمة، وبنفس الرأي قال أبو علي الفارسي: "وأما إمالة الفتحة التي على الراء، فإنما أمالها لإتباعه إياها إمالة فتحة الهمزة، كأنه أمال الفتحة لإمالة الفتحة، كما أمال الألف لإمالة الألف في قولهم: رأيت عمادا، فأمال ألف النصب لإمالة الألف في عماد، والتقديم والتأخير في ذلك سواء، والفتحة الممالة منزلة موضع

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 88.

(2) الكتاب، سيبويه، ج 4، ص 123.

(3) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج 1، ص 161.

(4) المصدر نفسه، ج 2، ص 144.

الكسرة، فكما أمّلت الفتحة في قولك: من "عمرو"، لكسرة الراء، كذلك أمّلت فتحة الراء من "رأى" لإمالة الفتحة التي على الهمزة⁽¹⁾.

ونذكر ابن الجزري نوعاً آخر لما يمال بسبب إمالة ما قبله حيث قال: "أما الإمالة لأجل الإمالة فنحو الإمالة: "تراء" أمالوا الألف الأولى من أجل إمالة الألف الثانية المنقلبة عن الياء وقالوا رأيت عماداً، فأمالوا الألف المبدلة من التتوين؛ لأجل إمالة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة، وقيل في إمالة (الضحى، والقوى، وضحاها، تلاها) إنها بسبب إمالة رؤوس الآي قبل وبعد فكانت من الإمالة للإمالة"⁽²⁾.

مما جاء في كتاب الحجة تحت هذا الباب قوله تعالى ﴿رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: 76] حيث قال ابن خالويه: "يقرأ بالإمالة والتفخيم وبين ذلك، وبكسر الراء والهمزة وفتحهما، فالحجة لمن فخم أنه أتى باللفظة على أصل ما وجب لها؛ لأن الياء قد انقلبت بالحركة ألفاً وإنما كتبت في السواد ياء للفرق بين ذوات الواو والياء، والحجة لمن أمال أنه أعمل اللسان من وجه واحد طلباً للتخفيف فأمال الياء في اللفظ ثم نحا بالكسرة إلى الهمزة فأمالها للمجاورة لا لأن الإمالة واجبة لها في الأصل كما كسرت الميم في قوله تعالى: "ولكن الله رمى" والضاد من قوله: "وقضى ربك" لقربهما من الياء والحجة لمن قرأها بين بين؛ أنه عدل بين اللفظين وأخذ بأوسط اللغتين"⁽³⁾، بيّن ابن خالويه أن سبب إمالة الراء من رأى هو الإمالة الموجودة على الهمزة من نفس الكلمة، إعمالاً للسان من وجه واحد طلباً للتخفيف حيث قرأ ابن كثير، وحفص عن عاصم، والأعشى عن أبي بكر عن عاصم، ويعقوب "رَأَى كَوْكَبًا" و "رَأَى قَمِيصَهُ" ونحو هذا بفتح الراء والهمز حيث كان، وقرأ نافع هذا كله بين الفتح والكسر، وقرأ أبو عمرو "رَأَى" بفتح الراء وكسر الهمزة في جميع القرآن الكريم، وقرأ ابن عامر "رَأَى كَوْكَبًا" بكسر الراء والهمزة في هذه الحروف كلها ونحوها، مما اسم الرؤيّة فيه ظاهرة، مثل

(1) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص327.

(2) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص41.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص142.

"رَأَى قَمِيصَهُ" وفتح الراء والهمز في جميع القرآن مع الكنايات، وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي "رَأَى" بكسر الراء والهمزة"⁽¹⁾.

وجاء على نفس التعليل قوله تعالى: ﴿ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النمل: 2] "يقرأ بالتفخيم على الأصل وبالإمالة لكان الياء ومثله فلما رآها تهتز يقرأ بالتفخيم والإمالة فأما كسر الراء والهمزة فتسمى إمالة الإمالة"⁽²⁾ فأمال الراء أبو عمرو وحمزة والكسائي، وكذلك روى هُبيرة عن حفص عن عاصم. وقرأ الباقر (بُشْرَى) بفتح الراء. قال أبو منصور: (بُشْرَى) على (فُعْلَى)، والإمالة فيها أحسن، والتفخيم حسن⁽³⁾.

رابعاً: إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف.

أمال بعض العرب هاء التأنيث التي تكتب تاء مربوطة، وتتنطق هاء عند الوقف وبهذه الإمالة قرأ بعض القراء، وقد فصل في هذه الهاء ابن الجزري، في كتابه النشر، حيث جعلها، كل هاء تكون في الوصل تاء آخر الاسم، وتتنطق هاء حال الوقف نحو: "نعمة ورحمة" وقد كان من طباع بعض العرب إمالتها كما نقل ابن الجزري عن الكسائي، وهي لغة فاشية في الناس، جارية على ألسنتهم، في أكثر البلاد شرقاً، وغرباً، لا يحسنون غيرها لأنها أخف على ألسنتهم، وأسهل في طباعهم، وقد حكاها سيبويه عن العرب ثم قال: شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف انتهى وقد اختص بإمالتها الكسائي في حروف مخصوصة بشروط معروفة⁽⁴⁾

بين ابن الجزري أن المقصود من إمالة هذه الهاء هو طلب الخفة من جهة لسهولة تسهيلها في النطق من وجه واحد، ولأن هذه الهاء تشبه الألف الممال كما قال سيبويه، وقد وضّح ابن الجزري وجه الشبه بين الألف والهاء في قول سيبويه بقوله: "قول سيبويه فيما تقدم إنما

(1) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص364-365.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص269.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص234.

(4) أنظر النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص95.

أميلت الهاء تشبيهاً لها بالألف مراده ألف التأنيث خاصة لا الألف المنقلبة عن الياء، ووجه الشبه بين هذه الهاء وألف التأنيث أنهما زائدتان، وأنهما للتأنيث، وأنهما ساكنتان، وأنهما مفتوح ما قبلهما، وأنهما من مخرج واحد عند الأكثرين، أو قريباً المخرج على ما قررنا، وأنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل واحد منهما أن يبين بغيره كما بينوا ألف الندبة في الوقف بالهاء بعده في نحو: وازيداه. وبينوا هاء الإضمار بالواو والياء نحو: ضربه زيد، ومر به عمرو. كما هو مقرر في موضعه فقد اشتمل هذا الكلام على أوجه من الشبه الخاص بالألف والهاء، اللذين للتأنيث وعلى أوجه من الشبه العام بين الهاء والألف مطلقاً وإن كانت لغير التأنيث⁽¹⁾.

من خلال أوجه الشبه التي أحصاها ابن الجزري وبسبب هذا التوافق والتشابه بين التاء المربوطة وألف التأنيث أمال الكسائي هذه الهاء عند الوقف عليها.

ومما جاء في كتاب الحجة تحت هذه المسألة قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ﴾ [الأعراف: 49] برحمة يقف بعض القراء على رحمة وما شاكلها مثل الآخرة والقيامة ومرية ومعصية بالإمالة ما لم يكن فيه حرف مانع منها والحجة له في ذلك أنه شبه الهاء في أواخر هذه الحروف بالألف في قضى ورمى فأمال لذلك⁽²⁾ بين ابن خالويه في حجة العلة التي اعتل بها الكسائي⁽³⁾ عند قراءته لمثل هذه الألفاظ حيث تبنى تعليل سيبويه أن السبب هو شبه الهاء بألف التأنيث على ما بينه ابن الجزري أنفاً.

خامساً: الإمالة لأجل التفريق.

جاء في كتاب الحجة لابن خالويه تعليل مذهب بعض القراء في إمالة بعض الكلمات أو تركها تحت اسم التفريق سواء بين الحروف الهجائية وأسمائها أم بين حروف المعاني في حالاتها المختلفة، وقد ذكر مسألة التفريق عند الكلام على الأحرف المقطعة التي في

(1) المصدر نفسه ، ج2، ص87.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص155.

(3) أنظر الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ص278.

أوائل السور حيث قال قوله تعالى: "كهيعص" [مريم 1] "يقرأ بفتح جميع حروفه وبإمالتها وبين الإمالة والفتح وبإمالة الياء وفتح الهاء وبكسر الهاء وفتح الياء فالحجة لمن فتحهن أنه أتى بالكلام على أصله ووفاه حق ما وجب له لأن الحروف إذا قطعت كانت أولى بالفتح فرقا بينها وبين ما يمال من الأسماء والحروف والأفعال والحجة لمن أمالهن أنه فرق بين هاء التنبيه وهاء الهجاء وبين ما إذا كانت نداء وإذا كانت هجاء والحجة لمن قرأهن بين بين أنه عدل بين اللفظين وأخذ بأقرب اللغتين والحجة لمن أمال بعضها وفخم بعضها أنه كره توالي الكسرات أو الفتحات فأمال بعضها وفخم بعضها وقد قلنا فيما تقدم إن العرب تذكر حروف الهجاء وتوثنها وتميلها وتفخمها وتمدها وتقصرها ولها مراتب فما كان منها على حرفين مد مدا وسطا وما كان على ثلاثة أحرف مد فوق ذلك"⁽¹⁾.

إن مسألة إمالة الحروف مختلف فيها فمن القراء من يميل بعضها كالهاء والراء والياء لكن علماء اللغة يقررون أن الحروف لا إمالة فيها سواء كانت حروف هجاء أم حروف معان وممن قال بهذا الزمخشري في كتابه "المفصل في صنعة الإعراب" حيث قال: "الحروف لا تمال نحو "حتى" و"على" و"إلى" وإما و"إلا" إلا إذا سمي بها. وقد أميل "بلى" و"لا" و"ياء" في النداء لإغنائها عن الجمل"⁽²⁾. وقد ذكر ابن يعيش تفصيل هذه المسألة في شرحه على المفصل بقوله: "القياس يأبى الإمالة في الحروف؛ لأن الحروف أدوات جوامد غير متصرفة، والإمالة ضرب من التصرف، لأنه تغيير. قال سيبويه: فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو: "حُبلى"، و"عَطشى". يريد أن الحروف غير متصرفة، ولا تلحقها تنشئة، ولا جمع، ولا تغيير، فلا تصير ألفاتها ياءات. فمن ذلك "حَتَّى"، و"عَلَى"، و"إلى"، و"أَمَّا"، و"إِلَّا" لا يمال شيء من ذلك لما نكرناه. قال أبو العباس: الإمالة فيها خطأ"⁽³⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 234.

(2) المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري، تحقيق على بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993، ص 473.

(3) شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص 205.

الفرع الثالث: حجج الفتح والإمالة عند ابن خالويه.

من خلال تتبع مسألة الفتح والإمالة عند ابن خالويه يمكن استنتاج النقاط التالية:

- مسألة الإمالة موجودة في كلام العرب مسموعة منهم مشهورة عندهم.
- يحتج ابن خالويه بأصل الكلام للدلالة على صحة الفتح أي أن الفتح أصل والإمالة فرع عليه.
- سبب الإمالة غالباً يكون تقريب الحرف المستعلي من الياء أو الكسرة ليعمل اللسان من موضع واحد.
- حرف الألف ضعيف وأشد حروف العلة تأثراً بالأصوات المجاورة له.
- احتج ابن خالويه بالأبنية الصرفية لبعض الكلمات للدلالة على جواز الإمالة.
- مدار الإمالة على وجود الياء أو الكسرة في بنية الكلمة أو في أحد تقلباتها الاشتقاقية.
- الميل إلى الخفة واختصار الجهد فطرة في نفوس العرب وبسببها يسلكون كل سبل التخفيف في كلامهم.
- ابن خالويه كغيره من اللغويين ذكر معظم أسباب الإمالة المتفق عليها عند اللغويين.
- الإمالة نسبت إلى جميع القبائل التي عاشت في وسط الجزيرة وشرقيها، وأشهرها: "تميم، وأسد، وطى، بكر بن وائل، عبد القيس، تغلب"⁽¹⁾ "وأما أهل الحجاز فلغتهم التفخيم إلا في مواضع قليلة"⁽²⁾.
- من اشتهر من القراء: منهم من أمال، ومنهم من لم يمل والأول قسمان: مقل فمن القراء ابن عامر وعاصم ومن الرواة قالون وورش من طريق الأصبهاني ومكثر وهم:

(1) آثار اللهجات العربية في القراءات السبع، مخلصين، (بحث مقدم لنيل درجة الأستاذية)، قسم اللغة

العربية وأدائها، كلية العلوم الإنسانية والثقافة، جامعة مالانج الإسلامية، 2007-2008، ص39.

(2) البديع في علم العربية، ابن الأثير، ج2، ص334.

أبو عمرو وحمزة والكسائي وكذا خلف العاشر ومن الرواة ورش من طريق الأزرق
وأصل الأزرق الإمالة الصغرى أو ما يسمى بالتقليل⁽¹⁾.

تنتج الكسرة من ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى وتتولد من نفس المكان الياء لأنها أخت
الكسرة والحاصل أن عملية الإمالة عبارة عن ارتفاع للسان نحو الحنك الأعلى بنسبة
تختلف باختلاف الإمالة فإذا كانت إمالة كبرى كان اللسان أقرب ما يكون إلى الحنك
الأعلى فوق الفتحة من دون الكسرة لكنه إلى الكسرة أقرب أما إذا كانت الإمالة صغرى
فيرتفع اللسان إلى الحنك الأعلى أيضا لكن دون الارتفاع الأول ويكون إلى الفتحة أقرب
منه إلى الكسرة.

(1) أنظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدميطي البناء، ج1،
ص248.

المبحث الثالث: الهمز والتخفيف.

الهمز من المباحث الصوتية في علم اللغة قديماً وحديثاً كما أن الهمزة من أصعب الأصوات في عرف اللغويين لذلك نجدها تشغل مساحة واسعة من اهتمام اللغويين والقراء في اللغة وكذا القراءات ولهذه الاعتبارات يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على هذه المسألة في كلام العرب والقراءات وبالخصوص كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه.

المطلب الأول: مفهوم الهمز وأنواع تخفيف الهمزة.

الهمز من أثقل الأصوات والهمزة من أثقل حروف الهجاء وكل ذلك راجع إلى حقيقة مخرجها وصفاتها وقد عمد العربي بحكم سليقته إلى تخفيف ثقل الهمزة بطرق متعددة منها التسهيل ونقل الحركة والحذف، فمن خلال هذا المطلب نبين مفهوم الهمز وأنواع تخفيفه.

الفرع الأول: مفهوم الهمز:

تعددت معاني الهمز عند اللغويين والمقصود بالهمز في الاصطلاح هو حرف الهجاء الأول الشبيه برأس العين فما معنى الهمز في اللغة والاصطلاح؟

أولاً مفهوم الهمز لغة:

جاء الهمز في المعاجم العربية بمعان كثيرة حيث يدل الهمز على "الغَمَزُ والضَّغَطُ والنَّخْسُ والدَّفْعُ والضَّرْبُ والعَضُّ والكسر يَهْمُزُ وَيَهْمُزُ. والهامِزُ والهُمَزَةُ: الغَمَّازُ. وفَسَّرَ النبيُّ هَمَزَ الشَّيْطَانِ بِالْمَوْتَةِ أَي الْجُنُونِ لِأَنَّهُ يَحْضُلُ مِنْ نَخْسِهِ وَغَمَزِهِ. وَالْمِهْمَزُ وَالْمِهْمَازُ: حديدَةٌ فِي مُؤَخَّرِ حُفِّ الرَّائِضِ ج: مَهَامِزُ وَمَهَامِيزُ. وَالْمِهْمَزَةُ: الْمِقْرَعَةُ وَالْعَصَا أَوْ عَصَا فِي رَأْسِهَا حديدَةٌ يُنَخَسُ بِهَا الْحِمَارُ. وَرَجُلٌ هَمِيزُ الْفُؤَادِ: ذَكِيٌّ. وَهَمَزَى كَجَمَزَى وَرِيحٌ هَمَزَى: لَهَا صَوْتُ شَدِيدٌ. وَقَوْسٌ هَمَزَى: شَدِيدَةُ الدَّفْعِ لِلسَّهْمِ وَسَمَوَا: هُمِيزًا كَرُبَيْرٍ وَعَمَّارٍ. وَهَمَزَتْ بِه الْأَرْضُ: صَرَعَتْهُ"⁽¹⁾ بالنظر في المعاجم العربية التي بين أيدينا نجد فيها شبه إجماع على هذه

(1) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد نعيم العرقشوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 2005 م، ص529.

المعاني المتقدمة لأن صاحب القاموس المحيط قد استفاد ممن سبقه من اللغويين كصاحب اللسان⁽¹⁾، وهذا عموماً هو معنى الهمز في اللغة.

ثانياً الهمز اصطلاحاً:

في اصطلاح اللغويين القدماء الهمز والهمزة بمعنى واحد ويقصد بهما الحرف الأول من الهجاء الشبيه برأس العين، فمخرج الهمزة عند الخليل: من أقصى الحلق قَالَ الْخَلِيلُ: "الْهَمْزَةُ صَوْتُ مَهْتُوتٌ فِي أَقْصَى الْحَلْقِ يَصِيرُ هَمْزَةً"⁽²⁾ أما المبرد فقد حكم بثقل الهمزة المحققة وبعدها مخرجها "اعلم أن الهمزة حرف يتباعده مخرجها عن مخارج الحروف ولا يشركه في مخرجها شيء ولا يدانيه إلا الهاء.... وأنها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف ولم يجز أن تجتمع همزتان في كلمة سوى ما نذكره في التقاء العينين اللتين بنية الأولى منهما السكون"⁽³⁾ وقال أيضاً: "فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة وهي أبعد الحروف"⁽⁴⁾

أما الهمزة عند علماء اللغة المحدثين فهي عبارة عن صوت حنجري تخرج من فتحه المزمار أي الفراغ الواقع بين الحبلين الصوتيين فتكوين الهمزة بإغلاق الحبلين الصوتيين فيخرج الصوت بعد أن ينحصر بشكل انفجاري فالرأي السائد لدى العلماء هو أن الهواء ينحبس وراء الحبلين الصوتيين ثم يبتعد أحدهما عن الآخر فيسمع انفجار وهو الذي يطلق عليه الهمزة⁽⁵⁾ حيث يقول إبراهيم أنيس "أما مخرج الهمزة المحققة فهو من المزمار نفسه إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ثم تنفجر فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة"⁽⁶⁾ والرأي نفسه قاله عبد الصبور شاهين: "ففي الهمزة ينغلق الوتران الصوتيان بصورة محكمة

(1) أنظر لسان العرب، ابن منظور، ج5، ص425.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص103

(3) المقتضب، المبرد، ج1، ص155.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص192.

(5) أنظر حسنين صلاح الدين صالح، "الهمزة دراسة صوتية تاريخية"، مقال في مجلة جامعة الإمام

محمد بن سعود الإسلامية، عدد9، 1993م، ص273-327.

(6) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص89-90.

ثم ينفتحان بصورة خاطفة فيكون الانفجار المسمى بالهمزة⁽¹⁾ ومن خلال هذه الأقوال يتبين أن اللغويين المحدثين استعملوا التقدم الحاصل في ميدان العلوم التجريبية لتطبيقه على اللغة العربية وذلك لتحديد مخارج الحروف بطريقة دقيقة فتبين أن مخرج الهمزة يكون بتطبيق صفة الشدة التي يترتب عنها إغلاق المخرج فينحبس الصوت ثم يتفجر مع الحركة مصدرا صوت الهمزة.

الفرع الثاني: طرق تخفيف الهمزة عند اللغويين.

الهمزة من أصعب الحروف نطقا فهي صوت مجهور شديد ومخرجها بعيد وصوتها لا يخرج إلا مع قوة اعتماد على المخرج ولّد كل هذا ثقلا واضحا في الهمزة دعا بعض المتكلمين العرب في قبائلهم إلى الجنوح نحو الخفة حال النطق بكلمات فيها الهمزة عن طريق وسائل تخفف الهمزة هروبا من هذا الثقل لأن العربية تميل إلى السهولة في النطق بالأصوات ما استطاعت إلى ذلك سبيلا وقد تعددت طرق تخفيف الهمزة فهي على أربعة أنواع قد ذكرها ابن بري بقوله:

وَالهَمْزُ فِي النُّطْقِ بِهِ تَكْلُفٌ فَسَهْلُوهُ تَارَةً وَحَذَفُوا
وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ مَحْضًا وَنَقَلُوهُ لِلسُّكُونِ رَفْضًا (2).

ومسألة تخفيف الأصوات الثقيلة قد أشار إليها القدماء كالخليل وسيبويه فقد قال الأخير في باب الهمزة "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل⁽³⁾، ويقصد سيبويه بالتخفيف تسهيل الهمزة بينها ووبين الحركة التي قبلها ويقصد به أيضا إبدالها من جنس حركة ما قبلها فذكر أن التحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشباه ذلك. وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين فتجعلها بين الهمزة والألف إذا كان

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م، ص28.

(2) أنظر النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ-1995م، ص52.

(3) أنظر الكتاب، سيبويه، ج3، ص541.

مفتوحة وقبلها فتح، وبين الهمزة والياء إذا كانت مكسورة وقبلها فتح، وبين الهمزة والواو إذا كانت مضمومة وقبلها فتح، وتبدل مكانها ياء إذا كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور، وتبدلها واو إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة، وتبدل مكانها ألفا في حال سكونها وكان ما قبلها مفتوحاً، وأما الحذف عند سيبويه فهو النقل عند غيره أي إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وذلك بعد حذفها⁽¹⁾ ولأن النظام اللغوية والاستعمال السياقي جميعاً يحرصان في اللغة العربية الفصحى على التقاء المتخالفين أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل فأما التنافر فلأنه ينافي الذوق العربي وأما كراهة التماثل فلأنه يؤدي إلى اللبس فإذا أحببت العربية التخالف فذلك لأنه يعين على الأمن من اللبس⁽²⁾

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن تعامل العربي مع الهمزة يكون بطريقتين عموماً:

أولا التحقيق:

تحقيق الهمزة هو إخراجها من مخرجها الصحيح وإعطائها حقها ومستحقها من الصفات اللازمة لها قال أبو زيد الأنصاري: "الهمز على ثلاثة أوجه: التَّخْفِيقُ وَالتَّخْفِيفُ وَالتَّحْوِيلُ. فَالتَّحْقِيقُ مِنْهُ أَنْ تُعْطَى الْهَمْزَةُ حَقَّهَا مِنَ الْإِشْبَاعِ، فَإِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَعْرِفَ إِشْبَاعَ الْهَمْزَةِ، فَاجْعَلِ الْعَيْنَ فِي مَوْضِعِهَا، كَقَوْلِكَ مِنَ الْخَبَاءِ: قَدْ خَبَأْتُ لَكَ بِوَزْنِ خَبَعْتُ لَكَ، وَقَرَأْتُ بِوَزْنِ قَرَعْتُ، فَأَنَا أَخْبَعُ وَأَقْرَعُ، وَأَنَا خَابِعٌ وَخَابِيٌّ وَقَارِيٌّ نَحْوَ قَارِعٍ"⁽³⁾، والنطق بالهمز محققة هو الأصل عند اللغويين وأشكال التخفيف التي تطرأ على الهمزة فرع عليها ولكن العرب نطقت بكل ذلك "فالتحقيق لغة تميم وقيس، قالوا: لأن الهمزة حرف، فوجب الإتيان به كغيره من الحروف"⁽⁴⁾ حيث تجمع كتب اللغة العربية على أن "التحقيق من لهجات تميم وقيس وبني أسد ومن جاورها من قبائل وسط الجزيرة وشرقيها وأن تسهيلها لهجة أهل

(1) أنظر الكتاب، سيبويه، ج3، ص541-545.

(2) أنظر اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، 1994م، ص265.

(3) لسان العرب، ابن منظور، ج1، ص19.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص266.

الحجاز" (1). إذن فالتحقيق عند اللغويين والقراء أصل في الهمز وكل أشكال التخفيف من باب الفرع تقع بدلا عنه طلبا لسهولة النطق.

ثانيا: التخفيف.

بسبب الثقل الحاصل في نطق الهمزة محققة لجأ بعض العرب إلى تخفيفها بطرق مختلفة تسهيلا لهذا الثقل وهروبا من التناثر الصوتي لأن "الهمزة حرفٌ شديدٌ مستثقلٌ يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخلَ الحروف في الحلق، فاستثقل النطقُ به، إذ كان إخراجُه كالتهوع، فإذلك الاستثقال ساغ فيها التخفيفُ، وهو لغةٌ قريش، وأكثر أهل الحجاز" (2)، وقد عدّ سيبويه ثلاثة أنواع لتخفيف الهمزة فقال: "أما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل، وتحذف" (3). ويقصد بالحذف عند سيبويه النقل الموجود عند القراء ومعناه نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها أو يقصد به أيضا إسقاط الهمزة رأسا مثل ما يحدث في مضارع الفعل رأى ويمكن تعريف هذه الأنواع من التخفيفات بالقول (4):

1- الإبدال: يكون الإبدال في الهمزة الساكنة خصوصا ويكون تخفيفها بإبدالها حرفا من جنس الحركة التي قبلها، إذا كانت الهمزة ساكنة سكونا لازما أو عارضا للوقف، فتخفيفها بإبدالها حرف مدّ من جنس حركة الحرف الذي قبلها، نحو: اقرأ-أقرا، هيئ-هيئي، يئدي-يئدي.

وإذا كانت بعد واو أو ياء ساكنتين زائدتين، فتخفيفها بإبدالها حرفا من مثل ما قبلها مع الإدغام، نحو: قُرؤ-قُرؤ، برئ-برئ.

وإذا كانت بعد واو أو ياء ساكنتين أصليتين، فأحد وجهي تخفيفها بإبدالها حرفا من مثل ما قبلها مع الإدغام، نحو: سُوء-سُو، شئ-شئ.

(1) اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996م، ص105.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، ج5، ص266.

(3) الكتاب، سيبويه، ج3، ص542.

(4) أنظر الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، ص153-154.

وإذا كانت مفتوحة بعد ضم، فتخفيفها بإبدالها واوا مفتوحة، نحو: فُوَاد-فُوَاد؛ أو بعد كسر، فتخفيفها بإبدالها ياء مفتوحة، نحو: مائة-مِية.

2- النقل: النقل هو إسقاط الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها.

إذا كانت الهمزة بعد ساكن: صحيح، أو علة ليس ألفا ولا زائدا، فتخفيفها بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، نحو: قالتُ أولاهم - قالتُ أولاهم، قَدْ أفلح-قَدْ فُلح.

وإذا كانت بعد واو أو ياء ساكنتين أصليتين، جاز في تخفيفها وجهان: أحدهما: بالإبدال، وقد تقدم، والآخر: بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، نحو: سُوء-سُو، شَيْء-شَي.

3- التسهيل بين بين: هو أن تنطق الهمزة المفتوح ما قبلها بينها وبين الحرف الذي من

جنس حركتها فإن كانت مفتوحة فتسهيلها بين الهمزة والألف وإن كانت مكسورة فبينها وبين الياء، وإن كانت مضمومة فتسهيلها بين الهمزة والواو. إذا كانت الهمزة متحركة

وقبلها ألف أو حرف متحرك (ما عدا المفتوحة بعد ضم أو كسر)، فتخفيفها بتسهيلها

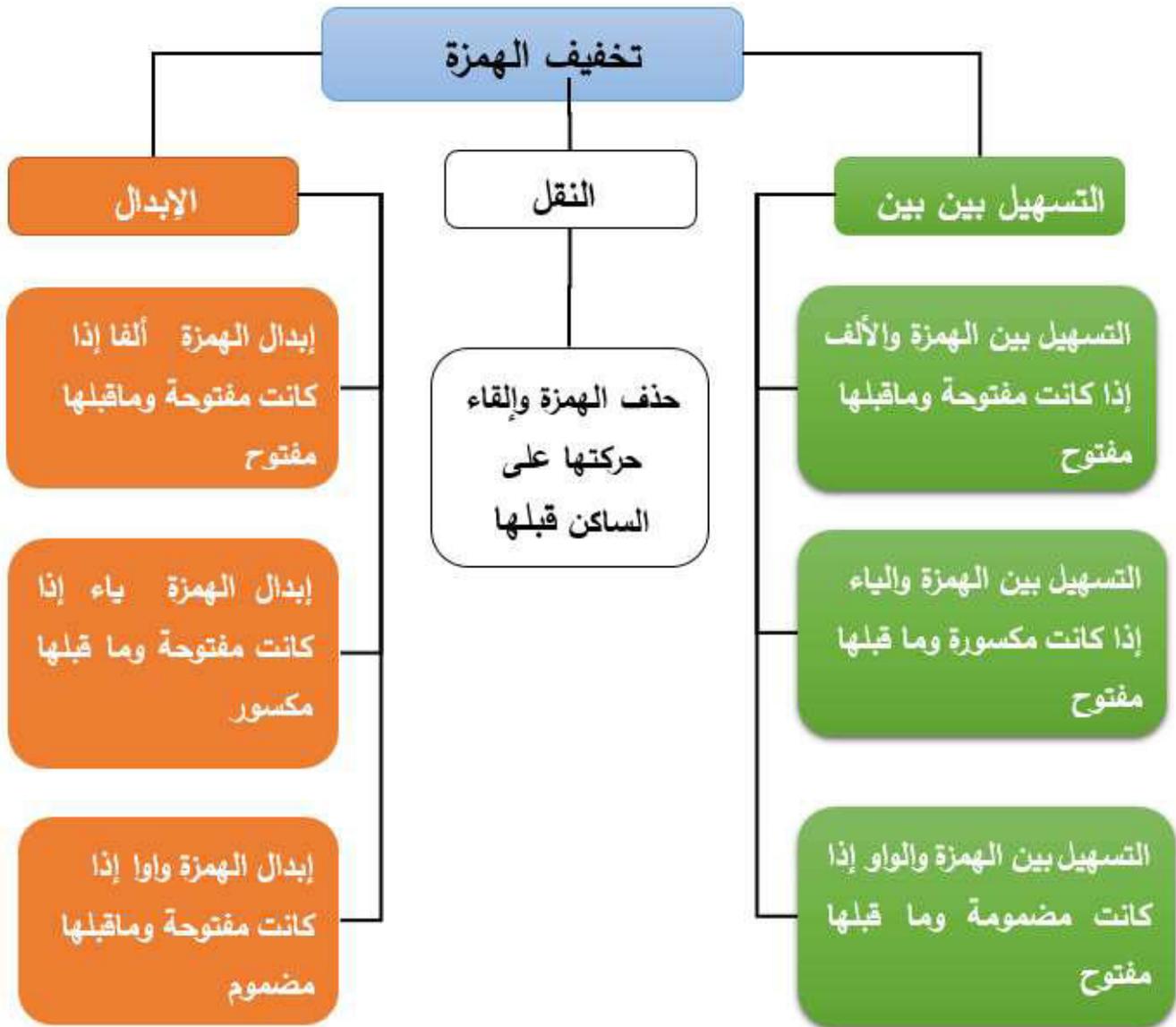
بينها وبين حرف المدّ الذي حركتها منه، نحو: جَاءُوا-جَاوُوا، سَأَل-سَأَل⁽¹⁾. وينظر

أيضا⁽²⁾ المخطط أدناه يبين حالات تخفيف الهمزة في اللغة العربية.

(1) أنظر الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، ص153-154.

(2) أنظر الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1995، ص87-89، الإتيان في علوم القرآن، السيوطي، ص209.

المخطط رقم (6): أنواع التخفيف في الهمزة.



من إعدادي بالاستعانة بكتاب سيويه ج3، ص 540 وما بعدها.

المطلب الثاني: الهمز والتخفيف في كتاب الحجة.

كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه كتاب تعليل لأوجه القراءات الموجودة عند القراء السبع وتعليقاته لهذه الاختلافات مرهونة بطبيعة المسألة أهي صوتية أم صرفية أم نحوية ومن التعليقات التي نجدها في طيات هذا الكتاب تعليل تخفيف الهمز على ما سنذكره في الفروع التالية فما طبيعة تعليقات ابن خالويه وكيف تصرف مع هذه المسائل؟

الفرع الأول: تخفيف الهمزة بإبدالها.

كما تقدم في المطلب السابق فالمقصود بالإبدال هو إحلال حرف مدّ مكان الهمزة، يحدد نوع هذا الحرف حركة الهمز شريطة أن يكون ما قبلها مفتوحا، وهذا نوع من التخفيف لجأت إليه بعض القبائل العربية هروبا من ثقل الهمزة، لأن الهمزة عند من يرى تخفيفها: " حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق فلذلك الاستئغال شاع فيها التخفيف لنوع من الاستحسان ولأجل ثقل الهمزة لا نجد كتابا للصرفيين أو الأصواتيين القدامى إلا وقد تناولها معالجا لجانب من جوانبها"⁽¹⁾ وقد ظهر أثر هذه التخفيفات في بعض أوجه القراءة على ما سنبينه.

أولا: إبدال الهمزة ألفا.

جاء في كتاب الحجة أكثر من مثال على إبدال الهمزة المفتوحة حرفا من جنس حركتها ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَاتَهُ﴾ [سبأ: 14] حيث قرأ المدنيان وأبو عمرو "منساته"

بألف بعد السين من غير همز، وهمزه بالفتح الباقون. وقراءة الألف من غير همز جاءت

(1) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996، ص37.

على لغة أهل الحجاز، والألف بدل من الهمزة وهو مسموع عند العرب على غير قياس. أما قراءة الهمز فهي لهجة قبيلة تميم⁽¹⁾، وقد علل ابن خالويه هذه القراءات بأنها إما على الأصل أو جاءت تخفيفاً حيث قال: قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبأ: 14] يقرأ بالهمز وتركه فالحجة لمن همز أنه أتى باللفظ على أصل الاشتقاق لأن العصا سميت بذلك لأن الراعي ينسئ بها الإبل عن الحوض أي يؤخرها والحجة لمن ترك الهمز أنه أراد التخفيف⁽²⁾، وبنفس التعليل قال ابن خالويه في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها غير أنه بسط الشرح واستشهد بأبيات من الشعر على قراءة التخفيف فقال:

قال الشاعر في ترك الهمز⁽³⁾:

إِذَا دَبَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كَبِيرٍ فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهُ وَالْغَزَلُ⁽⁴⁾.

وبنفس البيت علل ابن زنجلة عند كلامه على قراءة الإبدال فهو يرى رأي ابن خالويه في أن قراءة التخفيف مسموعة في كلام العرب لكنها على غير قياس⁽⁵⁾.

ومما جاء في كتاب الحجة تحت نفس الباب قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 6] حيث فصل ابن خالويه في القراءات الواردة في لفظة "أأنذرتهم" حيث قال: "يقرأ وما شاكله من الهمزتين المتفتحتين بتحقيق الأولى وتعويض مدة من الثانية "أأنذرتهم" وبتحقيقهما متواليتين "أأنذرتهم" وبهمزتين بينهما مدة "أأنذرتهم" فالحجة لمن قرأ بالهمز والتعويض أنه كره الجمع بين همزتين متواليتين فخفف الثانية وعوض منها مدة كما قالوا آدم وآزر وإن تفاضلوا في المد على قدر أصولهم ومن حققهما فالحجة له أنه أتى بالكلام محققاً على واجبه لأن الهمزة الأولى ألف التسوية بلفظ الاستفهام والثانية ألف القطع وكل

(1) أنظر الكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، ج1، ص60.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص293.

(3) أنظر إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص213.

(4) أنظر الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر بن حماد الجوهري، مراجعة محمد محمد تامر،

أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2009، ص1132.

(5) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص585.

واحدة منهما داخلة لمعنى والحجة لمن حققهما وفصل بمدة بينهما أنه استجفى الجمع بينهما
ففصل بالمدة لأنه كره تليين إحداهما فصح اللفظ بينهما وكل ذلك من فصيح كلام
العرب⁽¹⁾.

اجتمع القراء على كراهة الجمع بين همزتين - عدا من قرأ على الأصل - لأن الهمز
مستثقل عندهم إذا كان مفردا فمن باب أولى الهمز المزدوج، ثم اختلفوا في أوجه التخفيف،
فمن القراء من خفف بحذف الهمزة وإبدالها ألفا وهم ابن كثير ونافع وأبو عمرو ويعقوب
حيث قرؤوا "أنذرتهم" بهمزة مطولة، وكذلك جميع ما أشبه هذا، نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنْتَ

قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴿[المائدة: 116] وقوله: ﴿قَالَتْ يَوٰلَيْتَٓ أَءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴿[هود: 72] ⁽²⁾، وتحقيق
الهمزتين لغة بني تميم⁽³⁾ وبها قرأ الباقر، وقرأ ابن عامر "أنذرتهم" بهمزتين بينهما مدة
كأنه كره أن يجمع بين همزتين وأن يحذف إحداهما⁽⁴⁾ وهي لغة فصيحة مروية في كلام
العرب حيث قال الأزهري في تهذيب اللغة: "وهي لغة سائرة بين العرب قال ذو الرمة:

تطاللت فاستشرفته فعرفته فقلت له آنت زيد الأرناب⁽⁵⁾

وقد ذكر ابن زنجلة في حجته للقراءات أن علّة وضع ألف بين الهمزتين هي أن يبعد المثل
عن المثل فيزول الاجتماع ويخف اللفظ⁽⁶⁾.

وقد احتج ابن خالويه في موضع آخر بحجة التخفيف لمن ترك الهمز الثاني من
الكلمة التي همزها مزدوج وذلك قوله تعالى: ﴿ءَأَعْمَى ﴿[فصلت: 44]. حيث اعتل ابن

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 66.

(2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 129-131.

(3) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج 1، ص 110.

(4) أنظر إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج 1، ص 59.

(5) أنظر ديوان ذي الرمة، تقديم أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1995م،
ص 35.

(6) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 86.

خالويه لمن حقق أنه جاء به على الأصل وأما من أبدل فتخفيفا حيث قال: " يقرأ بهمزتين محقتين، وبهمزة ومدّة بعدها.

فالحجة لمن حقق: أنه أتى بالكلام على واجبه، لأن الهمزة الأولى للإنكار لقولهم، والتوبيخ لهم. والثانية ألف قطع. والحجة لمن أبدل من ألف القطع مدّة: أنه استثقل الجمع بين همزتين، فحَقَّف إحداهما بالمدِّ" (1).

ثانيا: إبدال الهمزة ياء .

أشار ابن خالويه في كتاب الحجة في أكثر من موضع إلى قلب الهمزة ياء للتخفيف ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّيِّبِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [البقرة: 61] فاعتل لقراءة الهمز بأنها مأخوذة من "أنبا بالحق" أما قراءة التخفيف فالحجة عنده أن الهمز مستثقل واللفظ مأخوذ من النبوة وكذلك العرب تترك الهمزة في كلامهم حيث قال: " قوله تعالى: ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّيِّبِينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [البقرة: 61] يقرأ بالهمز وتركه، وكذلك "النبوة" و "الأنبياء". فالحجة لمن همز: أنه أخذه من قوله: "أنبا بالحق" إذا أخبر به، ومنه: أنبؤني بأسماء هؤلاء. والحجة لمن ترك من ثلاثة أوجه: أولها. أن الهمز مستثقل في كلامهم، والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: "لست نبيء الله" كأنه كره الهمز لأن قريشا لا تهمز. والثاني: أنه مأخوذ من النبوة وهي: ما ارتفع من الأرض وعلا، لأنه أخبر عن العالم العلوي، وأتى به عن الله تعالى. والثالث: أن العرب تدع الهمزة من "النبي" وهو من: أنبأت، ومن "الخابية" وهي من خبأت، ومن "البرية" وهي من برأ الله الخلق، ومن "الدرية" وهي من ذرأهم، ومن "الروية": وهي من: روات في الأمر" (2)

ونفس الكلام نجده في حجة القراءات: فمن همز فلأن اللفظ من "أنبا" أي أخبر عن الله وحببتهم قول عباس بن مرداس:

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص317.

(2) المصدر نفسه، ص80.

يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ خَيْرَ هُدَى السَّبِيلِ هَذَاكَ (1)

"أما من قرأ بغير الهمزة فلائها من "نَبَا يَنْبُو" إذا ارتفع فيكون فعياً من الرفع والنبوة والارتفاع" (2).

أما ما جاء في معاني القراءات للأزهري فهو قريب من قول ابن خالويه حيث احتج بقوله: "من همز فقد جعله من "النبا" ومن أنبا عن الله أي أخبر... ومن لم يهمز "النبي" ذهب به إلى: "نبا الشيء ينبو" إذا ارتفع ويقال للمكان المرتفع نبي وكذلك النبوة والنباوة وأكثر العرب على ترك الهمز" (3).

وما جاء في الحجة للقراء السبعة فهو أن النبيء مأخوذ من مادة نبا التي تعني الخبر لا مادة نبا التي تفيد الخروج أو يجوز المعنيان: "قال أبو زيد نبات من أرض إلى أخرى فأنا أنبا نبأ ونبوءا إذا خرجت منها إلى أخرى وليس اشتقاق النبي من هذا وإن كان من لفظه ولكن من النبا الذي هو الخبر كأنه من المخبر عن الله سبحانه... قال أو يجوز فيه الأمرين فتقول إنه يجوز أن يكون من النباوة ومن النبا كما أجزت في عضة أن تكون من الواو" (4).

يظهر من خلال ما تقدم أن علماء تعليل القراءات المشهورين قد اتفقوا على حجج تخفيف لفظة "النبيئين" حيث اعتبروا السبب في تخفيف الهمز أن يكون النبيئين من "النبا" الذي معناه الخبر، فيكون التخفيف بسبب ثقل الهمزة وهي لغة شائعة عند العرب أو يكون لفظ "النبيئين" مشتق من النبوة والتي تعني العلو وهي لا تحمل الهمز.

(1) أنظر ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، والمؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، 1968م، ص95.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص98-99.

(3) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص154.

(4) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج1، ص88.

ومما جاء في الحجة أيضا من إبدال الهمزة ياء قوله تعالى: ﴿يَتَلَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ

حُجَّةٌ﴾ [البقرة: 150] حيث قرئ هذا اللفظ بوجهين الأول تحقيق الهمزة والثاني إبدالها ياء وقد اختلف علماء التعليل في ذكر علّة كل وجه قال ابن خالويه: "يقرأ بالهمز وتركه فالحجة لمن همز أنه أتى باللفظ على الأصل لأنها "أن" دخلت عليها اللام والحجة لمن خفف أن العرب تستنقل الهمز ولا زيادة معه فلما قارن الهمزة لام مكسورة واجتمع في الكلمة كسر اللام وزيادتها ثقل الهمز لينها تخفيفا وقلبها ياء للكسرة التي قبلها"⁽¹⁾، وقد ذكر ابن خالويه هذه القراءة في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها حيث قال: "ذكر أن نافعاً في رواية ورش قرأ "ليلاً" بالياء لأنه أبدل الهمزة ياء يريد "لئلاً"⁽²⁾.

أما في معاني القراءات فقد قال الأزهري: "انفقوا على همز "لئلاً" إلا ما روى ورش عن نافع "ليلاً": قال أبو منصور: الاختيار "لئلاً" بالهمز لأنها من "لأن لا" فأدغمت النون في اللام والهمزة على حالها لئلا يحل بالحرف حذف حرفين وما روي عن نافع فهو جائز على تليين الهمزة"⁽³⁾.

ولم يذكر صاحب حجة القراءات شيئاً عن هذه القراءة، وجاء في الشرح التصریح على التوضیح أن "لئلاً" مكونة من "لام ولا" وتقرأ بعد الإدغام "لئلاً" وذلك لتقارب مخرج النون الساكنة من اللام بعدها"⁽⁴⁾.

مما اختلف فيه العلماء لفظة "الذئب" فقد قرئت بالهمزة وبإبدالها ياء وقد ذكره ابن خالويه في كتاب الحجة عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الذَّئْبُ﴾ [يوسف: 14]، "يقرأ الذئب بإثبات الهمزة وتركها. فالحجة لمن همز: أنه أتى به على أصله، لأنه مأخوذ من

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 90.

(2) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج 2، ص 14.

(3) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 182.

(4) أنظر شرح التصریح على التوضیح، خالد بن عبد الله الوقاد، ج 2، ص 288.

تذوّب الريح: وهو "هبوبها" من كل وجه، فشبه بذلك لأنه، إذا حذر من وجه أتى من آخر. والحجة لمن ترك الهمزة: أنها ساكنة، فأراد بذلك: التخفيف⁽¹⁾، وفي إعراب القراءات السبع قال: "قرأ الكسائي وحده بغير همز وقرأ الباقر مهموزا وهو الأصل لأنه من تذاءبت الريح إذا أتت من كل ناحية... ومن ترك الهمزة فتخفيفا كما ترك الهمزة من البئر"⁽²⁾، ولم يفصل في مسألة الهمز وعدمه عند نافع بل اكتفى بالقراء السبعة دون غيرهم من روايتهم أما أبو علي الفارسي فقد أشار إلى أن الهمزة أصل في الذئب. حيث قال: "أصل الذئب مهموز وهو من تذاءبت الريح إذا جاءت من كل جهة... فإن خففت الهمزة أبدلت منها ياء فقلت ذياب"⁽³⁾، وقال صاحب حجة القراءات: "قرأ أبو عمرو ورش عن نافع "الذئب" بغير همز وقرأ الباقر بالهمز وهو الأصل لأنه مأخوذ من تذاءبت الريح إذا أتت من كل ناحية"⁽⁴⁾.

وذكر صاحب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: "الذئب يهمز ولا يهمز وبعدم الهمز قرأ السوسي والكسائي وورش، وفي الوقف لا يهمز حمزة قالوا وهو مشتق من "تذاءبت" الريح إذا هبت من كل جهة"⁽⁵⁾، وجاء في التحرير والتنوير قراءة الجمهور بتحقيق همزة "الذئب" على الأصل وقراءة ورش عن نافع والسوسي عن أبي عمرو والكسائي بتخفيف الهمزة ياء⁽⁶⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص194.

(2) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج1، ص305.

(3) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص407.

(4) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص357.

(5) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج6، ص452.

(6) أنظر التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، ج12، ص232.

وقال النحاس في إعرابه الذئب من تذاءبت الريح إذا جاءت من كل وجه كذا قال أحمد بن يحيى قال و"الذئب" مهموز لأنه يجيء من كل وجه وروى ورش عن نافع "الذئب" بغير همزة لما كانت الهمزة ساكنة وقبلها كسرة فخفضها فصارت ياء⁽¹⁾.

اعتل النحاس لقراءة الهمز بأن التذائب صفة في الذئب لأنه يأتي من كل الجهات فذلك كان الهمز هو الأصل أما قراءة التخفيف فعزلها إلى أن الهمزة ساكنة وقبلها كسرة فخفضها لهذا السبب وذلك لما تقرر في أذهانهم أن الهمزة ثقيلة ويمكن تخفيفها إذا لم يحدث هذا التخفيف لبسا في الكلمة قال أبو جعفر النحاس: "فإذا حذف الهمزة وهي ساكنة لم يكن بعد السكون إلا قلبها إلى ما أشبه ما قبلها"⁽²⁾.

فالهمزة الساكنة ثقيلة عند العرب مستكرهة النطق عندهم والسكون في ذاته ثقيل عند العرب فما بالك إذا كان فوق همزة أي ثقل على ثقل فيستعاض عندهم بالفتحة التي هي أخف الحركات وتحذف الهمزة ثم يستعاض عن الهمزة بحرف علة من جنس الحركة التي قبلها.

وابن خالويه هنا لم يخرج عن قاعدة النحويين في توجيه هذه القراءة فقد ذكروا جميعا حجبا متماثلة وهي أن أصل اشتقاق اللفظة يحوي الهمزة في تقلباته.

قوله تعالى ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾ [التوبة: 37] قرئ "النسيء" بوجهين الأول الهمز والثاني بإبدال الهمزة ياء وإدغامها في أختها فتصير ياء مشددة وقد ذكر ذلك ابن خالويه بقوله "يقرأ بالهمز وتخفيف الياء وبتركه وتشديدها فمن همز فعلى الأصل لأنه من قولهم "نساء الله في أجلك" ومعناه التأخير والحجة لمن شدد أنه أبدل الهمزة ياء وأدغمها في الياء الساكنة قبلها، وروى عن ابن كثير أنه قرأ "إنما النسؤ" بهمزة ساكنة السين والواو بعد الهمزة جعله

(1) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص443.

(2) المصدر السابق، ص627.

مصدرا، ومعناه أن العرب في الجاهلية كانت تحرم القتال في المحرم فإذا احتاجت إليه أخرجت المحرم إلى صفر⁽¹⁾.

وأما في كتابه إعراب القراءات السبع فهو يرى أن من همز جعل النسبي من نساء الله في أجلك فهو منسوء على وزن مفعول كقوله رجل جريح والأصل مجروح فجعل قراءه الهمز هي الاختيار ولم يعلق على قراءة الإبدال ياء ولكنه في الحجة قال إن سبب الإبدال التخفيف⁽²⁾.

وقال الفراء في معاني القرآن: "تقول إذا أخرجت الرجل بدينه أنسأته.... وكذلك تقول للرجل نساء الله في أجلك والنسبي المصدر ويكون المنسوء مثل القتل والمقتول"⁽³⁾.

وأيضا النسو والنسبي بمعنى التأخير عند أبي علي الفارسي حيث يرى أن هذا هو سبب همزها عند ابن كثير لأن "النسء" في أشياء معناه التأخير فنسؤ الإبل تأخير شربها حتى تزداد عطشا، وحجة من قرأ بالياء والهمز "النسبي" على وزن النذير عند أبي علي هو أن استعمال هذا اللفظ أكثر في هذا الباب، وأما ما روي عن ابن كثير من قوله: "النسبي" بتشديد الياء فعلى تخفيف الهمزة⁽⁴⁾.

مما سبق يتبين أن حجة إبدال همزة النسبي ياء هو ثقل الهمزة وهذا ما ذكره ابن خالويه في كتاب الحجة كما تقدم.

ومما جاء في الحجة أيضا لفظة "ورئيا" من قوله تعالى ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِيًّا﴾ [مريم: 74] "تقرأ بالهمز وتركه وقد ذكر ابن خالويه علة ذلك في كتاب الحجة بقوله الحجة

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص175.

(2) أنظر إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج1، ص247.

(3) معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار،

دار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت.ط)، ج2، ص107.

(4) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص191.

لمن همز أنه أخذه من رؤية المنظر والحسن، وأما من ترك الهمزة فإما أن يكون من الرّي وهو الامتلاء أو أبدل الهمزة الساكنة ياء وأدغمها في أختها⁽¹⁾.

ونفس الكلام أيضا نجده في كتاب إعراب القرآن للنحاس حيث عزا قراءة حذف الهمزة "ورّيّا" إلى أهل المدينة وحسن قراءتهم، ثم علل لها بوجهين الأول أن تكون بمعنى "رأيت" ثم خففت الهمزة بإبدالها ياء ثم أدغمت الياء في مثلها، وهي موافقة لرؤوس الآي في السورة، أما الوجه الثاني فتكون لفظة "رّيّا" بمعنى "رويت رياء" وحين إذ تكون مصدرا لا يجوز فيه الهمز.... أما قراءة أهل الكوفة فهي عند النحاس بالهمز على الأصل فرّيّا مشتقة عندهم من رأيت⁽²⁾.

ونجد نفس الكلام في حجة القراءات حيث قال ابن زنجلة: "قرأ نافع وابن عامر أحسن أثاثا ورّيّا" بالتشديد وقرأ ورش عن نافع "ورّيّا" بالهمزة وبه قرأ الباقر وحجة من قرأ بالهمز أن "رعيّا" بمعنى منظرا من رأيته ومن لم يهمز فله حجتان الأولى أن "رعيّا" بالهمز ثم تركت الهمزة فصارت ياء مثل "ذيب" والحجة الثانية أن تأخذه من الرّي وهو امتلاء الشباب أي أن منظرهم مُرتوٍ من النعمة كأن النعيم بيّن فيهم⁽³⁾.

ونفس العلة نجدها في معاني القراءات للأزهري حيث قال: "قرأ نافع وابن عامر بغير همز وروى ورش وابن جمار وأبو بكر بن أبي أويس عن نافع و "رعيّا" بغير بين الراء والياء... أي منظرا من رأيت هكذا قال الفراء ومن قرأ "رّيّا" بغير همز ففيه قولان الأول أنه يريد به الرّي فحذف الهمزة؛ الرّي بغير همزة النعمة وهذا حسن.... لأنه كأن النعيم بيّن فيهم⁽⁴⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص239.

(2) أنظر إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، عناية خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008، ص572.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص446-447.

(4) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص138.

قوله تعالى ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى ﴾ [النجم: 22] "يقرأ بالهمز وتركه وهما لغتان ضاز وضاز ومعناها جار والأصل ضم الضاد فلو بقوها على الضم لانقلبت الياء واوا فكسروا الضاد لتصبح الياء كما قالوا في جمع أبيض بيض لتصح الياء فأما من كسر أولها وهمز فإن كان أراد ان يجعلها اسما كذكرى وشعري فقد أصاب وإن كان جعلها وصفا فلا وجه لذلك لأنه لم يأت عن العرب وصف لمؤنث على وزن فعلى بكسر الفاء"⁽¹⁾

ضيزى قرئت بالهمز وتركه كما قال ابن خالويه في الحجة بأنهما لغتان وقال صاحب حجة القراءات "قرأ ابن كثير ضيزى بالهمز وقرأ الباقرن بغير همز وهما لغتان تقول ضازني حقي أي نقصني... وضأزه يضأزه"⁽²⁾.

قوله تعالى ﴿ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [التوبة: 30] "يقرأ بطرح الهمزة وإثباتها فالحجة لمن همز أنه أتى به على الأصل والحجة لمن ترك الهمز أنه أراد التخفيف فأسقط الياء لحركتها بالضم والضم لا يدخلها ومثله لترون الجحيم وهما لغتان ضاهأت وضاهيت"⁽³⁾.

"يضاهئون" قرئ هذا اللفظ بالهمز وتركه قال ابن خالويه في الحجة من همز فعلى الأصل ومن ترك فالتخفيف وهما لغتان كما قال صاحب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون "وفيه لغتان ضاهأت وضاهيت بالهمز والياء والهمز لغة ثقيف وقلب الياء فرع عن الهمزة كما قالوا في قرأ قرئت وتوضأ وتوضيت وأخطأ وأخطيت"⁽⁴⁾، ومن معاني القراءات للأزهري نجد أن يضاهئون مهموزا قراءة عاصم وحده وقرأ الباقرن يضاهون بغير همز كما بين أبو منصور أن من العرب من يهمز "ضاهأت" ولكن اللغة الفاشية والأكثر عند العرب

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص336.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص685.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص174.

(4) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج6، ص39.

هي ترك الهمز يقولون ضاهيته⁽¹⁾، ومن الحجة للقراءات السبع نجد أبا علي الفارسي يشير أن في اللفظة لغتان: "وأشبه أن يكون ما قرأ به عاصم من الهمز في "يضاهئون" لغة وهي فيما زعم الفراء عنه لغة الطائف، فيكون في الكلمة لغتان مثل أرجيت وأرجأت"⁽²⁾.

ثالثاً: إبدال الهمزة واوا.

أشار ابن خالويه أيضاً في كتابه الحجة إلى مسألة تخفيف الهمزة وإبدالها واوا ولكنه لم يذكر الإبدال صراحة بل اكتفى بقوله تخفيف الهمز بحذفه وهو ما يبقى مكان الهمز واو ومما جاء في كتاب الحجة تحت هذا الباب قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: 3] فلفظ "يؤمنون" قرئ بالهمز وترك الهمز قال ابن خالويه من همز فعلى الأصل ومن ترك فتخفيفاً⁽³⁾.

ونكر في إعراب القراءات السبع أن "أبا عمرو قرأ إذا حدر القراءة أو قرأ في الصلاة "يومنون" بترك الهمزة تخفيفاً وحجته أن الهمزة تخرج من أقصى الحلق وفي إخراجها كلفة وأكثر العرب يلينها ومنهم من يحذفها جملة، فإذا حقق همز.... وروى ورش عن نافع بترك الهمزات ساكنات ومتحركات وحجته في ذلك أن الهمزة المتحركة أثقل من الهمزة الساكنة"⁽⁴⁾.
وأما صاحب حجة القراءات فقد قال: "قرأ أبو عمرو وورش عن نافع "يومنون" بغير همز وكذلك "ياكلون" و"يومرون" وحجتهما في ذلك ثقل الهمزة وبعد مخرجها وما فيها من المشقة فطلب تخفيفها"⁽⁵⁾.

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج1، ص451.

(2) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص187.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص64.

(4) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج1، ص56.

(5) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص84.

وجاء أيضا قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا ءَامَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [سبأ: 52] يقرأ بتحقيق الهمز وإبداله. فالحجة لمن همز: أنه أراد: التباعد. والحجة لمن ترك الهمز: أنه أراد: التناول. وقد استدل ابن خالويه لكل وجه من وجوه القراءة ببيت من الشعر بقوله: وأنشد (لرؤبة) في الهمز الذي هو بمعنى البعد قوله:

كَمْ سَاقٍ مِنْ دَارِ امْرِئٍ جَحِيشٍ ... إِلَيْكَ نَاشَ الْقَدْرُ النَّوْشُ (1)

وأنشد لغيره في ترك الهمز الذي هو بمعنى: التناول قوله:

فهي تنوش الحوض نوشا من علا ... نوشا به تقطع أجواز الفلا (2)

قوله تعالى ﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤَصَّدَةٌ ﴾ [البلد: 20] لفظة "مؤصدة" قرئت بالهمز وتركه قال

ابن خالويه في الحجة من همز فقد أخذ من آصدت النار فهي مؤصدة ومن حذف أخذه من أوصدت النار فهي مؤصدة وهما لغتان فصيحتان (3)، وقال في إعراب القراءات "قرأ أبو عمرو وحمزة وحفص عن عاصم مؤصدة بالهمز مفعلة من آصدت الباب... وقرأ الباقر بالهمز جعلوه من أوصدت" (4). وقال ابن السكيت: قال أبو عبيدة: "آصدت وأوصدت إذا أطبقت ومعنى مؤصدة أي مطبقة عليهم" (5).

أما في حجة القراءات فقد "قرأ أبو عمرو وحمزة وحفص المؤصدة بالهمز وقرأ الباقر بغير همز من همز جعله مفعلة من آصدت الباب أي أطبقته مثل آمنت فاء الفعل همزة تقول آصد يؤصد إيصادا ومن ترك الهمزة جعله من أوصد يؤصد إيصادا فاء الفعل واو" (6).

(1) أنظر شرح ديوان رؤبة بن العجاج لعالم لغوي قديم، تحقيق عبد الوهاب عوض الله، مجمع اللغة العربية القاهرة، مصر، ط1، 2008م، ص201.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص295.

(3) لسان العرب، ابن منظور، ج6، ص362.

(4) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص486.

(5) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهرى، ج12، ص156.

(6) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص766.

وفي الحجة للقراء السبع "قرأ ابن كثير وابن عامر ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي "مؤصدة" بغير همز وقرأ أبو عمرو وحمة وحفص عن عاصم "مؤصدة" بالهمز واعتل أبو علي لقراءة التخفيف بحجتين الأولى أن يكون على لغة من قال أوصدت والوصيد فلا همز فيها أو أن تكون من آصد ثم خفف الهمز وقلب واو"⁽¹⁾.

وفي الدر المصون قرأ أبو عمرو وحفص بالهمزة والباقون بالواو فاحتج صاحب الدر أن الحجة الأولى أن تكون اللفظة من "أوصد" ولكن هُمرت الواو الساكنة لضم ما قبلها كما همز "بالسوق والأعناق" ونفس الكلام إن كان أصلها آصدت والظاهر أن القراءتين مادتان الأولى من آصد يؤصد كأكرم يكرم والثانية من أوصد يوصد مثل أوصل يوصل⁽²⁾.
يقراً بالهمز وتركه وقد ذكرت علته في سورة البلد⁽³⁾.

الفرع الثاني: تخفيف الهمزة بحذفها أو نقل حركتها.

أولا المفتوح: حذف الهمزة أو نقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها.

قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ ﴾ [الحجر: 78]. يقرأ بإسكان اللام وتحقيق الهمزة، وفتح اللام وتشديدها، وطرح الهمزة وقد ذكر ابن خالويه حجة ذلك فالحجة عند من همز أن الأصل عنده في النكرة "أيكة" والحجة لمن ترك الهمز أن أصله عنده "ليكة"⁽⁴⁾.
أما في إعراب القراءات السبع فقد قال: "قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر "ليكة" بفتح اللام والهاء بغير ألف والأجود أن يجعل "ليكة" مخففا من الأيكة فنقلوا فتحة الهمزة إلى

(1) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج6، ص416.

(2) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج11، ص11.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص376.

(4) المصدر نفسه، ص209.

اللام وأسقطوا الهمزة كما تقول هذا زيد الاحمر... وقرأ الباقون جميع ما في القرآن "وأصحاب الأيكة" بالهمز وكسر الهاء⁽¹⁾.

وقال صاحب حجة القراءات: "قرأ نافع وابن كثير وابن عامر 'كذب أصحاب ليكة' مفتوح اللام والتاء... وقرأ الباقون 'الأيكة' ساكنة اللام مكسورة التاء... والحجة عنده لمن ترك الهمزة أن 'ليكة' اسم للمدينة ولمن همز أن 'الأيكة' هو الشجر الملتف الذي سميت به البلدة"⁽²⁾.

وفي الحجة للقراء السبعة جاء أن ابن كثير ونافعا وابن عامر قرؤوا في سورة الشعراء "أصحاب ليكة" غير أن ورشا روى عن نافع "الأيكة" متروك الهمزة مفتوح اللام بحركة الهمزة والهمزة ساقطة... وقرأ أبو عمرو وعاصم وحزمة والكسائي "الأيكة" في كل القرآن الكريم⁽³⁾.

قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ [القصص: 34]. لفظة "رِدْءًا" تقرأ بإسكان الدال وتحقيق الهمزة وبفتح الدال وتخفيف الهمزة "رِدًا" فالحجة لمن حَقَّق: أنه أتى بالكلام على أصله. ومعناه: العون. والحجة لمن خَفَّف: أنه نقل حركة الهمزة إلى الدال فحرَّكها ولتِّين الهمزة تخفيفاً⁽⁴⁾.

وفي إعراب القراءات السبع قال: القراء يهمزونه إلا نافعاً فإنه قرأ "رِدًا يصدقني" بترك الهمز⁽⁵⁾.

-
- (1) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص137.
 - (2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص519.
 - (3) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5، ص51.
 - (4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص278.
 - (5) أنظر إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج2، ص176.

وفي حجة القراءات قال ابن زنجلة: "قرأ نافع "رَدًا" بغير همز. الأصل "رُدءا" خفف الهمزة ونقل حركة الهمزة إلى ما قبلها فصار "رَدًا" وقرأ الباقون "رُدءا" بالهمز"⁽¹⁾.

أما الأزهري صاحب معاني القرآن فقال: "قرأ نافع وحده "رَدًا" مفتوحة الدال غير مهموزة وقرأ الباقون "رُدءا" بوزن "رُدءا" ساكن الدال مهموزا قال أبو منصور: أما قراءة نافع "ردا" بالتخفيف فإنه ألقى فتحة الهمزة على الدال وليّن الهمزة ومن قرأ "رُدءا" بالهمزة فهو الأصل"⁽²⁾.

ومن المسألة نفسها قوله تعالى ﴿ قَالَ إِنِّي بُتُّ أَكْفَنَ ﴾ [النساء: 18] "يقراً بإسكان اللام وتحقيق الهمزة بعدها وبفتح اللام وتخفيف الهمزة الثانية فالحجة لمن حقق أنه أتى بالكلام على أصل ما وجب له ووفاه حقه والحجة لمن خفف أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام الساكنة فحركها بحركتها وأسقطها كما قرأ: "قد أفلح المؤمنون" قد أفلح بفتح الدال وتخفيف الهمزة"⁽³⁾.

وأيضاً قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ ﴾ [المائدة: 32] "أجمع القراء على إسكان النون، وتحقيق الهمزة إلا ما رواه (ورش) عن نافع من فتح النون، وحذف الهمزة، وطرح حركتها على النون.

والحجة له: أنه استثقل الهمزة محققة فلما وقع قبلها ساكن استروح إلى نقل حركتها إليه وإلقائها، لأنه قد صار عليها دليل من حركة الساكن. ومثله في قراءته: قَدْ أَفْلَحَ ومعنى من أجل ذلك: من أجل قتل ابن آدم أخاه"⁽⁴⁾

ثانياً المكسور: حذف الهمزة أو نقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها.

(1) المصدر نفسه، ج2، ص175.

(2) المصدر السابق، ج2، ص175.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص184.

(4) المصدر نفسه ، ص130.

مما جاء في كتاب الحجة من هذه المسألة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّٰبِغِينَ وَالصَّرِيَّ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ
شَهِيدٌ﴾ [الحج: 17] فلفظ "الصابئين" يقرأ وما شاكله بالهمز وتركه. فالحجة لمن همز: أنه
مأخوذ من، صباً فلان: إذا خرج من دين إلى دين. والحجة لمن لم، يهمز: أن يكون أراد:
الهمز، فلين وترك، أو يكون أخذه من: صبا يصبو: إذا مال. وبه سمي الصبي صبياً لأن
قلبه يميل إلى كل لعب لفراغه⁽¹⁾.

وجاء في حجة القراءات أن نافعاً قرأ والصابين والصابون بغير همز من صبا يصبو أي
مال عن دينه وحجته قوله تعالى "وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن" أي أمل.... وقرأ
الباقون "الصابئين" بالهمز أي الخارجين من الدين إلى دين آخر⁽²⁾.

أما في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون فالجمهور على همز "الصابئين"
وقرأ نافع غير مهموز فمن همز جعله من صباً ناب البعير أي خرج ومن لم يهمز فإنه
يحتمل وجهين الأول من نفس المهموز ولكنه أبدل تخفيفاً والثاني أن يكون من صبا يصبو
إذا مال⁽³⁾.

ثالثاً المضمومة: حذف الهمزة أو نقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها.

قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَننَّخِذْنَا هُزُؤًا﴾ [البقرة: 67] يقرأ "هزؤاً" و"كفؤاً" بالضم والهمز، وجزءاً
بإسكان الزاي والهمز. والحجة في ذلك اتباع الخط، لأن "هزؤاً" و"كفؤاً" في المصحف
مكتوبان بالواو، و"جزءاً" بغير واو، فاتبعوا في القراءة تأدية الخط، وقرأ حمزة ذلك كله

(1) المصدر نفسه، ص 81.

(2) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 100.

(3) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج 1، ص 407.

مسكنا مخففاً. ووقف على "هزوا" و "كفوا" بالواو، ووقف على "جزءا" بغير واو، ليجتمع له بذلك الإشراك بين الحروف إذ كان الجزء والهزة سيّان، ويتبع الخط في الوقف عليها⁽¹⁾.

ونجد في معاني القرآن للأزهري أن "ابن كثير ونافعا وأبو عمرو وأبو عامر والكسائي قرؤوا "هزؤا" و "كفؤا" بالهمز والتخفيف واختلف عن نافع وعاصم، وأما حمزة فهو يقرأ "هزؤا" و"كفؤا" وهما لغتان جيدتان فاقرأ كيف شئت"⁽²⁾.

وقال ابن زنجلة في كتاب حجة القراءات قرأ حمزة وإسماعيل عن نافع "هزؤا" ساكن الزاي وقرأ الباقر "هزؤا" بضم الزاي، وهما لغتان فالتخفيف لغة تميم، والتثنية لغة أهل الحجاز... وقرأ حفص "هزوا" بغير همز، لأنه كره الهمز بعد ضميتين في كلمة واحدة فليتها"⁽³⁾.

قوله تعالى: "أَنْ تَبَوَّءَا" [يونس 87] قال ابن خالويه: "وزنه: تفعّلا، يوقف عليه بالهمزة، وألف بعدها، وبترك الهمز، وبياء مكان الهمزة وألف بعدها. فالحجة لمن همز: أنه أتى به على أصله، فوقف عليه، كما وصله. والحجة لمن أسقطها: أنه قنع بالإشارة منها، لوقوعها طرفا فجرى على أصله. والحجة لمن قلبها ياء: أنه لئنها فصارت ألفا، والألف لا تقبل الحركة، فقلبها ياء، لأن الياء أخت الألف في المدّ واللّين، إلّا أنها تفضلها بقبول الحركة"⁽⁴⁾.

وبنفس الكلام قال في إعراب القراءات السبع وعللها: "اتفق القراء على همزه في الدرج لأنه من "بؤاً يبؤئ" إذا أنزل نزل... واختلفوا في الوقف فكان حمزة يقف "تبؤاً" بغير همز يشير بصدره، ووقف عاصم في رواية حفص "أن تبؤيا" والباقر يقفون كما يصلون على لفظ الاثنتين بالهمز"⁽⁵⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 81-82.

(2) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 55.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 101.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 185.

(5) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج 1، ص 276.

لم يذكر ابن خالويه هنا في إعراب القراءات السبع كل حجج وجوه القراءات على عكس التفصيل في كتاب الحجة أما في الدر المصون فقد ذكر السمين الحلبي أن: "الجمهور على الهمزة في "تبوءا" وقرأ حفص "تبويا" بياء خالصة، وهو تخفيف غير قياسي، إذ القياس تخفيف مثل هذه الهمزة أن تكون بين الهمزة والألف"⁽¹⁾.

الفرع الثالث: تخفيف الهمزة بتسهيلها بين بين.

أولاً: تسهيلها بين الهمزة والألف.

قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ ﴾ [الأنعام: 40]، وما كان مثله من الاستفهام في القرآن الكريم يقرأ بإثبات الهمزة الثانية. وطرحها. وتليينها "تسهيلها" ففي الحجة في القراءات السبع قال ابن خالويه الحجة لمن أثبتها أنها عين الفعل وهي ثابتة في رأيت والحجة لمن طرحها أن هذه الهمزة لما كانت تسقط من الفعل المضارع كان الماضي في القياس كالمضارع والحجة لمن ليّنها أنه كره اجتماع همزتين في كلمة واحدة"⁽²⁾.

وقال صاحب حجة القراءات: "قرأ نافع "قل رأييكم" و "أرايتم" بالألف من غير همز وحجته في ذلك أنه كره أن يجمع بين همزتين.... وقرأ الكسائي "أرايتم" بغير همز ولا ألف وحجته إجماع العرب على ترك الهمزة في المستقبل في قولهم "تري نرى" فبنى الماضي على المستقبل مع زيادة الهمز في أولها.... وقرأ الباقر "أرايتم" وحجتهم أن هذا أصله عندهم"⁽³⁾.

(1) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج6، ص258.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص139.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص250.

وفي معاني القرآن للأزهري من قرأ "أرايتكم" فعلى تخفيف الهمز ومن قرأ قل "أرايتكم وأرايتم" فعلى حذف الهمز وكلها لغات صحيحة⁽¹⁾.

أما الدر المصون ففيه: "أرايت" إن كانت البصرية أو العلمية الباقية على معناها أو التي للإصابة والرؤية كقولهم "رايت الطائر" أي أصبت رئته لم يجز فيها تخفيف الهمزة التي هي عينها بل التحقيق ليس إلا أو تسهل بين بين من غير إبدال ولا حذف.... وإن كانت العلمية التي ضمننت معنى "أخبرني" اختصت بأحكام أخرى منها أنه يجوز تسهيل همزتها بين بين أي إبدالها ألفا وهي مروية عن نافع من طريق ورش والنحاة يستضعفون إبدال همزتها ألفا، بل المشهور عندهم تسهيلها بين بين⁽²⁾.

ثانيا: تسهيلها بين الهمزة والياء.

ذكر ابن خالويه مسألة تسهيل الهمزة بينها وبين الياء عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: 113] حيث قال: "يقرأ بتحقيق الهمزتين، وبتحقيق الأولى، وتلين الثانية، وبطرح الأولى وتحقيق الثانية. فالحجة لمن أثبت الهمزتين: أنه أتى به على الأصل، لأن الأولى للاستفهام، والثانية همزة إن. والحجة لمن لئن الثانية أنه تجافى أن يخرج من فتح الهمزة إلى كسرة ثانية، فقلبها إلى لفظ الياء تليينا. والحجة لمن طرح الأولى: أنه أخبر بأنّ ولم يستفهم، فأثبت همزة إنّ، وأزال همزة الاستفهام"⁽³⁾.

وقد جاء تفصيل هذه المسألة وما شابهها في كتاب حجة القراءات فكل كلمة أولها همز أصل دخلت عليها همزة استفهام "إن لنا لأجرا"، "إنكم لتأتون الرجال" فيها ثلاث أوجه للقراءة الأول: تحقيق الهمزتين لأن الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف جاز الجمع بينه وبين مثله من غير تغيير الثاني وهو الأصل والقراءة لابن عامر وأهل الكوفة والثاني: قراءة نافع وحفص "إنكم لتأتون الرجال" بكسر الألف على الخبر،

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص353.

(2) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج4، ص615.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص161.

دون همز الاستفهام، والثالث: قراءة أبي عمرو "ءاينكم" بهمز ثم بمد بعد الهمز لأنه استثقل الجمع بين الهمزتين فأدخل بينهما ألفا ليعبد المثل عن المثل ويزول الاجتماع فيخف اللفظ فالعرب تستثقل الهمزة الواحدة فتخففها وهي وحدها فتخفيفها ومعها مثلها أولى، وعلى هذا يقاس ماجاء في القرآن الكريم من هذا النوع من اختلاف القراءة (1).

ثالثاً: تسهيلها بين الهمزة والواو.

ذكر ابن خالويه مسألة تسهيل الهمزة بين بين وذلك عند قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ [البقرة: 13] حيث قال: "يقراً بتحقيق الهمزتين وتحقيق الأولى وتخفيف الثانية تلييناً- تسهيلها بينها وبين الواو-فالحجة لمن حقق الإتيان باللفظ على واجبه ووفاه حقه والحجة لمن حقق الأولى ولين الثانية أنه نحا التخفيف وأزال عن نفسه لغة الثقل فهذا معنى القراءة في الهمزتين المختلفتين (2).

وقد ذكر الزجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه" أن في مسألة تخفيف الهمز المزدوج من كلمتين ثلاثة أقوال عند النحويين على لغة غير أهل الحجاز في إشارة منه إلى أن التحقيق على رأي أهل الحجاز فقال: "القول الأول وهو مذهب سيبويه والخليل وهو أن يجعل الهمزة الثانية همزة بين بين فإذا كان مضموماً جعل الهمزة بين الواو والهمزة فقال: "أولياء أولئك" وإذا كان مكسوراً جعل الهمزة بين الياء والهمزة فقال: "على البغاءين" وأما أبو عمرو فقرأ على ما ذكرنا، وأما أبو إسحاق -ومذهبه مذهب جماعة من القراء- فيجمع فيقرأ بتحقيق الهمزتين نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ [البقرة: 13] فأكثر القراء على مذهب أبي إسحاق وأما أبو عمرو فيخفف الهمزة الثانية في رواية سيبويه (3).

وبنفس حجة ابن خالويه احتج ابن زنجلة بقوله ﴿ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا﴾ [البقرة: 13] "تهمز الأولى وتخفف الثانية وتنحو بها نحو الألف ... حجتهم أن العرب تستثقل الهمزة

(1) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 287-288.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 66.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 80.

الواحدة فتخففها في أخف أحوالها وهي ساكنة نحو كاس فتقلب الهمزة ألفا فإذا كانت تخفف وهي وحدها فإن تخفف ومعها مثلها أولى... وورش عن نافع والقواس عن ابن كثير يهزمان الأولى ويلينان الثانية ويشيران بالكسر إليها وفي المفتوحين يشيران بالفتح إليها وفي المضمومتين يشيران بالضم إليها وأما نافع والبرزي عن ابن كثير فيلينان الأولى شبه الياء ويهزمان الثانية وفي المضمومتين شبه الواو وهذا باب تحكمه المشافهة لا الكتابة"⁽¹⁾.

خلاصة القول في مسألة الهمز والتخفيف عند ابن خالويه.

من خلال تتبع مسألة الهمز عند ابن خالويه والنظر في آرائه يمكن استنتاج النقاط

التالية:

- الملاحظ أن جهد ابن خالويه من الجهود المتقدمة في تحليل القراءات لأن تعليقاته جاءت قبل تقعيد قواعد التجويد وفرش القراءات.
- الملاحظ أيضا أن ابن خالويه لم يذكر المصطلحات المتعارف عليها في ميدان القراءات بشكله الحالي بل إن المصطلحات الشائعة في عصره تعتبر بذورا للمصطلحات اللاحقة.
- حاول ابن خالويه أن يعطي في تحليل وجه القراءة سببا لغويا أو نحويا لكن أغلب فذكر ترك الهمزة تخفيفا أو بسبب أصل الكلمة أو بسبب اختلاف معناها المعجمي أو تقلباتها الاشتقاقية.
- لم يخرج ابن خالويه عن عرف اللغويين الذين سبقوه في تحليل القراءات.
- تحقيق الهمزة لغة الحجازيين والتخفيف لغة بني تميم.
- التسهيل بين بين مسألة صوتية تنقل مشافهة ويصعب كثيرا وصفها كتابيا.
- يميل القراء إلى لغات قبائلهم ولهجاتها لكن يحكم كل هذا السند والرواية فوجه القراءة المتواترة مقدم على لهجاتهم إلا إذا ما وجدوا مندوحة إلى ذلك.

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 90-92.

المبحث الرابع: المد والقصر.

المدود من أشهر المباحث في علم القراءات وهي مسألة اختلف فيها القراء كثيرا وقد خص المد ببحوث واسعة تتناول أنواعه وشروطه وأسبابه وأوجه قراءته ومواضع الاختلاف فيه بين القراء وهذا المبحث يهدف إلى تسليط الضوء على هذه المسألة في كتاب الحجة لابن خالويه وكيف عالجه.

المطلب الأول: المد بين العربية والقراءات.

من خلال النظر في كلام علماء العربية وتعريفات القراء لمصطلح المد نجده بنفس المعنى عند الجميع، يهدف هذا المطلب إلى التعريف بالمد وبيان أقسامه .

الفرع الأول: تعريف المد لغة واصطلاحا.

أولا المد لغة:

جاء المد في اللغة بمعان كثيرة أصلها الزيادة في الطول وقد نكر هذا المعنى ابن فارس بقوله: "مَدَّ" الميم والdal أصل واحد يدل على جر شيء في طُولٍ، واتصال شيء بشيء في استطالة. تقول: مَدَدْتُ الشيء أَمُدُّهُ مَدًّا. وَمَدَّ النهر، وَمَدَّهُ نهر آخر، أي زاد فيه وواصله فأطال مدته"⁽¹⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج5، ص270.

وبنفس الكلام قال صاحب مختار الصحاح: "م د د: "مَدَّه" فامتد من باب رَدَّ". و
"المادة" الزيادة المتصلة. و "مَدَّ" الله في عمره و "مَدَّه" في غيه أي أمهله وطوّل له"⁽¹⁾.

وفي لسان العرب: "مدد: المَدُّ: الجَذْبُ والمَطْلُ. مَدَّهُ يَمُدُّهُ مَدًّا وَمَدًّا بِهِ فامتدَّ ومَدَّدَهُ فَتَمَدَّدَ، وَتَمَدَّدَنَاهُ بَيْنَنَا: مَدَدْنَاهُ. وَفُلَانٌ يُمَادُّ فُلَانًا أَي يُمَاطِلُهُ وَيُجَادِبُهُ. وَالتَّمَدُّدُ: كَتَمَدَّدِ السِّقَاءِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ تَبَقَى فِيهِ سَعَةٌ المَدِّ. وَالمَادَّةُ: الزِّيَادَةُ المُنْتَصِلَةُ. وَمَدَّهُ فِي غَيْهِ أَي أَمَهَلَهُ وَطَوَّلَ لَهُ... وَرَجُلٌ مَدِيدُ الجِسْمِ: طَوِيلٌ، وَأَصْلُهُ فِي القِيَامِ؛ سَيَبُوتِهِ، وَالجَمْعُ مُدَّدٌ، جَاءَ عَلَى الأَصْلِ لِأَنَّهُ لَمْ يُشَبَّهِ الفِعْلُ... وَمَدَّ الحَرْفَ يَمُدُّهُ مَدًّا: طَوَّلَهُ. وَقَالَ اللِّخْيَانِيُّ: مَدَّ اللهُ الأَرْضَ يَمُدُّهَا مَدًّا بَسَطَهَا وَسَوَّاهَا. وَفِي التَّنْزِيلِ العَزِيزِ: وَإِذَا الأَرْضُ مُدَّتْ؛ وَفِيهِ: وَالأَرْضُ مَدَدْنَاهَا"⁽²⁾.
من خلال هذا الكلام السابق يتبين أن المد في كلام العرب أصله الزيادة المتصلة في الطول سواء كان الطول في الأبدان أم الأصوات أم القوة، فالمد إذن هو التطويل والطول.

ثانيا المد اصطلاحا:

المدُّ عند القراء هو الزيادة في طول زمن المد ومطُّ حرف المد حتى يصير طويلا فالمد: "إطالة الصوت بحرف من حروف المد الثلاثة، وهي: الألف الساكنة المفتوح ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، وكذا بحرفي اللين الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما"⁽³⁾، فالمد: "هو عبارة عن طول زمان الصوت، لتحقيق أهداف معينة، للتعظيم، أو للحجز بين الساكنين والمتحرك، أو للفصل بين الكلمتين، أو للتفريق بين الاستفهام وغيره"⁽⁴⁾.

يتضح مما سبق أن المد في عرف القراء هو إطالة حرف العلة(اوى) مدة زمنية أكبر من المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الكلمة إلا به فيكون المقصود بالمد هو إطالة الحرف.

(1) مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م، ص258.

(2) لسان العرب، ابن منظور، ج3، ص397.

(3) معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، ص249.

(4) المدخل إلى علوم القرآن الكريم، محمد فاروق النبهان، دار عالم القرآن، حلب، ط1، 1426 هـ، 2005 م، ص211.

ثالثاً: مفهوم القصر.

• القصر لغة: جاء في معجم مقاييس اللغة أن: " (قصر) القاف والصاد والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على ألا يبلغ الشيء مداه ونهايته، والآخر على الحبس. والأصلان متقاربان"⁽¹⁾، أما في لسان العرب "فالقَصْرُ والقَصْرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ: خِلافُ الطُّولِ... وَهُمَا لُغَتَانِ، وَقَصَرَ الشَّيْءُ، بِالضَّمِّ، يَقْصُرُ قِصْرًا: خِلافُ طَالٍ؛ وَقَصْرْتُ مِنَ الصَّلَاةِ أَقْصَرَ قِصْرًا، وَالْقَصِيرُ: خِلافُ الطَّوِيلِ"⁽²⁾.

إن القصر خلاف الطول ويطلق القصر في العربية ويقصد به عدم تمام الشيء أو عدم بلوغه منتهاه وعندما يطلق القصر في عرف اللغويين يراد به حذف حرف المد من الكلمة أما القصر عند القراء فهو النطق بالمد طبيعياً بمقدار حركتين.

• القصر في الاصطلاح:

قد يراد به عند الإطلاق النطق بالمد الطبيعي الثابت في الكلمة دون زيادة على زمنه، أو قد يراد به حذف حرف المد رأساً وقد تم تعريف القصر بتعاريف كثيرة نذكر منها واحداً بحسب طبيعة البحث: "القصر" إثبات حرف المد من غير زيادة عليه، وهو خاص بالمد الطبيعي، وقد يطلق "القصر" في القراءات ويراد به حذف حرف المد، وإذا ذكر القصر مقابل المد فيكون المراد بالقصر: المد الطبيعي، وبالمد: المد الفرعي"⁽³⁾.

الفرع الثاني: شروط المد وأقسامه.

أولاً: شروط المد.

معلوم أن حروف المد هي: حروف العلة الثلاثة "اوى" وهي الألف الساكنة المفتوح ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها والواو الساكنة المضموم ما قبلها وبها يحصل المد بجميع أقسامه سواء كان طبيعياً أم فرعياً، "وحروف المد الثلاثة، يطلق عليها حروف مدّ

(1) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج5، ص96.

(2) لسان العرب، ابن منظور، ج5، ص95.

(3) صفحات في علوم القراءات، عبد الغفور السندي، ص190.

ولين، وسميت حروف مد؛ لامتداد الصوت بها، وحروف لين لخروجها بسهولة وعدم كُلفة، وهي:

1-الألف ولا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا.

2-الواو الساكنة بشرط ضم ما قبلها.

3-الياء الساكنة بشرط كسر ما قبلها⁽¹⁾.

ثانيا أسباب المد وأقسامه:

بنظر القراء في كتاب الله وجدوا أن الأسباب التي توجب الزيادة في زمن المد إما أن تكون همزة أو سكون، فينطق بسببها حرف المد "اوى" أطول من المد الطبيعي "أما أسبابه فاثنتان، وهما: الهمز والسكون، ويسمى كل منهما سببا لأنه علة لزيادة مقدار المد الفرعي على الطبيعي"⁽²⁾، وقد أضيف سبب آخر وهو الشدة وهو راجع في الأصل إلى السكون.

أنواعه:

وأنواع المد عند العلماء خمسة، وهي: المتصل-والمنفصل-والعارض للسكون-والبدل-واللازم، وتنقسم هذه المدود إلى قسمين الأول ماكان سببه الهمز أي أن الداعي إلى التطويل هو وجود الهمز مع حرف المد سواء بعده كما في المنفصل والمتصل أم قبله كما في مد البدل، وأما السبب الثاني لزيادة المد فهو السكون الواقع بعد حرف المد فإذا كان هذا المد أصليا في الكلمة يسمى نوع المد باللازم أما إن كان السكون بسبب الوقف فهو العارض للسكون"⁽³⁾.

لن يفصل البحث في أقسام المد لأن ابن خالويه لم يتطرق إلى مد القراء بل ذكر مد اللغويين على ما سنبينه بإذن الله في المطلب القادم.

(1) غاية المرید في علم التجويد، عطية قابل نصر، القاهرة، ط4، 1994م، ص92.

(2) العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسة المصري، تحقيق محمد الصادق قماوى، دار العقيدة، الإسكندرية، ط1، 2004 م، ص85.

(3) المصدر نفسه، ص85.

المطلب الثاني علل المد في كتاب الحجة.

من خلال النظر في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه نجد أن ابن خالويه لم يتطرق إلى المدود التي يفصل فيها أصحاب القراءات من أنواع المد المشهورة عندهم من مد متصل، ومنفصل، ولازم، وعارض وغيرها من المدود إلا قليلا، غير أنه ذكر مسألة المد التي يمكن الاعتلال للاختلاف فيها بحجج وأدلة لغوية على ما سنبينه فيما يلي

الفرع الأول: مدّ حرف لحرف (المدّ المنفصل والمدّ المتصل).

جاء في كتاب الحجة مسألة المدّ المنفصل عند قوله تعالى: ﴿بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة:4] حيث قال ابن خالويه: "تقرأ بمد الألف وقصرها فالحجة لمن مد أن الألف خفيفة والهمزة كذلك فقواها بالمد ليصح في اللفظ وهذا مد حرف لحرف والحجة لمن قصر أنه أتى بالكلام على أصله لأن الحرفين من كلمتين فكأن الوقف منوي عند تمام الحرف"⁽¹⁾، وأما ابن زنجلة فقد علل هذا المدّ بقوله: "قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو "بما أنزل إليك" و"على أبصارهم" لا يمدون حرفا لحرف وهو أن تكون المدّة من كلمة والهمزة من أخرى وحجتهم في ذلك أنهم أرادوا الفرق بين ما المدة فيه لازمة لا تزول بحال وبين ما هي فيه عارضة"⁽²⁾ والمقصود هنا في عرف القراء الفرق بين المد المتصل "كدعاء، ونداء، وسماء" وبين المد المنفصل "بما أنزل إليك" ويقصد بالمد المتصل "ما كان حرف المدّ و الهمزة مجتمعين فيه في كلمة واحدة، وأما المدّ المنفصل فهو ما كان حرف المدّ آخر الكلمة الأولى والهمزة في أول الكلمة الثانية، أما من قرأ بالمدّ فهم ابن عامر والكسائي وقد مدّا مَدًّا وسطا ومدّ حمزة وعاصم مَدًّا مفردا وحجتهم في ذلك أن حرف المد إذا التقى بسبب المد-الهمزة- وجب المد دون النظر الى اتصاله بالسبب أو انفصاله عنه"⁽³⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 65.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 85.

(3) المصدر نفسه، ص 86.

وقد جاء في الكشف بيان ما أشار إليه ابن خالويه بقوله: أن سبب المد ضعف الألف والهمز حيث قال: "وحجة من مدّ هذا النوع أنه عامل اللفظ... فمد لملاصقة الهمزة حرف المدّ واللين لئلا يخفى مع المدّ"⁽¹⁾ والمقصود بهذا الكلام أن حرف المد عندهم ضعيف فقاموا بتطويل الصوت خشية أن يخفى بسبب الهمزة وهذا المد هو المد المنفصل عند القراء وقد ذكره ابن خالويه ولكنه لم يقدّم بشرحه وإنما أشار إلى علّة المد وهي مد حرف لحرف وسبب المد عندهم هو الهمزة.

قوله تعالى: ﴿ هَآأَنُتُمْ هَآؤُلَآءِ ﴾ [آل عمران: 66] احتج ابن خالويه لقراءة المدّ أنّها من باب المدّ المنفصل بقوله: "الحجة لمن مد وهمز أنه جعل "ها" تنبيهاً ثمّ أتى بعدها بقوله "أنتم" على طريق الإخبار من غير استفهام ومدّ حرفاً لحرف والحجة لمن قصر وهمز أنه أراد أنتم بهمزتين فقلب الأولى هاء كراهة الجمع بينهما وبقي همزة أنتم بحالها"⁽²⁾.
أمّا معاني القراءات للأزهري فقد قال: "قرأ أبو عمرو ونافع "ها أنتم" ممدوداً مستفهماً غير مهموز وقرأ ابن كثير "هأنتم" غير ممدود... وقرأ الباقون ممدودة مهموزة قال أبو منصور من قرأ ممدوداً لأن الهمزة هنا للتنبيه... ومن قرأ بالقصر فقد ذهب إلى أن الأصل أنتم ثم قلبت الهمزة الأولى هاء"⁽³⁾.

وجاء في حجة القراءات قوله: "قرأ نافع وأبو عمرو "هأنتم" بغير همز ويمدان قليلاً واحتج بنفس حجة ابن خالويه وهو أن أبا عمرو ذهب إلى أن الهاء بدل من همزة "أنتم" بهمزتين ثم أدخل بين الهمزتين ألفاً فقال "أأنتم" ثم قلب الهمزة الأولى هاء فقال: "ها أنتم"

(1) الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1974م ج1، ص57.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص110.

(3) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص259.

والهمزة تقلب هاء كثيرا لقربها من الهاء كما قيل هرقت الماء وأرقته وهياك وإياك ... وقرأ ابن كثير في رواية القواس "هأنتم" وذلك لأنه أبدل هاء من الهمزة الأولى "أنتم"⁽¹⁾.

ومن المد المتصل ما جاء عند قوله تعالى: ﴿يَبْنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: 40] "كان ابن كثير يمد إسرائيل أكثر من مد بني والحجة له في ذلك أن مد بني لأجل استقبال الهمزة فهي مد حرف لحرف والمد في إسرائيل من أصل بنية الكلمة لا لأجل غيرها وسوى الباقيون بين مدتيهما لأنهما في اللفظ بهما سيان"⁽²⁾، ابن خالويه يذكر هنا تفريق ابن كثير بين المدّ المنفصل والمدّ المتصل من خلال زيادة طول المدّ غير أنه لم يفصل في المدّ المعروف عند القراء بل ذكر ذلك إشارة وبين السبب اللغوي لهذا المدّ وعلّة قصره.

الفرع الثاني: المد والقصر لأجل المعنى المشترك للكلمة.

اعتل ابن خالويه لبعض أوجه القراءة بمعنى الكلمة الذي يختلف بالمد والقصر ومن ذلك قوله تعالى ﴿مَاءٍ أُنْتُمْ بِالْمَعْرِوفِ﴾ [البقرة: 233] قال ابن خالويه: "يقرأ بالمدّ والقصر وهما فعلان ماضيان فالحجة لمن مدّ أنه جعله من الإعطاء ووزنه "أفعلتم" ودليله قوله "إذا سلمتم" والتسليم لا يكون إلا بالإعطاء، والحجة لمن قصر أنه من المجيء ووزنه "فعلتم" وفيه إضمار معناه به فنابت عنه قوله "بالمعروف"⁽³⁾، فسبب المدّ أو حجته عند ابن خالويه هو اختلاف المعنى الناتج عن المد فبالمد يكون معنى أتيتم أعطيتم وبالقصر يصير معناها جئتم.

وبنفس الحجة قال صاحب حجة القراءات فقد قال: "قرأ ابن كثير "ما أتيتم" مقصورة الألف أي ما جئتم، وفي الكلام حذف للمعنى وقرأ الباقيون بالمد أي أعطيتم لأن التسليم لا يكون إلا مع الإعطاء"⁽⁴⁾.

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص165.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص76.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص97.

(4) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص137.

أما صاحب معاني القراءات فقد قال: "ما أتيتم" معناه أعطيتم أي سلمتم هذه حجة من قرأ بالمد عنده أما من قرأ بالقصر فلأن معناه المجيء"⁽¹⁾.

وأما صاحب الكشف عن وجوه القراءات السبع فقد رد سبب القصر في قوله تعالى: "ما أتيتم" إلى أن معنى "أتيتم" جنتم، وهي قراءة ابن كثير ويقوي هذا الرأي عدم وجود مفعولين في الآية لأنه لو كان في الآية مفعولان لكان "أتيتم" بمعنى أعطيتم هذه حجة من قصر "أتيتم" أما من قرأها بالمد فعلى تقدير أن معناها "أعطيتم" و"ما" بمعنى الذي والمفعول هاء محذوفة تم الإقتصار عليها من دون مفعول ثان وهو إجماع القراء واختاره مكي بن أبي طالب⁽²⁾.

ومما جاء أيضا قوله تعالى: ﴿أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ﴾ [آل عمران: 73]. "يقراً بالمد، والقصر. فالحجة لمن مد: أنه أراد: التقرير والتوبيخ بلفظ الاستفهام، فمد ملينا للهمزة الثانية والحجة لمن قصر: أنه أتى بلفظ "أن" على جهة الإخبار، ومعناه: إن الهدى هدى الله لأن يؤتى وبأن يؤتى"⁽³⁾.

وجاء في حجة القراءات أن ابن كثير "قرأ "أن يؤتى أحد" بمد الألف على الاستفهام على وجه الإنكار أي لا يعطى أحد مثل ما أعطيتم وهو متصل بقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ هُدًى لِمَنْ يَشَاءُ أَلْهَدِي اللَّهُ هُدًى لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: 73] ويكون قوله: ﴿إِنَّ أَلْهَدَى اللَّهُ هُدًى لِمَنْ يَشَاءُ﴾ خبرا اعترض في وسط الكلام ولم يغير من المعنى شيئا وإذا حمل الكلام على هذا كان قوله أن يؤتى بعد من الحكاية عن اليهود يقول لا تصدقوا أن يعطى أحد

(1) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص207.

(2) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب، ج1، ص296-297.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص110-111.

مثل ما أعطيتم، وقرأ الباقون أن يؤتى بلا استفهام وتأويله ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وقد بينا في كتاب التفسير⁽¹⁾.

ومنه قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ﴾ [الكهف: 96] "يقرأ بالمد والقصر، فالحجة لمن مد أنه جعله من الإعطاء، والحجة لمن قصر أنه جعله من المجيء، والوجه أن يكون ها هنا من الإعطاء لأنه لو أراد المجيء لأتى معه بالباء كما قال تعالى وأتوني بأهلكم أجمعين"⁽²⁾.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُيَمْنَنُ قَالَ أْتِمِدُونَنِي بِمَالٍ فَمَاءَ اتْنِيءَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا ءَاتَكُمُ﴾ [النمل: 36] "يقرأ بالمد والقصر وإثبات الياء وفتحها وإسكانها وحذفها وبالإمالة والتفخيم فالحجة لمن مد أنه جعله من الإعطاء وبه قرأت الأئمة والحجة لمن قصر أنه جعله من المجيء"⁽³⁾.

قوله تعالى ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا ءَاتَكُمُ﴾ [الحديد: 23] "يقرأ بالمد والقصر فالحجة لمن مدّ وهو الأكثر أنه جعله من الإعطاء والحجة لمن قصر وهو اختيار أبي عمرو أنه لما تقدم قبله "ما فاتكم" ردّ عليه "ولا تفرحوا بما جاءكم" لأنه بمعناه أليق"⁽⁴⁾.

الفرع الثالث: المد لأجل اشتقاقات الكلمة.

المقصود بهذا الفرع حجج المد التي أوردها ابن خالويه والتي سببها التفريق بين بعض التقلبات الاشتقاقية للكلمة الواحدة، وجاءت أمثلة على ذلك في كتاب الحجة منها قوله تعالى: ﴿جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: 143] حيث قال: "يقرأ بالقصر والتنوين، وبالمدّ وترك التنوين، هاهنا وفي الكهف. فالحجة لمن قصر ونون: أنه جعله مصدرا كقوله: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: 21] "وهذا اللفظ لا يثنى ولا يجمع، لأنه مصدر والمصدر

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 166.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 232.

(3) المصدر نفسه، ص 271.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 343.

اسم للفعل. فلما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان الأصل بتلك المثابة، والحجة لمن مدّ ولم يثون: أنه صفة قامت مقام الموصوف، وأصله: أرضا ملساء من قول العرب: ناقة دكاء أي: لا سنام لها⁽¹⁾.

وفي حجة القراءات: "قرأ حمزة والكسائي **جعله دكاء**" بالمد والهمزة أخذ من قول العرب ناقة **"دكاء"** أي لا سنام لها وكذلك جعله أرضا دكاء أي ملساء فأقيمت الصفة مقام الموصوف... وقرأ الباقون **"دكا"** جعلوه مصدرا من دككت الشيء إذا كسرتة وفتته⁽²⁾.

ومن معاني القراءات للأزهري قال: "الحجة لمن قرأ **"دكا"** منونة أراد أنها دكت دكا على المصدر ومن قرأ دكاء فالمعنى جعلها أرضا دكاء على فعلاء وهي المستوية"⁽³⁾. أما في الكشف عن وجوه القراءات فقال: "قوله تعالى: **"جعله دكا"** قرأه حمزة والكسائي بالمد وفتح الهمزة وحجة من مده أنه أخذه من قول العرب هذه ناقة دكاء للتي لا سنام لها فهي مستوية الظهر... وحجة من لم يمهده أنه جعله مصدر **"دككت الأرض دكا"** أي جعلتها مستوية لا ارتفاع فيها ولا انخفاض"⁽⁴⁾.

اختلفت القراءات في لفظة **"دكا"** فمن مد وهمز رآها صفة للأرض فتكون دكاء مستوية لا ارتفاع فيها ولا انخفاض، ومن قصر ونون جعلها مصدرا للفعل **"دككت"** الأرض أي سويتها، وكلا المعنيين جائز لغة وسندا لأن الأرض تُدَكُّ دكاً لتصير دكاء.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾ [المزمل: 6] "يقراً بكسر الواو وفتح الطاء والمد وبفتح الواو وإسكان الطاء والقصر فالحجة لمن مد أنه جعله مصدر واطأ يواطئ

(1) المصدر نفسه، ص163-164.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص295.

(3) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص422.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص475.

مواطأة وطاء ومعناه يواطئ السمع القلب لأن صلاة الليل أثقل من صلاة النهار لما يغشى الإنسان من النعاس ومعناه أشد مكابدة⁽¹⁾

وفي معاني القراءات للأزهري: "قرأ أبو عمرو وابن عامر "أشَدَّ وَطَاءً" بكسر الواو وفتح الطاء والمدّ وقرأ الباقون "أشَدَّ وَطْنًا" بفتح الواو وسكون الطاء والهمزة فالحجة عند الأزهري أن من قرأ بالمد فمعناه أشد مواطأة والمقصود موافقة القلب للسمع فلا يشتغل القلب بغير ما اشتغل به السمع والحجة لمن قرأ "أشد وطأ" فمعناه أبلغ في القيام... وقيل أشد وطأ أي أبلغ في الثواب وكل مجتهد ثوابه على قدر اجتهاده"⁽²⁾.

وفي حجة القراءات: "قرأ أبو عمرو وابن عامر "وِطَاءً" بكسر الواو ممدودة الألف وهو مصدر "فعلت، مفاعلة، وفعالاً" تقول واطأت فلان على كذا مواطنة ووطاء أراده والله أعلم في الليل يواطئ فيها قلب المصلي لسانه وسمعه... وقرأ الباقون "أشَدَّ وَطْنًا" بفتح الواو أي أثقل على المصلي من ساعات النهار"⁽³⁾.

من ذلك أيضا قوله تعالى ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة:1] "يقراً بالمد والقصر فالحجة لمن مد أنه أراد دخول لا على أقسم وفي دخولها غير وجه قال قوم هي زائدة صلة للكلام والتقدير أقسم بيوم القيامة قال من يرد ذلك العرب لا تزيد لا في أول الكلام ولكنها هاهنا رد لقول من أنكر البعث وكفر بالتنزيل ف قيل له لا ليس كما تقول أقسم بيوم القيامة⁽⁴⁾ والحجة لمن قصر أنه جعلها لام التأكيد دخلت على أقسم والاختيار لجاعلها لام التأكيد أن يدخل عليها النون الشديدة كقوله لأعذبنه عذابا شديدا واحتج أن الله عز وجل أقسم بيوم القيامة ولم يقسم بالنفس اللوامة"⁽⁵⁾

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 354.

(2) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج3، ص99.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص730.

(4) وهذا الرأي الذي نكره ابن خالويه هنا هو رأي الفراء حيث يرى أن اللام جواب لمن أنكر يوم القيامة،

أنظر: معاني القرآن، الفراء، ج3، ص207.

(5) المصدر نفسه، ص357.

"قرأ ابن كثير "أقسم بيوم القيامة" بغير ألف يجعل اللام لام تأكيد لمعنى أقسم بيوم القيامة ... وقرأ الباقر بالألف"⁽¹⁾.

قال أبو منصور الأزهري: "الحجة لمن قرأ بغير مدّ أن اللام جاءت لتوكيد القسم وأما حجة من قرأ بالمد فإما أن تكون اللام زائدة أو تكون اللام ردّا على كلام تقدمه كأن القوم أنكروا البعث ف قيل "لا" ليس الأمر كما ذكرتم ثم أقسم بيوم القيامة تعظيماً لشأنه"⁽²⁾. وفي الكشف عن وجوه القراءات الحجة لمن قرأ بالقصر أنه جعل اللام لام قسم دخلت على أقسم وحجة من قرأ بالمدّ أنه جعل "لا" زائدة صلة وتجاوز أن تكون زائدة في أول الكلام على اعتبار أن القرآن كله كالسورة الواحدة"⁽³⁾.

قوله تعالى ﴿وَكُلُّ أُمَّةٍ دَخَرْنَا لَهَا كِتَابًا مَّا تَدْرُسُونَ﴾ [النمل: 87] "يقرأ بالمد وضم التاء وبالقصر وفتح التاء فالحجة لمن مد أنه جعله جمعا سالما ل آت وأصله "آتونه" فسقطت النون لمعاقبة الإضافة فالحاء في موضع خفض والحجة لمن قصر أنه جعله فعلا ماضيا بمعنى جاء والواو دالة على الجمع والرفع والتذكير والحاء في موضع نصب بتعدي الفعل إليها"⁽⁴⁾.
الفرع الرابع: المد عند ابن خالويه في الحجة.

من خلال النظر في مجمل العلل التي اعتل بها ابن خالويه للقراءات يمكن استنتاج ما يلي:

- من أسباب المد تقوية حرف العلة لئلا يختفي عند التقائه بالهمزة فيقوى الحرف بالمد.
- من أسباب الخلاف بين القراء تغيير معنى بعض الكلمات مع المد والقصر.
- يقصد ابن خالويه بمد حرف لحرف كل همزة جاء قبلها حرف مد ومن خلال هذه التسمية يتبين أن ابن خالويه من الأوائل الذين أصلوا لمسألة مصطلحات القراءات.

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص735.

(2) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج3، ص105.

(3) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج2، ص349.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص275.

- من علل المد المفاضلة بين المد المتصل والمد المنفصل.
- من علل المد أيضا تقرير بعض المعاني اللغوية كالاستفهام والتوبيخ.
- تطرق ابن خالويه في كتابه الحجة للمدود التي يمكن تعليلها تعليلا لغويا دون التفصيل في مدود فرش القراءات.
- كان معروفا في زمن ابن خالويه أسباب المد لكن مصطلحاته لم تتضح آن ذاك.

المبحث الخامس الرّوم والإشمام:

الرّوم والإشمام من المسائل الصوتية التي تكلم عليها اللغويون والقراء وذكرت في كثير من المؤلفات اللغوية وتوجيه القراءات ونالت قسطا من اهتمامهم فما مفهومهما وما مدى حضورهما في كتاب الحجة.

المطلب الأول مفهوم الرّوم والإشمام.

الفرع الأول: مفهوم الرّوم.

أولا: الرّوم لغة.

جاء في مقاييس اللغة: "(رَوَمَ) الرء والواو والميم أصل يدل على طلب الشيء. ويقال رمت الشيء أرومه روما. والمرام: المطلب. قال ابن الأعرابي: يقال رومت فلانا وبفلان، إذا جعلته يروم [الشيء] ويطلبه"⁽¹⁾.

وقال الجوهري: "روم: رمت الشيء أرومه روما، إذا طلبته. ورؤم الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركةٌ مُخْتَلَسَةٌ مختفاةٌ لضربٍ من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تُسْمَعُ، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة بين بين"⁽²⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج2، ص462.

(2) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر بن حماد الجوهري، مراجعة محمد محمد تامر، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2009، ص478.

وقال ابن منظور: "روم: رَامَ الشَّيْءَ يَرُومُهُ رَوْماً وَمَرَاماً: طَلَبَهُ، وَمِنْهُ رَوْمُ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ"⁽¹⁾.

من خلال هذه التعريفات يتبين أن الروم طلب للشيء والاقتراب منه ورؤم القراء عند اللغويين هو الاقتراب من الحركة أو طلب جزء منها.

ثانياً: الرُّوم اصطلاحاً.

الروم في الاصطلاح هو تضعيف الصوت بالحركة وتقليل زمنها جاء في البدور الزاهرة: "الروم وهو النطق ببعض الحركة وقدر بثلاثها، أو هو تضعيف الصوت بها حتى يذهب معظمها ولا يكون الروم إلا مع القصر"⁽²⁾، فالروم "هو إضعاف حركة الحرف الموقوف عليه وإبقاء صويت خفي يدرك بحاسة السمع"⁽³⁾.

الفرع الثاني: مفهوم الإشمام.

أولاً: الإشمام لغة.

تعريف الإشمام في اللغة هو نفس التعريف الموجود في الاصطلاح غير أن التعريف الاصطلاحي فيه زيادة تفصيل حيث قال ابن منظور: "والإشمام أن يُشَمَّ الحرفُ الساكنُ حَرْفاً كَقَوْلِكَ فِي الضَّمَّةِ هَذَا الْعَمَلُ وَتَسَكُّتُ، فَتَجِدُ فِي فِيكَ إِشْمَاماً لِلَّامِ لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَكُونَ وَآوًا، وَلَا تَحْرِيكًا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلَكِنْ شَمَّةٌ مِنْ ضَمَّةٍ خَفِيفَةٍ، وَيَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ أَيْضاً. الْجَوْهَرِيُّ: وَإِشْمَامُ الْحَرْفِ أَنْ تُشَمَّ الضَّمَّةُ أَوْ الْكَسْرَةُ، وَهُوَ أَقَلُّ مِنْ رَوْمِ الْحَرَكَةِ لِأَنَّهُ لَا يُسْمَعُ وَإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ بِحَرَكَةِ الشَّفَةِ، قَالَ: وَلَا يُعْتَدُّ بِهَا حَرَكَةٌ لَضَعْفِهَا؛ وَالْحَرْفُ الَّذِي فِيهِ الْإِشْمَامُ سَاكِنٌ أَوْ كَالسَّاكِنِ"⁽⁴⁾.

ثانياً: الإشمام اصطلاحاً.

-
- (1) لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص258.
 - (2) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ص15.
 - (3) الكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، ج1، ص333.
 - (4) لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص326.

"الإشمام هو حذف حركة المتحرك في الوقف فضم الشفتين بلا صوت إشارة إلى الحركة ... وهو معنى قول الشاطبي والإشمام إطباق الشفاه بُعِيدَ ما يسكن وهو أتم من تعبير غيره ببعد لعدم إفادته التعقيب"⁽¹⁾، إذن فالإشمام هو ضمّ الشفتين بعد إسكان الحرف الموقوف عليه من غير صوت، ويدركه البصير دون الأعمى"⁽²⁾.

الفرع الثالث: الفرق بين الرّوم والإشمام.

أولاً: الفرق بين الرّوم والإشمام.

"اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في الوصل وأصل الرّوم أظهر للحركة من أصل الإشمام؛ لأن الرّوم يسمع ويرى، والإشمام يرى ولا يسمع، فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشم الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك، والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم"⁽³⁾، و"أما الرّوم فيكون عند القراء في الرّفْع وَالضَّمّ وَالخَفْض وَالكُسْرُ وَلَا يستعملونه في النصب وَالْفَتْح لخفتها... وَقَوْلَنَا الرّفْع وَالضَّمّ وَالخَفْض وَالكُسْرُ وَالنَّصْب وَالْفَتْح نُريدُ بذلك حَرَكَةَ الإِعْرَابِ وحركة البناء اللَّازِمَةَ"⁽⁴⁾، من خلال ما قدمنا يتبين الفرق بين الرّوم والإشمام حيث لا يكون الإشمام إلا في المرفوع والمضموم أما الرّوم فيكون في المضموم والمرفوع والمجورر والمكسور لأنه إضعاف للحركة "إشمام الحرف: أن تُشَمَّه الضمّة أو الكسرة وهو أقلُّ من روم الحركة، لأنه لا يُسْمَعُ، وإنما يتبيّن بحركة الشفة. ولا يُعْتَدُّ بها حركةً لضعفها. والحرف الذي فيه الإشمام ساكنٌ أو كالساكن"⁽⁵⁾ وهناك فرق آخر وهو أن

(1) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدميّاطي البناء، ج1، ص314.

(2) الكنز في القراءات العشر، تاج الدين الواسطي، ج1، ص333.

(3) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص122.

(4) تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص261

(5) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ج5، ص615.

الروم لا يكون إلا في أواخر الكلمات أما الإشمام فيكون في أولها "قيل-سيئت-حيل"، ووسطها "تأمنا" وآخرها "نعبد-نستعين".

ثانيا: شروط الروم والإشمام وأسبابه.

قَالَ سَبِيوِيَه: "أما الَّذِينَ رَامُوا الْحَرَكَةَ فَإِنَّهُ دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ الْحَرْصِ عَلَى أَنْ يُخْرِجُوهَا مِنْ حَالٍ مَا لَزِمَهُ إِسْكَانٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنْ يُعْلَمُوا أَنَّ حَالَهَا عِنْدَهُمْ لَيْسَ كَحَالِ مَا سَكَنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَذَلِكَ أَرَادَ الَّذِينَ أَشْمُوا إِلَّا أَنْ هُوَ لِأَشَدِّ تَوْكِيدًا"⁽¹⁾، ولا يجوز الإشمام ولا الروم في الهاء المبدلة من تاء التأنيث المحضة الموقوف عليها بالهاء نحو: "الجنة، والملائكة، والقبلة، ولعبرة، ومرة، وهمزة، ولمزة" وخرج بقيد التأنيث نحو: "نفته" وبالمحضة لفظ "هذه" لأن مجموع الصيغة للتأنيث لا مجرد الهاء، وبالموقوف عليها بالهاء ما يوقف عليه بالتاء اتباعا للرسم فيما كتب بالتاء نحو: "بقيت، وفطرت، ومرضات الله" فيجوز الروم والإشمام لأن الوقف حينئذ على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له"⁽²⁾، من خلال ما قال سيبويه يظهر أن حجة من وقف بالروم أو الإشمام هو الدلالة على أن السكون ليس لازما للكلمة بل أن هذا السكون عارض بسبب الوقف، ولا يجوز عندهم إشمام ولا روم التاء المربوطة التي تقلب هاء عند الوقف لأنه بسبب هذا القلب زالت التاء التي هي محل الحركة حال الوصل.

ثالثا: أقسام الإشمام في عرف القراء.

تعددت استعمالات القراء لمصطلح الإشمام وبذلك اختلف المقصود به فانقسم إلى أربعة أقسام ذكرها أبو شامة المقدسي بقوله: "الإشمام في عرف القراء يطلق باعتبارات أربعة، أحدها: خلط حرف بحرف كما في "الصراط" وما يأتي في "أصدق" و"مصيطر"، والثاني: خلط حركة بأخرى كما يأتي في "قيل وغيض" وأشباههما، والثالث: إخفاء الحركة فيكون بين الإسكان والتحريك كما يأتي في ﴿تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف، آية: 11]. على

(1) الكتاب، سيبويه، ج4، ص168.

(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين الدمياني البناء، ج1، ص315.

ظاهر عبارة صاحب التيسير، والرابع: ضم الشفتين بعد سكون الحرف، وهو الذي يأتي في باب الوقف⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الروم والإشمام في كتاب الحجة.

من خلال تتبع المسألتين في كتاب الحجة لابن خالويه تبين أن ابن خالويه لم يذكر مسألة الرّوم ويرجح أن سبب ذلك هو عدم وجود أدلة لغوية على مثل هذه المسألة أو لأن الرّوم مسألة في علم القراءات أكثر منها في علم اللغة.

الفرع الأول: إشمام حرف في حرف.

من المسائل التي ذكرها ابن خالويه في كتابه هي مسألة إشمام حرف حرفا آخر فجاء مثالا إشمام الصاد زايا في مواضع منها:

قوله تعالى ﴿أَمِدْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: 6] قال ابن خالويه: "الصِّرَاطُ. تقرأ بالصاد والسين وإشمام الزاي. فالحجة لمن قرأ بالسين: أنه جاء به على أصل الكلمة. والحجة لمن قرأ بالصاد: أنه أبدلها من السين لتوآخي السين في الهمس والصفير، وتوآخي الطاء في الإطباق، لأن السين مهموسة والطاء مجهورة، والحجة لمن أشمّ الزاي: أنها توآخي السين في الصفير وتوآخي الطاء في الجهر"⁽²⁾.

من خلال تحليل ابن خالويه يظهر سبب القراءة بالصاد والإشمام زايا فالصاد تشترك مع السين التي هي أصل الكلمة في الصفير وتتشترك في نفس الوقت مع الطاء في الاستعلاء والإطباق فتكون الصاد لمن قرأ بها وسطا بين السين والطاء فيقرأ اللفظ وسطا بشكل خفيف على اللسان، ومن قرأ بإشمام الزاي رأى أن الزاي تشترك مع السين في الصفير وتتشترك مع الطاء بعدها في الجهر فتكون بذلك وسطا بين الحرفين ليقرأ اللفظ من وجه واحد، واحتج ابن زنجلة لهذه القراءات بقوله: "قرأ ابن كثير في رواية القواس السراط وسراط بالسين وحجته هي أن السين الأصل ولا ينتقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل... وقرأ حمزة بإشمام الزاي وروي عنه بالزاي وهي لغة للعرب وقرأ الباقر بالصاد وحجتهم أنها كتبت في جميع

(1) إبراز المعاني من حرز الأمان، أبو شامة، ص71.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص62-63.

المصاحف بالصاد قال الكسائي هما لغتان⁽¹⁾، ووافق الأزهري ابن خالويه في تعليل هذه القراءة بقوله: " مَنْ قَرَأَ بِالسِّينِ فَهُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: سَرَطْتُ اللَّقْمَةَ سَرَطًا، وَ: زَرَدْتَهَا - زَرَدًا، أَي: بَلَعْتُهَا بَلْعًا، وَمَنْ قَرَأَ بِالصَّادِ فَلَأَنَّ مَخْرَجَ السِّينِ وَالصَّادِ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثَّنَائِيَا، وَالسِّينِ وَالصَّادِ يَتَعَاقَبَانِ فَيَقُولُ مَنْ يَقْرَأُ بِالصَّادِ: إِنَّهَا أَخْفَتْ عَلَى اللِّسَانِ"⁽²⁾، غير أن الأزهري لم يذكر علّة الإشمام هنا أما صاحب الكشف فقد ذكر جميع الحجج التي أوردها ابن خالويه وفصل فيها، بقوله: " الصراط، وصراط" وحجة من قرأ "الصراط" بالسین، وهو قنبل عن ابن كثير، أن السین في هذا هو الأصل...وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف، وأن السین حرف مهموس فيه تسفل، وبعدها حرف مُطْبِقٌ مَجْهُورٌ مُسْتَعْلٍ، واللفظ بالمطبق المجهور بعد المستقل المهموس، فيه تكلف وصعوبة، فأبدل من السین صَادًا لِمُؤَاخَاتِهَا الطَّاءَ فِي الْإِطْبَاقِ وَالتَّصْعِدِ لِيَكُونَ عَمَلُ اللِّسَانِ فِي الْإِطْبَاقِ وَالتَّصْعِدِ عَمَلًا وَاحِدًا... وحجة من قرأه بين الصاد والزاي وهو خلف عن حمزة، أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر، لأن الصاد حرف مهموس والطاء حرف مجهور، أشم الصاد لفظ الزاي، للجهر الذي فيها، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر، اللذين هما من صفة الطاء⁽³⁾، وقد نسب إبراهيم أنيس قراءة الإشمام إلى قبيلة تميم بقوله: "وتنسب إلى لهجة تميم، يقبلون مع بعض الأصوات المفخمة كأصوات الإطباق، ومع القاف والعين والخاء"⁽⁴⁾.

قوله تعالى ﴿ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص: 23] "يقراً بفتح

الياء وضم الدال وبضم الياء وكسر الدال وبإشمام الصاد الزاي وخلصها صادا فالحجة لمن ضم الياء أنه جعله فعلا هم فاعلوه يتعدى إلى مفعول معناه حتى يصدر الرعاء

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص80.

(2) معاني القراءات، الأزهري، ج1، ص111.

(3) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص35.

(4) أنظر اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ص60.

مواشيهم والحجة لمن فتح الياء أنه جعله فعلا لهم غير متعد إلى غيرهم والحجة لمن أشم
الصاد الزاي أنه قريبا بذلك من الدال لسكون الصاد ومجيء الدال بعدها⁽¹⁾.

حيث احتج ابن خالويه لقراءة الإشمام بتقريب صوت الصاد إلى صوت الدال
بإشمام الصاد زيا لأن الأخير يحمل صفيير الصاد وجهر الدال فيكون النطق بالإشمام
على درجة من الخفة تسهل النطق باللفظ وإعمال اللسان من مكان واحد.

ومما جاء أيضا قوله تعالى: ﴿ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيِّطُونَ ﴾ [الطور:
37]. "أَمْ هُمُ الْمُصَيِّطُونَ يقرأ بالصاد والسين، وإشمام الزاي هاهنا وفي الغاشية. وقد ذكرت
علل ذلك فيما سلف⁽²⁾. لم يذكر ابن خالويه العلة هنا استغناء منه بما سبق واحتجابه لها
بصفات الزاي مع الصاد حيث: "قرأ ابن كثير وحفص "المسيطرون" بالسين وقرأ حمزة
بالإشمام وقرأ الباقر بالصاد...تسيطر علينا وتصيطر بالصاد والسين والأصل السين وكل
سين بعدها طاء يجوز أن تقلب صادًا سطر واطر ويجوز الإشمام"⁽³⁾.

الفرع الثاني: إشمام حركة بحركة.

المقصود من هذا الفرع هو إحصاء المسائل التي ذكرها ابن خالويه من إشمام
الحركات بالضم لأن إشمام الحركات لا يكون إلا في المضموم أو المرفوع كما ذكرنا سالفًا.
ومما جاء من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا ﴾ [البقرة: 11] وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ. "يقرأ
وما شاكله من الأفعال بالكسر، وبإشمام أوله الضمّ. فالحجة لمن كسر أوله: أنه استثقل
الكسر على الواو التي كانت عين الفعل في الأصل، فنقلها إلى فاء الفعل بعد أن أزال حركة
الفاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها كما قالوا: ميزان وميعاد. ومن ضمّ فالحجة له:
أنه بقى على فعل ما لم يسمّ فاعله دليلًا في الضم، لئلا يزول بناؤه. وقد قرأ بعض القراء
ذلك بكسر بعض، وضمّ بعض فالحجة له في ذلك: ما قدّمناه من إتيانه باللغتين معاً⁽⁴⁾.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 276.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 335.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 684.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 69.

وبنفس العلة قال ابن زنجلة: "قرأ الكسائي "وإذا قيل لهم" بالإشمام وكذلك يفعل في "غيض الماء" و"سيء وحيل وجيء وسيق" وابن عامر دخل معه في "حيل وسيء وسيق" ونافع دخل معهما في "سيء" وقرأ الباقون جميع ذلك بالكسر وحجتهم في ذلك أن الأصل في ذلك: "قَوْلٌ وَحَوْلٌ وَسُوؤٌ وَسُوقٌ وَغَيْضٌ وَجِيءٌ" فاستثقلت الضمة على فاء الفعل وبعدها واو مكسورة وياء مكسورة فنقلت الكسرة منهما إلى فاء الفعل وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقل في ذلك قيل وحيل وأخواتها، وحجة الكسائي في ذلك أنه لما كان الأصل في كل ذلك فعل بضم الفاء التي يدل ضمها على ترك تسمية الفاعل أشار في أوائلهن إلى الضم لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسم فاعله وأن القاف كانت مضمومة⁽¹⁾.

الحجة في إشمام هذه الألفاظ أن أصلها مبني لما لم يسمى فاعله "مبني للمفعول" والمبني للمفعول يكون مضموم الأول لكن كسرة العين في هذه الألفاظ قلبت الواو ياء بعد نقل حركتها إلى ما قبلها فأشار من أشم من القراء إلى أصل هذه الكلمة بإشمامها ضما للدلالة على البناء.

ومن هذه المسألة أيضا قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ أَمْتَهُ﴾ [البقرة: 283] ولكن ابن خالويه ضعف هذه الرواية بقوله: "روي عن عاصم، وحمزة أنهما قرآ بإشمام الهمزة الضمة في الوصل، وهذا وهم، لأنها ألف وصل دخلت على ألف أصل. ووزن أوثمن: «افتعل» من الأمانة⁽²⁾.

ووهم هذه القراءة ابن مجاهد قبله بقوله: "قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر وحفص عنه "الَّذِي أَوْثَمَنَ" بِهَمْزَةٍ وَبَرَفَعِ الْأَلْفِ وَيُشِيرُ إِلَى الْهَمْزَةِ بِالضَّمِّ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَهَذِهِ التَّرْجِمَةُ لَا تَجُوزُ لُغَةً أَصْلًا وَرَوَى خَلْفٌ وَغَيْرُهُ عَنِ سَلِيمٍ عَنِ حَمَزَةَ "الَّذِي أَوْثَمَنَ" يَشْمُ الْهَمْزَةَ أَيْضًا الضَّمِّ، وَهَذَا خَطَأٌ لَا يَجُوزُ إِلَّا تَسْكِينُ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ "الَّذِي

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 90.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 105.

أَوْتَمَنَ "سَاكِنَةَ الْهَمْزَةِ وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ الذَّلَّ مَكْسُورَةٌ وَبَعْدَهَا هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ بِغَيْرِ إِشْمَامِ الضَّمِّ"⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الروم والإشمام عند ابن خالويه.

من خلال النظر في الحجة يتبين ما يلي:

- ابن خالويه لم يذكر مسألة الروم لأنها تتعلق بالوقف ولأنها مسألة للقراء أكثر منها للغويين.
- تناول ابن خالويه مسألة إشمام حرف لحرف وهي الزاي مع السين وبين بالمباحث الصوتية علل كل قراءة.
- ذكر ابن خالويه أيضا مسألة إشمام الحركة بذكر موضعين أحدهما صحت قراءته والأخرى ضعفها.
- لم يكرر ابن خالويه ذكر مسألة الإشمام في مواضعها المعلومة بل اكتفى بذكر مثال أو اثنين عن هذه المسألة بحكم أن كتابه أُلْفٌ على وجه الاختصار.

(1) السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص194.

الفصل الثالث: المستوى الصرفي

المبحث الأول: الأسماء.

المبحث الثاني: صيغ الأفعال.

المبحث الثالث: اختلاف اللغات في ألفاظ القرآن.

الفصل الثالث: المستوى الصرفي.

المستوى الصرفي هو المستوى الثاني من مستويات التحليل اللغوي ومجال الدراسات الصرفية متعلق بالكلمات وميزانها وحركات حروفها غير الإعرابية فهو مختص في تحليل صدر الكلمة ووسطها دون آخرها فمدار الدراسة الصرفية هو بنية الكلمة.

بداية يعرف التصريف بأنه "على وزن "تفعيل" من الصرف وهو أن تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ ومعان مختلفة"⁽¹⁾، والصرف والتصريف لفظان بمعنى واحد والتصريف أكثر والصرف تسامح في الاستعمال اعتباراً بأصل المعنى لأن "صرف" الذي مصدره التصريف مبالغة في "صرف" الذي مصدره الصَّرْفُ والمقصود به التقليل فتقول صرفت الرجل في أمري إذا جعلته يتقلب فيه وصروف الدهر تقلباته وتحولاته"⁽²⁾

أما إذا أردنا المعنى الاصطلاحي فالتصريف هو: "العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلم"⁽³⁾، والتصريف يدخل الأسماء والأفعال ولمّا كانت أكثر الأفعال والأسماء ثلاثية جعلوا لها ميزاناً من ثلاثة أحرف

(1) المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق علي توفيق مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407 هـ - 1987م، ص26.

(2) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007م، ج8، ص220.

(3) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، 2005م، ص366.

هي الفاء والعين واللام "فعل" وهي موزعة على أحرف الكلمة الأصلية فيقابل الفاء أول حرف أصلي من الكلمة والعين يقابل الحرف الثاني واللام للحرف الثالث وإذا زادت حروف الكلمة على ثلاث يضاف في الميزان بقدر الزيادة " فكَرَّرُوا اللام في الرباعي مطلقاً"⁽¹⁾

وكذا في الأسماء الخماسية إذ لا خماسي في الفعل حروفه أصلية أما إذا كانت الحروف الزائدة ليست أصلاً في الكلمة فإنها تزداد في الميزان بحسب موقعها في الكلمة وقد جمعت حروف الزيادة في قولهم "سألتمونيها" فتدخل الزيادة الكلمات الثلاثية فيزداد في الثلاثي حتى يبلغ سبعة أحرف ويزاد في الرباعي أيضاً إلى سبعة أما الخماسي فلا تلحقه إلا زيادة واحدة فيصير على ستة أحرف (2).

" والتصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصل؛ لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها"⁽³⁾، ولا يدخل التصريف الأسماء الأعجمية، ولا في الحروف ولا في الأسماء الشبيهة بالحروف، ولا الأفعال الجامدة⁽⁴⁾.

وقيل غير هذه الأقوال وليس هذا موضع التفصيل فيها وإنما تكفي الإشارة إلى المقصود من الصرف والتصريف في عرف اللغويين وقد تضمن كتاب الحجة كثيرا من المسائل الصرفية التي أشار ابن خالويه إلى أصولها على أن يعالج هذا الفصل هذه المسائل ويبين آراء اللغويين وعلماء القراءات فيها.

(1) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص 27.

(2) أنظر الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، ص 113-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج 8، ص 256-258.

(3) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1955م، ج 4 ص 780.

(4) أنظر شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الوقاد، ج 2، ص 654.

المبحث الأول: الأسماء.

تنقسم الأسماء بحسب أصالة حروفها إلى ثلاثي ورباعي وخماسي ويزاد على كل صيغة منها حروف تسمى حروف الزيادة فتختلف بذلك صيغ الأسماء وأبنياتها وباختلاف الأبنية وكثرتها تتداخل بعض الصيغ مع غيرها بسبب السياق أو المعنى أو غير هذه الأسباب فتحتمل الجملة وجهين أو أكثر وتظهر هذه الأوجه كثيرا في القراءات القرآنية وقد جاء في كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه مواضع اختلف القراء في قراءتها بين صيغ مختلفة وسيعالج هذا المبحث جوانب الاختلاف الحاصل بين القراء وعلل الاختيار في كل وجه وذلك بالنظر في كتب الاحتجاج المعروفة عند الدارسين.

المطلب الأول: التبادل بين اسم الفاعل واسم المفعول.

اللغة العربية لغة واسعة كثيرة الألفاظ يأتي أغلبها من الاشتقاق الذي هو تقليب حروف الكلمة على صيغ عديدة لكل منها وزن ووظيفة وتشارك في أصول الكلمة، وتختلف في الحركات أو حروف الزيادة، وأشهر المشتقات أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين⁽¹⁾، وكذلك صيغ المبالغة والصفة المشبهة وأسماء المكان والزمان وأسماء الآلة، وهذا المطلب يعالج مسألة اختلاف القراء في اسم الفاعل واسم المفعول من الناحية الصرفية مع بيان علل العلماء ومناقشة العلل التي قدمها ابن خالويه في كتابه الحجة.

-اسم الفاعل: "هو ما اشتُقَّ من المصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعِلٍ غالبًا، نحو نَاصِرٍ، وضَارِبٍ، وقَائِلٍ، ومَادِّ وراقٍ، وطاوٍ، وبائعٍ...ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كَمُدَّخِرٍ ومُنْطَلِقٍ ومُسْتَخْرِجٍ"⁽²⁾.

(1) أنظر اللوحة في شرح الملحّة، محمد بن الحسن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ، 2004م، ج2، ص727.

(2) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، مراجعة حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1999م، ص46.

-اسم المفعول: "هو ما اشتق من المصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على وزن "مفعول" كمنصور وموعود ومَقُول ومَبِيع... وقد يكون على وزن "فعليل" كَقَتِيل وجَرِيح... أما من غير الثلاثي فيكون كاسم فاعله ولكن بفتح ما قبل آخره نحو مُكْرَم ومُعْظَم"(1).

نكر ابن خالويه اختلاف القراء بين اسم الفاعل واسم المفعول عند قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾ [البقرة: 148]، فقرأ ابن عامر قوله تعالى: "هو مَوْلَاهَا" بالألف بعد اللام وحجته عند ابن خالويه أنه جعل "المولى" مفعولاً به وأما من قرأ بياء بعد اللام فأراد أن "المولى" هنا هو الفاعل وهو مولي وجهه إليها(2) وأما أبو منصور فقال: "من قرأ هو مَوْلَاهَا" فالمعنى لكل إنسان قبلة ولاة الله إياها... والقراءتان جيّدتان و"موليها" أكثر وأفصح(3)، ومدار الخلاف في هذه اللفظة هو عَوْدُ الضمير في الآية فمن جعل الضمير لله عز وجل أراد به أن الله يُؤَلِّيهِ إياها والتقدير لكل فريق وجهة الله موليه إياها(4)، يظهر من خلال ما تقدم أن جميع العلماء ينطلقون من مسلمة إمكان التبادل بين اسم الفاعل واسم المفعول في العربية فيحتج كل منهم بقريضة السياق على جواز أوجه القراءة وبما أن الوجهين لا ينفي أحدهما الآخر، ولا يمكن ترجيح أحدهما فإنهما يقبلان باعتبارهما قراءة صحيحة، لأنهما بنفس الدرجة من الصحة في السند والعربية.

قوله تعالى: ﴿يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [آل عمران: 125] السياق اللغوي للآية يحتمل قراءة لفظ "موسمين" بوجهين صحيحين في اللغة العربية ذكرهما ابن خالويه عند تعليل القراءة فقال: "الحجة لمن كسر أنه جعل التسويم للخيل والملائكة

(1) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص 47.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 90.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 181-182.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج 1، ص 267.

مسومة لها والحجة لمن فتح أنه جعل التسويم للملائكة والله تعالى فاعل بها⁽¹⁾ فالقراءة بحسب ابن خالويه تختلف باختلاف تقدير الملائكة فاعلة أو مفعولا بها، وقد شرح هذا القول باستفاضة صاحب الكشف حيث قال: "قوله "مسومين" قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو وفتح الباقون، وحجة من كسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة فأخبر عنهم أنهم سوموا الخيل... وحجة لمن فتح الواو أنه أضاف التسويم إلى غيرهم"⁽²⁾، تحرك الحرف ما قبل الأخير بالفتح أو الكسر ينقل اللفظ من الفاعلية إلى المفعولية، فلفظ "مُسومين" يحتمل المعنيين فيكون على وزن "مُفَعِّل" أي "مُسوم" وهو وزن اسم الفاعل جار على يُسوم على وزن "يُفَعِّل" مما سمي فاعله، أما "مُفَعِّل" أي "مُسوم" فهو اسم مفعول جار على "يُسوم" على وزن "يُفَعِّل" وهو بناء مالم يسم فاعله⁽³⁾، وزاد في جواز الوجهين أن السياق يحتمل أن يكون الملائكة في مقام الفاعلية فيكون التسويم للخيل والفعل للملائكة وبنفس السياق ومن زاوية أخرى يكون الملائكة في مقام المفعولية فيقع التسويم عليهم والفاعل غيرهم، فيظهر من خلال هذا أن الوجهين جائزان في العربية ومحتملان في السياق وأدلة وقرائن ترجيح وجه على آخر لا تقوى إلى ذلك فيقبل الوجهان معا.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ [النساء: 19] سياق هذه الآية يحتمل قراءتين في لفظ "مبينة" وضحهما ابن خالويه بقوله: "بفاحشة مبينة" يقرأ بكسر الياء وفتحها ها هنا وفي الأحزاب [30] والطلاق [01]، فالحجة لمن كسر أنه جعل الفاحشة هي الفاعلة والمبينة على فاعلها والحجة لمن فتح أنه جعل الفاحشة مفعولا بها والله تعالى يبينها⁽⁴⁾، يتضح أن السياق يحتمل القراءتين وبحسب تقدير القارئ للفاعل تكون القراءة مترتبة على ذلك، فقراءة الفتح لابن كثير وأبي بكر عن عاصم وأما قراءة الكسر فهي لنافع وأبي عمرو

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص114.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1 ص356.

(3) أنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج3، ص317.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص122.

ويعقوب وابن عامر وحمزة والكسائي⁽¹⁾، لكن ابن زنجلة لم يجاوز حجة ابن خالويه في تعليل القراءة حيث قال: "من قرأ" مبينة" بالفتح فمعناها مكشوفة مظهرة أي أوضح أمرها وإذا كسرتها جعلتها فاعلة أي هي التي تبين على صاحبها فعلها وإذا فتحتها جعلتها مفعولا بها والفاعل محذوف وكان التقدير والله أعلم هو يبينها فهي مبينة"⁽²⁾.

قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ [النساء: 25] لفظ "المحصنات": "يقرأ بفتح الصاد وكسرها فالحجة لمن فتح أنه جعلهن مفعولا بهن لأن أزواجهن أحسنوهن والحجة لمن كسر أنه جعل الفعل لهن أي أحسنن أنفسهن فهن محصنات لها أو تكون أحصنت نفسها بالإسلام"⁽³⁾.

ومردّ الخلاف عند العلماء هو تقدير الفعل فقد قال ابن زنجلة اتفق القراء على فتح الصاد في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: 24] واختلفوا في باقي المواضع "فقرأ الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن... على تقدير أنهن أحسنن أنفسهن بالإسلام والعفاف... وقرأ الباقر المحصنات بفتح الصاد أي متزوجات أحسنهن أزواجهن والأزواج مُحْصِنُونَ والنساء محصنات"⁽⁴⁾.

إذن "فحجة من كسر الصاد أنه أضاف الفعل إليهن فجعلهن أحسنن أنفسهن بالعفاف أو بالتزويج... وحجة لمن فتح الصاد أنه أجرى الفعل على ما لم يسم فاعله فجعلهن أحسنهن غيرهن من زوج أو ولي"⁽⁵⁾.

ومما جاء تحت نفس المسألة قوله تعالى: ﴿ أَنِّي مُدَكِّمٌ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال: 9] فقد بين ابن خالويه أوجه قراءة لفظ "مُرْدِفِينَ" بقوله: "يقرأ بكسر الدال وفتحها.

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص298.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص196.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص122.

(4) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص196.

(5) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص384.

فالحجة لمن كسر الدال: أنه جعل الفعل للملائكة، فأتى باسم الفاعل من "أردف". والحجة لمن فتح الدال: أنه جعل الفعل لله عز وجل، فأتى باسم المفعول به من "أردف" (1)، وفتح الدال على وزن اسم المفعول لفاعل تقديره الله تعالى الوجه قراءة نافع وأما الباقيون فقرأوا على وزن اسم الفاعل والتقدير أن الملائكة هم الفاعلون يأتون لنصركم بعدكم (2).

ومن أوضح الأمثلة على التبادل بين وزن اسم الفاعل واسم المفعول ما جاء في

كتاب الحجة عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: 24] حيث قال ابن خالويه "يقراً بفتح اللام وكسرها فالحجة لمن فتح أنه أراد اسم المفعول به من قولك: "أخلصهم الله فهم مخلصون"، والحجة لمن كسر أنه أراد اسم الفاعل من أخلص فهو مخلص" (3)، وقرأ من القراء بكسر اللام ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والحجة عند ابن زنجلة أنهم أخلصوا فهم مخلصون تقول رجل مخلص مؤمن فترى الفعل في اللفظ له وقرأ الباقيون بفتح اللام أي الله أخلصهم من الأسواء والفواحش فصاروا مخلصين بإخلاق الله إياهم (4). وقد قال الفراء من كسر اللام جعل الفعل لهم... ومن فتح فالله أخلصهم (5).

يظهر بين يدي الآيات التي نكرها ابن خالويه في مسألة التبادل بين اسم الفاعل واسم المفعول أنهما مشتركان في الفعل المشتقان منه وأن هذا الفعل مزيد بحرف "وئى"، "سوم"، "بين"، "أحصن"، "أردف"، "أخلص" كل هذه الأفعال متعدية ويشترك وزن اسم الفاعل منها مع وزن اسم المفعول ويفترقان في حركة الحرف ما قبل الأخير بالكسر للفاعل وبالفتح للمفعول وعندما تحتمل اللفظة قراءتين مقبولتين في العربية ولا يمكن الترجيح بينهما من خلال السياق ولا القرائن فلا ترجيح إلا بدليل ولما كانت الرواية والسند بنفس القوة فإنه يقرأ بالوجهين من دون تضعيف أحدهما أو ترجيح وجه على الآخر.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 169.

(2) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج 1، ص 489.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 238، وينظر أيضا ص 212، ص 339، ص 356.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 359.

(5) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 89.

المطلب الثاني: اختلاف القراء بين صيغتي "فَعِل" و "فَاعِل".

ذكر ابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السبع مواضع يختلف فيها القراء بين قراءة اللفظ على وزن "فَعِل" الذي هو أحد أوزان الاسم الثلاثي المجرد وبين قراءتها على وزن "فَاعِل" الذي هو مزيد منه ومعلوم أن الاسم الثلاثي المجرد له عشرة أوزان مسموعة من أصل اثني عشر وزناً يقتضيها تقليب حركات فاء الاسم وعينه غير أنه أهمل منها وزنان هما "فَعِل" القليل في كلام العرب وأهمل "فَعِل" لكرهة الانتقال من ضم إلى كسر أو العكس⁽¹⁾ ومعلوم أيضاً أن الزيادة في المباني زيادة في المعاني فصارت هذه البأبة منشأ الخلاف بين علماء القراءات في تعليل وتوجيه القراءات التي جاءت على وجهين أحدهما بوزن "فعل" والثاني بوزن "فاعل" على ما سنبينه في هذا المطلب.

ما جاء في كتاب الحجة بين صيغتي فَعِل و فاعل.

كما سبق ونوهنا أن الزيادة في المبني تقتضي زيادة في المعنى ومن هذا المنطلق كان خلاف القراء السبعة في قراءة لفظ "ملك" من قوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] حيث قرأ "ملك" ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة بن حبيب وقرأ "مالك" عاصم والكسائي ويعقوب⁽²⁾

وقد ذكر ابن خالويه علل من قرأ لفظة "مالك" بالألف بقوله: "فالحجة لمن أثبتها أن الملك داخل تحت المالك" فبقراءة اللفظ بإثبات الألف يكون الملك داخل تحته واستدل بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: 26]، أما من قرأ بطرح الألف فحجته عنده أن "الملك أخص من المالك وأمدح قد يكون المالك غير ملك ولا يكون الملك إلا مالكا"⁽³⁾.

(1) أنظر شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمان المكودي، تحقيق

عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2005م، ص 367.

(2) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 104.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 62.

لم يخرج ابن خالويه عن عرف علماء تعليل القراءات حيث اعتل بالقرآن كما احتج قبله الزجاج بقوله تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: 16] وقوله: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ [الانفطار: 19] على صحة قراءة من قرأ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] "فهو اليوم الذي يضطر فيه المخلوقون إلى أن يعرفوا أن الأمر كله لله أما من قرأ "مالك" فعلى معنى "نو المملكة" في يوم الدين أي صاحب المملكة ومَلِكُهَا"⁽¹⁾.

أما أبو منصور الأزهري فقد قال: "القراءتان كلتاها ثابتة بالسنة و"مالك" أحب إليّ لأنه أتم"⁽²⁾.

أما ابن زنجلة فقد ذكر أن حجة من قرأ بغير الألف تكرر لفظ "المالك" في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [الحشر: 23] وقوله: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: 2] وقوله: ﴿فَنَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾ [طه: 114] فكلها تقرأ بلا ألف وهذا يقوي قراءة من قرأ بلا ألف كما احتجوا أيضا أنه ليس كل مالك ملكا وحجة أخرى هي أن وصفه بالملك أبلغ وأمدح من وصفه بالمالك وحجة من قرأ "مالك" بالألف أنه أعم وأمدح لقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ﴾ [آل عمران: 26] فجعل الملك للمالك فصار مالك أمدح وأضاف ابن زنجلة حجة أخرى على لسان الأخفش وهي أن المالك أعم وأشمل لأن لفظ المالك يضاف إلى سائر المخلوقات بعكس الملك الذي لا يضاف إلى سائر المخلوقات⁽³⁾.

يظهر مما تقدم أن مدار الخلاف عند القراء هو معنى لفظي مالك وملك وما تحمله صيغتهما من دلالة، والاختلاف الحاصل بينهما وأيهما أعم من الآخر وأشمل له، فمن رأى أن الملك داخل تحت المُلْكِ قرأ من دون ألف، ومن رأى أن المالك أعم وأشمل قرأ المالك بالألف، وكلتا الروايتين مسندة صحيحة قرأ بهما الصحابة ذكر بعضهم صاحب الكشف

(1) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص47.

(2) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1 ص110

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 77-78-79.

بقوله: " قد قرأ "ملك" بغير ألف جماعة من الصحابة وغيرهم منهم أبو الدرداء، وابن عباس، وابن عمر، ومروان ابن الحكم، ومجاهد، ويحيى ابن وثاب... وقرأ بالألف أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وأبي ابن كعب ومعاذ ابن جبل"⁽¹⁾، ولا ضير في إرادة المعنيين معا إذ لا يصار إلى الترجيح إلا إذا تعذر الجمع، وبالجمع بين المعنيين تكتمل صورة مهيبه عن عظمة الله تعالى فالملك يوم القيامة له، وهو المالك لكل شيء سبحانه والعباد أذلاء يومئذ بين يديه لا ملك ينجيهم ويشفع لهم ولا ملك ليفتدوا به.

ومما جاء أيضا قوله تعالى: ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ [الكهف: 86]، حيث تقرأ لفظة "حمئة" بوجهين الأول بإثبات الألف من دون الهمزة على وزن "فاعلة" وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم وحمزة والكسائي وقرأ الباقر بغير ألف ومع الهمزة على وزن "فَعْلَة"⁽²⁾ وقد ذكر ابن خالويه علل الوجهين بقوله: "الحجة لمن قرأها بغير ألف وبالهمزة أنه أراد في عين سوداء وهي: " الحمأة" التي تخرج من البئر وقيل معناه في ماء وطين"⁽³⁾، وفي هذا إشارة من ابن خالويه إلى الأثر الذي رواه في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها فقال: " وحدثني أحمد بن عبدان عن علي بن أبي عبيد عن حسين عن هشيم عن عوف عن الحسن قال أبو عبيد وحدثني يزيد عن عمر... قال سمعت ابن عباس يقول كنت عند معاوية فقرأ: ﴿ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾ [الكهف: 86]، -بألف بين الحاء والميم- فقلت ما نقرؤها إلا "حمئة" فقال لعبد الله بن عمرو بن العاص كيف تقرأها قال كما قرأتها يا أمير المؤمنين فقلت في بيتي نزل القرآن فأرسل معاوية إلى كعب: أين تجد الشمس تغرب

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج 1 ص 27_30.

(2) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 398-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج 2، ص 314.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 230.

في التوراة فقال أما العربية فأنتم أعلم بها وأما أنا فأجد الشمس في التوراة تغرب في ماء وطين⁽¹⁾. وبنفس الأثر اعتل ابن زنجلة عند تعليقه لهذه القراءة⁽²⁾.

أما صاحب الكشف فقد ذكر أن حجة من قرأ بغير همز أنه جعله اسم فاعل فبناه على "فاعلة" مشتقا من "حمي يحمي" فهو في المعنى عين حارة ويجوز أن تكون الياء بدلا من همزة فيكون "فاعلا" من الحمأة⁽³⁾.

من خلال ما تقدم يتبين أن سبب الخلاف في القراءة هو إرجاع لفظ "الحمئة" إلى معنيين متقاربين يحملهما اللفظ فمن رأى أن الشمس تغرب في ماء وطين أو "حما" قرأ بترك الألف، وأما من رأى أن الشمس تغرب في عين حارة فقرأه بإثبات الألف فحصل تبادل بين الصيغتين الصرفيتين "فعل" و"فاعل".

قوله تعالى: ﴿وَلِنَّا جَمِيعٌ حٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56] في لفظ "حاذرون" قراءتان الأولى بإثبات الألف والأخرى بحذفه فقرأ من السبعة بغير الألف نافع وابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقر بالألف⁽⁴⁾ وقد ذكر ابن خالويه علل كل قراءة بقوله: "الحجة لمن أثبت الألف أنه أتى به على أصل ما أوجبه القياس في اسم الفاعل كقوله عِلْمٌ فهو عَالِمٌ وأما حجة من حذف الألف أنه قد جاء باسم الفاعل على "فَعِلٌ" كقولك حَذِرٌ وَنَحِرٌ وَعَجِلٌ"⁽⁵⁾.

ذكر ابن عقيل هذا النوع من أسماء الفاعلين بقوله: "إتيان اسم الفاعل على وزن فاعل قليل في "فَعِلٌ" بضم العين كقولهم حَمَضٌ فهو حَامِضٌ وفي "فَعِلٌ" بكسر العين غير متعدٍ نحو أَمِنٌ فهو آمِنٌ وسلم فهو سالم... بل قياس اسم الفاعل من "فَعِلٌ" مكسور العين

(1) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج1، ص413.

(2) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص429.

(3) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج2، ص73.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص471- أنظر تحبير التيسير في القراءات العشر،

محمد بن الجزري، ص487.

(5) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص267.

إذا كان لازماً أن يكون على فَعِل نحو نَضِر فهو نَضِرٌ وبَطِر فهو بَطِرٌ ومنه حَذِر فهو حَذِرٌ⁽¹⁾ فيتبين أن هذا اللفظ جاء على القياس.

ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾ [محمد: 15] لفظ "آسِن" تقرأ بوجهين على وزن "فاعل" ووزن "فَعِل" فقرأ من السبعة ابن كثير بالقصر وقرأ الباقر على وزن فاعل⁽²⁾.

"من قرأ بالمد على وزن 'فاعل' فحجته أنه أخذه من قولهم: 'أَسِنَ الماءُ يَأْسِنُ' فهو 'آسِن' كما تقول: خَرَجَ يَخْرُجُ فهو خَارِجٌ، والحجة لمن قصر-وزن فَعِل-أنه أخذه من قوله: 'أَسِنَ الماءُ' فهو 'أَسِن' كما تقول: 'حَذِرَ يَحْذِرُ فهو حَذِرٌ'⁽³⁾، من هنا نرى أن ابن خالويه قد احتج لقوله تعالى: 'ماء غير آسِن' بنفس الحجة في قوله تعالى 'إنا لجمع حذرون' فهو يقرأ على وزن 'فاعل' بالألف ويقرأ أيضاً بترك الألف على وزن 'فَعِل' وقد بين الزجاج جواز الوجهين في العربية بقوله: 'ويجوز في العربية 'أَسِن' يقال: 'أَسِنَ الماءُ يَأْسِنُ' فهو 'آسِنٌ'، ويقال أَسِنَ الماءُ فهو 'أَسِنٌ' إذا تغيرت رائحته فأعلم الله عز وجل أن أنهار الجنة لا تتغير رائحة مائها ولا يَأْسِنُ'⁽⁴⁾، يظهر أن معنى القراءتين عند الزجاج واحد وهو تغير ريح الماء غير أن أبا منصور الأزهري فرق بين معنى 'أَسِن' و 'آسِن' فقال: 'أَسِنَ الماءُ يَأْسِنُ فهو آسِن، إذا تغير ريحه... أما الذي ينزل في البئر التي طال عهد المستقين بها فلا يقال فيه إلا أَسِنَ يَأْسِنُ فهو أَسِنٌ لا غير، بقصر الألف'⁽⁵⁾، فبين الأزهري أن أَسِنَ تطلق على الماء الذي تغير من طول لبثه في المحل فيكون المعنى دقيقاً فيدل بذلك لفظ 'آسِن' على تغير الريح ولفظ 'أَسِن' على تغير اللون أو هما بمعنى واحد. مما تقدم فسبب اختلاف

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني

المصري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400 هـ - 1980 م، ج3، ص135.

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص600-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص558.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص328.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج5، ص9.

(5) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص386.

القراء في القراءتين راجع إلى المعنيين اللذين يحملهما لفظ "أسن" على وجهي القراءة فمن رأى أن أنهار الجنة لا تتغير رائحتها قرأ "آسن" ومن رأى أنه لا يتغير لونها قرأ "أسن" والمعنيان جميعا يفيدان عدم تغير الماء وبقائه على حاله الأولى ولا ضير في إرادة المعنيين معا فيكون المعنى أتم في الوصف.

ومنه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: 23] لفظ "لابئين" قرئ بوجهين الأول إثبات الألف على وزن اسم الفاعل وهو قراءة السبعة إلا حمزة فإنه قرأ بالوجه الثاني وهو بحذف الألف (1)، وقد ذكر ابن خالويه علّة كل قراءة فقال: "الحجة لمن أثبت -الألف- أنه أتى به على القياس كقولهم عالم وقادر والحجة لمن حذف أنه أتى به على وزن فرح وحذر (2) من خلال هذا القول يتبين أن ابن خالويه اعتل للقراءتين في هذه اللفظة بما اعتل به لقوله تعالى: ﴿وَأَنَا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ﴾ [الشعراء: 56]

فقد اجتمعت لفظة "لابئين" مع لفظة "حذرون" في الوزن فقرئت على وزن "فاعل" و "فعل" لأنه وكما بينا سابقا اسم الفاعل قد يأتي على وزن "فاعل" وعلى وزن "فعل".

ومما اختلف القراء فيه على وجهين قوله تعالى: ﴿أَوِذَانًا لَمَسًا نَجْوَى﴾ [النازعات: 11]، فمن القراء من قرأ لفظ "نخرة" على وزن "فاعل" بإثبات الألف وهم حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر وقرأ باقي السبعة بحذف الألف (3)

وقد ذكر ابن خالويه حجة من قرأ بهذا الوجه بقوله: "الحجة لمن أثبت أنه أراد عظاما عارية من اللحم مجوفة...، والوجه والثاني أن تقرأ لفظة "نخرة" بغير ألف على وزن "فعلّة"

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص668-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص397

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص361.

(3) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص670-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص397

وقد ذكر حجتها أيضا بقوله: "والحجة لمن حذف أنه أراد بالية قد صارت ترابا وقيل هما لغتان (1)، من نخر العظم أي بلي ورم (2).

وقريبا من هذا المعنى قال أبو منصور الأزهري: "من قرأ نخرة فهو من نخر العظم ينخر فهو نخر إذا رم وبلي ومن قرأ ناخرة فمعناه العظام الفارغة ... وقد يجوز أن يكون نخرة وناخرة بمعنى واحد (3). وقد رجح قراءة الألف كل من ابن خالويه والأزهري وأبو علي الفارسي حيث قال الأخير: نقلا عن أبي الحسن "إن ناخرة" أكثر فيما جاء عن الصحابة وأما "نخرة" فقراءة الناس اليوم وكثير من التابعين وهي أعرف اليوم في كل العرب وهما لغتان بأيهما قرأت فحسن (4)، وقد نسب الفراء قراءة "ناخرة" إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعلي بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهما وقرأ أهل المدينة والحسن "نخرة"، وناخرة عنده أجود الوجهين في القراءة لموافقتها رؤوس الآيات، وناخرة ونخرة سواء في المعنى (5).

من خلال ما تقدم يظهر أن صيغتي "فعل" و"فاعل" يحصل بينهما تبادل في لغة العرب فيجاء اللفظ على وزن "فاعل" ويصلح أن يأتي على وزن "فعل" ومادام الوجهان صالحين فالاختيار عند القراء راجع إلى سند القراءة أولا ثم إلى معنى اللفظة، الذي يرجحه السياق أو تعضده الأدلة والآيات القرآنية وقد بين ابن خالويه علل القراء بشكل مختصر وذلك بسبب شرطه في أول الكتاب غير أن اختصاره مقتصر على أهم الأدلة وأقوالها عند كل فريق من القراء.

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 362.

(2) أنظر العين، الخليل ابن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د.ت.ط)، ج 4، ص 251.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 3، ص 119.

(4) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 6 ص 371.

(5) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 3، ص 231.

المطلب الثالث: التبادل في فاعلة وفعيلة.

فاعلة وفعيلة وزنان يجوز التبادل بينهما في بعض الألفاظ العربية، ويجوز أن يكونا لمعنيين مختلفين، ويجوز أن تكون فعيلة بمعنى فاعلة مثل نحيرة بمعنى ناهرة وسفينة بمعنى سافنة وسرية بمعنى سارية وعلية بمعنى عالية⁽¹⁾، وقد اختلف القراء بين هذين الوزنين في مواضع من القرآن الكريم أشار إليها ابن خالويه في حجته وهذا المطلب يعالج هذه الجزئية.

مما اختلف فيه القراء السبعة بين وزني "فاعلة" و"فعيلة" قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: 13] فقد قرئ لفظ "قاسية". بإثبات الألف والتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي وبطرحها والتشديد وهي قراءة حمزة⁽²⁾ وقد بين ابن خالويه حجة القراء في كل وجه بقوله: "فالحجة لمن خفف: أنه قال أصله: "قاسوة" لأنه من القسوة، فانقلبت الواو ياء لكسرة السين، والحجة لمن شدد: أنه قال: أصلها: "قسوة" فلما اجتمعت الياء والواو، والسابق ساكن قلبوا الواو ياء وأدغموها، فالتشديد لذلك"⁽³⁾ ولم يرجح علّة على علّة بل ذكر أدلة أخرى بقوله: "وقال بعض اللغويين: "معنى قاسية: شديدة- ومعنى قسيّة: رديئة، من قولهم: درهم قسيّ أي بهرج. وقيل: معناهما: لا يرقّ بالرحمة"⁽⁴⁾ ولم يتابعه في تقرير حجج القراء بأصل الكلمة أحد من علماء تعليل القراءات حيث عزا النحاس الاختلاف إلى إرادة المبالغة والمعنى واحد بقوله: "تقرأ قسيّة والقاسية كما تقول عليّة وعالية بمعنى واحد والقول الآخر معنى "قسيّة" ليست بخالصة الإيمان أي فيها نفاق... قال أبو جعفر وأولى ما فيه أن تكون "قسيّة" بمعنى "قاسية" مثل زكية وزاكية إلا أن فعيلة أبلغ من فاعلة...فإيمانهم قد خالطه كفر

- (1) أنظر لسان العرب، ابن منظور، ج5، ص196، وج13، ص209، وج14، ص383
- (2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، -النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص254.
- (3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص129.
- (4) المصدر نفسه، ص129.

كالدرهم القسيّ التي خالطها غش (1) أما أبو علي الفارسي فقد علل للقراء بآيات قرآنية فقال: حجة من قرأ "قاسية" على "فاعلة" قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ﴾ [البقرة: 74] وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 22] ومن قرأ "قسية" على "فعيلة" أنه قد يجيء فاعل وفعيل مثل شاهد وشهيد(2)، فبين أبو علي أن أكثر ما جاء من هذه اللفظة في القرآن الكريم بالألف غير أنه يجوز حذفها في المسموع من اللغة وبمثل هذه الحجة قال ابن زنجلة(3).

قرأ حمزة "قلوبهم قسية" وقرأ الباقون "قاسية"، وحجتهم إجماعهم على قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: 22] فلما اجتمعوا على إحداها رد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه، وقال ابن زنجلة هما لغتان بمنزلة عالم وعليم وحجة من قرأ "قسية" هي أن "فعيلا" أبلغ في الذم والمدح من "فاعل" كما أن عليما أبلغ من عالم وقال آخرون أن معنى "قسية" غير معنى القسوة فمعناها عندهم أن معنى "قسية" هو الغش ومخالطة الفاسد للصالح فكان بذلك إيمانهم مغشوشا(4)، وقيل أنها كلمة أعجمية معربة معناها الغش فكان غش النفاق المخالط لقلوبهم كغش النحاس المخالط للذهب أو الفضة(5)

يحتمل سياق الآية وما قبلها كلا المعنيين اللذين تحملهما لفظة "قاسية" على وجهي قراءتها، فأهل الكتاب بعد أن أخذ الله منهم الميثاق نقضوا عهدهم مع الله فلعنهم وكان عاقبة أمرهم أن جعل قلوبهم "قاسية قسية"، بحيث لا يدخلها إيمان ولا تنفعها موعظة مع نفاق يغطي أفعالهم ويخالط إيمانهم، فيخشون الناس كخشية الله وبما أن السياق يحتمل القراءتين

-
- (1) أنظر معاني القرآن، النحاس، ج2 ص281.
 - (2) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3 ص216.
 - (3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص223.
 - (4) المصدر نفسه، ص223.
 - (5) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج13، ص222.

معا ولا قرينة ترجح قراءة على أخرى فتقبلان معا لصحة سندهما وجوازهما في أوجه العربية، ولا بد أن اجتماع المعنيين معا يظهر مقدار القسوة والضلال في قلوب اليهود.

ومما تبادل فيه وزنا فعيلة وفاعلة قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَقْنَتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴾ [الكهف: 74] حيث قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بغير ألف وبتشديد الياء "زَكِيَّة" وقرأ الباقون "زَاكِيَّة" بالألف⁽¹⁾، فالحجة عند ابن خالويه لمن قرأ زاكية: أنه أراد: أنها لم تذنّب قطّ. والحجة لمن قرأها زَكِيَّة أنه أراد: أنها أذنبت ثم تابت، وقيل: هما لغتان بمعنى كقوله: قاسية وقسيّة⁽²⁾، وقد وافقه في هذه الحجة ابن زنجلة حيث نقل قولاً لأبي عمرو ذكره قبله ابن خالويه حيث قال أبو عمرو "الزَاكِيَّة" التي لم تذنّب قطّ وأما "الزَكِيَّة" فهي التي أذنبت ثم غفر لها⁽³⁾، وأما مكي ابن أبي طالب فذكر أن حجة من قرأ بغير ألف مشدداً الياء أنه بناه على "فَعِيلَة" وقيل معناه التي لم تبلغ الخطايا وقد جعلها في الحالين بنفس المعنى "صالحة تقيّة" أي لم تذنّب وهذا خلاف ما قال به ابن خالويه في قراءة "زَكِيَّة" وقيل هما لغتان وبهذه الأخيرة احتج من قرأ بالألف عند صاحب الكشف⁽⁴⁾.

من خلال تسليم علماء تعليل القراءات بجواز التبادل بين فعيلة وفاعلة بدأوا بتعليل القراءة من جهة الدلالة المعنوية للفظة والفرق الدقيق بين القراءتين وذلك من جهة أن "فَعِيلَة" أبلغ من "فَاعِلَة" فقيل هما لغتان بمعنى واحد وقيل إن "زَكِيَّة" لما كانت أبلغ من "زَاكِيَّة" كان المراد منها النفس التي تابت من الخطأ أما "زَاكِيَّة" فهي النفس التي لم تخطئ أبداً والمعنيان قريبان والقراءتان صحيحتان.

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص424-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج1، ص395.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص227.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص424.

(4) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج2، ص68.

المطلب الرابع التبادل بين فاعل وفَعَال.

فَعَال من صيغ المبالغة التي تدل على اسم الفاعل، وقد يحصل تبادل بينها وبين "فاعل" في كلام العرب، فتحول صيغة فاعل إلى "فَعَال" للدلالة على الكثرة والمبالغة وهي أحد خمس صيغ جاءت للمبالغة وهي: ((فَعَال، ومَفْعَال، وفَعُول، فَعِيل، فَعِل))⁽¹⁾، وقد جاء في كتاب الحجة مثال على اختلاف القراء بين صيغتي "فاعل" و"فَعَال" وهذا موضوع هذا المطلب.

مما جاء في القرآن الكريم من الخلاف بين صيغتي "فاعل" و"فَعَال" قوله تعالى:

﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَرٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: 112] حيث احتج ابن خالويه للتبادل بين صيغتي "فاعل وفَعَال" من قوله تعالى: "بكل ساحر عليم" أن القراءة على وزن "فاعل" مأخوذة من الفعل على القياس وهي قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي⁽²⁾ أما قراءة التشديد فحجتها إرادة التكرير في الفعل والإبلاغ في العمل وأن السحر ثابت لهم في ما مضى من الزمان⁽³⁾ أما الحجة عند ابن زنجلة فهي إجماع القراء على قوله: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَارٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء: 37] فكان ذلك حجة لمن قرأ بالألف بعد الحاء كأنه قال ما دام القراء مجتمعين على موضع الشعراء فعدم الخروج عن الإجماع أولى كما أن لفظ "سَحَار" أبلغ في الوصف من ساحر والمقام مقام مبالغة فكان التشديد أولى من التخفيف وحجة من قرأ "ساحر" بالألف قبل الحاء اجماعهم على قوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَحَرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَقْب﴾ [طه: 69]⁽⁴⁾ وقال أبو علي الفارسي حجة من قرأ "ساحر" قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ السَّحَرُ﴾ [يونس: 81] والفاعل من السحر هو ساحر ودليل آخر في قوله تعالى: ﴿فَأَلْفَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ﴾ [الشعراء:

(1) أنظر شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص46.

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص289-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص286.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص161.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص291.

46] والسحرة جمع ساحر، وحجة من قرأ "سحّار" أنه قد وصف بعليم ووصفه به دليل على تناهيه فيه وحذقه به فحسن أن يذكر بالاسم الدال على المبالغة في السحر(1).

مردُّ الخلاف في هذه اللفظة هو احتمالية الوجهين من حيث اللغة والسياق فالوجه الأول وهو قراءة "ساحر" بالألف قبل الحاء تكون معقولة في السياق تحتملها المواضع الموثقة في القرآن الكريم لتصريفات كلمة السحر أما نطق اللفظة بالوجه الآخر وهو ألف بعد الحاء فلأن لفظ عليم يدل على المبالغة في العمل فناسب أن يكون اللفظ على صيغة المبالغة على "فَعَّال".

المطلب الخامس التبادل بين فاعل والمصدر

أبنية المصادر كثيرة متعددة ففي الثلاثي المجرد مثلاً اثنان وثلاثون بناء(2) منها ما جاء على القياس ومنها ما كان الأصل فيه السماع، وقد تشترك بعض هذه الأبنية مع اسم الفاعل في المعنى وقد تنوب عنه في بعض الكلام العربي وقد جاء في كتاب الحجة أمثلة على الاختلاف بين اسم الفاعل والمصدر.

مما جاء تحت هذه المسألة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا﴾ [الأعراف: 201] ففي لفظ "طائف" قراءتان بإثبات الألف وحذفها، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي "طيف" بغير ألف وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة "طائف" بألف وهمزة(3)، وهما لغتان من "طاف وأطاف" كما قال ابن خالويه من طاف طوفاً وأطاف مطافاً والمعنى في الطيف والطائف واحد والطيف في كلام العرب له معنيان الأول الجنون... والثاني الخيال الذي تراه في منامك(4)، أو أن من قرأ على وزن "فاعل" أراد اسم الفاعل من طاف الخيال فهو طائف وأن من قرأ بطرح الألف أراد تصريف أصل

(1) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 4 ص 63.

(2) أنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج 4، ص 46.

(3) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 301-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج 2، ص 275.

(4) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج 1، ص 433.

الكلمة إذ أصلها " طويف " فلما تقدّمت الواو بالسكون قلبت ياء، وأدغمت في الياء، فتقل عليهم تشديد الياء مع كسرها، فخففوه، بأن طرحوا إحدى الياءين، وأسكنوا كما قالوا: هين لين(1)، وقد يكون طيف مخففاً من طائف كـ "ميت وميت"(2)، وقد بين أبو علي الفارسي الفرق بين "طائف" الشيطان و"طيفه" فدلالة طائف هي كثرة الذهاب والإياب فطاف الرجل وأطاف إذا أكثر الدوران بين يدي القوم ومن نواحيهم وأما الطيف فهو الخيال إذا ألم في المنام(3)، وقيل معناه اللمم والذنب(4) والطيف أكثر لأن المصدر على هذا الوجه أكثر منه على وزن "فاعل"(5)

ومما جاء في كتاب الحجة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقْنَا سَلَامٌ﴾ وما جاء في كتاب الحجة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقْنَا سَلَامٌ﴾ [النساء: 94] فقد قرئ لفظ "السلام" بإثبات الألف وطرحها فقرأ بطرحها نافع وابن عامر وحمزة وابن كثير في بعض طرقه وقرأ باقي السبعة بإثبات الألف(6)، وقد بين ابن خالويه أن حجة من أثبت الألف أنه أراد: التحية واستدل بسبب نزول هذه الآية وأن حجة من طرحها: أنه جعله من الاستسلام، وإعطاء المقادة من غير امتناع(7). "يجوز أن يقرأ "السلام" بألف وبغيرها "السَّلْم" فالسلام يجوز أن يكون من "التسليم" ويجوز أن يكون بمعنى "السلم" وهو الاستسلام"(8)، قال أبو منصور من قرأ "إليك السلام" حجته أنه جاء في التفسير أن رجلاً سلّم على بعض سرايا المسلمين فظنوا أنه عائد بالإسلام وليس بمسلم فقتل ومن قرأ "السَّلْم" فمعناه الاستسلام(9).

- (1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 169.
- (2) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج 1، ص 487.
- (3) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 4 ص 120
- (4) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 402.
- (5) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 4 ص 120
- (6) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 236-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج 2، ص 251
- (7) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 126.
- (8) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 2 ص 92
- (9) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج 1، ص 315.

خلاصة هذه المسألة أن السياق قد يحتمل أوجه للقراءة تحملها الجملة وألفاظها وما فيها من قرائن غير أن هذه الأوجه تتغير معانيها اتساعا وضيقا بحسب تغير مبانيها فمن قرأ لفظ السلام بالألف أراد التحية مع احتمال إرادة الاستسلام لأن اللفظة تحمل هذا المعنى ومن قرأ بلا ألف فقد أراد الاستسلام والانقياد فالجملة هنا تحتمل الوجهين واللفظة تحمل المعنيين وحتى سبب النزول كذلك يحمل المعنيين.

المطلب السادس: التبادل بين مُفْعَلٍ ومَفْعَلٍ.

اللغة العربية لغة الاشتقاق وتحوي كثيرا من الصيغ منها ما يكون لمعنى واحد ومنها ما يكون لمعنيين وقد يشترك لفظان في الوزن ويختلفان في المعنى فيكون عدد الحروف هو نفسه ويكون ترتيبها كذلك فلا يفرق القارئ بينهما إلا بالقرينة والدليل ومما جاء مشتركا بين المعاني وزن "مَفْعَلٍ" الذي يأتي في العربية لاسم الزمان واسم المكان والمصدر و"مِفْعَلٍ" لاسم الآلة ف"مَفْعَلٍ" بفتح الميم والعين يأتي للمصادر، مثل خرج مَخْرَجًا وذهب مَذْهَبًا ودخل مَدْخَلًا وأما "مِفْعَلٍ" بكسر الميم فتأتي لأسماء الآلة⁽¹⁾، وقد جاء في كتاب الحجة مواضع اختلفت قراءاتها بين فتح ميم "مِفْعَلٍ" وضمها وهذا ما سيعالجه المطلب الذي نحن بصدده.

أرجع ابن خالويه الاختلاف بين صيغتي المصدر "مُفْعَلٍ ومَفْعَلٍ" في قوله تعالى:

﴿وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء 31] إلى الاختلاف في أصل الكلمة التي اشتق منها المصدر حيث قال يقرأ "مدخلا" بضم الميم وفتحها وكذلك ما شاكلة وقراءة الضم قراءة السبعة إلا نافعا قرأ بفتح الميم⁽²⁾ فالحجة لمن ضم أنه جعله مصدرا من أدخل يدخل والحجة لمن فتح أنه جعله مصدرا من دخل يدخل وقد يراد به اسم المكان⁽³⁾، وبنفس الحجة التي

(1) أنظر الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت.ط)، ج1، ص225.

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص232-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص338.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص123-122.

ذكرها ابن خالويه قال أبو منصور من قرأها "مُدخلاً" بضم الميم فهو مصدر أدخله مدخلاً وإدخالاً ومن قرأ "مدخلاً" بفتح الميم فله معنيان أحدهما مصدر من دخل مدخلاً أي دخولا والثاني موضع الدخول⁽¹⁾، بل وقال أبو علي الفارسي قوله تعالى: "مدخلاً" بعد يدخلكم يحتمل وجهين أن يكون مصدراً ويجوز أن يكون مكاناً⁽²⁾.

مرد الخلاف في هذه اللفظة هو أصل الفعل الذي اشتق منه المصدر فإن كان ثلاثياً فمصدره على وزن "مفعل" بفتح الميم "دخل" "مدخلاً" وأما إذا كان مزيداً على وزن "أفعل" فمصدره "مفعل" بضم الميم من "أدخل" "مدخلاً" وهو وزن مطرد في المصادر التي وزن أفعالها على "أفعل"⁽³⁾

ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَرِّبُهَا وَمُرْسَهَا ﴾ [هود: 41] حيث يقرأ بضم الميم وفتحها من لفظ "مجراها" ففتح من السبعة حمزة والكسائي وحفص وقرأ الباقون بالضم⁽⁴⁾ فقد أرجع ابن خالويه سبب الاختلاف في قراءة لفظ "مجراها" إلى اختلافهم في تقدير أصل اللفظة فمن ضم "فحجته أنه أراد المصدر من قولك: "أجرى يجري مجرى" وأما من فتح فأراد المصدر من قولك جرت مجرى"⁽⁵⁾ "وحجة من قرأ بالضم أن أفعل مصدره "مُفَعَّل" وإفعال ولا ينكسر"⁽⁶⁾ ، وبنفس العلة أيضاً اعتل ابن زنجلة بقوله قرأ حمزة والكسائي وحفص مجراها بفتح الميم وكسر الراء من جرت السفينة جريا ومجريا، وقرأ الباقون "مجراها"

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج1، ص305

(2) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3 ص153.

(3) المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م، ص2.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص333-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص288.

(5) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص187.

(6) إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج1، ص280.

بضم الميم أي بالله إجراؤها وبالله إرساؤها يقال أجريته مجرى وإجراء⁽¹⁾، وقال صاحب الكشف هما لغتان يقال جريته وأجريته مثل ذهبته وأذهبته وجرت تجري⁽²⁾.

ومما جاء أيضا في كتاب الحجة تحت نفس المسألة لفظ "مقاما" من قوله تعالى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: 73] وكذلك لفظ "منزلا" من قوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُّبَارَكًا﴾ [المؤمنون: 29]، فقد اعتل لها ابن خالويه بنفس العلل المقدمة آنفا غير أنه أشار إلى إمكانية إرادة اسم المكان من هذه الألفاظ لأن الوزن والسياق يحتملانه⁽³⁾.

والخلاصة في هذا المطلب أن علماء القراءات متفقون على أن مصدر الفعل الماضي المزيد بحرف على وزن "أفعل" يصاغ على "مفعل" بضم الميم كما أنهم متفقون أيضا على أن وزن "مفعل" بفتح الميم يأتي للمصدر أيضا، وكلاهما يأتي لاسم المكان واسم الزمان.

المطلب السابع: التبادل بين مُفْعَلٍ ومُفَعِّلٍ.

تختلف حركات الوزن "مفعل" باختلاف الفعل الذي تشتق منه هذه الأسماء ويفرق بينها بحركة الميم والعين وقد تضعف عين هذه الصيغة وتخفف بحسب أصل الفعل وقد ذكر ابن خالويه في كتابه الحجة مواضع من القرآن الكريم مراد اختلاف القراء فيها راجع إلى الفعل الذي تشتق منه هذه الصيغة على ما سنبينه في هذا المطلب.

جاء في كتاب الحجة مثال على المسألة المتقدمة عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصِيٍّ جَنَفًا﴾ [البقرة: 172] فلفظ "موصي" لفظ يختلف فيه القراء فقرأ كما ذكر ابن خالويه بفتح الواو وتشديد الصاد وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم⁽⁴⁾ وقرأ الباقر

(1) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص340.

(2) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص528.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص239-256.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص176-النشر في القراءات العشر، محمد بن

الجزري، ج2، ص226

بإسكان الواو وتخفيف الصاد وسبب هذا الاختلاف هو اختلافهم في أصل الفعل الذي اشتق منه فالحجة لمن شدد أنه أخذه من "وصى" واستدل على هذا المعنى بقوله تعالى: ﴿وَمَا وَصَّيْنَا بِهِمْ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى﴾ [الشورى: 13] فكما أن لفظ "وصينا" مشتق من "وصى" كذلك لفظ "موص" مشتق من "وصى" وأما من خفف فحجته أنه أخذه من "أوصى" واستدل بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ [النساء: 11] فلفظ "يوصيكم" مشتق من الفعل "أوصى" فكذلك كان لفظ "موص" مشتقا من "أوصى" (1).

وبنفس المعنى قال ابن زنجلة في حجته: "قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر "فمن خاف من موص" وحجتهم قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: 13] وقوله: ﴿فَلَا يَسْتَبِيحُونَ تَوَصِيَةً﴾ [يس: 50] فهو مصدر من "وصى" وقرأ الباقون بالتخفيف وحجتهم قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: 11] وقوله: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء: 12] وقال الكسائي هما لغتان مثل أوفيت ووفيت وأكرمت وكرمت (2).

وجاء في شرح ألفية ابن مالك للشاطبي أن قياس المصدر من الفعل الذي يجيء على وزن "فعل" هو التفعيل فتقول عظم تعظيما وأما إذا كان "فعل" معتل اللام فمصدره المقيس "التفعلة" نحو وصى توصية وسمى تسمية وزكى تزكية (3) فيظهر من خلال هذا أن العلماء يردون كل قراءة إلى أصلها الإشتقائي من ذلك أصل الفعل الذي اشتق منه لفظ "موص" فمن يرى أنه مشتق من "وصى يوصي فهو موص بتشديد الصاد وأما من رأى أنها مشتقة من الفعل أوصى يوصي فهو موص بتخفيف الصاد. وقال أبو منصور الأزهري

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 93.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 124.

(3) أنظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج 4، ص 343.

إنهما لغتان من وصى وأوصى فاقراً كيف شئت⁽¹⁾ وقال مكي ابن أبي طالب: "القراءتان متكافئتان حسنتان لكل واحدة منهما شاهد قد أُجمع عليه"⁽²⁾.

ومما جاء أيضا لفظ "منزلين" من قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمَدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: 124] يقرأ بوجهين الأول تشديد الزاي وهي قراءة ابن عامر وقرأ باقي السبعة بالوجه الثاني وهو تخفيفها وقد ذكر ابن خالويه حجة كل وجه فقال: "الحجة لمن شدد أنه أخذه من نَزَلَ فهو 'مُنَزَّلٌ والملائكة مُنَزَّلُونَ والحجة لمن خفف أنه أخذه من أنزل فهو منزل والملائكة 'مُنَزَّلُونَ'⁽³⁾، وقال الأزهري: "إنهما لغتان أنزل ونَزَلَ بمعنى واحد"⁽⁴⁾ أما أبو علي الفارسي فقد ذكر علل كل قراءة والآيات التي احتج بها كل فريق فقال: "حجة ابن عامر قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: 4] ألا ترى أن مطاوعة نَزَلَ يَنْزِلُ نَزَلَتْه فَتَنْزَلُ وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الأنعام: 111] وحجة من خفف قوله: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَكِّطٌ﴾ [الأنعام: 8] وقوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ﴾ [الحشر: 21]⁽⁵⁾، ونكر ابن زنجلة ومكي ابن أبي طالب أن القراءتين لغتان عند العرب⁽⁶⁾.

من خلال النظر في أقوال العلماء يتبين أن أوصى ووصى وأنزل ونَزَلَ لغتان فاشيتان في العربية معروفتان عند القراء متكافئتان حسنتان لكل منهما مثال من القراءان

(1) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص192.

(2) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص282.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص113.

(4) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص272.

(5) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3 ص76

(6) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص172-الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب،

ج1، ص355

الكريم ودليل ولا ترجيح لإحدهما على الأخرى بل تقبلان معا بنفس درجة الحسن لغة وسندا ويبقى اختيار القراء لقراءة على أخرى راجع إلى السند أو القناعات اللغوية.

المطلب الثامن: التبادل بين تفاعل وتَفَعَّل.

من المصادر التي احتملت قراءتين دلّ عليهما السياق لفظة "تفاوت" من قوله تعالى: ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾ [الملك: 3] فقد قُرئت بإثبات الألف والتخفيف وهي قراءة نافع وابن كثير وعاصم، وابن عامر وأبي عمرو، وبحذفها والتشديد وهي قراءة حمزة الكسائي⁽¹⁾ فجعل ابن خالويه حجة من أثبت الألف وخفف أنه جعله مصدرا لقولهم: "تفاوت الشيء تفاوتًا" وحجة من حذف الألف وشدد أنه أخذ من "تفوت الشيء تفوتًا" مثل تكرم تكرمًا⁽²⁾ وقيل هما لغتان بمعنى واحد ومنشأ الخلاف بين القراء راجع إلى اختلاف لغات العرب وتوسعها فيها لأن اللفظة تحتمل الوزنين قال عبد القاهر الجرجاني في تفعّل مصدره تفعّل كقولك "تَفَضَّل" مصدره و"تَفَضَّلُ" وبتقدير وزن الفعل "تَفَوَّت" يكون مصدره "تَفَوَّت" ⁽³⁾ وأما من جعلوا الفعل على وزن تفاعل فجعلوا مصدره تفاعلا نحو تطاول مصدره تطاول فكان ذلك مثل ذا⁽⁴⁾.

يأتي مصدر الثلاثي المزيد فيه على وزن "تفاعل" بضم العين مشتقا من الفعل "تفاعل" بفتح العين نحو تجاوز تجاوزًا وقياسا عليه تقول تفاوتت تفاوتًا ومصدر "تفعّل" هو التفعّل تقول تكلم تكلمًا⁽⁵⁾ وقياسا عليه تقول أيضا تفوتت تفوتًا فيظهر أن اللفظة تحتمل

(1) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص715.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص349.

(3) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص65.

(4) أنظر الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي، تحقيق

رياض بن حسام الخوأم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م، ج1، ص323.

(5) أنظر شرح المفصل، ابن يعيش ج4، ص55.

القياسين وقيل: "هما بمعنى واحد قال سيبويه⁽¹⁾ فاعل وفعل بمعنى واحد تقول ضاعف وضعف وتعاهد وتعهّد فعلى هذا القياس يكون تفاوت وتفوّت بمعنى واحد يقال تفاوت الشيء تفاوتاً وتفوّت وتفوّتاً إذا اختلف"⁽²⁾، وهذا ما ذكره ابن خالويه في كتابه حيث ذكر كل هذه الآراء كما بينا آنفاً وقد جاء تحت هذه المسألة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [القمان: 18] غير أن ابن خالويه اكتفى بذكر الموضوع من دون تفصيل اختصاراً منه واكتفاء بما قدم من أمثاله⁽³⁾.

المطلب التاسع: التبادل بين صيغ جموع القلة وجموع الكثرة.

أوزان جموع الكثرة زائدة على ثلاثة وعشرين وزناً، للجمع منها: "فعلان": كغربان، وفتيان، "فُعَل" كحُمُر، "فُعل": "سُرر" "فُعَل" صُور، "فِعَل" حَجَج، "فُعَلَة" دُعَاة "فُعَلَة" خَزَنَة، "فُعَلَى" "أَسْرَى"، "فِعَلَة" دِبَبَة، "فُعَل" رُكَّع، "فُعَال" نُظَّار، "فِعَال" حِبَال، "فُعُول" نُمُور، "فُعَلَاء" رحماء، "أَفْعَلَاء" أغنياء. أما جموع القلة: فهي أربعة أوزان موضوعة لثلاثة إلى عشرة "أفْعَل" أعين "أفعال" أبواب "أفْعَلَة" أعمدة "فِعْلَة" إخوة⁽⁴⁾ ومنها "شيخة" جمع شيخ و"ثيرة" جمع ثور. و"فتية" جمع فتى⁽⁵⁾.

قد يحدث في العربية والقرآن الكريم تبادل بين صيغ جموع القلة والكثرة ومن المواضع التي نكرها ابن خالويه في كتاب الحجة تحت هذه المسألة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَعْفَتِهِمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: 62] قرئ لفظ "فتيته" بوجهين الأول على جمع القلة على وزن "فِعْلَة" وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر والثاني على جمع الكثرة على وزن

(1) أنظر الكتاب، سيبويه، ج4، ص346 وما بعدها.

(2) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص715.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص286.

(4) أنظر المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، عبد الله الجديع، ص161.

(5) أنظر شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملوي، ص64.

"فعلان" وهي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم⁽¹⁾ وقد ذكر ذلك ابن خالويه بقوله "لفتيانه" يقرأ بالياء والتاء وبالآلف والنون فالحجة لمن قرأ بالياء أنه أراد جمع القليل مثل "غلمة" "صبية" والحجة لمن قرأ بالآلف والنون أنه أراد الجمع الكثير مثل "غلمان" وصبيان⁽²⁾.

وقد ذكر تعليق هذه القراءة أيضا أبو علي الفارسي بقوله: اختلفوا في النون والتاء من قوله عز وجل: ﴿وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ﴾ [يوسف: 62] "فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر "لفتيته" وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم "لفتيانه" بالنون، الفتية جمع فتى في العدد القليل والفتيان في الكثير... فوجه البناء الذي للعدد القليل أن الذين يحيطون بما يجعلون بضاعتهم فيه من رجالهم يكفون من الكثير ووجه جمع الكثير أنه يجوز أن يقال ذلك للكثير ويتولى الفعل منهم القليل"⁽³⁾.

وذكر ابن زنجلة⁽⁴⁾ احتجاج القراء بالآيات القرآنية حيث قال قرأ حمزة والكسائي وحفص "وقال لفتيانه" بالآلف مثل "جار وجيران"... والفتيان للكثير من العدد وحببتهم قوله: ﴿اجْعَلُوا بُضْعَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ﴾ [يوسف: 62] فكما أن الرجال للعدد الكثير فكذلك المتولون ذلك لأن الجمع القليل "أرحل"... وقرأ الباقون "لفتيته" جمع فتى في العدد القليل مثل "أخ وإخوة" وحببتهم: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: 10] فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه قال الكسائي هما لغتان مثل إخوة وإخوان وصبية وصبيان.

ومما جاء أيضا من ألفاظ القرآن الكريم التي حدث فيها التبادل بين صيغ الجموع قوله تعالى: ﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283] لفظة "رهان" قرئت بوجهين الأول أن تقرأ بضم

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص349-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص295.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص196.

(3) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص438.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص361.

الراء والهاء وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وقرأ الباقي بالوجه الثاني⁽¹⁾ وهو أن تقرأ بكسر الراء وإثبات ألف بعد الهاء واحتج ابن خالويه لهاتين القراءتين باختلافهما في جمع الكلمة فالحجة لمن جمع على وزن "فَعُل" أنه جمع "رَهْنَا" "رِهَانَا" وجمع "رِهَانَا" "رُهْنَا" وليس في كلام العرب جمع الاسم على هذا الوزن غير "رُهْن" و"سُقْف" و الحجة لمن كسّر وأثبت الألف أنه أراد جمع رُهْن⁽²⁾، وقد ذكر الأخفش على لسان أبي عمرو أنها قراءة قبيحة حيث قال: "وقال أبو عمرو 'فَرُهْن' قبيحة لأن 'فَعَلًا' لا يجمع على 'فُعُل' إلا قليلاً شاذاً"⁽³⁾.

أما ابن زنجلة فقد وضح حجة كل فريق بقوله "فَرُهْن" برفع الراء والهاء حجتها ما روي عن أبي عمرو أنه قال إنما قرأت "فَرُهْن" ليفصل بين الرهان في الخيل وبين جمع رُهْن في غيرها... وقرأ الباقيون "فرهان" وحجتهم أن هذا في العربية أقيس أن يجمع فعل على 'فِعَال' مثل بحر وبحار⁽⁴⁾.

وقد ذكر الشاطبي وجه الجمع بقوله: من جموع الكثرة وزن "فُعُل" يجمع عليه قياساً ما كان اسماً غير صفة رباعياً بمدة زائدة قبل اللام... والاسم الثلاثي لم يجمع على "فُعُل" إلا سماعاً نحو قولهم: "رُهْن ورُهْن" وقرئ "فَرُهْن مقبوضة" وسُقْف وسُقْف وقالوا نمر ونُمر وقالوا ثمرّة وثُمر⁽⁵⁾، فيتبين أن لفظة "رهن" تجمع على وجهين الأول على القياس وهو "رهان" والثاني سماعي "رهن" وبذلك تكون القراءتان سائغتين في العربية أما تضعيفها المنقول عن أبي عمرو من قبل الأخفش فمردود بالسماع والسند فتكون القراءة بهذا الوجه حسنة.

(1) المصدر السابق، ص 152.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 105.

(3) أنظر معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م، ج 1 ص 206.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 152.

(5) أنظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج 7، ص 68.

وجاء أيضا من هذا الباب قوله تعالى: ﴿ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴾ [الهمزة: 9] قرئ لفظ "عمد" بوجهين على وزن "فَعْلٌ" وهي قراءة الكسائي وأبي بكر عن عاصم، وقرأ الباقون على وزن "فَعْلٌ"⁽¹⁾ وقد ذكر ابن خالويه أوجه تعليل كل قراءة بقوله: "يقرأ بضم العين والميم وفتحهما فالحجة لمن ضم أنه جعله جمع "عِمَاد" فقال: "عُمُد" ودليله جِدَارٌ وَجُدْرٌ والحجة لمن فتح أنه جعله جمع "عَمُود" فقال "عَمَد" قالوا أديم وأدم وأفيق وأفق"⁽²⁾، وجاء في معاني القراءات أنهما لغتان⁽³⁾ وبنفس حجج ابن خالويه قال ابن زنجلة: "فمن ضم فلأنه جمع عَمُود نحو صبور وصبور ويقال واحدها عِمَاد كما تقول حمار وحُمر ... ومن قرأ بالفتح "عَمَد" قالوا واحدها عَمْدَة كما تقول بَقْرَة وبَقْر وثَمْرَة وثَمْر ... وهو اسم من أسماء الجمع غير مستمر"⁽⁴⁾.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ أَنْظِرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ [الأنعام: 99] يقرأ بضم الثاء والميم، وفتحهما فقرأ بالضم حمزة والكسائي وقرأ الباقون بالفتح⁽⁵⁾. فالحجة لمن ضم أنه أراد به جمع: ثمار وثمر، كما قالوا: إزار وأزر. والحجة لمن فتح: أنه أراد جمع: ثمرة وثمر⁽⁶⁾، وقال الأزهري: "إن ثَمْرًا وثمرًا معناهما واحد وهما جمع "ثَمْرَة"⁽⁷⁾، ويرى أبو علي الفارسي أن نظير "ثمره" بالفتح جمع بقرة على بقر وشجرة على شجر... وأما من قرأ بالضم

(1) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 697-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص 403.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 376.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج3، ص 162.

(4) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 773.

(5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 264-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص 260.

(6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 147.

(7) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص 375.

فحجته عنده أن يكون جمع ثمرة قياسا على جمع خشبة "خُشْب" أو تكون الحجة أن "ثُمر" جمع الجمع من لفظ "ثمار"⁽¹⁾.

مما سبق يتبين أن للجمع صيغ للكثرة وأخرى للقلة وقد جاء في القرآن الكريم كما بين ابن خالويه في كتابه الحجة مواضع اختلف القراء فيها بين صيغ الجمع وكلتا القراءتين سائغة في العربية، وألفاظ القراءة مسموعة في كلتا الصيغتين، كما ذكر ابن خالويه اعتلالهم لوجه القراءة بالآيات القرآنية التي تؤيد كل وجه، غير أن كل قراءة صحيحة من الناحية الصرفية قياسا أو سماعا، ذكر ابن خالويه تعليلها، لكن منهجية الاختصار التي اتبعها وألزم بها نفسه أدت إلى اقتصاره على مهمات المسائل وأقوى الأدلة الواردة فقط.

(1) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص367.

المبحث الثاني: صيغ الأفعال.

المطلب الأول التبادل بين صيغ الثلاثي التبادل بين فَعَلَ وفَعِلَ.

بعض الألفاظ تحتل معنى واحدا وبعض الألفاظ الأخرى لها معنيان أو أكثر يحددها سياق الكلام، وفي بعض الأحيان حتى سياق الكلام يحتمل المعنيين معا وهذا موجود في كثير من ألفاظ القرآن الكريم فتجد أن سبب الخلاف في قراءة اللفظة راجع إلى تقديم أحد معاني الكلمة على الآخر بحكم السياق ومما جاء على هذه الشاكلة قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ [القيامة: 7] فلفظ "برق" قرئ بوجهين الأول على وزن "فَعَلَ" بفتح الراء⁽¹⁾ وهي قراءة نافع وقرأ باقي السبعة بالوجه الثاني على وزن "فَعِلَ" بكسر الراء⁽²⁾ وقد نكر صاحب العين المعنيين اللذين يحملهما اللفظ بقوله: "بَرِقَ البصر فهو بَرِقٌ أي بهت فهو فزع مبهوت وكذلك يفسر من قرأ "فإذا برق البصر" من قرأ "بَرِقَ" يقول تراه يلمع من شدة شخوصه حيث لا يطرف.

قال الشاعر:

لَمَّا أَتَانِي ابْنُ عُمَيْرٍ رَاغِبًاأَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرِقَ⁽³⁾

وبنفس البيت اعتل ابن خالويه لقراءة الكسر حيث قال: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾ [القيامة: 7] إجماع القراء على كسر الراء إلا نافعا فإنه فتحها "فالحجة لمن كسر أن الكسر لا يكون إلا في التحير وأنشد:

لَمَّا أَتَانِي ابْنُ عُمَيْرٍ رَاغِبًاأَعْطَيْتُهُ عَيْسَاءَ مِنْهَا فَبَرِقَ⁽⁴⁾

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 357

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 661-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج 2، ص 393.

(3) أنظر إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر-عبد السلام هارون، دار المعارف مصر، (د.ت.ط)، ج 1، ص 45.

(4) المصدر نفسه، ج 1، ص 45.

أي تحير، وأما الفتح فلا يكون إلا في الضياء والظهور وقال أهل اللغة برق وبرق بمعنى واحد⁽¹⁾.

وأما أبو منصور الأزهري فقال: "من قرأ 'برقَ البصر' فهو من برقَ يبْرِقُ بَرِيقاً ومعناه شَخَّصَ فلا يَطْرَفُ من شدة الفزع الأكبر ومن قرأ 'برق' البصر بكسر الراء فمعناه تَحَيَّرَ"⁽²⁾.

من خلال العلل المقدمة يتبين أن "برق" في اللغة له معنيان الأول الحيرة والشخوص والثاني البريق واللمعان وكلا المعنيين مراد من خلال التلاوة فالمشرف على الموت يرى الملائكة ويستيقظ من غفلة الدنيا فيرى اليقين وهذا موقف يدعو إلى الدهشة والتحير وكذا إلى شخوص البصر ولمعانه من هول الموقف فالقراءتان إذن مرادتان عند الإطلاق ومحتملتان في لفظ "برق".

المطلب الثاني: التبادل بين الثلاثي ومزيده.

الفرع الأول: التبادل بين فَعَلَ وأَفْعَلَ.

"فَعَلَ" من أوزان الثلاثي المجرد و"أَفْعَلَ" من أوزان الرباعي، ويظهر هذان الوزنان عند ردّ بعض صيغة المضارع إلى ماضيها، منها صيغة "يفعل" ويفرق بينهما في الحركات فأما "يَفْعُلُ" بفتح الياء وضم العين فأشهر صيغ ماضيه تأتي على وزن "فَعَلَ" وأما "يُفْعِلُ" بضم الياء وكسر العين فماضيه على وزن "أَفْعَلَ"⁽³⁾، جاء مثل هذا الاختلاف في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [آل عمران: 176] فنذكر ابن خالويه علة كل فريق بقوله: "يقراً بفتح الياء وضم الزاي وهي قراءة السبعة إلا نافعا"⁽⁴⁾ وبضم الياء وكسر

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 357.

(2) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 3، ص 106.

(3) المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ص 37-44.

(4) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 219-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري،

ج 2، ص 244.

الزاي فالحجة لمن فتح أنه أخذه من حَزَنَ يَحْزُنُ حُزْنًا والحجة لمن ضم الياء أنه أخذه من أَحْزَنَ يُحْزِنُ حُزْنًا⁽¹⁾.

وقد قال أبو منصور الأزهري: "اللغة الجيدة " لا يَحْزُنُكَ " بفتح الياء وبها قرأ أكثر القراء .
وأما قراءة نافع أَحْزَنَ يُحْزِنُ فهي لغة صحيحة غير أن حَزَنَ يَحْزُنُ وأفشى وأكثر⁽²⁾ ، كما ذكر ابن زنجلة أنهما لغتان حيث قال: " قرأ نافع " ولا يُحْزِنُكَ " بضم الياء في كل القرآن الكريم إلا قوله " لا يحزنهم الفزع الأكبر " وقرأ الباقون بالفتح وهما لغتان يقال حَزَنَ وَأَحْزَنَ والاختيار " حَزَنَ " لقولهم محزون ولا يقال " مُحْزَنَ " وحجة نافع قول العرب هذا أمر مُحْزِنٌ⁽³⁾.

ومن الألفاظ التي تبادل فيها "فعل" "بأفعل" وقد ذكرها ابن خالويه قوله تعالى: ﴿ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِمْ ﴾ [الأعراف: 180] يقرأ بضم الياء وكسر الحاء وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وأبي عمرو وقرأ الباقي⁽⁴⁾ بفتحها ها هنا وفي النحل والسجدة فالحجة لمن ضم الياء وكسر الحاء أنه أخذه من أَلْحَدَ يُلْحِدُ والحجة لمن فتحها أنه أخذه من لَحَدَ يُلْحَدُ وهما لغتان معناهما الميل والعدول⁽⁵⁾ ، وذكر ابن زنجلة أيضا أنهما لغتان: " قال الكسائي هما لغتان يقال لحد وألحد"⁽⁶⁾.

بنفس الحجة اعتل ابن خالويه في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُرَاقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ ﴾ [القلم: 51] فمرد الخلاف بينهم في القراءات هو أصل الفعل المشتق منه فمن رأى أنه ثلاثي على وزن "فَعَلَ" فتح الياء ومن رأى أنه على وزن الرباعي "أفعل" فقد ضم الياء وقد بين ابن

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص116.

(2) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص282.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص181.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص298، والتيسير في القراءات السبع، الداني، ص114.

(5) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص167.

(6) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص303.

خالويه ذلك بقوله: "ليزلقونك" يقرأ بضم الياء وفتحها فالحجة لمن ضم أنه مأخوذ من فعل رباعي والحجة لمن فتح أنه مأخوذ من فعل ثلاثي⁽¹⁾.

وذكر ابن خالويه نفس الحجج عند قوله تعالى: ﴿فَيَسْحِكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: 61] وكذا عند قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: 93] وعند قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ بِالذُّهْنِ وَصَبَّغَ لِلْأَكْلِينَ﴾ [المؤمنون: 20] وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ﴾ [الصفافات: 94] ففي كل هذه المواضع اعتل ابن خالويه لقراءة الضم أنها مشتقة من الفعل الرباعي على وزن "أفعل" أما قراءة الفتح فقد أشار ابن خالويه إلى أن الحجة فيها اشتقاق اللفظ من الفعل الثلاثي على وزن "فعل"⁽²⁾ فالاختلاف في القراءة راجع إلى الاختلاف في الاشتقاق ولكل حجة ودليل كما أسلفنا.

من خلال ما تقدم فقد عالج هذا المطلب مسألة التبادل بين "فَعَلَّ" و"أَفْعَلَّ" وكيف بين ابن خالويه علل كل قراءة من القراءات الواردة في هذه المسألة فبين أن القراءتين صحيحتان في العربية وإن كانت إحدهما أفشى من الأخرى، كما بين أيضا أنه يحتمل أن تكون القراءتان لغتين فاشيتين في العربية وذلك للدلالة على صحة كل قراءة من القراءات السبع المتواترة، ومن خلال هذه الحجج يعضد ابن خالويه القراءات السبع بجواز الوجه في العربية إضافة إلى صحة السند فتكون القراءة حسنة مقبولة.

الفرع الثاني: التبادل بين فَعَلَّ وفَعَّلَّ.

"فَعَّلَّ" بناء من أبنية الثلاثي المجرد و"فَعَّلَّ" بناء للمزيد فيه من الثلاثي وهما بمعنيين متقاربين عدا أن "فَعَّلَّ" للتكرير والتكثير وهو معنى غالب فيه⁽³⁾، وجاء في القرآن الكريم مواضع قرئت بوجهين أحدهما بتقدير أن الفعل ثلاثي والثاني بتقدير أن الفعل مزيد، وبكل من الوجهين قرأ القراء السبعة وقد وضَّح ابن خالويه علل كل وجه من هذه الوجوه في كتابه الحجة.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 351.

(2) المصدر نفسه، ص 242، ص 231، ص 256، ص 302.

(3) أنظر المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ص 373.

جاء مثال هذه المسألة في كتاب الحجة عند قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ يَبْحَى﴾ [آل عمران: 39] يقرأ بضم الياء مع التشديد، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر وعاصم وقرأ الباقون بفتحها مع التخفيف⁽¹⁾، وهما لغتان فصيحتان. والتشديد أكثر، والتخفيف حسن مستعمل⁽²⁾، هذا على رأي ابن خالويه أما أبو منصور الأزهري فقال من قرأ "يبشرك" فهو من البشارة لا غير يقال بشرته بشارة بتشديد الشين ومن قرأ "يبشرك" فمعناه يسرك ويفرحك يقال بشرته أبشره إذا فرحته⁽³⁾، وبنفس الحجج قال ابن زنجلة حيث أرجع قراءة التخفيف إلى السرور والفرح يقال بشرت الرجل أبشره إذا فرحته أما قراءة التشديد فهي على معنى الإخبار تقول بشرته إذا أخبرته بما يظهر بشرة وجهه⁽⁴⁾، واللفظان بمعنى واحد قال ابن الأعرابي: "يقال بَشَرْتَهُ وبَشَّرْتَهُ وبَشَّرْتُهُ وبَشَرْتِ بكذا وكذا وبَشَرْتِ وأبَشَرْتِ إذا فرحت به"⁽⁵⁾.

وجاء أيضا تحت هذه المسألة قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: 179] قرئ بضم الياء والتشديد، وهي قراءة حمزة والكسائي وقرأ الباقون بفتحها والتخفيف⁽⁶⁾. فالحجة لمن خفف: أنه أخذه من مَازَ يَمِيزُ. والحجة لمن شدد: أنه أخذه من: مَيِّزَ يُمِيزُ⁽⁷⁾، وقد ذكر ابن خالويه في كتابه إعراب القراءات السبع وعللها أنهما لغتان من مَازَ يَمِيزُ وَمَيِّزَ

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص205، النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص239.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص109

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص254.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص163.

(5) لسان العرب، ابن منظور، ج4، ص62.

(6) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص220، والتيسير في القراءات السبع، الداني، ص92.

(7) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص118.

يُمَيِّز⁽¹⁾ ، وقد بين أبو علي الفارسي العلة وراء اعتبار القراءتين لغتين بقوله: "إن مَرَّتْ وميَّزَت لغتان وليست ميَّزَت منقولة من "مزت" كما أن غرَّمته منقول من "غَرِم" يدلُّك على ذلك أنه لا يخلو تضعيف العين في ميَّز من أن يكون لغة في "ماز" أو يكون تضعيف العين لنقل الفعل... فالذي يدل على أنه ليس للنقل أنه لو كان للنقل للزم أن يتعدى ميَّزَت إلى مفعولين فلما لم يتعد ميَّزَت كان لغة ثانية في ماز"⁽²⁾ ، وهما لغتان والمعنى واحد "قرئ يميِّز" من ماز يميز وقرئ يميِّز من ميَّز يميِّز وقد تميَّز وإماز واستماز كله بمعنى⁽³⁾ .

قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: 10] يقرأ بتشديد الذال وبضم الياء وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ الباقون بفتح الياء وتخفيف الذال⁽⁴⁾ ، "فالحجة لمن شدَّد: أن ذلك تردَّد منهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم مرة بعد أخرى فيما جاء به. والحجة لمن خفف: أنه أراد بما كانوا يكذبون عليك بأنك ساحر، وأنتك مجنون، فأضمر حرف الجر لأن كذب بالتشديد يتعدى بلفظه، وكذب بالتخفيف لا يتعدى إلا بحرف جر"⁽⁵⁾. التكذيب وكذب جحود وشك ونكران، أما الكذب من كذب عدم صدق ومجانبة للصواب، فابن خالويه بين هذين المعنيين عند تعليقه للقراءة فقال: ،علة التشديد تردد المنافقين أو الكافرين في الايمان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وترددهم هذا جحود وإنكار لما جاء به عن الله وأما قراءة التخفيف فمأخوذة من كذبهم على النبي بقولهم: إنه ساحر أو مجنون وهم يعلمون أنهم كاذبون مجانبون للصدق⁽⁶⁾ بقولهم هذا فأشارت

(1) أنظر إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ج1، ص124.

(2) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص111.

(3) أنظر لسان العرب، ابن منظور، ج5، ص412.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص143، والتيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، ص72.

(5) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص69.

(6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص68-69.

القراءتان إلى أوسع معاني الآية فالكفار والمنافقون مكذبون كاذبون فلاقت كل قراءة بمعنى قد يراد من الآية.

وقد تكرر تحليل ابن خالويه للتبادل بين الوزنين "فعل" و"فعل" في مواضع متعددة منها لفظ "سُنُقِلَ" (1) عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ سُنُقِلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحِي نِسَاءَهُمْ ﴾ [الأعراف: 128] ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ ﴾ [سبأ: 20]، حيث قرئ لفظ "صدق" بتخفيف الدال من الفعل عل وزن "فعل" وقرئ بتشديد الدال عل وزن "فعل" (2)، وكذلك لفظ "يصلى" (3) من قوله تعالى: ﴿ وَيَصَلِّي سَعِيرًا ﴾ [الانشقاق: 12]، وكذا لفظ "تفجر" (4) من قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا ﴾ [الإسراء: 90] وأيضا "سجرت" (5) من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الْحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ [التكوير: 6] وقد بين ابن خالويه أن علل هذه الآيات هي إرادة تكرير الفعل عند القراءة بالوزن "فعل" لأن هذا الوزن يفيد التكرار مرة بعد مرة أما "فعل" فللفعل مرة واحدة.

الفرع الثالث: التبادل بين "فاعل" و"فعل".

"فاعل" من أبنية المزيد بحرف ويجيء في اللغة لمعنيين أحدهما التشارك وهو حصول الفعل بين اثنين فأكثر فيخرج الفعل منهما معا فمن آكلته فقد آكلك ومن قاتلته فقد قاتلك والثاني يأتي للمغالبة ويدل على غلبة أحدهما للآخر (6)، وقد يحصل التبادل في اللغة العربية بين صيغة "فاعل"، وبين "فعل" هذا الوزن الذي للثلاثي المجرد وله أكثر من معنى، وقد جاء مثل هذا في القرآن الكريم في مواضع ذكر ابن خالويه عللها في كتابه الحجة ونذكر منها ما يلي.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 162.

(2) المصدر نفسه، ص 294-295.

(3) المصدر نفسه، ص 366.

(4) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 220.

(5) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 363.

(6) أنظر شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملوي، ص 24.

قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 9] حيث وقع الخلاف في لفظ "يُخَادِعُونَ" فيقرأ بضم الياء وإثبات الألف "يُخَادِعُونَ"، وبهذا الوجه قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو، ويفتح الياء وطرح الألف "يُخَدَعُونَ"، وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي⁽¹⁾، وقد علل ابن خالويه قراءة الألف على وزن "فَاعَل" أنه عطفه على قوله: "يُخَادِعُونَ اللَّهَ" ليشاكل بين اللفظين، وأما علة القراءة على وزن "فَعَل" فهي تقارب المعنى بين الوزنين فمن قاتلهم الله فقد قتلهم ومن خادعهم فقد خدعهم فكذلك "يُخَادِعُونَ" بمعنى: "يُخَدَعُونَ"⁽²⁾، وقد ذكر أبو منصور الأزهري أن قراءة حذف الألف جاءت على معنى جعل الفعل من الواحد وذكر أمثلة لإتيان "فَاعَل" على غير المفاعلة منها: "عَاقَبْتُ اللص" و"عَافَاهُ اللهُ" و"قَاتَلَهُ اللهُ"⁽³⁾، أما أبو علي الفارسي فقال: "حجة من قرأ: "يُخَدَعُونَ" أن "فَاعَل" هنا بمعنى "فَعَل" فيما فسرهم أهل اللغة، فإذا كانا جميعا بمعنى، وكان "فَعَل" أولى بفعل الواحد من "فَاعَل" من حيث كان أخص به، كان الأولى أليق بالموضع من "فَاعَل" الذي هو في أكثر الأمر أن يكون لفَاعِلِينَ إذ كانوا قد استعملوهما جميعا، ولم يكن "خَادَع" بمنزلة "عَاقَبْتُ اللص" الذي لم يستعمل فيه إلا "فَاعَل" ورفض معه "فَعَل"⁽⁴⁾، فبين أبو علي الفارسي أن العلة ليست إرادة الفعل من واحد وإنما هي تقارب معنى اللفظين معا فكان الاختيار الأقرب "فَعَل".

وجاء في الحجة أيضا تحت نفس المسألة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: 51] فلفظ "وعدنا" قرئ بوجهين في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم هنا والثاني في [الأعراف 142]، والثالث [طه 80] فقرأ السبعة بإثبات ألف بين الواو والعين، وقرأ أبو عمرو ذلك كله بغير ألف⁽⁵⁾ وردّ ابن خالويه حجة من أثبت الألف إلى أن الله تعالى

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 141.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 68.

(3) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 133.

(4) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 1، ص 317.

(5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 155-النشر في القراءات العشر، محمد بن

الجزري، ج 2، ص 212.

وعد موسى عليه السلام وعدا فقبله، فصار شريكا فيه، فجاء الفعل ب "فاعلت" لأنه بنيّة فعل الاثنين، وأما حجة من طرح الألف فقد أرجعها إلى أن الله هو المنفرد بالوعد والوعد(1)، وهي نفس حجة الزجاج حيث حسن القراءتين وعلل قراءة "وعدنا" أن الوعد لله والمواعدة للآدميين وواعدنا هنا جيد بالغ لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة(2)، وقد جود النحاس قراءة "واعدنا" وردّها إلى الموافاة و أنها ليست من الوعد والوعد في شيء وإنما هي من قول:

موعدك يوم الجمعة، وموعدك موضع كذا، والفصحح في هذا أن يقال: واعدته(3)، وبنفس الحجج اعتل أبو منصور الأزهري(4) وأبو علي الفارسي(5) وابن زنجلة(6).

تكرر تعليل ابن خالويه للقراءة على "فاعل" و"فعل" في مواضع منها قوله تعالى:

﴿وَأَن يَأْتُواكُم مِّنْكُمْ أُسْرَىٰ تَفْدُوهُمْ﴾ [البقرة: 85] حيث قرئ لفظا "أسارى-تفادوهم" بإثبات

الألف فيهما جميعا، وبإسقاطها فيهما(7)، فاعتل ابن خالويه لقراءة الألف بالمشاركة ولقراءة

الحذف بالإفراد، ومما جاء أيضا تحت نفس الفرع قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ

وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: 89] حيث قرئ لفظ "عَقَدْتُمْ". بإثبات الألف

وبالتخفيف، وبطرحها والتشديد(8) وفي كل ذلك يعتل ابن خالويه بالتقارب بين معنى "فَاعَلَّ"

الذي يفيد المشاركة في الفعل و"فَعَلَ" الذي يفيد الإفراد فسياق الآيات التي أوردّها ابن خالويه

يحتمل القراءة بالوجهين من دون كراهة بين أحدهما أو ضعف ولم يخالف ابن خالويه في

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص76.

(2) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص133.

(3) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص41.

(4) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص150.

(5) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2، ص66.

(6) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص96.

(7) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص84.

(8) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص134.

تعليقاته عرف القراء ولا اللغويين الذين عاصروه أو سبقوه فمجملة الأدلة التي احتج بها مجموع العلماء متفقة ويبقى شرحها فكل بأسلوبه.

الفرع الرابع: التبادل بين فعل وافتعل.

"افتعل" أحد خمسة أوزان من أوزان الثلاثي المزيد بحرفين ويأتي لمعان متعددة أشهرها ستة هي: الاتخاذ مثل "اختتم" أي اتخذ خاتماً، والاجتهاد مثال ذلك "اكتسب" أي اجتهد في الكسب، ويأتي للمشاركة والإظهار، والمبالغة والمطاوعة⁽¹⁾، وغيرها من المعاني وقد يشترك مع الوزن "فعل" في المعنى فيقع الخلاف في بعض قراءات القرآن الكريم على إرادة أحد الوزنين وجاء في كتاب الحجة لابن خالويه تعليل لمثل هذه المواضع منها.

قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 104] حيث وقع الخلاف في لفظ "تعدوا" فقرأ نافع "لا تعدوا" بتسكين العين وتشديد الدال، وروى عنه ورش، "لا تعدوا"، بفتح العين وتشديد الدال، وقرأ الباقون "لا تعدوا" خفيفة ساكنة العين⁽²⁾ وذكر ابن خالويه حجة كل وجه بقوله: "فالحجة لمن فتح وشدد: أنه أراد: تعدوا، فنقل حركة التاء إلى العين، وأدغم التاء في الدال فالتشديد لذلك، وأصله: تفتعلوا من الاعتداء والحجة لمن أسكن وخفف: أنه أراد: لا تفعلوا من العدوان"⁽³⁾ فاعتل بإرجاع الفعل إلى الوزن "فعل" ثم اعتل لقراءة قالون عن ورش بأنه أسكن وهو ينوي الحركة وذلك من لغة "عبد القيس"⁽⁴⁾، وقد ضعف ابن خالويه قراءة إسكان العين مع تشديد الدال لأن فيها جمعا بين ساكنين⁽⁵⁾

(1) أنظر شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص52.

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص240-النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص253.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص128.

(4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص128.

(5) المصدر نفسه، ص128.

وهو رأي أبي جعفر النحاس⁽¹⁾، وكذلك الأمر عند أبي منصور الأزهري⁽²⁾، وأما أبو علي الفارسي فقد اعتل لكل وجه قراءة بآيات من القرآن الكريم جاءت على وزنه فاعتل لقراءة "لا تَعْدُوا" بفتح العين وتشديد الدال بقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190] فوزن "تعدوا" هو "افتعلوا" فقياسا عليها قرئ بالفتح مع التشديد أما من قال: "لا تَعْدُوا" على: لا تفعلوا، فحجّتهم⁽³⁾ قوله تعالى: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: 163] وبنفس علل أبي علي الفارسي اعتل ابن زنجلة⁽⁴⁾ اذن فالقراءتان جائزتان لأن لهما مثالا في القرآن الكريم وتعليل ابن خالويه مع اختصاره إلا أن فيه تفصيلا أحسن من غيره.

ومما جاء أيضا تحت هذه المسألة قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي﴾ [يونس: 35] حيث اختلف القراء في لفظ "يهدي" فقرأ ابن كثير وابن عامر "أمن لا يَهْدِي" مفتوحة الياء والهاء مشددة الدال، وقرأ نافع وأبو عمرو "يَهْدِي" بإسكان الهاء وتشديد الدال غير أن أبا عمرو كان يشم الهاء شيئا من الفتح، وروى ورش عن نافع "يهدي" بفتح الهاء مثل ابن كثير، وقرأ حمزة والكسائي "يَهْدِي" ساكنة الهاء خفيفة الدال، وقرأ عاصم في رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم "يَهْدِي" مكسورة الياء والهاء مشددة الدال، وروى حفص عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عن عاصم وحسين عن أبي بكر عنه "يَهْدِي" بفتح الياء وكسر الهاء⁽⁵⁾ وقد احتج ابن خالويه لمن أسكن الهاء وخفف: "يَهْدِي" أنه أخذه من هدى أي على وزن "فعل". وأما من فتح الهاء. وشدّد: "يَهْدِي" فلأنه أخذه من اهتدى أي على وزن "افتعل"، فأراد: يهتدي، ثم نقل فتحة التاء إلى الهاء، فبقيت التاء ساكنة

(1) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص214.

(2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص322.

(3) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص190.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص218.

(5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص326-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد

بن الجزري، ص399.

فأدغمها في الدال للمقاربة فشدد لذلك، وأما باقي القراءات فقد عللها ابن خالويه بتعليل القراءة على وزن "افتعل" مع اختلاف بينهم في نقل حركة التاء أو حذفها فاختلقت القراءات تبعاً لذلك فمن كسر الهاء كسرهما لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة التاء ثم كسر الياء لكسر الهاء بعدها "يهدي" وأما من قرأ بهاء ساكنة بعدها دال مشددة فقد قرأها بنية الحركة كما تقدم في لفظ "تعدوا" على لغة "عبد القيس" لأن السكون ضد الحركة، ولا يجتمع الشيء وضده، ولكنه من إخفاء الفتحة، واختلاسها لا من الإسكان⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التبادل بين صيغ الثلاثي المزيد.

الفرع الأول: التبادل بين صيغ المزيد الثلاثي بين فَعَلَ وأَفْعَلَ

من صيغ الثلاثي المزيد بحرف وزن "فَعَلَ"، و"أَفْعَلَ" ولكل وزن معانٍ مختلفة لكنهما يشتركان في معنيين هما التعدية، كقَوِّمْتَ زيدا وَقَعَدْتَهُ، والإزالة كجَرَّبْتُ البعيرَ وَقَشَّرْتُ الفاكهة، أي أزلت جَرَبَهُ، وأزلت قشرها⁽²⁾، وقد جاء في القرآن الكريم ألفاظٌ اختلفت قراءتها تبعاً لاختلاف الوزن المقصود من القارئ فيحصل التبادل بين الصيغتين وقد ذكر ابن خالويه أمثلة لهذا التبادل منها.

قوله تعالى: ﴿بَعِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ﴾ [البقرة: 90] حيث يقرأ لفظ "ينزل" بالتشديد والتخفيف، وقد ذكر ابن خالويه تفصيل المسألة وحججها بقوله: "الحجة لمن شدد: أنه أخذه، من نَزَلَ، ينزِلُ، ومن خفف أخذه من أنزل ينزل⁽³⁾، هذه هي القاعدة عموماً لكن في المسألة تفصيلاً مرتبطاً بالرواية في الأساس حيث لا تشدد جميع مواضع اللفظ في القرآن الكريم بل القراء فيه مختلفون، فقرأ "عاصم" و"نافع" و"ابن عامر" ذلك حيث وقع بالتشديد، وقرأه "أبو عمرو" بالتخفيف إلا قوله: ﴿وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِإِيقَادٍ مَعْلُومٍ﴾ [الحجر: 21]. وقوله: ﴿قُلْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 37] وزاد "ابن كثير" حرفاً ثالثاً قوله: ﴿

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 182.

(2) شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، ص 24.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 85.

وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿ [الإسراء: 82] والحجة لهما في ذلك: تكرر النزول، ومداومته شيئاً بعد شيء، وقرأ "الكسائي" و "حمزة" ذلك كله بالتشديد إلا قوله: ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴿ [لقمان: 34] وَ كَذَا قَوْلُهُ: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُنزِلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ، وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ ﴿ [الشورى: 28] "فمضارع أنزل: ينزل بالتخفيف فاعرفه"⁽¹⁾ وقد بين أبو منصور الأزهري أن القراءتين بمعنى واحد غير أن الملحظ الوحيد هو استعمال التشديد فيما يكثر ويتكرر والتخفيف فيما لا يكثر ولا يتكرر⁽²⁾. وتكرر تعليل ابن خالويه لقراءة التشديد بالتكرير في غير موضع من القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ﴿ [البقرة: 126] وموضع الخلاف في لفظ "فأمتعته". فمن شدد أخذه من "متع" التي تفيد تكرير الفعل ومداومته وأما من قرأ بالتخفيف فأخذه من "أمتع" ودليله: أن تكرير الفعل لا يكون معه "قليلاً"⁽³⁾، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَبَلَّغْكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَصْحٰكُم لَكُمْ ﴿ [الأعراف: 62] يقرأ بالتشديد والتخفيف مأخوذاً من "بَلَّغَ" و "أَبَلَّغَ"⁽⁴⁾ وأيضاً قوله تعالى: ﴿ وَكَذٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [الأنبياء: 88] يقرأ بالتخفيف والتشديد من "أنجى" و "نجى"⁽⁵⁾ وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَمَسُّكُونَ بِالْكَتٰبِ ﴿ [الأعراف: 170] ﴿ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفِرِ ﴿ [المتحنة: 10] يقرآن بالتشديد والتخفيف. "فالحجة لمن شدد أنه أخذه من: مسك يمسك إذا عاود فعل التمسك بالشيء، ودليله أنه في حرف أبي: "والذين مسكوا بالكتاب"، والحجة لمن خفف: أنه أخذه من: أمسك يمسك: ودليله قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴿ [الأحزاب: 37] ولم يقل مسك"⁽⁶⁾ فقد احتج ابن

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 85.

(2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 167.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 88.

(4) المصدر نفسه، ص 158.

(5) المصدر نفسه، ص 185.

(6) المصدر السابق، ص 167.

خالويه لقراءة التشديد في هذه المواضع بتكرير الفعل وقوى هذا الاختيار بدليل من القرآن نفسه أما قراءة التخفيف فكذلك لها دليل من القرآن الكريم استدل به ابن خالويه في كل مرة.

الفرع الثاني: التبادل بين فاعل وفعل.

"فاعل" أحد الأوزان الثلاثة في المزيد بحرف وأشهر معانيه في الاستعمال هو المشاركة في الفعل بين اثنين فيقوم أحدهما بفعل فيرد الثاني بنفس الفعل وقد يأتي بمعنى المغالبة وقد يأتي أيضا بمعنى "فعل" المضعف للتكثير وقد جاء هذا التبادل بين الوزنين في القرآن الكريم ذكر منها ابن خالويه.

قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة:

245] حيث اختلف القراء في لفظ "فَيُضَاعِفُهُ" فقرأ بالتخفيف وإثبات الألف، وبالتشديد وطرحها، "فالحجة لمن خفف: أن "ضاعف" أكثر من "ضعف" لقوله: "أضعافا كثيرة" ودليله

قوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: 160] والحجة لمن شدد: التكرير ومداومة

الفعل⁽¹⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: 19] حيث "قرأ لفظ

"باعذ" بتشديد العين وكسرها من غير ألف، وبالتخفيف وإثبات الألف بين الباء والعين.

فالحجة لمن شدد: أنه أراد: التكرير يعني بعد بعد وهو ضد: القرب. والحجة لمن أدخل

الألف وخفف: أنه استجفى أن يأتي بالعين مشددة فأدخل الألف، وخفف⁽²⁾، فيظهر تعليل

ابن خالويه للقراءة بعلة تكرير الفعل والتي يحملها وزن "فعل" مشدد العين أما القراءة على

وزن "فاعل" فالحجة فيها الهروب من الشدة وتخفيف اللفظ على اللسان.

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 98.

(2) المصدر نفسه، ص 294.

المبحث الثالث: اختلاف اللغات في ألفاظ القرآن الكريم.

القرآن كلام الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم أجل الكتب قدرا وأرفعها سناء وذكرا، تاج العربية وحلتها، وديوان اللغة ومستودعها، أنزله الله تعالى على سبعة أحرف تحوي باجتماعها أشهر لغات العرب وأقواها، وتظهر هذه اللغات جليا في بعض ألفاظ القرآن الكريم حين يختلف القراء السبعة في قراءتها، فيقول علماء التوجيه أن سبب الخلاف هو القراءة على إحدى لغات العرب، وقد جاء في كتاب الحجة ذكر لهذه المسألة غير مرة وفي مواضع متعددة يهدف هذا البحث إلى الوقوف على هذه المواضع والتعليق عليها وعزو ما أمكن منها إلى قبائلها الناطقة بها.

المطلب الأول: بين الفتح والضم.

نكر ابن خالويه في حجته ألفاظا قرئت بوجهين والعلة أنها على لغتين والخلاف فيها حاصل بين حركتي الضمة والفتحة، منها قوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ ﴾ [البقرة: 265] حيث قرئ لفظ "بربوة"، بوجهين بفتح الراء وضمها قال ابن خالويه هما لغتان (1) بفتح الراء على لغة تميم (2) ومن ذلك أيضا قراءة لفظ "ميسرة" بضم السين وفتحها من قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: 280] وهما لغتان (3)، والضم لغة أهل الحجاز، والفتح لغة تميم وقيس وأهل نجد (4) وأيضا قوله تعالى: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾ [النساء: 19] فالاختلاف في لفظ "كرها" بين فتح الكاف وضمها والفتح قراءة أهل الحجاز (5)، وقوله: ﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 102.

(2) أنظر تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهرى، ج 15، ص 196.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 103.

(4) أنظر كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ضبطه وصححه جابر بن عبد الله السريع، 1435هـ، ص 41.

(5) أنظر تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهرى، ج 6، ص 10.

بِالْبُخْلِ ﴿ [النساء: 37] ففي لفظ "البخل" لغتان (1) "الْبُخْلُ" تُثَقِّلُهُ أَسَدٌ، و "الْبُخْلُ" لَتَمِيمٍ، و "الْبُخْلُ" لِأَهْلِ الْحِجَازِ (2) وأيضاً قوله: ﴿ فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ [الأنعام: 136] ففي لفظ "بزعمهم" لغتان (3) "بِزَعْمِهِمْ" حِجَازِيَّةٌ، وَأَسَدٌ تَقُولُ: "بِزَعْمِهِمْ" (4) وقوله: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ﴾ [الروم: 45]، فالخلف في "ضعف" (5) فأهل الحجاز وبنو أَسَدٍ يَقُولُونَ: فِيهِ "ضُعْفٌ" شَدِيدٌ، وَتَمِيمٌ تَقُولُ: "ضَعْفٌ" (6) ، ومن ذلك أيضاً "نسيكم" و "يسحتكم" و "مكث" و "نكسه" و "فواق" (7).

المطلب الثاني: بين الضم والكسر.

جاء في الحجة كلمات فيها لغتان والخلاف الحاصل بين القراء دائر بين ضم أحد حروفها وكسره منها قوله تعالى: ﴿ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ [الأنعام: 63] حيث قرئت "خفية" بوجهين بضم الخاء وكسرها وهما لغتان (8) عند العلماء، وقال الفراء كأن الكسر في قُضَاعَةً (9)، فتكون القراءة بالضم أشهر اللغات وبها تكلم أكثر العرب والكسر لغة عند قضاعة وقد جاء في كتاب الحجة تحت هذا الباب أيضاً قوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب: 21] فلفظ "أسوة" قرئ بضم الهمزة وكسرها وهما لغتان عند ابن

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 123.

(2) كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 54.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 150.

(4) كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 63.

(5) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 172.

(6) كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 71.

(7) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 212-242-270-299-304.

(8) المصدر نفسه، ص 141.

(9) أنظر كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 64.

خالويه⁽¹⁾ وغيره وقد عزا الفراء "إِسْوَةٌ" بالكسر إلى أهل الحجاز، وأرجع الضم "أُسْوَةٌ" إلى أسد وبعض قَيْسٍ وَتَمِيمٍ⁽²⁾، وجاء في الحجة أكثر من موضع آخر اعتل له ابن خالويه بأن فيه لغتين منها "يعرشون" من قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ اللَّبَالِ يَوْمًا مِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ [النحل: 68] و"قسطاس" من قوله: ﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾ [الشعراء: 182] و"سوى" من قوله: ﴿ لَا تَخْلِفْهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانَ سُوَى ﴾ [طه: 58] و"يقتروا" من قوله: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾ [الفرقان: 67] و"فاعتلوه" من قوله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَاعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾ [الدخان: 47] و"يطمئنهن" من قوله ﴿ لَمْ يَطْمِئِنَّ نِإْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن: 74] و"فانشزوا" من قوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا ﴾ [المجادلة: 11]، كل ذلك يقرأ بالضم والكسر⁽³⁾، وآخر ما جاء تحت هذه المسألة⁽⁴⁾

المطلب الثالث بين الفتح والكسر.

مما جاء أيضا في كتاب الحجة لابن خالويه واعتل له بوجود لغتين في قراءة اللفظ مواضع اختلفت قراءتها بين الفتح والكسر منها قوله تعالى: ﴿ وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأنعام: 141] حيث وقع الخلاف في قراءة لفظ "حصاده" بين فتح الحاء وكسرها وهما لغتان⁽⁵⁾ عند ابن خالويه وقد عزاها الفراء بقوله: "أهل الحجاز: "وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ"، وأهل نجد وتَمِيمٍ: "حِصَادِهِ"⁽⁶⁾. ومما جاء أيضا لفظ "غلظة" من قوله تعالى: ﴿ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: 123] حيث قرئ بفتح الغين وكسرها⁽⁷⁾، والكسر

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 289.

(2) أنظر كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 117.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 162-217-224-241-266-340-344.

(4) المصدر نفسه، ص 369.

(5) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 151.

(6) كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 63.

(7) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 179.

لغة أهل الحجازِ وبني أسدٍ والضم لغة تميم⁽¹⁾، وكذلك لفظ "سيناء" من قوله تعالى: ﴿ وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ ﴾ [المؤمنون: 20] حيث اختلف القراء في كسر السين وفتحها⁽²⁾، وعلل لها الفراء بقوله: "العربُ تقولُ: «وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ»، بفتحِ السينِ في جميع اللغاتِ؛ إلا بني كِنَانَةَ؛ فإنهم يقولون: «سَيْنَاءَ»، فيكسرون السين⁽³⁾ قوله تعالى: ﴿ وَالشَّفْعُ وَالْوَتْرُ ﴾ [الفجر: 3] فأهل الحجازِ يقولون: "الشَّفْعُ وَالْوَتْرُ"، بالفتح، وقَيِّسُ وتَمِيمٌ وأَسَدٌ: "الْوَتْرُ"، بالكسر⁽⁴⁾.

المطلب الرابع: بين التشديد والتخفيف.

وقع الخلاف بين القراء السبعة في تشديد حروف بعض الكلمات وتخفيفها والعلة فيها أنها على لغتين من لغات العرب وقد جاء في الحجة أمثلة لهذه الكلمات في غير موضع منها قوله تعالى: ﴿ فَنادَتْهُ الْمَلَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى ﴾ [آل عمران: 93] حيث وقع الخلاف في لفظ "يبشرك" بفتح الياء وإسكان الباء وتخفيف الشين وبين ضم الياء وتشديد الشين⁽⁵⁾ وقد نسب الفراء هذه القراءة: بقوله "إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى"، وكلُّ ما في القرآنِ الكريمِ ؛ فإن أهل الحجازِ يُنْقِلُونَهُ، وبعضُ العربِ يقولون: بَشَرْتُهُ بَغْلَامٍ، وأنا أَبَشِّرُهُ⁽⁶⁾، وجاء تحت هذه المسألة ولفظ "موهن" من قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ [الأنفال: 18]، ولفظ "تتبعان" من قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: 89] ولفظ "فتخطفه" من قوله تعالى: ﴿

(1) أنظر كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 72.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 256.

(3) أنظر كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 102.

(4) أنظر كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 157.

(5) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 108.

(6) أنظر كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ص 48.

فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَظَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ ﴿ [الحج: 31]، ولفظ
"الهدمت" من قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَدَّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدٌ
يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [الحج: 40] وكذا لفظ "غساقا" من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا حِمِيمًا
وَعَسَاقًا ﴾ [النبا: 25] ففي كل هذه المواضع ذكر ابن خالويه أن من علل الخلاف فيها أنها
على لغتين⁽¹⁾.

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 169-170-183-253-254-306.

الفصل الرابع: المستوى النحوي.

المبحث الأول: الأسماء.

المبحث الثاني: الأفعال.

المبحث الثالث: الحروف.

الفصل الرابع المستوى النحوي في كتاب الحجة.

من خلال مباحث هذا المستوى ومطالبه يمكن الاطلاع على المسائل النحوية والإعرابية الموجودة في كتاب الحجة لابن خالويه، من رفع ونصب وجر، وتقديم وتأخير، وتذكير وتأنيث، مع بيان ما في هذه المسائل من توجيهات وتعليقات وآراء لعلماء التوجيه.

المبحث الأول: الأسماء.

إن الأسماء باب واسع من أبواب العربية، فأكثر ألفاظها من الأسماء، فتنوع بذلك أحوالها في سياقات الكلام العربي، وتتعدد إعراباتها النحوية، فمنها المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول به، والحال والبدل، ومن خلال هذا المبحث يمكن النظر في أحوال هذه الأسماء من خلال كتاب الحجة لابن خالويه.

المطلب الأول: المبتدأ.

أشهر الأسماء إعراباً هو المبتدأ، وهو ركن أساسي في الجملة الاسمية، إذ تسند إليه الأخبار وتتحدث عنه ويتصدر الكلام به، ومن خلال هذا المطلب سيتم الكلام على أحوال المبتدأ في عدة مواضع من الحجة.

الفرع الأول: الاسم بين العطف والاستئناف.

من المواضع التي اختلف فيها القراء السبعة بين الرفع والنصب، قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [البقرة: 7] حيث اختلفوا في لفظ "غشاة" بين قراءته بالنصب على العطف، وبالرفع على الاستئناف، حيث قرأ كل السبعة بالرفع، إلا عاصما في رواية قرأ لفظ "غشاة" بالنصب⁽¹⁾، ووجها الرفع والنصب لهما دليل في العربية والقرآن قد ذكرهما ابن خالويه باختصار بقوله: " غشاة ولهم" يقرأ

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 141،

بالرفع والنصب فالحجة لمن رفع أنه استأنف الكلام مبتدئاً به ونوى به التقديم وبالخبر التأخير، فكأنه قال: "وغشاوة على أبصارهم"⁽¹⁾

وتقديم الخبر إذا كان شبه جملة مستساغ في كلام العرب وله أمثلة كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: 38]، فكتاب مبتدأ مؤخر جاز تأخيره بسبب أن الخبر شبه جملة، وتقدير الكلام "كتاب لكل أجل" فجاز بهذا تقدير الابتداء في لفظ "غشاوة"، وقوي بذلك مذهب جمهور القراء.

أما الوجه الثاني فهو قراءتها بالنصب "غشاوة" والنصب هنا بسبب أن لفظ "غشاوة" جاء في موضع مفعول به لفعل محذوف قدره ابن خالويه بالفعل "جعل" بقوله: "الحجة لمن نصب أنه أضمر مع الواو فعلا عطفه على قوله: "خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً" وإضمار الفعل إذا كان عليه دليل كثير مستعمل في كلام العرب ومنه قول الشاعر⁽²⁾:

وَرَأَيْتُ زَوْجَكَ فِي الْوَعَى مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا⁽³⁾

يريد وحاملاً رمحا وهذا الشاهد الذي أورده ابن خالويه للدلالة على أن العطف قد يتحمل الحذف، لأن النصب الذي في لفظ "غشاوة" له سبب قد قدره ابن خالويه بفعل محذوف تقديره "جعل" وذلك أن الشاهد يحتمل الحذف بسبب دلالة لفظ "متقلدا" فالتقلد يكون للسيف فقط، أما الرمح فَيُحْمَلُ فَكذلك قياسا على هذا الشاهد يكون الختم على القلب والسمع، أما البصر فتجعل فوقه الغشاوة، فيكون بذلك الأمر مستساغا مقبولا، وقد أكد أبو علي الفارسي أن هذا الوجه وإن كان مستساغا في العربية إلا أن وجه النصب ليس شائعا شيوع الرفع

(1) جاء في إعراب القراءات السبع وعللها وكذا في الحجة بهذا اللفظ، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 67، إعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 62، ولكنه خارج الحجة جاء على هذا الوجه: "ياليت زوجك قد غدا متقلدا سيفا ورمحا" والبيت لعبد الله بن الزبير أنظر: شعر عبد الله بن الزبير، يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1981م، ص 32.

(2) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 84، معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج 1، ص 132، بلفظ يا ليت بدل رأيت.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 67.

بين القراء السبع، فقد ضعفه أبو علي الفارسي حيث قاس ضعفه على ندرة ورود شاهده في العربية كقولهم :

شَرَابُ اللَّبَانِ وَتَمْرٍ وَأَقِطٍ⁽¹⁾....

وَعَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءٍ بَارِدًا⁽²⁾.....

حيث و بحسبه "لا تكاد تجد مثل هذا في حال السعة والاختيار، فإذا كان النصب تعترض فيه هذه الأشياء فلا نظر أن الرفع أحسن والقراءة به أولى، وتكون الواو عاطفة جملة على جملة"⁽³⁾ وقد عزاها أبو الليث السمرقندي في تفسيره بحر العلوم إلى الشذوذ بقوله: "وانفقت الأئمة السبعة على القراءة برفع الهاء "غشاوة"، وقرأ بعضهم بنصبها وهي قراءة شاذة"⁽⁴⁾، وابن خالويه بحكم تناوله لقراءات القراء السبع نكر هذا الوجه في القراءة لأنه مذكور في كتاب شيخه ابن مجاهد ومنقول عن عاصم سواء كان قويا أم ضعيفا من جهة الرواية إلا أن له تخريجا نحويا.

وقد ذكر هذه المسألة بتفصيل أكثر الإمام البيضاوي وذلك بذكر أصحاب كل وجه: "غشاوة" رفع بالابتداء عند سيبويه وبالجار والمجرور عند الأخفش وقرئ بالنصب على تقدير جعل على أبصارهم غشاوة.... وقرئ بالضم والرفع، وبالفتح والنصب وهما لغتان فيها"⁽⁵⁾.

(1) أنظر خزانة الأدب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، ج3، ص 142، لسان العرب، ابن منظور، ج2، ص285.

(2) أنظر خزانة الأدب، البغدادي، ج3، ص139-140.

(3) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج1 ص312.

(4) بحر العلوم، أبو الليث السمرقندي، تحقيق علي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1993م ج1، ص93.

(5) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين بن محمد البيضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، ج1، ص43.

ونكر الزجاج في معاني القرآن أن هذا الوجه -النصب- جائز في النحو على إضمار فعل تقديره "جعل"، وأما الرفع فهو الباب وعليه مذهب القراء⁽¹⁾. والقراءة وإن ضعفها أبو علي الفارسي وحكم بشذوذها السمرقندي، وتجاهل ذكرها ابن زنجلة فإنها مذكورة في جامع البيان في القراءات السبع للداني: "قرأ عاصم في رواية المفضل وعلى أبصارهم غشاوة بالنصب..... لم يروه غيره وقرأ الباقر بالرفع على الابتداء⁽²⁾"

ولم يغفلها ابن خالويه بل علل وجهها وبين جواز القراءة بها لأنها موافقة لخط المصحف الإمام جارية على قواعد العرب في كلامهم حتى وإن كانت أبعد قليلا في اللغة عن قراءة الرفع إلا أنها صحيحة نحويا.
الفرع الثاني: الاسم بين المبتدأ والمفعول به.

قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مَنكُم مَّنْ أَنْفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكُمْ أَكْبَرُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِن بَعْدِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّاكُمْ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الحديد: 10] اختلف القراء في قراءة لفظ "كلا" من الآية الكريمة، بين الرفع على الابتداء وبين النصب على أنه مفعول به حيث قرأ من السبعة ابن عامر برفع "كلا" على أنها مبتدأ، وقرأ باقي السبعة بالنصب على أنها مفعول به⁽³⁾.

ومردّ الخلاف في الآية هو الفعل "وعد"، حيث يحتاج بتعديه إلى مفعول به، فمن قرأ بالنصب فقد جعل "كلا" مفعولا به للفعل المؤخر "وعد"، فعمل فيما تقدمه عمله فيما تأخر، وحبته أن تقديم المفعول به وتأخيره سواء لأن الفعل يعمل فيه في الحالين⁽⁴⁾.

(1) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1 ص84.

(2) أنظر جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، أبو عمرو الداني، ص387.

(3) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص625، النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص384.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص698.

ومن قرأ بالرفع فقد قدر في الفعل ضميراً يسد موضع المفعول به، فيكون "كل" مرفوعاً بالابتداء، يريد "وكلّ وعده الله الحسنى" ثم حذف هاء الكناية تخفيفاً⁽¹⁾ لأنه يجوز حذفها بعد "كل"⁽²⁾.

ولم يخالف ابن خالويه غيره من علماء التوجيه فقد وجه النحاس⁽³⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁴⁾، وأبو منصور الأزهري⁽⁵⁾، وكذا ابن زنجلة⁽⁶⁾، بمثل ما احتج به ابن خالويه وهو وجه معروف في كلام العرب وأشعارهم، وليس في قراءة ابن عامر خروج عن أساليب العرب في كلامها.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَاءُ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَامِ يُظَلَمِ نُذُقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج: 25] اختلف القراء أيضاً في قراءة لفظ "سواء" بين الرفع والنصب حيث قرأ عاصم وحده "سواء" بالنصب وقرأ باقي السبعة بالرفع⁽⁷⁾.

وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع أن "سواء" مبتدأ وأن تمام الكلام عند قوله تعالى: "جعلناه للناس" فيكون بذلك مبتدأ وأما قراءة النصب فقد عللها بأن "سواء" مفعول به ثان للفعل

-
- (1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص342.
 - (2) شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م، ج1، ص312
 - (3) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص1105.
 - (4) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج6 ص222.
 - (5) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج3، ص54
 - (6) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص698.
 - (7) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص435، النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص326.

"جعل"⁽¹⁾، ولم يخرج ابن خالويه عن تعليل علماء توجيه القراءات بل اختصر أشهر الأوجه وأقواها حيث ذكر الفراء⁽²⁾ أن من نصب أوقع عليه "جعلناه" ومن رفع استأنف الكلام على تمام ما سبقه وقال الزجاج⁽³⁾ إن "سواء" مرفوع بالابتداء وبنفس كلامهما قال النحاس⁽⁴⁾، حيث أرجع الرفع إلى ثلاثة أوجه ملخصها أن يكون "سواء" مبتدأ لتمام الكلام قبله، والوجه الثاني أن يكون "سواء" خبرا مقدما والمبتدأ "العاكف" أي "العاكف فيه والبادي سواء"، وأما الوجه الثالث فهو أن يكون "سواء" مبتدأ والعاكف الخبر والجملة الاسمية في محل نصب مفعول ثان، وأما وجه النصب فبجعل "سواء" مفعولا ثانيا للفعل "جعل"، وقال أبو منصور الأزهري⁽⁵⁾ من نصب فعلى إضمار "جعلناه سواء" ومن رفع فعلى اعتبار ما قبل لفظ "سواء" تاما، فيكون بذلك "سواء" مرفوعا بالابتداء وبنفس الرأي قال أبو علي الفارسي⁽⁶⁾ وكذا القول عند ابن زنجلة⁽⁷⁾.

الفرع الثالث: الاسم بين المبتدأ والبدل والنعته وبين البدل والمضاف إليه:

قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَعِذَّ بِكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَافُوتٌ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿﴾ [النور: 58] اختلف القراء في قراءة لفظ "ثلاث" الثاني بين الرفع والنصب، فرفعها ابن كثير ونافع

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 253.

(2) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 222.

(3) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 3، ص 420.

(4) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 621.

(5) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 179.

(6) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 5 ص 270.

(7) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 475.

وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم، ونصبها حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر⁽¹⁾.

وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع أنه ابتداءً فرفعه بالابتداء أو رفعه لأنه خبر لمبتدأ محذوف، والحجة عنده لمن نصب أنه جعله بدلا من قوله تعالى "ثلاث مرات"⁽²⁾، وقد رجح الفراء قراءة الرفع بقوله: "والرفع في العربية أحب إليّ وكذلك أقرأ...."⁽³⁾

ووجه الرفع عنده إضمار ما يرفعه كأنه قال: "هذه ثلاث خصال" ودليله قوله تعالى: "سورة أنزلناها" أي "هذه سورة أنزلناها"، وقد أشار الزجاج إلى إضمار ما يرفع "ثلاث" حيث قال: "هي على معنى "هي ثلاث عورات" وأما قراءة النصب على إضمار فعل عمل في "ثلاث" على معنى "ليستأنوكم ثلاث عورات"⁽⁴⁾

وقد ذكر أبو جعفر النحاس وجهين لقراءة الرفع: الأول على أنها خبر لمبتدأ محذوف على لسان الفراء، والثاني الرفع بالابتداء نقلا عن الكسائي الذي قال نصا بالابتداء أما قراءة النصب فلها وجهان عنده أيضا الأول أنها بدل من "ثلاث مرات"، والثاني أن تكون على إضمار الناصب كما أسلفنا نكره، وهو قول الزجاج أي أن المعنى "ليستأنوكم ثلاث عورات"⁽⁵⁾

وقال أبو علي الفارسي بمثل ما قال به النحاس حيث أرجع قراءة الرفع إلى أنها خبر مبتدأ محذوف فصار كأنه قال "هذه ثلاث عورات"، فأجمل بعد التفصيل، ولكنه عندما علل قراءة

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص459-تعبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص483.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص264.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص260.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج4، ص52.

(5) إعراب القرآن، النحاس، ص657.

النصب فقد عللها بما عللها به ابن خالويه بقوله: "إن من نصب جعله بدلا من قوله "ثلاث مرات"⁽¹⁾.

وأما ابن زنجلة فقد علل قراءة النصب بأنها على البدل من "ثلاث مرات"، وذكر قول الزجاج بإضمار فعل ناصب، أما الوجه في الرفع فهو على أنهم جعلوه خبر ابتداء محذوف فكأنه قال "هي ثلاث عورات" فأجمل بعد تفصيل⁽²⁾

وفقا لما تقدم من آراء العلماء في قراءة الآية يتبين أن ابن خالويه قد اختصر جميع آرائهم، وذكر أكثر الأوجه قوة فمن رفع فعلى الابتداء، ومن نصب فعلى البدل.

قوله تعالى: ﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الدخان 7] اختلف

القراء في لفظ "رب"، حيث قرئ بالخفض وبالنصب، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر برفع الباء، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي بكسر الباء، هنا وفي المزمّل وعم يتساءلون وقرأ عاصم في رواية حفص هنا وفي عمّ يتساءلون بالكسر، وفي المزمّل رفعا وقرأ ابن عامر في المزمّل وعم يتساءلون كسرا وههنا وفي الدخان رفعا وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ذلك كله بالرفع⁽³⁾.

وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع بذكره لثلاثة أوجه⁽⁴⁾، مذكورة تفصيلا في غير كتاب من كتب توجيه القراءة، فقد جمع ما تفرق بينهم، حيث إن الزجاج قدر علّة الرفع على أن "رب" خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هو رب السماوات"⁽⁵⁾، وقد ذكر هذا السبب أبو جعفر النحاس بالإضافة إلى سبب ثان بقوله: "رب السماوات" يمكن أن يرفع على النعت

(1) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 5 ص 333.

(2) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 507.

(3) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 592، النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج 2، ص 371-397.

(4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 324.

(5) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 5، ص 275.

"السميع"، ويمكن أن يكون مرفوعاً على إضمار مبتدأ⁽¹⁾، وقد ذكر هذين الوجهين الأزهري⁽²⁾ حيث ردّ قراءة الرفع إلى النعت من "السميع" أو على إضمار مبتدأ أي بمعنى "هو رب السماوات"، وقد ذكر ابن زنجلة⁽³⁾ أن الرفع جاء على استئناف الكلام أي أن "رب" مرفوع على الابتداء، أما قراءة الجر فعلى الصفة من قوله "من ربك"، وأما الأزهري فرد الجر إلى الإبدال من قوله "رحمة من ربك..... رب السماوات والارض"⁽⁴⁾ وهو نفس قول ابن خالويه عند تعليل قراءة الخفض، فيكون بذلك ابن خالويه مطلعاً على آراء العلماء الذين سبقوه في ذلك الوقت، محيطاً بتفاصيل المسائل اللغوية، عارفاً لأوجه قراءة الآية.

قوله تعالى: ﴿الرَّكَتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ

إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ إبراهيم: [1 - 2] اختلف القراء في قراءة لفظ "الله" في الآية الكريمة، بين الجر والرفع، فقرأ بالجر ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي، وقرأ بالرفع نافع وابن كثير⁽⁵⁾، وقد علل ابن خالويه الرفع على أن لفظ الجلالة "الله" مبتدأ والكلام الذي قبله تام عند قوله: "الحميد"، وأما قراءة الخفض فعلى جعل اسم الجلالة بدلاً من "الحميد"، أو نعتاً له والنعت اصطلاح الكوفيين، والصفة اصطلاح البصريين، وقد قال الزجاج أن الرفع على إضمار مبتدأ وتقدير الكلام "هو رب"، وأما من قرأ بالجر فعلى الصفة من قوله "من ربك رب"⁽⁶⁾، وقد علل النحاس

(1) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 957.

(2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 371.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 747.

(4) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 371.

(5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 362-المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية دمشق، 1981م، ص 256.

(6) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 5، ص 273.

بمثل ما علل به ابن خالويه بقوله: "اللَّهِ" -بكسر الهاء- على البدل، والرفع على الابتداء، وإن شئت على إضمار مبتدأ⁽¹⁾، وقد علل بوجهي الرفع أبو منصور الأزهرى حيث قال: "من رفع فقال: "الله الذي" فهو على الإستتفاف ويجوز أن يكون مرفوعاً بإضمار "هو الله الذي"، ومن قرأ "الله الذي" خفضاً رده على "العذير الحميد الله الذي"⁽²⁾.

وقد فرق ابن خالويه هنا في هذا الموضع تقريباً لطيفاً بين البدل والنعته، فجعل النعت ما دل على حلية الإنسان فيميز بين الاسم وغيره، كقولك: "مررت بزيد الظريف"، وأما البدل فهو أن تسبق الحلية الاسم كقولك: "مررت بالظريف زيد"⁽³⁾.

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 184] اختلف القراء السبعة في قراءة لفظ "طعام"، حيث قرئ بالرفع وبالجر على الإضافة، فقرأ بالرفع ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي مع توحيد لفظ مسكين، وقرأ نافع وابن ذكوان وأبو جعفر بجمع لفظ مساكين⁽⁴⁾.

وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع على أن "طعام" بدل من "فدية"، والحجة لمن أضاف أنه جعل الفدية عن أيام متتابعة لا عن يوم واحد، وقد أشار ابن خالويه بالبدلية إلى أن الطعام هو نفسه الفدية فيجوز أن يبدل منه، وأما حجة الإضافة فهو أن الفدية تعبر عن إطعام اليوم واليوم⁽⁵⁾، فيجوز إضافة الإطعام إليها وقد وضّح أبو جعفر النحاس علّة البدلية والإضافة حيث أرجع قراءة الرفع إلى إبدال الطعام من الفدية لأن الطعام هو الفدية، وقد

(1) أنظر إعراب القرآن، النَّحاس، ص476.

(2) معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج2، ص371.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص202-203.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص176-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص301.

(5) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص93.

تجوز الإضافة لأن الفدية مبهمة تقع على الطعام وعلى غيره ومثال ذلك قوله: هذا ثوب خز فثوب مبهم يقع على الخبز والكتان والحريير، فجاز إضافة الخبز إليه وقياساً يجوز إضافة الطعام إلى الفدية لأن هذه الأخيرة قد تقع على الطعام أو على المال أو غيرهما من أنواع الفدية⁽¹⁾، فالطعام قد قرئ بالرفع والإضافة فمن رأى أن الفدية هي نفسها الطعام أجاز الإبدال، ومن رأى أن الفدية غير الطعام وأن الطعام هو المفدى به لا الفدية أجاز إضافة الطعام إلى الفدية، وهذان وجهان مقبولان في العربية معروفان عند علمائها.

الفرع الرابع: الاسم بين المبتدأ وموضع الحال

مما جاء عليه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أَمِنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جِزَاءٌ الْحَسَنَىٰ وَسَنُقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرٍ يُرِيدُ﴾ [الكهف: 88] حيث قرأ لفظ "جزاء" مضافاً مرفوعاً ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وأبو عمرو، وقرأها بالنصب حمزة والكسائي وحفص عن عاصم⁽²⁾.
وقد احتج ابن خالويه لرفع "جزاء" بأنها مبتدأ، والمعنى "فجزاء الحسنى له"، فيكون الجزاء مضافاً إلى الحسنى، وعلى هذه القراءة يقصد بالحسنى الحسنات والطاعات⁽³⁾، أما قراءة النصب فحجتها عند ابن خالويه أنها منصوبة على وضع المصدر في موضع الحال، كأنه قال: "فله الجنة مجزياً بها جزاء" وبنفس الحجة قال الزجاج (311هـ)⁽⁴⁾، وأبو

(1) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 80.

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 399، تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 448.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 430.

(4) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 3، ص 309.

منصور الأزهري (370هـ)⁽¹⁾، وأبو علي الفارسي (377هـ)⁽²⁾، وابن زنجلة (403هـ)⁽³⁾، فكلهم ابن خالويه في هذه المسألة لم يخرج عن عرف غيره من علماء الاحتجاج للقراءات.

ومما جاء أيضا قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: 95] حيث قرئ لفظ "جزاء" بالتثنية رفعا على أنه مبتدأ و"مثل" مرفوعة على أنها الخبر، وقرئ أيضا بالرفع على أنه مبتدأ مضاف و"مثل" بالخفض مضافا إليه والخبر قوله "من النعم"⁽⁴⁾.

الفرع الخامس: بين المبتدأ والتأكيد "بكل"

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَمَرَ كَلٌّ لِّلَّهِ يُخَفُّونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبَدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران: 154] قرئ لفظ "كله" بالنصب والرفع، فقرأ بالرفع أبو عمرو من السبعة ويعقوب، وقرأ باقي السبعة بالنصب⁽⁵⁾، وحجة الرفع عند ابن خالويه أنه جعله مبتدأ و"لله" الخبر، والجملة خبر "إن"⁽⁶⁾، وهي نفس حجة الفراء⁽⁷⁾، وحجة الزجاج⁽⁸⁾، وقد ذكر هذه الحجة النحاس أيضا⁽⁹⁾، وهي حجة الأزهري أيضا⁽¹⁰⁾.

- (1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص121.
- (2) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5، ص170.
- (3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص430.
- (4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص134.
- (5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص217، تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص328.
- (6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص115.
- (7) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج1، ص243.
- (8) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص480.
- (9) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص158.
- (10) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص277.

وأما حجة النصب عند ابن خالويه فهي على جعل "كله" تأكيداً فجاء منصوباً على نصب "الأمر" وتابعا في الحركة له، وقد ذكر الفراء أن حجة النصب مجيء الاسم على النعت من الأمر، وقد وافق ابن خالويه رأي من سبقه أو عاصره عند الزجاج⁽¹⁾، والنحاس⁽²⁾، والأزهري⁽³⁾، وهي أن النصب على التوكيد.

المطلب الثاني: الخبر.

الخبر هو الجزء المتم للفائدة، يسند للمبتدأ، ويخبر عنه، يبين المعنى الأساسي به، وهو ركن من أركان الجملة الاسمية، يأتي متقدماً ومتأخراً، مثبتاً ومحدوفاً، وظاهراً ومضمراً، مفرداً وجملة وشبه جملة، وله أحوال كثيرة، سيدرس هذا المطلب بعض هذه الأحوال ومن خلال كتاب الحجة لابن خالويه، وذلك ببيانها وذكر مواضعها من القرآن، وعزو قراءاتها لأصحابها، وتحليل تعليقات ابن خالويه ومقارنة آراء العلماء في هذه المواضع.

الفرع الأول: الاسم بين الخبر والحال

اللغة العربية من أعجب اللغات الإنسانية، ومن أوسعها معنى وأغزرها لفظاً، تنتقل الألفاظ فيها بين الأسماء والأفعال والحروف، ولكل نوع من أنواع ألفاظها وظائف إعرابية يحددها موقع الكلمة في الجملة وسياقها في المقام، وقد تشترك بعض الأسماء في إعرابين مختلفين يحملهما السياق وتجزئهما العربية، فيكون مراد صاحب الكلام معنى واحداً أو المعنيين جميعاً، ومما جاء في هذا الباب دوران الاسم بين الخبرية رفعا وبين الحالية نصبا وله أمثلة في القرآن الكريم أوردها ابن خالويه في حجته.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الأعراف:

32] فقد اختلفت قراءات كلمة "خالصة" بين الرفع والنصب، فرفعها قراءة نافع وحده،

(1) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص480

(2) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص158.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص277.

ونصبها باقي السبعة⁽¹⁾، وقد ذكر ابن خالويه حجة من قرأ بالرفع بقوله: "أراد قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وهي لهم خالصة يوم القيامة"⁽²⁾ فتكون حسب ابن خالويه خبرا بعد خبر أي هي للذين آمنوا _ وهي خالصة فتكون خالصة خبرا لمبتدأ محذوف يدل عليه الكلام المتقدم، وقد ذكر هذا الإعراب الزجاج بقوله: "فأما إعراب "خالصة" فهو أنه خبر بعد خبر، كما تقول: "زيد عاقل لبيب"⁽³⁾ وهو نفس رأي أبي منصور الأزهري⁽⁴⁾، أما قراءة النصب فحجتها عند ابن خالويه أن الكلام تم قبلها وأن أركان الجملة مكتملة من دونها، ونصبت على أنها حال لهم⁽⁵⁾، كما قال الزجاج: "كأنك قلت: هي ثابتة للمؤمنين مستقرة في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة"⁽⁶⁾ أي أن هذه الطيبات لهم وحالها خالصة يوم القيامة، أي هي للمؤمنين خالصة يوم القيامة أي حالها خالصة للمؤمنين عند امتلاكها. إذن فابن خالويه قد اختصر آراء العلماء في هذه الآية، واكتفى بالإشارة إلى المقصود من الموضوع بالضرورة.

ومن الأمثلة أيضا على هذه المسألة قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا بِغَيْكُم عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [يونس: 23] حيث قرئ "متاع" بالرفع والنصب، والحجة لمن رفع عند ابن خالويه أحد أمرين إما أن تكون الكلمة خبرا لقوله "إنما بغيكم"، فيصير الكلام "إنما بغيكم متاع الحياة"، أو يكون تمام الكلام عند قوله: "على أنفسكم" وتصير "متاع" خبرا

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص280، النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص269.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص154.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2، ص333.

(4) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص404.

(5) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص154.

(6) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2، ص333.

لمبتدأ مضمّر تقديره "هو"، أي "هو متاع الحياة"⁽¹⁾ والرفع قراءة السبعة إلا حفصا عن عاصم فإنه قرأ بالنصب⁽²⁾.

وحجة النصب عند ابن خالويه أنها حال منصوبة، ولم يخرج ابن خالويه في تعليقه عن عرف علماء التوجيه قبله حيث نجد مثالا لرأيه عند الزجاج في معاني القرآن حيث قال: "تقرأ متاع الحياة الدنيا خيرا لقوله "بغيتكم على أنفسكم"، ويجوز أن يكون خيرا على إضماره "هو" أي "هو متاع الحياة"⁽³⁾

وقد انفرد ابن خالويه بتعليل نصب المتاع على أنها حال، ولم يقل بها غيره من بين علماء التوجيه لأنهم يرون "متاع" منصوب إما على المصدرية أو هي مفعول لأجله أي "تتمتعون متاع الحياة الدنيا"⁽⁴⁾ لكن قد سبقه إلى هذا التعليل ابن جرير الطبري في تفسيره جامع البيان بقوله: "وبرفع "المتاع" قرأت القراءة سوى عبد الله بن أبي إسحاق، فإنه نصبه، بمعنى: "إنما بغيتكم على أنفسكم متاعاً في الحياة الدنيا"، فجعل "البغي" مرفوعاً بقوله: "على أنفسكم" ، و"المتاع" منصوباً على الحال"⁽⁵⁾

أما ابن خالويه فقد قال إنها في موضع الحال أي متمتعين فيصير الكلام -والله أعلم- "إنما بغيتكم على أنفسكم حال كونكم متمتعين بالحياة الدنيا" وفي هذا خروج من ابن خالويه عن

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص181.

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص325-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص398.

(3) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3، ص14.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3، ص14، الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص268.

(5) تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2001م، ج12، ص149.

جملة علماء توجيه القراءات يظهر من خلاله عمق تحليله وواسع اطلاعه على كلام العرب وتمكنه النحوي فالوجه جائز مستساغ وإن كان غيره أقرب للذهن منه.

الفرع الثاني: الاسم بين الخبر والبدل والمفعول.

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾

[العنكبوت: 52] اختلف القراء السبعة في لفظ "المودة" مع الظرف "مودة بينكم" حيث قرأت "مودة" بالرفع مع الإضافة "مودة بينكم" بضم تاء "مودة" وكسر نون "بينكم" وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، وقرأ بالنصب مع الإضافة حمزة وحفص عن عاصم "مودة بينكم" بنصب التاء وكسر نون "بينكم"، وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بالنصب في الجميع مع التنوين في تاء "مودة"⁽¹⁾.

وموضع الخلاف هو لفظ "مودة" الذي قرئ برفع التاء ونصبها، وبتنوينها مع النصب وكذلك لفظ "بينكم" الذي قرئ بفتح النون على أنه اسم، وبجرها على الإضافة وقد علل ابن خالويه أوجه القراءة حيث رد قراءة الرفع مع الإضافة "ضم تاء مودة وكسر نون بينكم" إلى وجهين: الأول منهما أن تكون "إنما" مركبة من كلمتين "إن" و"ما" فتكون "إن" ناصبة و"ما" اسم موصول بمعنى "الذي" في محل نصب اسم "إن" ومودة خبر "إن" وتلخيصه: "إن الذي اتخذتموه أوثاناً مودة بينكم"

والوجه الثاني أن تكون "مودة" مبتدأ وما قبلها مقطوع عنها، وتام الكلام عند أوثاناً، وأما حجة النصب عند ابن خالويه فمن وجهين الأول أن تكون "إنما" كلمة واحدة ويكون لفظ "مودة" مفعولاً لأجله للفعل "اتخذتم" والوجه الثاني أن تكون "مودة" بدلاً من "الأوثان" وسبب هذا الخلاف بين القراء كما بينه ابن خالويه راجع إلى دوران لفظ "مودة" بين الابتداء والخبر في الرفع وبين المفعول لأجله والبدل في النصب⁽²⁾ ومردُّ هذا الخلاف إلى

(1) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 498، تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 501.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 279.

لفظ "إنما" حيث إن من يرى أنها كلمتان يجعل لفظ "مودة" مرفوعا على أنه خبر "إن" الناصبة أما من يرى "إنما" كلمة واحدة فيكون لفظ "مودة" مرفوعا بالابتداء على اعتبار أن ما قبلها كلام تام وبهذا الرأي قال الفراء⁽¹⁾ والنحاس⁽²⁾، وأبو علي الفارسي⁽³⁾، وابن زنجلة⁽⁴⁾. والنصب يكون على اعتبار أن "إنما" كلمة واحدة وقد عمل الفعل "اتخذتم" في المودة فجعلها مفعولا لأجله.

إذن فالألفاظ المؤثرة في الجملة هي "إنما" التي إما أن تكون مركبة من كلمتين "إن" و"ما" اسم موصول اسم "لأن" وتكون "مودة" خبرا لأن مرفوعا، أو هي كلمة واحدة كفت فيها "ما" عمل "إن" فصارت لا عمل لها، والمودة رفعت على الابتداء لأن الكلام تم قبلها، أما النصب فلأنها مفعول لأجل الفعل "اتخذتم".

الفرع الثالث: الاسم بين الخبر والمفعول به

قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: 4] قرئ لفظ "حمالة" بوجهين الأول بالنصب "حمالة الحطب" لعاصم وقرأ الباقرن بالرفع⁽⁵⁾، وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع على أنها خبر مبتدأ، وأما علّة النصب فهي على أن الكلام يقدر فيه فعل ينصب "حمالة" بغرض الذم، فيصير الكلام "أعني حمالة الحطب"، فتكون "حمالة" مفعولا به لفعل مضمر تقديره "أعني"⁽⁶⁾، وقد ذكر النحاس⁽⁷⁾ وجهي الرفع في لفظ "حمالة الحطب" فقال: "الرفع فيه

(1) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج2، ص316.

(2) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص729.

(3) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5 ص428

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص550.

(5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص700-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص619.

(6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص377.

(7) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص1376.

قولان: أنه نعت لامراته، والآخر أنه خبر للابتداء، وأما النصب فأیضا فيه قولان الأول أنه منصوب على الحال، والثاني أنه منصوب على الذم أي "أعني حمالة الحطب".

وقد ذكر أبو منصور الأزهري⁽¹⁾ نفس حجج ابن خالويه وزاد عليها وجه النعت في الرفع والذي ذكره الفراء⁽²⁾، وأبو علي الفارسي⁽³⁾، إذن فقد ذكر ابن خالويه شطر الأوجه المعروفة في توجيه قراءة لفظ "حمالة" حيث ذكر من أوجه الرفع الرفع على أنها خبر لمبتدأ، ولم يذكر وجه النعت (الصفة) وذكر في النصب وجه النصب على إضمار فعل "أعني" بغرض الذم ولم يذكر النصب على الحال.

قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ أَعْفُو كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾ [البقرة: 219] اختلف القراء السبعة في لفظ "العفو" فقرأ بالرفع والنصب، فقرأ بالرفع أبو عمرو وحده، وقرأ باقي السبعة بالنصب⁽⁴⁾، والحجة عند ابن خالويه في تعليل الوجهين هي اعتبار "ماذا" كلمة أو كلمتين فمن اعتبرها كلمتين "ما" و"ذا" بمعنى "الذي" رفع العفو بأنه خبر، فيكون المعنى "الذي ينفقون العفو" وأما قراءة النصب فعلى أن "ماذا" كلمة واحدة و"العفو" مفعول به منصوب بالفعل "ينفقون"، وهذا رأي الفراء أيضا في أن النصب على الفعل "ينفقون العفو" والرفع على "الذي ينفقون عفو الأموال"⁽⁵⁾، ونفس حجة ابن خالويه نجدها عند الزجاج حيث قال: "من جعل 'ماذا' اسما واحدا ردّ العفو عليه ومن جعل 'ما' اسما و'ذا' خبرها وهي بمعنى 'الذي' ردّ العفو عليه

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج3، ص171

(2) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج3، ص298.

(3) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج6، ص452

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص182-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص304.

(5) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج1، ص40.

فرفعه كأنه قال: ما الذي ينفقون؟ فقال: العفو⁽¹⁾ وهو رأي النحاس أيضا⁽²⁾: "إن جعلت "ذا" بمعنى "الذي" جعلت الاختيار الرفع وجاز النصب، وإن جعلت "ما" و"ذا" شيئا واحدا كان الاختيار النصب وجاز الرفع".

وبنفس حجة ابن خالويه احتج أيضا أبو منصور الأزهري⁽³⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁴⁾، وابن زنجلة⁽⁵⁾، وقد ذكر ابن خالويه لطيفة في التفريق بين بناء "ذا" مع "ما" ومنعها مع "من"، حيث اعتل لبناء "ما" مع "ذا" أنهما يشتركان في العموم والإبهام، وهذا الإبهام والعموم غير موجود في "من" المختصة بمن يعقل فقط⁽⁶⁾.

الفرع الرابع: بين الخبر والمصدر

قوله "تعالى: ﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ [يس: 5] فمما اختلف فيه القراء لفظ "تنزيل" حيث قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر "تنزيل" بالرفع، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم "تنزيل" بالنصب⁽⁷⁾، وقد علل ابن خالويه الرفع على أن "تنزيل" خبر مبتدأ محذوف تقديره "هذا تنزيل العزيز"، والحجة لمن نصب أنه أراد المصدر "تنزيلا" ونصبه على إرادته⁽⁸⁾، وقد ذكر هذه العلة القراء في معانيه بقوله: "القراءة بالنصب على قوله "حقا إنك لمن المرسلين تنزيلا حقا" ويقصد هنا النصب على

(1) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص293.

(2) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص93.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص201.

(4) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2، ص316.

(5) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص134.

(6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص96.

(7) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص593-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد

بن الجزري، ص522.

(8) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص297-298.

المصدر كما قال ابن خالويه وأما قراءة الرفع فأرجعها الفراء إلى الخبر ويكون رفعه على الاستئناف كقوله "ذلك تنزيل العزيز الرحيم"⁽¹⁾، أما الزجاج فقد علل النصب بأنه على المصدر والمعنى "نزل الله ذلك تنزيلاً" وأما حجة الرفع فعلى معنى "الذي أنزل إليك تنزيل العزيز الرحيم"⁽²⁾، وقد ذكر النحاس أن حجة النصب أنه مصدر⁽³⁾، وبنفس علة ابن خالويه قال أبو منصور الأزهري⁽⁴⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁵⁾، غير أن أبا علي الفارسي وابن زنجلة⁽⁶⁾ ذكرا وجهاً ثانياً في الرفع وهو على الاستئناف، فيصير المعنى "تنزيل العزيز الرحيم هذا"

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: 240]، لفظ "وصية" قرئ بوجهين الأول على النصب، والثاني على الرفع، فقرأ من السبعة ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي "وصية" بالرفع، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو وحفص عن عاصم "وصية" نصبا⁽⁷⁾، وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع على أن "وصية" خبر لمبتدأ مضمرة والمعنى: "فأمرنا وصية" أو فاعلاً لكان التامة وقدره ب"فلتكن وصية" ودليله التصريح بها في قراءة عبد الله: "فالوصية لأزواجهم" وأما

(1) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج2، ص732.

(2) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج4، ص278.

(3) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص814.

(4) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص304.

(5) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج6، ص36.

(6) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص596.

(7) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص184-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد

بن الجزري، ص306.

حجة النصب عنده فهي أن "وصية" في موضع المصدر⁽¹⁾، قال أبو منصور الأزهرى⁽²⁾ من نصب أراد "فليوصوا وصية" على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره "فليوصوا"، والرفع على إضمار خبر تقديره "فعلهم"، ويصير الكلام "فعلهم وصية لأزواجهم"، وذكر أبو علي الفارسي وجهين لقراءة الرفع الأول أن تكون "الوصية مرفوعة" على الابتداء كما يرتفع "سلام عليكم"، والخبر لأزواجهم والوجه الثاني أن تكون "وصية" مبتدأ والخبر لمضمر تقديره "فعلهم وصية لأزواجهم"⁽³⁾.

الفرع الخامس: فتح وكسر همزة الضمير "أنا".

الضمائر من الأسماء التي وقع في بعضها اختلاف بين القراء ومن ذلك فتح وكسر همز ضمير المتكلم ليصير من المفرد إلى الجمع وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَأَنَا آخَرْتِكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: 13] حيث اختلف القراء السبعة في لفظ "أنا" فقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي و"أنا" خفيفة النون مفتوحة الهمزة، وقرأ "اخترتك" بالتاء بغير ألف، وقرأ حمزة أناً مفتوحة الهمزة مشددة النون، وقرأ "اخترناك" بالألف والنون⁽⁴⁾، وأما قراءة كسر همز "إنا" مع تشديد النون فهي قراءة عن الأعمش⁽⁵⁾ وقد علل ابن خالويه قراءة الفتح مع التخفيف بأن "أنا" اسم الله تعالى مرفوع بالابتداء الدال على المفرد، والحجة لمن كسر الهمزة أنه جعل "إنا" حرفاً مبتدأ اتصلت به نون الجمع الدالة على العظمة والملكوت، وحجة من فتح الهمزة أنه أرجع الكلام على "أني أنا ربك" و"أنا اخترناك" فتكون

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 98.

(2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج 1، ص 209.

(3) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 2، ص 342.

(4) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 417، النشر في القراءات العشر، محمد بن

الجزري، ج 2، ص 320.

(5) أنظر الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي اليشكري المغربي تحقيق جمال

بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط 1، 2007 م، ص 392.

النون مفتوحة على نفس المنوال كما تخبر الملوك عن أنفسها بنون الملكوت⁽¹⁾، و"إنا" مكسورة الهمزة جاءت على الاستئناف كما قال الفراء⁽²⁾ وقد جعل الزجاج الكسر على معنى الاستئناف وأما فتح الهمزة فمن باب الحكاية⁽³⁾.

وقد جعل النحاس القراءتين بنفس المعنى، ورجح قراءة الفتح لأنها موافقة للخط وجاءت على نسق الآية من فتح الهمزة كما في قوله "إني أنا ربك"⁽⁴⁾، وقد قال أبو منصور الأزهري⁽⁵⁾ بمثل قول ابن خالويه بأن قراءة الكسر على إرادة نون الملكوت، وأما قراءة الفتح فعلى اختصاص الله تعالى بالفعل وحده لم يشرك في اختياره أحدا، وقد قال ابن زنجلة بقول النحاس حيث قوى قراءة الفتح مع التخفيف بموافقتها الخط وجريها على نسق الآية⁽⁶⁾، ومما جاء بفتح الهمزة وكسرها واعتل له ابن خالويه أيضا بالعطف أو الاستئناف فكرر فيه العلة السابقة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: 54] حيث قرئت الآية بفتح الهمزة وكسرها في قوله "أنه من عمل - فإنه غفور رحيم" على العطف والاستئناف، فمن فتح فعلى العطف، ومن كسر الهمزة فقد جعل تمام الكلام قبلها وابتدأ بها⁽⁷⁾.

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 241.

(2) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 176

(3) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 3، ص 352

(4) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 578.

(5) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 144.

(6) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 452.

(7) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 140.

الفرع السادس: العطف على الضمير المجرور.

ينقسم العطف على الأسماء إلى أربعة أضربٍ بحسب العاطف والمعطوف عليه:
"عطفُ اسم ظاهر على ظاهرٍ آخر مثله، وعطفُ ظاهر على مضمّر، وعطفُ مضمّر على مضمّر، وعطفُ مضمّر على ظاهر⁽¹⁾، واختلف النحاة في مسألة عطف الاسم الظاهر على الضمير عموماً وعلى الضمير المجرور خصوصاً، حيث انقسمت آراؤهم إلى ثلاثة مذاهب الأول يقول بجواز العطف مطلقاً وهو مذهب الكوفيين، والثاني وجوب إعادة الجار إلا للضرورة وهو مذهب البصريين، والمذهب الثالث اشترط تأكيد الضمير عند العطف عليه وهو قول الجرمي⁽²⁾، وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بكثرة السماع الوارد في المسألة، ذكر السمين الحلبي أمثلة لأدلتهم فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1] على قراءة الأرحام بالخفض وقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتْلَىٰ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 127] وقوله تعالى: ﴿لَنَكِينِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 162] وقوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 217] ففي هذه الشواهد أدلة للعطف على الضمير المجرور (والأرحام - وما يتلى - والمقيمين - والمسجد الحرام).

ومن الشعر قول العباس بن مرداس:

أَكْرُ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي.... أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمِّ سِوَاهَا⁽³⁾.

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص277.

(2) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2، ص394.

(3) أنظر ديوان العباس بن مرداس، جمع يحيى الجبوري، ص110.

وقول الآخر

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوَّهُمْ.....فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرَهَا(1)

وأنشد سيبويه

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونًا وَتَشْتِمْنَا.....فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ(2).

ففي هذه الآبيات شواهد على جواز العطف على الضمير (أم سواها- وسعيرها-والأيام)⁽³⁾ وقد ذكر ابن الأنباري في إنصافه ردًا على حجج الكوفيين في المسألة فقال: إن قوله تعالى: ﴿ءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: 1] ليس مجرورا بالعطف على الضمير بل هو مجرور بالقسم، أو بباء مقدره حذف لدلالة ما قبلها عليها.

أما قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: 127] إن "ما" في الآية ليست في موضع جر بل في موضع رفع، أو أن الاسم معطوف على النساء وليس على الضمير⁽⁴⁾.

وذكر أيضا علل البصريين في هذه المسألة حيث اعتلوا:

- بأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد لا يجوز انفصال أحدهما عن الآخر.
- والحجة الأخرى أن الضمير عوض عن التنوين فكما لا يجوز العطف على التنوين فكذلك لا يجوز العطف على الضمير.

(1) أنظر شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون

هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م ج3، ص377.

(2) أنظر الكتاب، سيبويه، ج2، ص383.

(3) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج2، ص396.

(4) أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق جودة مبروك محمد مبروك،

مكتبة خانجي، القاهرة، ط1، ص371-379.

- والحجة الأخرى أنه لا يجوز عطف المضمرة المجرورة على المظهر المجرور فلا تقول: "مررت بزيد وك" فكذلك لا يجوز عكسها بالقول "مررت بك وزيد"⁽¹⁾.

وقد رد السمين الحلبي على علل البصريين وبين ضعف أدلتهم، أما دليل الضمير عوضاً عن التتوين فكما لا يجوز العطف على التتوين لا يجوز العطف على الضمير، ووجه ضعفه عنده أنه و بمقتضى هذه العلة كان لا يجب أن يعطف على الضمير المرفوع والمنصوب كما لا يعطف على التتوين، وذلك أنهم يجيزون العطف على الضمير المرفوع والمنصوب⁽²⁾، من خلال ما تقدم يظهر انتصار ابن الأنباري للبصريين، وكذا انتصار السمين الحلبي للكوفيين، ولكن المسألة تترجح جهة الكوفيين لأنها ناهضة بدليل القراءة السبعية "والأرحام"، وقد جاء في كتاب الحجة ذكر لهذه المسألة.

عند قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْفُورًا يَكْفُرُ الَّذِينَ خَلَقُوا مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأْتَقُوا اللَّهَ الَّذِي سَاءَ لَوْ نَبَهُ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: 1] حيث اختلف القراء في لفظ "الأرحام" بين النصب والجر، واختلف النحاة بعدهم في ذلك فقرأ السبعة إلا حمزة "الأرحام" نصبا، وقرأ حمزة وحده "الأرحام" خفضا⁽³⁾، وقد علل ابن خالويه أوجه القراءة وعزا قراءة النصب إلى البصريين لأنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور وعدد وجوها من عللهم وهي أن الجار والمجرور كالشيء الواحد لا ينفرد عنه ولا يحال بينه وبينه، وشرط العطف عليه عند البصريين إعادة الخافض، والحجة الأخرى أن الله تعالى نهى عن الحلف بغير الله فهذا سبب يقوي عندهم قراءة النصب حسب ابن خالويه⁽⁴⁾ وقلب ابن خالويه ما

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ص 371-379.

(2) أنظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، ج 2، ص 396.

(3) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 226-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 334.

(4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 119.

احتج به الكوفيون دليلاً على جواز العطف على الضمير المجرور إلى دليل يؤكد مذهب البصريين، بقوله إنما يجوز مثل ذلك في نظام الشعر ووزنه اضطراراً كما قال الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَيْتَ تَهْجُونََا وَتَشْتَمُنَا.....فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ(1).

وهذا البيت كما تقدم وأسلمنا ذكره سيبويه في كتابه، وهو من حجج الكوفيين على مذهبهم، القاضي أن العطف على الضمير المجرور جائز في كلام العرب موجود في أشعارهم، لكن ابن خالويه استدل به على أنه من الضرورة الشعرية فقط فاعتبره شاهداً على الاضطرار واعتبره الكوفيون شاهداً على الجواز، ثم ذكر ابن خالويه مذهب الكوفيين في القراءة وهي قراءة "الأرحام" بالخفض وعلتهم فيها إضمار الخافض لدلالة ما قبله عليه، ثم انتصر للكوفيين بقوله: "وإن كان البصريون لم يسمعو الخفض في مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم"⁽²⁾، وبين أن الأصل في القراءة الرواية وأن الكوفيين مع إجازتهم للعطف على الضمير المجرور واحتجاجهم لهذه المسألة بالروايات والسماع إلا أنهم يختارون النصب في القراءة، لأن أكثر السبعة يقرؤون بها، ولأن الرواية جاءت بهذا الوجه، فوجب إتباعها وإن خالفت قواعدهم، فالرواية والنقل مقدمان في قراءة القرآن وحفظه، وقد جود الزجاج قراءة النصب وخطأ قراءة الخفض من جهتين الأولى العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا اضطراراً والثاني عدم جواز الحلف بغير الله⁽³⁾.

أما النحاس فذكر أن رؤساء البصريين لحنوا القارئ بخفض الأرحام ولم يجيزوها شرعاً، وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح ولم يذكروا علة قبحه⁽⁴⁾

(1) أنظر الكتاب، سيبويه، ج2، ص383.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص119.

(3) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج2، ص6.

(4) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص169.

وأما أبو منصور الأزهري فقد حذو الزجاج فجود قراءة النصب وضعف قراءة الجر عند جميع النحويين ولم يجزها شرعا أيضا لأن فيها حلفا بغير الله⁽¹⁾.

وقال أبو علي الفارسي إن قراءة الخفض ضعيفة في القياس قليلة في الاستعمال العربي⁽²⁾ وأما ابن زنجلة⁽³⁾ فلم يضعف قراءة الجر وذلك لأنها منقولة عن الأئمة بأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الصواب إذ لا يجوز تضعيف قراءة ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم غير خارجة عن كلام العرب، إذ إن هذا الوجه موجود أيضا في كلامهم كما سبق وتقدم في بداية الكلام عند عرض مذهب كل فريق، وكما قال ابن خالويه إذا كان البصريون لم يسمعوا الخفض ولا عرفوا إضمار الخافض فقد عرفه غيرهم.

المطلب الثالث: الاسم المستثنى.

الاستثناء أحد الأساليب النحوية القائمة على إخراج شيء من آخر بواسطة أداة من أدوات الاستثناء المشهورة، ومن خلال هذا المطلب ستم معالجة المواضع القرآنية التي وقع فيها الاستثناء واختلف في قراءتها القراء السبعة من خلال كتاب الحجة.

الفرع الأول: الاستثناء بـ "إلا"

يأتي أسلوب الاستثناء في اللغة العربية بشكل متكرر، وبأدوات مختلفة ذكرها النحويون في كتبهم ومن أدوات الاستثناء "إلا" والتي تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، وينقسم الاستثناء باعتبار أركانه إلى تام وناقص، وباعتبار نسبة المستثنى إلى جنس المستثنى منه إلى متصل ومنقطع، ويقصد بالاستثناء التام ما ذكر فيه جميع أركان الاستثناء يعني (المستثنى منه + الأدوات + المستثنى) وأما الاستثناء الناقص فهو ما حذف من أركانه المستثنى منه وترك في الكلام دليل عليه، وأما أقسام الاستثناء باعتبار حال المستثنى منه فينقسم إلى موجب أو مثبت ومنفي، ويقصد بالمثبت ما كان خاليا من أدوات النفي، أما ما

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1 ص 291.

(2) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 3، ص 122.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 190.

كان به أداة النفي فهو استثناء منفي، ومن خلال ما تقدم فإن أسلوب الاستثناء إما أن يكون استثناء تاما موجبا، وإما استثناء تاما منفيا، والثالث الاستثناء الناقص المنفي وهو ما يطلق عليه الإستثناء المفرغ، والنوعان الآخران هما الإستثناء المتصل، والإستثناء المنقطع.

- الاستثناء التام الموجب كقولك: "نجح الطلاب إلا عمرا" فقد تمت أركان الاستثناء فهو تام ولا نفي فيه فهو موجب.

- الاستثناء التام المنفي: "ما حضر الطلاب إلا عليا" هنا الاستثناء تام لأن جميع أركانه موجودة منفي لأن فيه أداة نفي.

- "الاستثناء المتصل: المستثنى منه من جنس المستثنى مثل: "نجح الطلاب إلا زيدا".

- الاستثناء المنقطع: وهو ما كان المستثنى منه غير جنس المستثنى مثل: "جاء الصيادون إلا كلابهم"

- الإستثناء المفرغ المنفي: "ما قام إلا زيد" يقصد بالمفرغ أن يتفرغ ما قبل "إلا" للعمل فيما بعدها إن نصبا فنصب وإن رفعا فرفع وإن جرا فجر، وهو استثناء لم يذكر فيه ركن المستثنى منه⁽¹⁾.

وللمستثنى "بالإ" حالات إعرابية تختلف بحسب اختلاف نوع الأسلوب، وقد ذكرها ابن مالك في شرحه للتسهيل بقوله: "المستثنى بالإ إذا ذكر المستثنى منه ينصب في الموجب وغيره ولكن في الموجب لا يشارك النصب شيء وفي غير الموجب يشاركه البذل راجحا"⁽²⁾، ومقصود ابن مالك أن أسلوب الاستثناء التام الموجب يعرب فيه المستثنى منصوبا وأما إذا كان منفيا فإن الاسم الواقع بعد "إلا" إما أن يعرب مستثنى منصوبا أو يعرب بدلا من المستثنى منه فيحمل حكمه الإعرابي إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب وإن جرا فجر، وقد جاء مثل هذا الاستثناء في كلام الله في غير موضع من القرآن الكريم ذكر ابن خالويه منها

(1) أنظر المعجم المفصل في علم اللغة، راجي الأسمر-محمد التونجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت.ط)، ج1، ص31.

(2) شرح التسهيل، ابن مالك، ج2 ص271.

اختلافهم في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كُنْبَنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَخْرَجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: 66]، حيث تفرد ابن عامر بنصب "قليلا" ورفعها باقي السبعة⁽¹⁾.

رجح ابن خالويه قراءة الرفع واعتبرها وجه القراءة لأنها قراءة أكثر السبعة، أما قراءة النصب فقد تفرد بها ابن عامر فحجة النصب عند ابن خالويه ما نقله عن الفراء أن "إلا" مركبة من "إن" و"لا" ف "ما فعلوه إلا قليلا" كما كانت لولا مركبة من "لو" و"لا"⁽²⁾، ثم أضاف وجهها آخر يُحتجّ به على النصب لكنه أشار بعد ذلك إلى ضعفه، بقوله: "جاز نصب 'قليلا' والحجة الثانية أن العرب تنصب في النفي بإضمار فعل تقديره 'استثنى' فتصير الجملة 'ما فعلوه استثنى قليلا'⁽³⁾

وهناك حجة ثالثة وهي أن الكلام على تمامه عند الوقف على "ما فعلوه"، فيصير ما بعدها منقطعا عما قبلها، "فعلى هذا تصح قراءة ابن عامر بالنصب كأنه قال: "ما فعلوه" على تمام الكلام وترك تقدير البدل فيه ثم قال بعد ذلك "إلا قليلا منهم" فهذا وجه صحيح⁽⁴⁾، وقد أشار الفراء إلى مسألة قطع الاسم الذي بعد "إلا" عما قبله وجوز فيه النصب بقوله: "جعل ما بعد 'إلا' كالمنقطع عن أول كلامك كقولك: 'ما قام القوم اللهم إلا رجلا' فإذا نويت الانقطاع نصبت وإذا نويت الاتصال رفعت⁽⁵⁾، وقد اشتهر بين علماء اللغة وتوجيه القراءات

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص235، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ص81. الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص362.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص125-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين الأنباري، تحقيق مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2003م ص225 .

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص125.

(4) المصدر نفسه، ص125.

(5) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج1، ص166.

تعليلان، الرفع على البدلية، والنصب على الاستثناء بالفعل "استثنى"، والقول للأخفش⁽¹⁾،
والفراء⁽²⁾، والنحاس⁽³⁾، وأبي منصور الأزهري⁽⁴⁾، وابن زنجلة⁽⁵⁾، وحمل أبو علي الفارسي
قراءة النصب في الاستثناء المنفي على النصب في الاستثناء الموجب فمن قال "ما جاءني
أحد إلا زيدا" فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب وذلك أن قولهم "ما جاءني أحد" كلام تام،
كما أن "جاءني القوم" كلام تام، فينصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث
اجتماعهما في أن كل واحد منهما كلام تام⁽⁶⁾، وهذا مشابه لاختيار ابن خالويه في المسألة
فيكون بهذا قد عبر عن مسألة طويلة بألفاظ قليلة وأحاط بجميع الأوجه التي ذكرها علماء
القراءات والنحو.

ومما جاء أيضا في باب الاستثناء قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَحَ﴾^ط
مُصِيبًا مَّا أَصَابَهُمْ ﴿[هود:81] فقد قرئ لفظ "امراتك" بالرفع والنصب، وقد علل ابن خالويه
القراءة بأنها على البدلية في الرفع، مشيرا إلى الاستثناء التام المسبوق بنفي أو شبهه بقوله:
"الحجة لمن رفع أنه استثناهما من "ولا يلتفت منكم أحد"⁽⁷⁾ لأن الإستهناء المنفي يجوز فيه
النصب على الاستثناء وكذا البديل أما قراءة النصب فعلى الإستهناء الموجب وذلك بعطفها
على "فاسر بأهلك" إذ الإختيار في هذا الاستثناء النصب⁽⁸⁾، فمن رفع جعلها بدلا من "أحد"
فيكون الكلام: "ولا يلتفت منكم أحد إلا امراتك"، وأما من نصب فجعلها مستثناة من قوله:

(1) أنظر معاني القرآن، الأخفش، ج1، ص205.

(2) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج1، ص166.

(3) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص193.

(4) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص311.

(5) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص206.

(6) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج3، ص169.

(7) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص190.

(8) المصدر نفسه، ص190.

فاسر بأهلك"، فيصير الكلام "فاسر بأهلك إلا امرأتك"، وبقراءة النصب قال الأخفش⁽¹⁾، وعلى نفس الرأي جاء كلام الزجاج⁽²⁾، وقال الفراء: "إن حجة الرفع في امرأتك هو عطفها على "أحد"⁽³⁾، وقال أبو علي الفارسي: "إذا جعلت قوله "إلا امرأتك" مستثنى من "لا يلتفت" كان الوجهان الرفع والنصب والوجه الرفع: وإن جعلت الاستثناء في قوله "بأهلك" لم يكن إلا النصب"⁽⁴⁾.

من خلال ما سبق يظهر أن ابن خالويه يستدل لكل قراءة بوجه في العربية معروف، فإن كان الاستثناء تاما موجبا ففيما بعد "إلا" النصب وجها واحدا وأما إن كان الاستثناء تاما منفيا ففيما بعد "إلا" وجهان النصب على الاستثناء، أو الرفع على البدل من المستثنى منه.

الفرع الثاني: الاستثناء بغير

"غير" من أدوات الاستثناء التي تخرج ما بعدها من حكم ما قبلها، "اعلم أن كل موضع جاز أن تستثني فيه ب (إلا) جاز الاستثناء فيه بغير"⁽⁵⁾، وتعرب "غير" إعراب الاسم الواقع بعد "إلا" فتتصب على الاستثناء في حال الاستثناء الموجب التام، أو تعرب بالنصب على الاستثناء، أو تابعة للمستثنى منه بدلا أو صفة في الاستثناء التام المنفي، وتعرب بحسب موضعها في الجملة في الاستثناء المنفي المفرغ، كما تقدم شرحنا لأنواع الاستثناء بإلا" وقد جاء في القرآن الكريم آيات فيها الاستثناء "بغير" علل لها ابن خالويه في كتابه الحجة منها:

-
- (1) أنظر معاني القرآن، الأخفش، ج1، ص387.
 - (2) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج3، ص70.
 - (3) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص24.
 - (4) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص371.
 - (5) المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، (د.ت.ط)، ج4، ص422.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا هُودًا قَالُوا يَنْقُومُ اللَّهُ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَنْقُومُونَ﴾ [الأعراف:

65] اختلف القراء السبعة في لفظ "غير"، حيث يختلف إعرابه باختلاف تقديره في الآية

بالرفع والخفض، فقرأه السبعة بالرفع إلا الكسائي وأبا جعفر فإنهما قرآ بالخفض⁽¹⁾.

وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع بأنه على الاستثناء، فأعربه بما كان يعرب به

الاسم بعد "إلا"، يعني على البديل، وجوّز الرفع على الصفة "للإله" المرفوعة قبل دخول

"من" عليها، وحجة الخفض عنده أن الصفة تتبع الموصوف في الإعراب فلما كان "إله"

مخفوضاً كان "غير" على الخفض، والقصد القياس على مثل قولهم: "معي درهم غير زائف"

يعني صفته غير زائف⁽²⁾، وقد علل ابن خالويه الجرّ بما علّله به الفراء حيث جعل حجة

الجرّ أن تكون "غير" نعناً "للإله" وأما الرفع فعلى الحجة التي قدمها ابن خالويه بجعله

مرفوعاً على التأويل قبل دخول "من" على الجملة وقد قرئ بالوجهين جميعاً⁽³⁾.

وقد اعتل الزجاج بعلّة رفع "غير" على معنى "ما لكم إله غيره" وأن "من" دخلت من

باب التأكيد، وأما من جرّ فعلى الصفة وبجعل "غير" تابعا "للإله"⁽⁴⁾، وقد ردّ النحاس الرفع

إلى جهتين الأولى أن يكون "غير" في موضع "إلا" فيعرب إعراب الاسم بعد "إلا"، وأما

الوجه الثاني فعلى أن يكون نعناً على الموضع أي: "ما لكم إله غيره"⁽⁵⁾، وقال أبو منصور

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 284 تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد

بن الجزري، ص 373.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 157.

(3) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 382.

(4) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 2، ص 348.

(5) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 310.

أن حجة الخفض على جعله نعنا "للإله" وأما الرفع فعلى جعله تابعا و"من" زائدة⁽¹⁾، وبنفس العلل قال أبو علي الفارسي⁽²⁾ وابن زنجلة⁽³⁾ ومكي ابن أبي طالب⁽⁴⁾

ودخل تحت هذا الباب قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [النساء: 95] حيث رفعت "غير" على الصفة، والحجة لمن نصب أنه جعله استثناء بمعنى "إلا" فأعربها إعراب الاسم بعد "إلا".

وكذلك قوله: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَفْضُلْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ وَأَعْلَى عَدَوَاتِ النِّسَاءِ﴾ [النور: 31] فقد احتج له ابن خالويه بمثل ما احتج للآيتين السابقتين، وخلاصة الكلام في هذه المسألة أن "غير" تفيد الاستثناء وتقع في موضع ما بعد "إلا" فتعرب إعرابه إلا في حالة الاستثناء التام المنفي فعلى وجهين إما النصب على الاستثناء، أو بدل من المستثنى منه، وقد بين ابن خالويه هذه الأوجه في تعليقه هذه القراءة فهذا بيانها في كلام العرب.

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص410.

(2) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص40.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص286.

(4) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص467.

المطلب الرابع: المفعول به والبدل.

المفعول به أشهر المفاعيل وأكثرها تكراراً في سياقات الكلام، وهو اسم دال على من وقع عليه الفعل يكون منصوباً، ويرد بعد الفاعل غالباً وله أحكام عدة، يعالج هذا المطلب بعضها من خلال ما ورد من مواضع في الحجة بالإضافة إلى معالجة مسائل الاسم التابع للمبدل منه إعراباً وهو البدل.

الفرع الأول: الاسم بين المفعول به والمبتدأ والخبر

أغلب الأسماء المنصوبة تكون مفعولات، وقد تسمح العربية في قواعدها والجمل في سياقاتها أن يكون الاسم في موضع رفع أو نصب بجواز الوجهين كما تقدم ذكرنا أن بعض الأسماء ينصب على الحالية وقد يرفع على الخبرية وقد جاء في القرآن الكريم بعض الأسماء تنصب على أنها مفعولات وترفع على أنها إما مبتدأ أو خبر، وقد ذكر ابن خالويه مواضع هذه الأسماء وبين حجج أصحاب كل قراءة على ما سنبينه تالياً:

مما جاء تحت هذا الباب قوله تعالى: ﴿ فَشَهِدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [النور: 6] حيث قرئ لفظ "أربع" بوجهين بالرفع والنصب، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بالنصب، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم "أربع" رفعاً⁽¹⁾، وقد علل ابن خالويه قراءة الرفع بأنها "خبر لقولهم "فشهادة أحدهم"، والحجة لمن نصب أنه جعلها مفعولاً به لفعل مضمّر تقديره "فشهادة أحدهم أن يشهد أربع شهادات"⁽²⁾، ولم يخرج ابن خالويه في تعليلاته عن سبقه أو عاصره فقد قال بمثل ما قال به النحاس الذي جعل الرفع على الابتداء والخبر أي: "فشهادة أحدهم التي تزيل عنه حد

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 452 تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 479.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 260.

القاذف أربع شهادات كما تقول صلاة الظهر أربع ركعات، وجعل النصب كما قال ابن خالويه على إضمار فعل فالتقدير أن يشهد أحدهم أربع شهادات⁽¹⁾، وهو رأي أبي منصور الأزهري⁽²⁾، وبه قال أيضا ابن زنجلة⁽³⁾، ومكي ابن أبي طالب⁽⁴⁾.

ومما جاء أيضا ﴿وَلَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوهاَ شَهْرًا وَوَأَحْمَهاَ شَهْرًا وَأَسْلَمَنا لهُ عَيْنَ القَطْرِ وَمِنَ الجِنِّ مَن يَعمَلُ بَيْنَ يَدَيهِ بِأَذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُم عَن أَمْرِنَا نُذِقْهُم مِّن عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [سبأ: 12] حيث قرئ لفظ "الريح" بالرفع والنصب، فقرأ عاصم في رواية أبي بكر برفع "الريح"، وقرأ حفص عن عاصم وباقي السبعة بالنصب⁽⁵⁾، وقد علل ابن خالويه قراءة النصب بأنها مفعول به لفعل مضمر تقديره "وسخرنا لسليمان الريح"، وأما حجة الرفع فهي الابتداء أي "الريح" مبتدأ مؤخر "ولسليمان" جار ومجرور في محل رفع الخبر⁽⁶⁾.

ولم يخرج ابن خالويه عن عرف غيره فقد قال الفراء إن "الريح" منصوبة على إضمار وسخرنا⁽⁷⁾ وبها قال أبو علي الفارسي⁽⁸⁾، وقال مكي ابن أبي طالب إن قراءة "الريح" بالرفع على الابتداء..... ونصبها على إضمار "وسخرنا"⁽⁹⁾.

(1) أنظر إعراب القرآن، النَّحاس، ص 645.

(2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 202.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 495.

(4) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج 2، ص 134.

(5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 527-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 515.

(6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 293.

(7) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 356.

(8) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 6، ص 10.

(9) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج 2، ص 203.

الفرع الثاني: الاسم بين المفعول به والمبتدأ

قوله تعالى: ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْمُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ [يس: 39] قرئ لفظ "القمر"

بالرفع والنصب، فقرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو، وقرأ بالنصب عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي⁽¹⁾، وقد علل ابن خالويه⁽²⁾ قراءة الرفع أن "القمر" مبتدأ وما بعده خبر عنه، أما من نصب فيجعله مفعولاً به مع إضمار فعل يفسره ما بعده فيكون التقدير "قدرنا القمر قدرناه"، وهذا الرأي في التعليل نجده عند النحاس حيث قال: "يجوز أن يكون القمر مرفوعاً بالابتداء وأما النصب فعلى إضمار فعل"⁽³⁾، وقد قدّم الفراء الرفع بقوله: "والرفع فيه أعجب إليّ من النصب وحجته قوله تعالى: "وآية لهم الليل" فهي معطوفة عليه... ومن نصب أعمل الفعل المتأخر في القمر فصار وقدرنا القمر منازل كما فعلنا بالشمس"⁽⁴⁾، تأصيل الخلاف في قراءة الآية يأتي من وجهين الأول: أن يكون "القمر" مبتدأ والحجة في ذلك أن العرب تقدم مطابقة الألفاظ ما لم يفسد المعنى والمقصود بهذا الكلام "إذا جئت بجملة صدرتها بفعل، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى، وفيها فعل، كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الثانية، وبناء الاسم عليه"⁽⁵⁾، وهي حجة الرفع والوجه فيها عطف الآية على قوله تعالى "وآية لهم الليل" فكما كانت الجملة الأولى إسمية والرفع فيها على الابتداء جاز العطف عليها بجملة إسمية ورفع "القمر" على الابتداء، أما النصب ففيه إحتجاجان الأول أن يكون "القمر" منصوباً بإضمار فعل يدل عليه ما بعده، أما الثاني فيكون منصوباً بسبب الإشتغال وهو: أن يشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص540-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص523.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص298.

(3) إعراب القرآن، النحاس، ص821.

(4) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص378.

(5) شرح المفصل، ابن يعيش، ج1، ص404.

نصبه للفظ ذلك الاسم فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه الوجهان -الرفع والنصب- والراجع الرفع⁽¹⁾ أي أن يتقدم الاسم ويأتي بعده فعل متصرف فيكون هذا الفعل المتأخر متصلا بضمير راجع على الاسم المتقدم شغله عن العمل في هذا الاسم اتصالة بالضمير بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم؛ لعمل فيه النصب، فيكون الاسم على وجهين الرفع على الابتداء والنصب على إعمال الفعل المتأخر فيه وهو نفس ما أشار إليه الفراء بقوله: "ومن نصب أعمل الفعل المتأخر في القمر فصار وقدرنا القمر منازل كما فعلنا بالشمس"⁽²⁾

إذن ففي الرفع وجهان ذكر منهما ابن خالويه وجها واحدا وهو الابتداء ولم يذكر وجه العطف كما قال ابن زنجلة: "الرفع على قوله "وآية لهم القمر قدرناه" مثل قوله: "وآية لهم الليل نسلخ منه النهار"⁽³⁾، وقد ذكر الوجهين أيضا مكي ابن أبي طالب بقوله: "وحجة من رفع وهو الاختيار لأن عليه أهل الحرمين وأبا عمرو أنه قطع مما قبله وجعله مستأنفا فرفعه بالابتداء، ويجوز أن يكون رفعه على العطف على قوله "وآية لهم" فعطف جملة على جملة"⁽⁴⁾، فيظهر بهذا أن ابن خالويه غير خارج عن عموم آراء علماء توجيه القراءات بل يظهر تحكما في ألفاظه حيث يختصر المسألة اختصارا بألفاظ قليلة تحيط بالمراد كاملا، وتظهر تحكمه في اللغة وإحاطته بأبواب النحو المعروفة من خلال تحليلاته وتعليقاته للقراءات القرآنية.

(1) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1، 1954م، ج1، ص296.

(2) معاني القرآن، الفراء، ج2، ص378.

(3) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص599.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج2، ص216.

الفرع الثالث: الاسم بين الفاعل والمفعول به

قوله تعالى: ﴿فَلَقَّحْءَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 37] اختلف القراء السبعة في قراءة لفظي "آدم - وكلمات"، فقرأ ابن كثير بنصب "آدم" ورفع "كلمات"، وقرأ الباقر برفع "آدم" وكسر التاء من "كلمات"⁽¹⁾، واحتج ابن خالويه لقراءة الرفع ((رفع آدم ونصب كلمات)) بأنها على الفاعل وأن الله لما علم آدم كلمات فأمره بهن تلقاهن بالقبول عنه، وأما قراءة النصب ((نصب آدم ورفع كلمات)) فعلى أن آدم مفعول به وأن الكلمات هي الفاعل فمن تلقاك فقد تلقيته وما نالك فقد نلته⁽²⁾، وذلك لأن الفعل "تلقى" من أفعال المشاركة فيجوز أن يقلب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا لأن الفعل والقيام به خارج منهما معا فمن قاتلته فقد قاتلك، ومن جالسته فقد جالسك، ومن نادته فقد نادتك، وقد قال الفراء إن المعنيين جميعا سواء، لأن ما لقيك فقد لقيته⁽³⁾، وقد قوى الزجاج وجه الرفع ((رفع آدم ونصب كلمات)) في العربية⁽⁴⁾، وبنفس قول الزجاج قال أبو منصور الأزهري، حيث جود قراءة السبعة إلا ابن كثير كما أجاز قراءة ابن كثير على معنى المشاركة⁽⁵⁾ الذي قدمناه وقواه أيضا أبو علي الفارسي⁽⁶⁾، وبنفس علّة ابن خالويه اعتل ابن زنجلة⁽⁷⁾، لأن هذا التعليل موجود في العربية معروف في كلامهم لأن من لقيته فقد لقيك وما نالك فقد نلته.

(1) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص154-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 285.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص75.

(3) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج1، ص28.

(4) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج1، ص47.

(5) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص148.

(6) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج2، ص42.

(7) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص94.

الفرع الرابع: الاسم بين البدل والمصدر وبين البدل والحال.

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: 34] اختلف القراء السبعة في لفظ "قول" بين الرفع والنصب، فقرأ عاصم وابن عامر بنصب "قول"، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع في "قول"⁽¹⁾.

وقد علل ابن خالويه قراءة النصب بأن "قول" في محل المصدر "قولا"، والحجة لمن رفع أنه جعله بدلا من "عيسى" فيكون مرفوعا بارتفاعه⁽²⁾، وقد ذكر الفراء شيوع النصب فقال: "قراءة القراء بالنصب "قول الحق" وهو كثير يريدون "حقا"⁽³⁾، وعلل الزجاج الرفع بأنه على إضمار مبتدأ تقديره "هو قول الحق"، ومن نصب فالمعنى "أقول قول الحق"⁽⁴⁾، فتكون حجة الرفع حسب الزجاج هي خبر مبتدأ مضمرة تقديره "هو"، وأما حجة النصب فهي مفعول مطلق لفعل مضمرة تقديره "أقول"، وكذا أبو إسحاق النحاس فقد قال: إن حجة النصب أنه مصدر أي "أقول قول الحق" لأن ما قبله يدل عليه⁽⁵⁾.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنَبًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: 6] اختلف القراء في لفظي "زينة" - و"الكواكب" فقرأ لفظ "زينة" بالتثنية وتركه مع الخفض، ولفظ "الكواكب" فقرأ بالخفض والنصب، فقرأ حمزة وحفص عن عاصم "بزينة" خفضا منونا و"الكواكب" بكسر الباء خفضا،

(1) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 409-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 454.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 238.

(3) معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 168.

(4) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 3، ص 329.

(5) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 566.

وقرأ أبو بكر عن عاصم بخفض وتثوين "زينة" ونصب "الكواكب"، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر والكسائي "بزينة الكواكب" خفضاً مضافاً⁽¹⁾.

وقد علل ابن خالويه قراءة الخفض بأنها على البدل أي على إبدال "الكواكب" من "الزينة" لأنها هي الزينة وهو بدل شيء من شيء⁽²⁾، وهو وجه في القراءة، وأما من قرأ بالإضافة فعلى أصل الكلام وهو أكثر القراءة كما قال الزجاج⁽³⁾، وأما قراءة نصب "الكواكب" فعلى إعمال الفعل "زينا" في الكواكب عند ابن خالويه، وبها قال الزجاج، وهي أقل ما في القراءة على معنى "بأنا زينا الكواكب"⁽⁴⁾ وقد ذكر النحاس ثلاث حجج لقراءة نصب "الكواكب" أحدها على إعمال الفعل "زينا" فنصبت بوقوع الفعل عليها أي "بأنا زينا الكواكب"، والوجه الثاني بإضمار الفعل الناصب للكواكب فيكون التقدير "أعني الكواكب"، والقول الثالث وهو الوجه الذي ذكره الزجاج وهو القول بالبدل من "الزينة" على الموضع لأن موضعها نصب⁽⁵⁾، وبنفس علل ابن خالويه قال أبو منصور الأزهري⁽⁶⁾، وكذا أبو علي الفارسي⁽⁷⁾، وابن زنجلة⁽⁸⁾.

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 547-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 527.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 301.

(3) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 4، ص 298.

(4) المصدر نفسه، ج 4، ص 298.

(5) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 832.

(6) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 316.

(7) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 6، ص 51.

(8) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 604.

قوله تعالى: ﴿نَزَاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾ [المعارج: 16] حيث قرئ لفظ "نزاعة" بالرفع والنصب، فقرأ بالنصب حفص عن عاصم "نزاعة" وقرأ باقي السبعة وأبو بكر عن عاصم بالرفع "نزاعة"⁽¹⁾، وقد علل ابن خالويه قراءة النصب بقوله: "نصب على الحال أو القطع"، لأن "لظى" معرفة ولم تتبعها "نزاعة" على النعت فكانت "نزاعة" بذلك حالا فيكون الحال جوابا كقولك: كيف أقبل زيد فتقول: ماشيا "كيف لظى" فتقول: نزاعة للشوى، وأما حجة الرفع فوجهان عند ابن خالويه الأول على البديل من "لظى"، والثاني على إضمار ما يرفع "نزاعة" فيكون المعنى -والله أعلم- "هي نزاعة للشوى"⁽²⁾، وقد ردّ الفراء حجة رفع "نزاعة" إلى الاستئناف⁽³⁾، وقد قوى الزجاج وجه الرفع على النصب، مع جواز النصب في العربية، وأما حجة الرفع عنده فمن أوجه إحداها "أن تكون "نزاعة" خبرا بعد خبر فتكون "لظى" ونزاعة خبرين عن الهاء والألف كما تقول: "إنه حلو حامض"، والوجه الآخر أن تكون مرفوعة بإضمار رافع على الذم على معنى: "هي نزاعة للشوى"، وأما النصب فعلى أنها حال مؤكدة أو تنصب على معنى أنها تتلظى نزاعةً وقد تكون على القطع⁽⁴⁾، والمقصود بالقطع هو: "قطع النعت عن منعوته فيرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو "شاهدت معلما فصيحاً" أي هوفصيح، أو ينصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره "أعني" جاء المعلم البليغ فتضمر أعني فيصير القول: أعني البليغ"⁽⁵⁾، فتكون "نزاعة" مرفوعة بإضمار رافع تقديره "هي" أو منصوبة بإضمار ناصب تقديره "أعني" وقد ذكر نفس حجج ابن خالويه النحاس أيضا⁽⁶⁾،

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 651-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 592.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 352.

(3) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 309.

(4) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 5، ص 221.

(5) المعجم المفصل في علوم اللغة، راجي الأسمر-محمد التونجي، ج 2، ص 654.

(6) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 1198.

والأزهري⁽¹⁾، وأبو علي الفارسي⁽²⁾، وابن زنجلة⁽³⁾، جميعهم أجمع على ما قال به ابن خالويه في حجة النصب على الحال والرفع على البديل لأنهما أقوى وجهين لكل قراءة مع اختلافهم في الأوجه الأخرى بين من يجعل سبب النصب الحال أو أن الرفع على أنها خبر بعد خبر.

المبحث الثاني: الأفعال.

الأفعال مادة دسمة للتصريف والاشتقاق، وهي كلمات تحمل في داخلها دلالتين الأولى على الحدث والأخرى على الزمن، وتنقسم الأفعال باعتبار الزمن إلى أفعال ماضية ومضارعة وأمر، وباعتبار الحاجة إلى مفعول تنقسم إلى متعد ولانزم، وهناك أيضا قسم الأفعال التامة والناقصة، ومن خلال هذا المبحث يتم الكلام على الأفعال الواردة في كتاب الحجة ومعالجة المسائل المتعلقة بها.

المطلب الأول: الأفعال التامة.

كما تقدم فإن الأفعال تنقسم إلى أفعال تامة وأخرى ناقصة، "والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى منصوب"⁽⁴⁾، ومن الأفعال الناقصة التي لا تكتفي بمرفوعها، كان وأخواتها ومن خلال هذا المطلب ستتم دراسة الأفعال الواردة في كتاب الحجة خاصة التامة منها.

الفرع الأول: الفعل بين البناء للمفعول والبناء للمعلوم

الفعل المبني للمعلوم هو كل فعل جاء بعده فاعله أو أضر فيه، فيكون ما ذكر بعده فاعلا له في الجملة أو يفهم من سياقها، أما الفعل المبني للمجهول ويسمى أيضا الفعل المبني للمفعول أو يطلق عليه فعل ما لم يسم فاعله تنزيها لاسم الجلالة عن القول

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج3، ص90.

(2) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج6، ص319.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص723.

(4) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج1، ص279.

بأنه مجهول، وتطلق هذه التسميات جميعاً على الفعل الذي حذف فاعله جهالة أو إبهاماً أو تعظيماً أو تحقيراً من صاحب الكلام، فيرفع المفعول به لأنه صار في مقام الفاعل⁽¹⁾، وذلك أن الفعل يجب أن لا يخلو من مرفوع بعده يكون فاعلاً له أو قائماً مقامه، ويصاغ الفعل المبني للمفعول بضم أوله مطلقاً سواء في الماضي أم المضارع⁽²⁾ "فإن كان ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره، ويضم الثالث مع همز الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس"⁽³⁾.

وقد ذكر ابن خالويه في حجته مواضع اختلف فيها القراء السبعة ومردّ الخلاف فيها إلى بناء الفعل للمفعول أو للمعلوم، ومن ذلك قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿قَالَ أَخْرِقْنَاهُ نُنْغِرَقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: 71] حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر وعاصم "لتغرق أهلها" بالتاء ونصب "أهلها"، وقرأ حمزة والكسائي "ليغرق أهلها" بالياء ورفع "أهلها"⁽⁴⁾، وعلل ابن خالويه قراءة الفعل بالتاء وفتح اللام بأنه جعل سياق الجملة ومدار الخطاب بين موسى والخضر عليهما السلام، والفاعل هو سيدنا الخضر فجاءت لفظة "تغرق" بالتاء ونصب "أهلها" على أنها مفعول به ودل بالتاء على الخطاب وجه لوجه مع سيدنا الخضر، فكان الكلام على تمام أركانه، والحجة عند ابن خالويه لمن قرأ الفعل بالياء ورفع "أهلها" أنه جعل الأهل في مقام الفاعل رفعا وإن كانوا في موضع المفعول به

(1) أنظر المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص343.

(2) أنظر شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ج2، ص130.

(3) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحقيق صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م، ص46.

(4) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص395، النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج2، ص313.

سياقا ورفعهم بالحديث عنهم⁽¹⁾، فالفعل "تغرق" أثر فيما بعده رفعا ونصبا من خلال تبدلات دلالاته خطابا وغيبية، فكان في دلالة الخطاب يشير إلى الخضر عليه السلام وفي سياق الغيبة يشير إلى الأهل، وهذا باب في العربية مطروق وطريق في كلامهم معروف وبنفس الحجج قال أبو منصور الأزهري⁽²⁾، وأضاف عليهما ابن زنجلة الاحتجاج بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: 71]، لتقوية قراءة النصب والدلالة على أن الكلام موجه خطابا إلى سيدنا الخضر عليه السلام⁽³⁾، لأن الفعل "جئت" يدل مباشرة على أن الخطاب موجه إلى سيدنا الخضر فكان عطف اللاحق على السابق أولى، وقد أشار أبو علي الفارسي إلى هذا المعنى بقوله: "لتغرق أول ليكون الفعل مسندا إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك"⁽⁴⁾، والمقصود هنا أن "أخرقتها" جاءت على وجه الخطاب وقوله تعالى: "لقد جئت شيئا إمرا" أيضا على معنى الخطاب فحسن أن يكون "تغرق" بالتاء على معنى الخطاب ويجوز أن تجيء بسياق الغيبة على أسلوب الالتفات، وقيل إن فائدة الالتفات من الخطاب إلى الغيبة بيان تأدب سيدنا موسى عليه السلام مع سيدنا الخضر عليه السلام ولو ظل الأسلوب القرآني على الخطاب لفاتت هذه الفائدة⁽⁵⁾.

ومما جاء أيضا في الحجة ومدار الخلاف فيه بين البناء للمعلوم والبناء لما لم يسم فاعله قوله تعالى: ﴿تَنْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [الأعراف: 161]، حيث قُرى الفعل "غفر" بوجهين الأول بالتاء مضمومة ورفع "خطيئاتكم" على أنها نائب فاعل لأن "تغفر" هنا فعل ما لم يسم فاعله⁽⁶⁾، وهي قراءة نافع وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي "تغفر" بالنون

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 227.

(2) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 115.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 463.

(4) الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 5، ص 159.

(5) أنظر القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد محمد سالم محيسن، ج 2، ص 111.

(6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 166.

ونصب قوله "خطيئاتكم" على أنها مفعول به، والفعل على أصله مبني لما يسمى فاعله، والفاعل في الجملة صاحب الجلالة وقرأ الفعل بالنون أيضا أبو عمرو غير أنه قرأ "خطاياكم" كقضاياكم⁽¹⁾.

فخطاياكم في موضع نصب على قراءة "نغفر بالنون" ومن قرأ "تغفر لكم خطيئاتكم" فخطيئاتكم مرفوعة لأنه لم يسم فاعلها، وبما أن البناء للمفعول باب معروف في كلام العرب فقد استغنى علماء توجيه القراءات عن تعليل ما هو معلوم بالضرورة واكتفوا بالإشارة فقط. ومما اختلف فيه القراء السبعة بين البناء للفاعل والبناء للمفعول وذكره ابن خالويه في الحجة قوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفْ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة: 66] حيث قرئ الفعلان "عفى" و"عذب" بالنون ((نعف - نعذب)) بفتح النون الأولى وضم الثانية على بناء الفعل لفاعله⁽²⁾، وهي قراءة عاصم وحده وقرأ الباقر بالوجه الثاني⁽³⁾، "إن يعف عن طائفة" بالياء "تعذب طائفة بالتاء" على بناء الفعلين لما لم يسم فاعله.

ومن المواضع التي دخلت تحت نفس الباب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ أَسْتَعَجَلَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجْلُهُمْ﴾ [يونس: 11] حيث قرئ الفعل "قضى" بالبناء للفاعل وذلك بفتح القاف ونصب "أجلهم" على أنها مفعول به، وأسند الفعل إلى ما لم يسم فاعله في قراءة من رفع "أجلهم" لأنها في موضع نائب الفاعل⁽⁴⁾.

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 295-296-تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 235.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 177.

(3) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 316-تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 392.

(4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 180.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: 45] حيث قرئ الفعل "سمع" بالياء المفتوحة وبرفع الصمّ على أنها فاعل، وقرئ بالتاء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم وبنصب "الصم" على أنها مفعول به (1).

من ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَأَهْلُ بُحَيْرَىٰ إِلَّا الْكَافِرَ﴾ [سبأ: 17] فقد اختلفوا في قراءة الفعل "جازى"، بين نسبه للمعلوم بنون المتكلم الدالة على العظمة: "وهل نجازي إلا الكفور"، وقرئ نفس اللفظ بياء الغيبة الدالة على نسبة الفعل إلى ما لم يسم فاعله: "وهل يجازي إلا الكفور" (2).

ومما جاء أيضا تحت باب البناء للفاعل والبناء للمفعول قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمِمْسِكَ أَلَّتْ قِضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: 42] حيث قرئ الفعل "قضى" بفتح القاف والألف في آخره ونصب الموت على أنه مفعول به للفعل "قضى"، وهي قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي قرأ بضم القاف وفتح الياء ورفع "الموت" (3) على اعتبار الفعل منسوبا لما لم يسم فاعله مع الرفع في "الموت"، لأنه قام مقام الفاعل واكتفى ابن خالويه في هذه الآية بما قدمنا من تعليل وذلك بتوجيه القراءة بنسبة الفعل للفاعل أو للمفعول (4)، ولكن أبا علي الفارسي (5) أضاف إشارة إلى أن الآية أفعالها مبنية للفاعل فقراءة الفعل "قضى" بفتح القاف ورفع "الموت" جاء على نسق الآية من إخبار الله عن نفسه فذكر الفاعل لتكون الآية على نظام واحد، وقد

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 249-274-283.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 294.

(3) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 562، النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ج 2، ص 363.

(4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 310.

(5) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 6، ص 97.

تكر ابن زنجلة⁽¹⁾ تعليلا لقراءة الفعل على ما لم يسم فاعله وذلك بأن ما جاء بعد الفعل جاء بترك تسمية الفاعل وهو قوله تعالى: "إلى أجل مسمى" فترك في السابق كما تركه هنا.

وجاء في الحجة أيضا قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [فصلت: 19] حيث قرئ الفعل "حشر" بوجهين الأول بنون الجمع ونصب "أعداء" على أنها مفعول به، والثاني بالبناء لما لم يسم فاعله وذلك بالياء المضمومة ورفع "أعداء" لأنها في مقام الفاعل⁽²⁾ ، وبنفس العلل احتج ابن خالويه للفعل "تقبل" و الفعل "تجاوز"⁽³⁾ في قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [الأحقاف: 16] ، وكذلك الفعل "رأى" من قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَكِنُهُمْ ﴾ [الأحقاف: 25] حيث قرئ بالياء المضمومة على بناء الفعل لما لم يسم فاعله ورفع مساكنهم على أنها في مقام الفاعل، وقرئ بالتاء مفتوحة على أن بناء الفعل للفاعل ونصب "مساكنهم" على أنها مفعول به⁽⁴⁾ والفاعل الرسول صلى الله عليه وسلم.

وأیضا الفعل "أخذ" من قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [الحديد: 8] حيث قرئ الفعل "أخذ" بضم الهمزة على نسبة الفعل لما لم يسم فاعله ورفع "ميثاقكم" على أنها في مقام الفاعل، وقرئ الفعل بفتح الألف ونصب "ميثاقكم" على أنها مفعول به⁽⁵⁾ .

ومن ذلك أيضا الفعل "سمع" من قوله تعالى: ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا نَغِيَةً ﴾ [الغاشية: 11] حيث قرئ بالتاء مفتوحة على البناء للفاعل، وقرئ أيضا بالياء مضمومة على البناء للمفعول

(1) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص624.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص317.

(3) المصدر نفسه، ص327.

(4) المصدر نفسه، ص327.

(5) المصدر نفسه، ص341.

وهذا السياق يؤثر على الاسم "لاغية" فينصب حين النسبة إلى الفاعل، ويقراً بالرفع عند النسبة للمفعول⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نُسِرُّ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ [الكهف: 47]، حيث قرئ الفعل "سیر" بوجهين الأول بالتاء على البناء لما لم يسم فاعله وبرفع "الجبال" على أنها في مقام نائب الفاعل، والتاء للتأنيث أما الوجه الثاني فهو بقراءة اللفظ بالنون الدالة على أن الفاعل الله تعالى ونصب "الجبال" على أنها مفعول به، والقراءة بالنون لتوافق الفعل بعدها "حشرناهم" لأن رد الفعل على مثله لمجاورته له أولى وأحسن من الخلاف⁽²⁾.

قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَنْقَبِلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾ [الأحقاف: 16] يقرآن بالياء مضمومة ورفع "أحسن" بما لم يسم فاعله، وبالنون مفتوحة فيهما ونصب: "أحسن" على أنه إخبار من الفاعل عن نفسه⁽³⁾.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيَرُدُّوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ [الأنعام: 137] فموضع الخلاف في الكلمات التالية (زين - قتل - أولادهم - شركاؤهم) حيث قرئ الفعل "زين" بالبناء للفاعل والبناء للمفعول، وقد أثر بناء الفعل على سياق الجملة فقرئ الاسم "قتل" بالرفع على الفاعل والنصب على المفعول به، وقرئ "أولادهم" بالجر على الإضافة والنصب على المفعول به، وكذلك لفظ "شركاؤهم" حيث قرئ بالرفع والخفض، وقد تقدم الحديث عن مثل هذه المواضع لكن اللافت للنظر في هذا الموضع تحديدا هو الخطأ في تفصيل القراءات الذي جاء في الحجة حيث ذكر ابن خالويه أوجه القراءة لكن بدل أن يقول برفع "قتل" قال بفتحها: "زَيْن" يقرأ بفتح الزاي ونصب: "قتل" ورفع:

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 369.

(2) المصدر نفسه، ص 225.

(3) المصدر نفسه، ص 327.

"شركائهم"، وبضم الزَّاي وفتح: "قتل" وخفض "شركائهم"⁽¹⁾ والصواب الرفع في "قتل" عند بناء الفعل "زين" للمفعول على ما ذكر ابن مجاهد وغيره: "قرأ ابن عامر وحده " وكذلك زين" برفع الزاي "لكثير من المشركين قتل" برفع اللام، وقرأ "أولادهم" بنصب الدال "شركائهم" بياء وقرأ الباقون "وكذلك زين" بنصب الزاي "لكثير من المشركين قتل" بنصب اللام "أولادهم" خفضاً "شركائهم" رفعاً"⁽²⁾ لكن الملاحظ أن هذا الخطأ ربما يكون خطأ في المخطوط كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الخطأ لم يتكرر حال تفصيل ابن خالويه للمسألة بعد ذلك بأسطر قليلة إذ ذكر رفع الاسم "قتل" مع بناء الفعل "زين" للمفعول بقوله: "فالحجة لمن قرأ بفتح الزَّاي: أنه جعل الفعل للشركاء فرفعهم به، ونصب القتل بتعدي الفعل إليه، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم. والحجة لمن قرأه بضم الزَّاي: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله. ورفع به القتل. وأضافه إلى شركائهم فخفضهم. ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم"⁽³⁾ وبهذا تُبرّز ساحة ابن خالويه من الخطأ فيكون الخطأ إما من جهة ناسخ الحجة أو من جهة محققها والله أعلم بالصواب.

الفرع الثاني: الفعل بين التذكير والتأنيث

قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: 55] الخلاف الواقع في الآية راجع إلى لفظ "سبيل" الذي يذكر ويؤنث من جهة، وراجع إلى الفعل "لتستبين" الذي يقرأ بالياء والتاء وآ الضمير المضمّر فيه عائد على لفظ السبيل أم راجع إلى شخص النبي صلى الله عليه وسلم، وبهذا يكون في الآية أربع قراءات تواتر منها ثلاثة فقط الأولى بتاء الخطاب ونصب "سبيل" من "لتستبين سبيل"، وهي قراءة نافع، وقرأ أبو

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص151.

(2) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص270-تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 365.

(3) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص151.

عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم بقاء التأنيث ورفع "سبيل" "ولتستبين سبيل"، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم بالياء والرفع "ولتستبين سبيل"⁽¹⁾.

فنافع قرأ الآية برد الضمير في الفعل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأما من رفع فلأنه جعل الفعل للسبيل ورفعها بالحديث عنها⁽²⁾، وقد علل ابن خالويه رفع لفظ "سبيل" ونصبه ولم يذكر علّة القراءة بالياء والتاء في الفعل "لتستبين-ليستبين" استغناء منه بما علل به أشباهه.

وذلك أن السبيل يذكر ويؤنث في كلام العرب وجاء مثال ذلك في القرآن عند قوله: ﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [إبراهيم: 3] وقوله: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: 108] وقوله: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: 146] فمن قرأ بالتاء أراد التأنيث، ومن قرأ بالياء أراد تذكير السبيل، وهذا التعليل معروف عند أهل هذا الفن⁽³⁾.

فالقراءة بالتاء فيها وجهان إما أن تكون التاء علامة الخطاب والاستقبال وهنا يضمّر في الفعل فاعل تقديره سيدنا النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ لفظ "سبيل" بالنصب على أنه مفعول به، وإما أن تكون التاء علامة تأنيث وحين ذاك لا ضمير في الفعل، ويكون الفاعل هو لفظ "سبيل" ويقرأ بالرفع هذا في قراءة الفعل بالتاء "ولتستبين" وأما حين قراءته بالياء فتعليله هو رفع السبيل بالفاعلية وتذكيره⁽⁴⁾، وتذكير لفظ السبيل لغة تميم، وتأنيثها لغة أهل الحجاز⁽⁵⁾.

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص258-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص355.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص141.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص254.

(4) أنظر الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي ابن أبي طالب، ج1، ص254.

(5) أنظر معاني القرآن، الأخفش، ج1، ص301.

المطلب الثاني: الأفعال الناقصة.

المقصود بالأفعال الناقصة هي الأفعال التي لا تكفي بالمرفوع بعدها وحاجتها إلى منصوب آخر ، وهناك من يقول إن الأفعال الناقصة هي الأفعال التي أحد حروفها حرف علّة ، وأياً ما كان فإن أشهر الأفعال الناقصة هي كان وأخواتها، بل إن العلماء إذا ذكروا الأفعال الناقصة فإن الذهن ينصرف إليها مباشرة، ومن خلال هذا المطلب سنتم معالجة ما جاء في كتاب الحجة من مواضع تحت هذا الباب.

الفرع الأول: كان بين التمام والنقص

عادة تأتي "كان" فعلاً ناقصاً فتحتاج اسماً وخبراً فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتتصب الخبر ويسمى خبرها، وتأتي أيضاً تامة بمعنى "حدث" أو "وقع" وكان التامة لا تحتاج إلا مرفوعاً واحداً وهو فاعلها، وقد جاءت "كان" في القرآن بكلاً معنيها الناقصة والتامة ومن الناقصة قوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: 47] "فأمر" اسم كان و"مفعولاً" خبرها، وهي في هذه الآية بمعنى النقص لأنها احتاجت إلى اسم وخبر.

جاء في القرآن أمثلة لكان تتأرجح فيها بين معنى التمام والنقص وهي قراءات ثابتة عند أئمة القراء السبع على ما ذكره ابن خالويه في حجته ومن ذلك.

قوله تعالى: ﴿...وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ [البقرة: 282]، ذكر ابن خالويه اختلاف القراء السبعة في لفظ "تجارة" بين

الرفع والنصب، فقرأ عاصم وحده بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع⁽¹⁾ ولمن قرأ بالرفع عند ابن خالويه وجهان الأول أن تكون "تجارة" اسم كان و"تديرونها" الخبر، وأما الوجه الثاني فهو أن تكون "كان" بمعنى "حدث ووقع" أي إذا وقعت تجارة بالرفع على أن تجارة فاعل لفعل

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 193.

تام⁽¹⁾ ، والوجه الأخير الذي ذكره ابن خالويه اتفق عليه جل علماء توجيه القراءات كالفراء⁽²⁾ ، والأزهري⁽³⁾ ، وابن زنجلة⁽⁴⁾ ، وأبي علي الفارسي⁽⁵⁾ ، وهذا الوجه عندهم أقربها للصواب وأشهرها في كلام العرب، أما قراءة عاصم بالنصب فقد ذكر ابن خالويه أن من نصب أضمر في كان الاسم ونصب التجارة على الخبر فيكون التقدير "إلا أن تكون المداينة تجارة"، فتجارة في موضع خبر كان منصوب وذكر هذا الاعتلال غير ابن خالويه، كأبي منصور الأزهري⁽⁶⁾ وصاحب حجة القراءات⁽⁷⁾ ، وغيرهما وهو وجه صحيح في العربية معروف عند العرب.

ودخل تحت نفس التعليل سواء بإضمار اسم كان ونصب خبرها أم بتقدير تمامها واعتبارها فعلا حقيقيا يحتاج فاعلا فقط قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَجِدَةً﴾ [النساء: 11]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾ [النساء: 40] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُن مَيِّتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: 139] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: 48] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عِاقِبَةَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوْءَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الروم: 10]

فكل هذه الآيات التي قدمناها اعتل لها ابن خالويه⁽⁸⁾ حال الرفع بأن "كان" تامة بمعنى "وقع وحدث"، وما بعدها مرفوع على الفاعلية، أما قراءة النصب فيها فهي على

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 103.

(2) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 185.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 236.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 151.

(5) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 2، ص 439.

(6) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 235.

(7) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 151.

(8) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 120، 123، 151، 249، 282.

إضمار اسم "كان" فيها وجعل ما بعدها خبرها المنصوب بها، وهو تعليل غالب علماء توجيه القراءات المعروفين كما تقدم ذكرنا إياهم، فابن خالويه لم يخرج عن غيره من علماء القراءات.

الفرع الثاني: خبر كان بين التقديم والتأخير

كما ذكرنا أن "كان" تأتي تامة وناقصة، جاء في القرآن الكريم قراءة للسبعة تفيد تقديم خبر "كان" على اسمها، وهو وجه معروف في كلام العرب وذلك إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة يقول ابن جني: "إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم كان المعرفة وخبرها النكرة"⁽¹⁾، وقد ذكر هذه المسألة ابن خالويه في الحجة عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كَانُوا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 23] حيث قرئ بالياء والنصب وبالتالي والرفع في لفظ "فتنتهم"، فمن جعل الفتنة معرفة رفعها بكان وجعلها اسما لها، ومن قرأ بالنصب جعل الفتنة نكرة في موضع خبر كان متقدمة على اسم كان الذي هو ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ وقد رجح ابن خالويه هذا الوجه على الأول بقوله: "وهو الوجه لأن الفتنة قد تكون نكرة فهي بالخبر أولى وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ لا يكون إلا معرفة"⁽²⁾، وهو وجه راجح وليس الترجيح هنا تضعيف قراءة من قرأ بالرفع ولكن الترجيح من جهة قوته في العربية، حيث ذكر أن هذا الوجه لأمرين: أن الخبر أولى بالنفي والاسم أولى بالإثبات والثاني: أن قوله: ﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ يشبه المضمرة من قبل أنه لا يوصف ولا يوصف به، والمضمرة أعرف المعارف وإذا اجتمع في كان اسمان كان أحدهما أعرف من الآخر، فكان الأعرف اسما لها والآخر خبرا لها وكذلك المعرفة والنكرة تكون المعرفة اسما والنكرة الخبر"⁽³⁾.

(1) اللمع في العربية، ابن جني، ص36.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص137.

(3) أنظر النكت في القرآن الكريم، علي بن فضال القيرواني، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، دار

الكتب العلمية، بيروت، 2007م، ص212.

وقراءة النصب هي قراءة أكثر السبعة فهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وحزمة والكسائي وفي رواية خلف عن عبيد عن شبل عن ابن كثير، وقرأ عاصم في رواية حفص وابن كثير في رواية قنبل وابن عامر بالرفع في "فتنتهم"⁽¹⁾.

من خلال النظر في كتب تعليل القراءات⁽²⁾ نجد أن ابن خالويه لم يخالف في تعليقه من سبقه ولا من عاصره، وهو تعليل مقبول لأنه لا يخرج عن معهود العرب في كلامها ويدل على باع ابن خالويه في اللغة وإحاطته بمسائلها وقد علل بنفس التعليل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: 35] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَنِيبَةَ الَّذِينَ آسَنُوا السُّوءَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الروم: 10] لأن كان هنا لها نفس حكمها الذي تقدم من تأخير خبرها أو تقديمه⁽³⁾.

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 254-255-تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 353.

(2) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 243، معاني القراءات، أبو منصور الأزهرى، ج 1، ص 347 الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 3، ص 426.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 171-282.

المبحث الثالث: الحروف.

تنقسم الحروف إلى حروف معان وحروف مبان، فأما حروف المباني فليست موضعاً للدراسة هنا وأما حروف المعاني فهي المرادة بذلك، وهي كلمات دون الفعل والاسم تحمل في نفسها معاني تظهر عند ربطها بين الكلمات والجمل، وهي متعددة وكثيرة ويهدف هذا المبحث إلى معالجة المسائل الواردة في كتاب الحجة، وكان سبب الخلاف فيها أحد حروف المعاني.

المطلب الأول: "لا" بين النفي والإهمال والعمل عمل ليس.

إن "لا" من أشهر أدوات النفي في الكلام العربي، وللأسماء بعدها أحوال خاصة تبعا للمعنى الذي تحمله "لا"، فقد ترفع وقد تنصب، ومن خلال هذا المطلب تتم دراسة هذه المسائل من خلال ما جاء في كتاب الحجة.

الفرع الأول: الاسم بعد "لا" بين الرفع والنصب - لا بيع فيه ولاخلة ولا شفاعاة -.

مما اختلف فيه القراء السبعة بين النصب والرفع الاسم الواقع بعد "لا" ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَّ يَوْمَ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 254] حيث قرئ لفظ "بيع، خلة، شفاعاة" بالرفع مع التثنية، وبالنصب مع ترك التثنية فالرفع قراءة السبعة إلا ابن كثير وأبا عمرو فقد قرأ بالنصب⁽¹⁾، وقد اعتل ابن خالويه لكل قراءة بقوله: "الحجة لمن رفع أنه جعله جواباً لقول قائل "هل عندك رجل" فقال "لا رجل" بالرفع فلم يعمل "لا" لأن "هل" غير عاملة، والحجة لمن نصب أنه جعله جواباً لقول قائل "هل من رجل" فقال "لا رجل" بالنصب، لأن "من" لما كانت عاملة في الاسم كان الجواب عاملاً فيه النصب وسقط التثنية للبناء كما سقط في "رام هرmez"⁽²⁾

(1) أنظر السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص 187-البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح القاضي، ص 53.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 99.

من خلال هذا النص يتبين أنّ ابن خالويه اعتل لقراءة الرفع بإهمال "لا" و رفع ما بعدها بالابتداء، وهو أحد وجهين للرفع أما الثاني فهو أن تعمل "لا" عمل ليس ويكون ما بعدها اسما لها وضرب لحجة الإهمال مثلا وذلك أنها جواب لسؤال يبتدئ "بهل" المهملة ولما كانت "هل" مهملة كانت "لا" مهملة أيضا، ورفع الاسم بعدها على الابتداء، هذا بالنسبة ل"لا" الأولى أما الثانية فرفعها على ثلاثة أوجه : "إِما لأنَّ "لا" الثانية زائدة، والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي بعد "لا" الأولى، وإِما لأنَّ "لا" الثانية مهملة والاسم بعدها مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة "لا" ومعمولها أو على جملة المبتدأ والخبر، وإِما لأن "لا" الثانية عاملة عمل "ليس"، فالاسم بعدها مرفوع على أنه اسمها، وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على الجملة⁽¹⁾

وقد ذكر ابن عقيل الأوجه التي يرفع فيها الاسم بعد "لا" الثانية وحصرها في ثلاثة أوجه الأول أن تكون زائدة والاسم بعدها في موضع رفع بالابتداء والثانية: أن تكون "لا" عاملة عمل "ليس" والثالثة: أن تكون "لا" مهملة وما بعدها مرفوع بالابتداء وليس عند "لا" عمل فيه⁽²⁾، يعني إما أنها زائدة للتوكيد أو مهملة أو عاملة عمل ليس وقد قوى هذا الوجه- الرفع- أبو منصور الأزهري بقوله: "ومن رفع ونون فهي لغة جيدة إذا تكررت "لا"⁽³⁾، وقد وجه ابن زنجلة قراءة الرفع بمثل ما وجهها به ابن خالويه بقوله: "من رفع جعله جوابا لقول القائل هل فيه بيع؟ هل فيه خلة؟..... فجوابه لا بيع فيه ولا خلة لأن "لا" لما كانت جواب "هل" لم تعملها إذ كانت "هل" غير عاملة"⁽⁴⁾.

(1) أنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج2، ص112.

(2) أنظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م، ج2، ص13.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1، ص216.

(4) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص142.

وقد ذكر مكي بن أبي طالب في كشفه: أن حجة الرفع هي عمل اللام عمل "ليس"، والمرفوع مبتدأ أو اسم "ليس" والاختيار في القراءة عنده الرفع لأن أكثر القراء عليه⁽¹⁾.
 أما توجيه قراءة النصب فكما أسلفنا عدّ ابن خالويه حجة من نصب أنه جعلها جواباً لسؤال فيه "من" العاملة بقوله: "الحجة لمن نصب أنه جعله جواباً لقول قائل "هل من رجل" فقال: "لا رجل"⁽²⁾ فقد اعتل لإعمال "لا" ونصبها الاسم الذي بعدها، وذلك بقياسها على "من" في السؤال فكان سبب عملها عمل "من" قبلها، وقد ذكر هذا الوجه سيبويه عندما تحدث عن "لا" في كتابه "الكتاب" تحت باب "ما لا تغير فيه" "لا" الأسماء عن حالها "حيث عدّ أن فتح الاسم بعد "لا" إنما هو جواب لقول قائل "هل من غلام"، فيكون الجواب "لا غلام" وعملت "لا" في ما بعدها وإن كان في موضع الابتداء كما عملت "من" في "الغلام" وإن كان في موضع الابتداء⁽³⁾، فرأي ابن خالويه من رأي سيبويه في هذه المسألة أو هو ناقل لرأيه في حجته.

من خلال ما سبق وبالنظر في كثير من كتب اللغة أو تحليل القراءات⁽⁴⁾، نجد أن ابن خالويه لم يخرج عن عرف اللغويين في تحليل القراءة، وإن كان قد اختصر الكلام اختصاراً لأنه قصد إلى الإيجاز من أول كتابه وهذا شرطه.

الفرع الثاني: الاسم بعد "لا" بين الرفع والنصب - لا لغو فيها ولا تأثيم -.

ومما جاء أيضاً تحت هذا الباب قوله تعالى: ﴿يَنْزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ [الطور: 23] حيث قرئ لفظ "لغو" بالنصب والرفع، فقرأ بالنصب ابن كثير وأبو عمرو،

(1) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، مكي بن أبي طالب، ج 1 ص 306.

(2) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 99.

(3) أنظر الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 295.

(4) أنظر شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ج 2، ص 16، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال

الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم- عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ-

1992م، ج 5، ص 288-معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 335.

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين⁽¹⁾، وقد علل ابن خالويه النصب بأنه على البناء التركيبي كبناء العدد خمسة عشر بنصب جزئيه، أما حجة الرفع فعلى إهمال عمل "لا" وجعلها مع اسمها في محل الابتداء والظرف الخبر⁽²⁾، وجعل "لا" مع اسمها في محل الابتداء رأي سيبويه حيث نقل عن الخليل هذا الرأي بقوله: "قال الخليل: يدلّك على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ قولك: لارجل أفضل منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك"⁽³⁾.

وقد ذكر ابن سيده أن سبب الرفع في قوله تعالى: ﴿يَنْزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ﴾ هو الرفع بالابتداء (يعني إهمال "لا") أو على أن يكون "لا" في مذهب "ليس" رافعة لما بعدها⁽⁴⁾، وقال النحاس: "إن الرفع جاء من جهتين الأولى أن تكون لا بمعنى ليس، والأخرى أن ترفع بالابتداء.... ونصبه على التبرئة عند الكوفيين"⁽⁵⁾.

وقال الأزهري: "من قرأ بالنصب فهو على التبرئة (لا النافية للجنس) ومن رفع ونون فهي لغة جيدة إذا تكررت "لا" وإذا لم تتكرر فالاختيار النصب ومعنى الرفع الابتداء وخبره"⁽⁶⁾، وقال أبو علي الفارسي في قراءة الرفع ألا ترى أن "لا" كليس أو يكون "لغو" مرتفعاً بالابتداء⁽⁷⁾، وأما ابن زنجلة فقال: "إنّ من رفع فعلى ضربين على الرفع بالابتداء

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 612-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 308.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 334.

(3) الكتاب، سيبويه، ج 2، ص 293.

(4) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 5 ص 63.

(5) إعراب القرآن، النحاس، ص 1043.

(6) معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 216.

(7) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 6، ص 227.

(يعني إهمال "لا") و"فيها" الخبر، والثاني على أن تكون "لا" في مذهب "ليس" رافعة، ومن نصب فعلى النفي والتبرئة على أن "لا" النافية للجنس⁽¹⁾.

قرأ الجمهور ﴿يَنْزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعْنٌ فِيهَا وَلَا تَأْسِيمٌ﴾ برفعهما على أن "لا" مشبهة "ليس"، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتحهما على أن "لا" مشبهة بإنّ وهما وجهان في نفي النكرة إذا كانت إرادة الواحد غير محتملة⁽²⁾.

من خلال ما تقدم نرى أن ابن خالويه علل القراءة بمثل ما عللها غيره من علماء التوجيه المشهورين، وهذا لأن معاني الآية غير خارجة عما ذكرنا حيث تأتي "لا" في الكلام على عدة معان فقد تكون مهملة، ويرفع ما بعدها بالابتداء، وتكون بمعنى "ليس"، وما بعدها اسمها وأما الوجه الثالث فهي أن تكون نافية للجنس فتتصب ما بعدها، أو تكون بمعنى "إن" فينتصب ما بعدها بها وابن خالويه يشير إلى لا النافية للجنس بمصطلح التبرئة بلا.

ومما جاء أيضا تحت هذا الباب وذكره ابن خالويه في كتابه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: 197] حيث اختلف القراء السبعة في قراءة اللفظين: "رفث-فسوق" بين الرفع مع التنوين، وبين النصب مع ترك التنوين، فقرأ من السبعة بالرفع والتنوين ابن كثير وأبو عمرو وقرأ باقي السبعة بالنصب بلا تنوين⁽³⁾، وقد احتج ابن خالويه لوجهي القراءة في الآية بما احتج به لمثيلاتها مما تقدم فقد علل قراءة النصب بأنها بقصد التبرئة "بلا" أما قراءة الرفع فعلى أن "لا" بمعنى "ليس" وما بعدها مرفوع بها⁽⁴⁾.

(1) حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 683.

(2) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ج 24، ص 54.

(3) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 180-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، 303.

(4) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 94.

المطلب الثاني: إن وأخواتها.

إن وأخواتها من الحروف الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فتؤثر في ركنها، ومن خلال هذا المطلب تم معالجة المواضع الواردة منها في كتاب الحجة.

الفرع الأول: "إن" بين الإهمال والإعمال وبين الخفة والثقل

تأتي "إن" في كلام العرب على عدة معان فتأتي للنفي وتأتي مخففة من الثقلة وتأتي زائدة وتأتي شرطية فالشرطية كقوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُذْتُمْ عُنَانًا﴾ [الإسراء: 8] أي أن مغفرة الله تعالى للذنوب وعدم عقابه عليها مشروط بعدم عودة بني إسرائيل إلى فسقهم وإفسادهم في الأرض، وأداة الشرط في الجملة هي الحرف "إن" وأما المخففة من الثقلة فكقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: 143] والنفي كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: 20] يعني ما الكافرون إلا في غرور، وقد اختلف القراء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾ [طه: 63] فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ بتشديد نون "إن" وتخفيف نون "هذان"، وقرأ ابن كثير بتخفيف نون "إن" وتشديد نون "هذان" بالألف، وقرأ عاصم بنون مخففة في "إن" و"هذان" وقرأ أبو عمرو وحده بـ"إن" مشددة النون و"هذين" بالياء⁽¹⁾.

"إن" في الآية الكريمة تقرأ بأربعة أوجه اثنان منها بتشديد نون "إن" واثنان بتخفيف نون "إن" والوجهان الأولان لا خلاف بين علماء القراءات في توجيههما، فقراءة الجمهور بتشديد "إن" وقراءة "هذان" بالألف على لغة القصر، وهي اللغة التي ذكر ابن خالويه⁽²⁾ نسبتها إلى بلحارث بن كعب وذكر الزجاج⁽³⁾ نسبتها أيضا إلى كنانة وعزا هذا القول الأزهري⁽⁴⁾ إلى

(1) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 419.

(2) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 242-244.

(3) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 3، ص 362.

(4) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 2، ص 150.

الأخفش الكبير وقال السيوطي⁽¹⁾ إنها لغة معروفة عزيت إلى كنانة وبلحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهيج وبطون من ربيعة وبكر وخثعم وهمذان وفزارة وعذرة.

وهي لغة تقتضي التزام هذا الحي من العرب الألف في التثنية في الرفع والنصب والخفض، وإن كانت القاعدة تقول بأن "إنّ": تنصب المبتدأ في التثنية بالياء وترفع الخبر بالألف وهذه القراءة الثانية-بإعمال "إن" في هذان-هي قراءة أبي عمرو حيث شدد نون "إن" ونصب "هذان" فقرأها بالياء فصارت الآية: ﴿إِنْ هَذِينَ لَسَاحِرَانَ﴾ وإن كانت هذه القراءة مخالفة لرسم المصحف لكن وجهها في العربية قوي وسند الرواية فيها ثابت ولا طريق إلى تضعيفها. ونكر ابن خالويه وجهها آخر في قراءة التشديد وهي أن تكون "إن" بمعنى "نعم" ونكر شاهدا للاستدلال على صحتها بقوله:

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرَتْ فَقُلْتَ إِنَّهُ⁽²⁾

والمقصود بها هنا "نعم"⁽³⁾، وقد نكر هذا الوجه النحاس⁽⁴⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁵⁾

فيبقى من أوجه القراءة تخفيف النون من "إن" ومن "هذان" بالألف والوجه الآخر تخفيف "إن" وتشديد نون "هذان" وقد وجه ابن خالويه تشديد النون في "هذان" بأنها عوض عن ألف "هذا" التي حذفت وجاء محلها ألف الاثنتين ليفرق بين ما سقط منه حرف وبين ما قد بني على لفظه وتمامه⁽⁶⁾.

(1) أنظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 133.

(2) أنظر لسان العرب، ابن منظور، ج13، ص31، شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1974م، ج2، ص324.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص242.

(4) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص586.

(5) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5 ص239.

(6) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص242.

أما موضع الخلاف في قراءة الآية بتخفيف النون وبالألف في "هذان" فهو راجع إلى معنى "إن" في الآية الكريمة وقد عدّ ابن خالويه ثلاثة أوجه لتعليل قراءة الآية بإن مخففة فقال: "هي" إن" المخففة من الثقيلة وقد زال عملها لأن "إن" إذا خففت أهملت، فصار ما بعدها مردودا إلى أصله في حكم المبتدأ والخبر، وذكر وجهها آخر وهو أن تكون إن هنا بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا" فتصير الآية: "ما هذان إلا ساحران، والوجه الثالث أن تكون إن بمعنى نعم"⁽¹⁾، وقد ذكر بيتا من الشعر لتأكيد "إن" بمعنى "نعم" وهو بيت ينسب لعبيد الله بن قيس الرقيات

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ بِالضُّحَى يَلْحَيْنِي وَالْوُمُهْنَةُ
وَيُقَلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتَ إِنَّهُ⁽²⁾.

الفرع الثاني: فتح همزة إن وكسرها.

"إن" من الأحرف المشبهة بالفعل والتي تعمل في الجملة الاسمية، فتصحب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، وتنفرع عنها "أن" مفتوحة الهمزة وأشهر معانيهما التوكيد⁽³⁾، وقد تأتي للتعليل أيضا، وإن كان في طياتها تأكيد مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: 208]

وبغض النظر عن معانيها في كلام العرب فإن سبب كسرها أو فتحها شيء آخر خارج عن معناها الذي تحمله فتفتح إذا أولت مع ما بعدها بمصدر⁽⁴⁾ وتكسر لعدة أسباب أشهرها:

1- أن تكون في موضع الابتداء.

(1) المصدر السابق، ص 243.

(2) أنظر ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، 2009م، ص 66.

(3) أنظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، ج 1، ص 135.

(4) أنظر شرح المفصل، ابن يعيش، ج 4، ص 529.

2- أو تكون جواباً للقسم.

3- أو بعد فعل مهمل يدخل لام الابتداء عليه.

وقد يجوز الوجهان الكسر والفتح إذا جاءت "إن" بعد إذا الفجائية، أو بعد القسم الخالي من اللام أو جاءت عقب فاء الجزاء⁽¹⁾، وقد قال سيبويه أن المفتوحة اسم وما عملت فيه صلة لها ولا تكون "إن" إلا مبتدأة⁽²⁾.

أما أهم فرق بين "أن" مفتوحة الهمزة والمكسورة فهو أن الكلام بعد المكسورة يكون تاماً، وأما بعد المفتوحة فلا يكون إلا ناقصاً⁽³⁾، وقد فرق الفراء بين مكسورة الهمزة والمفتوحة بالقول: "إن المكسورة مشبهة بالفعل والمفتوحة في موضع المصدر"⁽⁴⁾.

وبسبب هذا الخلاف الحاصل في همز "إن" وبسبب اشتراكهما في المعنى والوظيفة جاءت بعض القراءات المتواترة بفتح همزة "إن" وجاءت أخرى بكسرها ولكل قراءة تعليل ودليل ذكر أشهرها ابن خالويه في حجته عند الكلام على هذه المواضع من القرآن الكريم من ذلك.

قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:

171] اختلف القراء في همزة "وإن الله" بالفتح والكسر، فقرأها الكسائي وحده مكسورة الهمزة وقرأ الباقرن بالهمزة مفتوحة⁽⁵⁾، وقد علل ابن خالويه قراءة الكسر بأنها في موضع الابتداء، وأما قراءة الفتح فهي على عطف الجملة على قوله تعالى: "يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ"

(1) أنظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ج2، ص320-335.

(2) أنظر الكتاب، سيبويه، ج3، ص120.

(3) أنظر معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1420 هـ - 2000 م، ج1، ص294.

(4) المقتضب، المبرد، ج2، ص340.

(5) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص219-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص330.

"أي وبأن الله"⁽¹⁾، وقد قال بهذا القول الفراء فقد أرجع الكسر إلى الاستئناف، وأما الفتح فجعله في موضع الخفض معطوفا على النعمة تابعا لها⁽²⁾، وهو قول الزجاج أيضا في المسألة، لأنه أرجع الفتح إلى وقوع "أن" في موضع خفض والمعنى ويستبشرون "بأن الله لا يضيع أجر المؤمنين" وأما الكسر فعلى الاستئناف⁽³⁾.

وبنفس العلل قال النحاس⁽⁴⁾، وهو نفس قول أبي منصور الأزهري⁽⁵⁾، وهو نفس رأي أبي علي الفارسي⁽⁶⁾، ورأي ابن زنجلة⁽⁷⁾.

نلمح من طرف خفي وكأن في معنى الكسر -كسر همز إن- بداية كلام جديد مشعر بانفصال معنى الجملة الأولى عن الثانية، أي أن المؤمنين "يستبشرون بنعمة من الله وفضل"، هذا ما يستبشرون به والله لا يضيع أجر المؤمنين كلام جديد يشعر بفضل الله على عباده المؤمنين، أما قراءة الهمزة بالفتح فإنه مشعر بأن عدل الله وعدم إضاعته لأجر المؤمنين داخل في جملة ما يستبشر به المؤمنون من نعمة وفضل الله، ولا لحن لغويا ولا حرج شرعيا في إرادة المعنيين معا والله أعلم.

وقد أورد ابن خالويه عدة مواضع أخرى من القرآن الكريم الحجة فيها العطف والحجة والاستئناف منها "أنها إذا جاءت" من قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: 109] وكذلك "وأن الله مع المؤمنين"، من قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِن تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ

(1) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 116.

(2) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 1، ص 247.

(3) أنظر معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ج 1، ص 489.

(4) أنظر معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، معهد البحوث لعلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط 1، 1988م، ج 1، ص 509.

(5) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج 1، ص 281.

(6) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج 3، ص 99.

(7) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص 181.

لَكُمْ وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ وَلَنْ تُغْنِي عَنْكُمْ فِتْنَتِكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿﴾ [الأنفال: 19] ويدخل تحت ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿﴾ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿﴾ [مريم: 36] كل ذلك يحتاج له ابن خالويه بالعطف حال الفتح وبالاستئناف حال الكسر (1).

وتحت نفس الباب جاء قوله تعالى: ﴿﴾ وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿﴾ [طه: 119] فقد اختلف القراء في فتح همزة "إن" وكسرها، فقرأها بكسر الهمزة نافع وعاصم في رواية أبي بكر وقرأها بالفتح ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم (2). وقد ردّ ابن خالويه اختلافهم في فتح الهمزة وكسرها إلى معناها في الآية، فالحجة لمن فتحها أنها معطوفة على قوله تعالى "ألا تجوع"، فرد معنى الأخير على الأول، فناسب الفتح سياق الآية، أما حجة من كسر الهمزة فهو الاستئناف، أي ما قبل إن منفصل عما بعدها فبدأ بها الكلام الجديد فكسرها (3)، وسبب الفتح عند الفراء أنها في موضع نصب ففتحت، وقد تكون مفتوحة على نية الاستئناف أما حجة الكسر عنده فهي من وجهين إما أن تكون "إن" معطوفة على "إن لك ألا تجوع فيها"، فكما كانت هنا مكسورة الهمزة كذلك في "إنك لا تظمأ فيها"، والوجه الثاني أن تكون مستأنفة فتكسر بغير عطف (4).

أما النحاس فقد جعلها في حال الفتح اسما في موضع النصب... وأما الكسر فعنده على الاستئناف، أو على العطف على "أن لك" وهذا هو قول الفراء كما سبق أن قدمنا (5)، وأما أبو منصور الأزهري فقد ردّ الفتح والكسر على العطف فمن عطف على قوله تعالى: "ألا

(1) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 147، 170، 238.

(2) أنظر السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص 424-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص 463.

(3) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص 247.

(4) أنظر معاني القرآن، الفراء، ج 2، ص 194.

(5) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص 596.

تجوع فيها" فتح الهمزة ومن عطف على "إن لك" كسر الهمزة⁽¹⁾، وبنفس القول احتج أبو علي الفارسي⁽²⁾، وبنفس قول ابن خالويه احتج ابن زنجلة للفتح بالعطف وللكسر بالاستئناف⁽³⁾.

المطلب الثالث: حروف الخطاب والغيبة وأثرها على الاسم بعدها.

حروف الغيبة والخطاب هي حروف تدخل على الأفعال ليتغير المقصود بالفعل من الحاضر المخاطب إلى الغائب، ومن خلال هذا المطلب يمكن معرفة المواضع التي جاءت في كتاب الحجة والمسائل النحوية التي تحتها.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَتْ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوُا أَنَّهَمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَكَانَ صَفْحًا لَدُنَّ رَبِّنَا لَنَأَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: 149] حيث يظهر كيف تأثر الاسم "ربنا" بالفعل قبله "يرحمنا-ترحمنا" والذي قرئ بالياء على الغيبة وبالتاء على الخطاب، فلزم الياء الرفع في "ربنا" وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم: "لإن لم يرحمنا ربنا" ولزم تاء الخطاب النصب في "ربنا"، وهي قراءة الكسائي وحمزة: "لإن لم تغفر لنا ربنا"⁽⁴⁾.

حجة النصب في القراءة بتاء الخطاب في الفعل عند ابن خالويه هي أن التاء دليل على خطاب الله تعالى لأنه كالحاضر، والنصب في "ربنا" على إضمار ياء للنداء وأما حجة من قرأ بياء الغيبة ورفع "ربنا" فلأنه أخبر عن الله عز وجل وجعل "ربنا" فاعلا للفعل ونا المتصلة بالفعل في محل نصب مفعول به⁽⁵⁾.

(1) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج2، ص160.

(2) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج5، ص252.

(3) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص464.

(4) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، ص294-تحرير التيسير في القراءات العشر، محمد بن الجزري، ص378.

(5) أنظر الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، ص164.

وقد أرجع الفراء قراءة النصب إلى غرض الدعاء بل ورجحها بقوله: "والنصب أحب إليّ لأنها في مصحف عبد الله **"قالو ربنا لأن لم ترحمنا"**⁽¹⁾، وقال النحاس: إن النصب جاء على النداء وأن الرفع جاء بإعمال الفعل في فاعله⁽²⁾.

وبنفس قول ابن خالويه قال أبو منصور الأزهري، حيث أرجع النصب إلى الدعاء والنداء بيا وأما الرفع فبإعمال الفعل في فاعله⁽³⁾، وهو القول عند أبي علي الفارسي⁽⁴⁾، وابن زنجلة⁽⁵⁾.

(1) معاني القرآن، الفراء، ج1، ص393.

(2) أنظر إعراب القرآن، النحاس، ص323.

(3) أنظر معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ج1ص424.

(4) أنظر الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ج4، ص89.

(5) أنظر حجة القراءات، ابن زنجلة، ص296.

الجمعة

الحمد لله على عونه وامتنانه بإكمال بحث في علوم قرآنه والصلاة والسلام على أفصح القراء وأشهرهم سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قد تم بحمد الله إنجاز بحث في القراءات القرآنية وعلها من خلال التركيز على الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ودراسته وفق مستويات اللغة المعروفة وبيان طريقته في التعليل مع ذكر المسائل اللغوية الموجودة في هذه الآيات وإسناد كل قراءة إلى راويها من القراء السبعة وقد كان من النتائج مايلي:

- 1- الفرق بين الأحرف السبع والقراء السبع فرق واسع وليس أماً واحداً كما يتبادر إلى أذهان البعض.
- 2- كتاب الحجة لابن خالويه كتاب قيم جمع بين قوة العبارة وجزالتها، وشمولية المعنى مع اختصاره.
- 3- ابن خالويه التزم بما ألزم به نفسه في بداية كتابه حيث جاءت الحجة مختصرة إلى أبعد الحدود من دون إخلال بالمعنى أو إنقاص من المراد.
- 4- لم يذكر ابن خالويه القراءات بتوثيق أصحابها إلا في قليل من المواضع حين يتفرد أحد السبعة بالقراءة دون الآخرين.
- 5- جاءت الحجة خالية من المناقشات المطولة بل اكتفى ابن خالويه دائماً بذكر علل كل قراءة من دون ترجيح وجه على آخر إلا فيما ندر.
- 6- ابن خالويه عالم مطلع على أصول علم المنطق وطريقة الافتراض والتعليل.
- 7- ابن خالويه كثير التأليف محب للعلم جماعة لدرره
- 8- من نتائج هذا البحث أن ابن خالويه يعتمد على الرواية والقياس لكنه إلى الرواية أميل.
- 9- ابن خالويه عالم بالقراءات مسند لها وعلى الرغم من ذلك سجلنا خطأ في ذكر أوجه قراءة الآية الكريمة: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام: 137] وقد بينا علة ذلك في موضعه.

10- ابن خالويه لا يعيد تعليل المسألة بالتفصيل إلا مرات قليلة بل يشير إلى أنه علها في سابق مواضعه من الحجة وعند إعادتها يذكرها لطول العهد بها أو لزيادة فائدة فيها وقد يحيل إلى مواضع عينها وقد يكتفي بالقول قد سبق شرحه.

11- يعتل ابن خالويه كثيرا للمسألة بأصل اللغة أو الوجه الأفصح في العربية ومافيه لغتان.

12- على المستوى الصرفي قد يذكر ابن خالويه وزن الكلمة صراحة أو يشير إلى الوزن من خلال التمثيل له بألفاظ لها نفس حركاتها وهي أشهر منها.

13- يعتمد ابن خالويه في تعليل أوجه القراءة على أقوال علماء اللغة بشكل ملخص من دون الإحالة إليهم غالب الأحيان.

14- من خلال البحث يتبين أن أغلب أقوال ابن خالويه عن الفراء والزجاج من علماء اللغة المعروفين.

15- من خلال دراستي لكتاب الحجة تبين لي أن ابن خالويه عالم فذ محيط بمسائل النحو ودروب العربية الدقيقة وكذا القضايا اللغوية المختلفة.

16- ابن خالويه عالم حر الاختيار لا يلتزم بمذهب محدد ولا يتعصب لآخر بل يتبع ما اطمأنت إليه نفسه وأوصله إليه عقله.

التوصيات.

1- أوصي طلبة العلم والباحثين في الدراسات القرآنية بالاهتمام بابن خالويه كعالم فذ لم ينل حقه من التقدير ولم تتل مؤلفاته حقها من الدرس.

2- أوصي بإخراج مصنفات ابن خالويه الموجودة في شكل مخطوطات إلى النور لما لها من فائدة كبيرة في علوم القرآن الكريم.

3- أوصي دور النشر ومكتبات الطباعة بإخراج مؤلفات ابن خالويه من معاهد التحقيق إلى أيدي القراء لأنه يحزّ في نفس الباحث أن لا يستطيع الحصول على مرجع مهم له علاقة بالبحث وابن خالويه ألا وهو " البديع في القراءات الثمانية لابن خالويه " لأنه ليس منشورا

ولا مطبوعا إلا في العراق وبشكل حصري لديوان الوقف السني/ مركز البحوث والدراسات
الإسلامية بغداد.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأشعار

قائمة المصادر والمراجع

فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقمها	الآية
﴿ الفاتحة ﴾		
7	4	﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾
146	6	﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾
158	4	﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾
159	4	﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾
﴿ سورة البقرة ﴾		
59	-51 92	﴿ ثُمَّ أَخَذْتُمُ الْعِجْلَ ﴾
56	2	﴿ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾
118	3	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾
133	4	﴿ يَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ ﴾
108	6	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾
88	7	﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ ﴾
203	7	﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ ﴾
190	9	﴿ يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَذِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾
93	10	﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾
188	10	﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾
148	11	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا ﴾
128-127	13	﴿ ءَأَمِنَ السُّفَهَاءُ ۗ أَلَا ﴾
81	16	﴿ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَّحَتْ بِجَدَرَتُهُمْ ﴾

91	19	﴿ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾
242	37	﴿ فَلَمَّا قَسَمَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾
135	40	﴿ يَنْبَغِي إِسْرَائِيلَ ﴾
191	51	﴿ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾
63	58	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾
110	61	﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾
124	67	﴿ قَالُوا آتِنَّا زُورًا ﴾
166	74	﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾
192	85	﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسْكِرَىٰ تَقَدُّوهُمْ ﴾
195	90	﴿ بَغِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ ﴾
196	126	﴿ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأَتَّبِعُهُ فَبِلَا ﴾
265	143	﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾
154	148	﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُومٌ لَهَا ﴾
112	150	﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ ﴾
174	172	﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا ﴾
92	182	﴿ فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا ﴾
213	184	﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾
57	185	﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾
193	190	﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾
264	197	﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾
84	207	﴿ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾
227	217	﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

		﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَإِخْرَاجَ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ ﴾
221	219	﴿ وَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ ﴾
136	233	﴿ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾
223	240	﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَقَّاتُ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾
196	245	﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَلِّعُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾
260	254	﴿ مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمًا لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفِيعَةٌ ﴾
198	265	﴿ كَمَثَلِ جَنَّتٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ ﴾
198	280	﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾
256	282	﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾
149	283	﴿ الَّذِي أَوْثَقَ أَمَلْتَهُ ﴾
180	283	﴿ فَرِهْنِمْ مَقْبُوضَةٌ ﴾
﴿ سورة آل عمران ﴾		
85	3	﴿ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾
159	26	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ ﴾
159	26	﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ ﴾
86	27	﴿ إِلَّا أَنْ تَكْتَفُوا مِنْهُمْ ثِقَلًا ﴾
187	39	﴿ أَنْ اللَّهَ يَشْرِكَ بِحَبِيٍّ ﴾
135	66	﴿ هَتَأْتُمْ هَتُؤَاءَ ﴾
137	73	﴿ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾
137	73	﴿ وَلَا تَوَمَّنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾

89	75	﴿ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بَدِينَارٍ ﴾
59	81	﴿ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَلِكُمْ إِصْرِي ﴾
201	93	﴿ فَتَادَهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ ﴾
176	124	﴿ يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾
154	125	﴿ يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴾
215	154	﴿ قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ اللَّهُ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ ﴾
269	171	﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
184	176	﴿ وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ ﴾
187	179	﴿ حَتَّىٰ يَمِيرَ الْحَيِّثَ مِنَ الطَّيِّبِ ﴾
62	181	﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾
﴿ سورة النساء ﴾		
-37 227-226	1	﴿ وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾
92	3	﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
175	11	﴿ يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرَّمِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾
257	11	﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾
175	12	﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تُصَوِّتُ بِهَا أَوْلَادِي ﴾
122	18	﴿ قَالَ إِنِّي تَبْتُ الْفَنَنَ ﴾
155	19	﴿ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ﴾
198	19	﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا ﴾
156	24	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ﴾
156	25	﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾

172	31	﴿ وَنَدْخَلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا ﴾
199	37	﴿ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾
257	40	﴿ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضْعِفْهَا ﴾
256	47	﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾
64	56	﴿ نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ ﴾
232	66	﴿ وَلَوْ أَنَا كَذَّبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾
65-64	90	﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾
171	94	﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ ﴾
237	95	﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ﴾
192	104	﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾
228	127	﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ ﴾
60	155	﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾
226	162	﴿ لَكِنَّ الرَّاْسِحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾
﴿ سورة المائدة ﴾		
165	13	﴿ فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَنَسِيَةً ﴾
123	32	﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ﴾
192	89	﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ ﴾
214	95	﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾

109	116	﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾
﴿سورة الأنعام﴾		
176	8	﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾
93	10	﴿فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾
258	32	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾
93	35	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾
195	37	﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾
125	40	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾
225	54	﴿وَلِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾
254	55	﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾
199	63	﴿تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَبْجُنَا مِنْ هَذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾
95-94	76	﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكَوْكَبَ﴾
181	99	﴿أَنْظُرُوا إِلَىٰ ثَمْرِهِ إِذَا أَنشَرَهُ وَيَتَّوَعَّدُ فِي ذَٰلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾
93	109	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا﴾
270	109	﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
176	111	﴿وَلَوْ أَنَّا زَلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾
199	136	﴿فَقَالُوا هَذَا اللَّهُ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا﴾
-253 275-270	137	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾

256	139	﴿ وَإِنْ يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ﴾
200	141	﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُشْرِكُوا ﴾
197	160	﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾
﴿ سورة الأعراف ﴾		
216	32	﴿ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾
97	49	﴿ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ﴾
195	62	﴿ أُبَلِّغْكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحْ لَكُمْ ﴾
236	65	﴿ وَإِلَىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾
168	112	﴿ يَا تَوْكَّ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ﴾
127	113	﴿ قَالُوا إِنَّا لَنَآجِرًا ﴾
189	128	﴿ قَالَ سَنُقِيلُ آبَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ﴾
138	143	﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءً ﴾
255	146	﴿ وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ﴾
271	149	﴿ وَلَمَّا سَقَطَتْ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَئِنْ لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾
249	161	﴿ تَنْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾
193	163	﴿ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ﴾
196	170	﴿ وَالَّذِينَ يَمْسُكُونَ بِالْكِتَابِ ﴾
185	180	﴿ وَذُرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ﴾
201	193	﴿ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ﴾
170	201	﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا ﴾
﴿ الأنفال ﴾		

157	9	﴿ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَكِكَةِ مُرَدِّينَ ﴾
202	18	﴿ ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾
270	19	﴿ إِن تَسْتَفِينُوا فَمَا كَانَ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ وَإِن تَنْهَوْا فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِن تَعُدُّوا نَعْدُو لَنْ تُعْفَى عَنْكُمْ فَمِيتَكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
259	35	﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً ﴾
54	42	﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْنِنَا وَيُخَيَّرَ مَنْ حَيَّ عَن بَيْنِنَا ﴾
﴿ سورة التوبة ﴾		
117	30	﴿ يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾
114	37	﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾
91	40	﴿ ثَابِتٌ أَثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾
86	94	﴿ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾
88	94	﴿ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهَ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ﴾
90	109	﴿ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ فَأْتَاهَا بِيَدِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ﴾
63	117	﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾
201	123	﴿ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾
93	124	﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾
﴿ سورة يونس ﴾		
250	11	﴿ وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَفَضَحْنَا عَنْهُمْ آجُلَهُمْ ﴾
87	16	﴿ وَلَا أَدْرِيكُمْ يَوْمَ ﴾
217	23	﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾
194	35	﴿ أَمَّنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي ﴾

169	81	﴿ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ﴾
123	87	﴿ أَنْ تَبُوءَا ﴾
202	89	﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمْ فَاَسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
﴿ سورة هود ﴾		
173	41	﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَرِّبُوا مِرْسَاهَا ﴾
66	42	﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ، وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَبْنَئِ ارْكَب مَعَنَا ﴾
109	72	﴿ قَالَتْ يَوَيْلَئِي ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾
92	77	﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾
234	81	﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكِإً إِنَّهُ مُصِيبُهُمَا مَا أَصَابَهُمْ ﴾
﴿ سورة يوسف ﴾		
145	11	﴿ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ ﴾
112	14	﴿ قَالُوا لَيْنِ أَكَلَهُ الذِّمْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا الْخَاسِرُونَ ﴾
157	24	﴿ إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ﴾
87	43	﴿ يَتَأْتِيهَا أَمْلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾
179	62	﴿ وَقَالَ لِفَتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضْعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَا إِذَا انْقَلَبُوا إِلَى أَهْلِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾
254	108	﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾
﴿ سورة الرعد ﴾		
61	16	﴿ هل تستوي الظلمات ﴾
204	38	﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾
﴿ سورة إبراهيم ﴾		

212	2-1	﴿الرَّكْتَبُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾
254	3	﴿وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا أُولَئِكَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾
93	15	﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾
﴿سورة الحجر﴾		
195	21	﴿وَمَا نُنزِّلُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾
121	78	﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لظَالِمِينَ﴾
﴿النحل﴾		
200	68	﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾
﴿سورة الإسراء﴾		
265	8	﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ ۖ وَإِنْ عُدتُمُ عَدْنَا﴾
82	72	﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾
195	82	﴿وَنُنزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾
189	90	﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾
64	97	﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾
﴿سورة الكهف﴾		
180	10	﴿إِذْ أَوْىءَ الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّتْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾
252	47	﴿وَيَوْمَ نُسِفِ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾
248-247	71	﴿قَالَ أَخْرَقْنَاهَا تَغْرِيقَ أَهْلِهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾

167	74	﴿ قَالَ أَفَلَنْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا ﴾
59	77	﴿ اتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾
160	86	﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ وَجَدَهَا تَرْغُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ ﴾
214	88	﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَىٰ ۖ وَسَنُقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرٍ يُسْرًا ﴾
186	93	﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴾
137	96	﴿ ءَأَتُونِي زُبْرَ الْحَدِيدِ ۖ ﴾
﴿ مريم ﴾		
98	1	﴿ كهيعص ﴾
62-57	2	﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا ﴾
243	34	﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾
270	36	﴿ وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ۗ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴾
174	73	﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ﴾
115	74	﴿ وَكَرَّ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِءْيَا ﴾
﴿ سورة طه ﴾		
224	13	﴿ وَأَنَا آخَرَتُكَ فَاسْتَعِمْ لِمَا يُوحَىٰ ﴾
200	58	﴿ لَا تُخْلِفُهُ مَنُّنٌ وَلَا آتُكَ مَكَانًا سُوًى ﴾

186	61	﴿فَسَحِّتُمْ بِعَذَابٍ﴾
265	63	﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ﴾
169	69	﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾
59	96	﴿فَنَبَذْتَهَا﴾
159	114	﴿فَنَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ﴾
270	119	﴿وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾
﴿سورة الأنبياء﴾		
64	11	﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾
250	45	﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّعْءُ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾
257	48	﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾
196	88	﴿وكذلك ننجي المؤمنين﴾
﴿سورة الحج﴾		
123	17	﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالتَّصْرِيءِ وَالتَّجُوسِ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾
234-207	25	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَنكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَكَادِ يُظَلَمِ نُذُوقُهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾

202	31	﴿ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ ﴾
202 - 65	40	﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ لَآتَيْنَهُمْ آيَاتِنَا وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا فِيهَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾
﴿ سورة المؤمنون ﴾		
174	29	﴿ وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُّبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ ﴾
201-186	20	﴿ وَسَجَّادًا يُخْرِجُ مِنَ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتٌ بِالدَّهْنِ وَصَبِغٌ لِّلْأَكْلِينَ ﴾
﴿ سورة النور ﴾		
238	6	﴿ فَشَهِدَهُ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾
66	15	﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسِّنِّ كَرًا ﴾
237	31	﴿ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْوَالِدِ الَّذِي لَمْ يَطْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾
209	58	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَذِكرُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْعَوْرَاتُ ﴾
﴿ سورة الفرقان ﴾		
200	67	﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾

﴿ سورة الشعراء ﴾		
69	1	﴿ طسّر ﴾
169	37	﴿ يَا تُورِكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴾
169	46	﴿ فَأَلْقَى السَّحْرَةَ سَاجِدِينَ ﴾
163-161	56	﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ خَادِرُونَ ﴾
65-64	141	﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾
200	182	﴿ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ﴾
﴿ سورة النمل ﴾		
96	2	﴿ هُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾
55	21	﴿ أَوْ لِيَأْتِيَنَّ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴾
138	36	﴿ أَتُمَدُّونَ بِمَالٍ فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ خَيْرٌ ﴾
141	87	﴿ وَكُلُّ أُمَّةٍ دَخَرْنَا ﴾
﴿ سورة القصص ﴾		
147	23	﴿ حَتَّى يُصَدِّرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾
122	34	﴿ فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾
﴿ سورة العنكبوت ﴾		

218	52	﴿ وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾
﴿ سورة الروم ﴾		
259-257	10	﴿ ثُمَّ كَانَ عِقَابَ الَّذِينَ اسْتَوْأَى السُّوْأَى أَن كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾
199	45	﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ﴾
﴿ سورة لقمان ﴾		
178	18	﴿ وَلَا تُصْعِرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾
195	34	﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴾
﴿ سورة الأحزاب ﴾		
199	21	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾
196	37	﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾
﴿ سورة سبأ ﴾		
239	12	﴿ ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر ﴾
108-107	14	﴿ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِمْ إِلَّا دَابَّةٌ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَاتِهِمْ ﴾
250	17	﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكَافِرُ ﴾
197	19	﴿ فَقَالُوا رَبَّنَا بَعِدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ ﴾
189	20	﴿ وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

119	52	﴿ وَقَالُوا ءَامَنَّا بِهِ وَأَنَّى لَهُمُ التَّنَاطُشُ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴾
﴿ سورة فاطر ﴾		
59	26	﴿ وَأَخَذتِ الَّذِينَ ظُ
﴿ سورة يس ﴾		
70	2-1	﴿ يَسَ وَالْقُرْءَانَ الْحَكِيمِ ﴾
222	5	﴿ تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾
240	39	﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾
175	50	﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً ﴾
﴿ سورة الصافات ﴾		
65	3-1	﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا فَالزَّجْرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ﴾
243	6	﴿ إِنَّا زَيْنَبًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بَرِينَةَ الْكَوَاكِبِ ﴾
186	94	﴿ فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَرْفُوعُونَ ﴾
﴿ سورة الزمر ﴾		
166	22	﴿ فَوَيْلٌ لِلْقَلْبِيسَةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾
250	42	﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ ﴾
﴿ سورة غافر ﴾		

159	16	﴿ لَمِنَ الْمَلَكِ الْيَوْمِ ﴾
﴿ سورة فصلت ﴾		
251	19	﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾
109	44	﴿ أَعْجَبِي ﴾
﴿ سورة الشورى ﴾		
175	13	﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ﴾
195	28	﴿ وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ، وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ ﴾
﴿ سورة الدخان ﴾		
210	7	﴿ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾
200	47	﴿ خذوه فاعتلوه إلى سواء الجحيم ﴾
﴿ سورة الأحقاف ﴾		
252-251	16	﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ ﴾
251	25	﴿ فَأَصْبَحُوا لَا يَرَى إِلَّا مَسَكِنَهُمْ ﴾
﴿ سورة محمد ﴾		
64	20	﴿ لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ ﴾

162	15	﴿ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ﴾
﴿ سورة الذاريات ﴾		
65	1	﴿ والذاريات ذروا ﴾
﴿ سورة الطور ﴾		
263	23	﴿ يَنْزِعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْتِيمٌ ﴾
148	37	﴿ أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيِّطُونَ ﴾
﴿ سورة النجم ﴾		
93	17	﴿ مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى ﴾
117	22	
﴿ سورة الحديد ﴾		
252	8	﴿ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقُكُمُ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾
206	10	﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِ أَوْلِيَائِهِ وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾
138	23	﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾
﴿ سورة المجادلة ﴾		
200	11	﴿ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَاَنْشُرُوا ﴾
﴿ سورة الحشر ﴾		

176	21	﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ﴾
159	23	﴿الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ﴾
﴿سورة الممتحنة﴾		
196	10	﴿وَلَا تَتَّبِعُوا بَعْضَ الْكَافِرِ﴾
﴿سورة الملك﴾		
177	3	﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفْوُتٍ﴾
265	20	﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ لَآلٍ فِي عُرُورٍ﴾
﴿سورة القلم﴾		
185	51	﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَرْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾
﴿سورة المعارج﴾		
245	16	﴿نَزَاعَةٌ لِّلشَّوَى﴾
﴿سورة المزمل﴾		
139	6	﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً﴾
﴿سورة القيامة﴾		
140	1	﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾
183	7	﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصْرُ﴾

﴿ سورة المرسلات ﴾		
65	5	﴿ فَالْمُؤَقَّتِ ذِكْرًا ﴾
﴿ سورة النبأ ﴾		
163	23	﴿ لَيْثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا ﴾
202	25	﴿ إِلَّا حِمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴾
﴿ سورة النازعات ﴾		
164	11	﴿ أَوِ إِذَا كُنَّا عِظْمًا نَّخْرَةً ﴾
﴿ سورة التكوير ﴾		
189	6	﴿ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾
﴿ سورة الإنفطار ﴾		
159	19	﴿ يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾
﴿ سورة المطففين ﴾		
93	14	﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾
﴿ سورة الإنشقاق ﴾		
189	12	﴿ وَيَصِلَى سَعِيرًا ﴾
﴿ سورة الغاشية ﴾		

252	11	﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَغِيَةً ﴾
﴿ سورة الفجر ﴾		
201	3	﴿ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴾
138	21	﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكَّادًا ﴾
﴿ سورة البلد ﴾		
119	20	﴿ عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّوصَدَةٌ ﴾
﴿ سورة القدر ﴾		
176	4	﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ الْوَحْيَ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾
﴿ سورة العاديات ﴾		
65	1	﴿ وَالْعَدِيَّتِ ضَبْحًا ﴾
﴿ سورة الهمزة ﴾		
181	9	﴿ فِي عَمَدٍ مُّمَدَّدَةٍ ﴾
﴿ سورة المسد ﴾		
220	4	﴿ وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾
﴿ سورة الناس ﴾		
159	2	﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	المسلسل	الحديث
21	2419	((إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف.....))

فهرس الأشعار.

الصفحة	البيت
26	الجود طبعي ولكن ليس لي مال *** فكيف يبذل من بالقرض يحتال فهاك حظي فخذة اليوم تذكره *** إلى اتساعي فلي في الغيب آمال
58	ودونك الإدغام الكبير وقطبه *** أبو عمرو البصري في تحفلا
103	والهمز في النطق به تكلف *** فسهلوه تارة وحذفوا وأبدلوه حرف مد محضا *** ونقلوه للسكون رفضا
108	إِذَا دَبَبْتَ عَلَى الْمِنْسَاءِ مِنْ كِبَرٍ *** فَفَدَّ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهْوُ وَالْغَزَلُ
109	تطاللت فاستشرفته فعرفته *** فقلت له آنت زيد الأرناب
111	يا خاتم النبأ إنك مرسل *** بالحق خير هدى السبيل هداك
119	كم ساق من دار امرئ جيش *** إليك ناش القدر النئوش
183	لما أتاني ابن عمير راغبا *** أعطيته عيساء منها فبرق
204	ورأيت زوجك في الوغى *** متقلدا سيفا ورمحا
205	شراب ألبان وتمر وأقط
205	وعلفتها تبنا وماء باردا
227	أكر على الكتيبة لا أبالي *** أحتفي كان فيها أم سواه
227	إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم *** فقد خاب من يصلى بها وسعيرها
229	فاليوم قربت تهجوننا وتشتننا *** فاذهب فما بك والأيام من عجب
266	ويقلن شيب قد علا *** ك وقد كبرت فقلت إنه
267	بكر العواذل بالضحي *** يلحيني وألومهنه ويقلن شيب قد علا *** ك وقد كبرت فقلت إنه

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.
- إبراز المعاني من حرز الأمانى، لأبى القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسى المعروف بأبى شامة، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، (د.ت.ط).
- إتخاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطى، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م -1427هـ.
- الإتقان فى علوم القرآن، جلال الدين السيوطى، تحقيق وتعليق مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، ط1، 1429هـ -2008م.
- الأحرف السبعة للقرآن، الدانى أبو عمرو، تحقيق عبد المهيم طحان، مكتبة المنارة -مكة المكرمة، ط1، 1408هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسى، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجى بالقاهرة، ط1، 1418هـ -1998م.
- أسرار العربية، كمال الدين أبو سعيد الأنبارى، تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمى العربى، دمشق، (د.ت.ط).
- الأصول فى النحو، أبو بكر محمد بن السرى المعروف بابن السراج، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - مصر، ط1، 1430هـ -2009م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن خالويه، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مكتبة خانجى، ط1، 1992م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس، عناية خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ-2008م.
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1985م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.
- الإقناع في القراءات السبع، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَائِش، تحقيق عبد المجيد قطاش، دار الفكر، دمشق، ط1، 1403هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي -القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ط1، 1406 هـ -1982م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق جودة مبروك مجمد مبروك، مكتبة خانجي، القاهرة، (د.ت.ط)
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين بن محمد البضاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
- بحر العلوم، أبو الليث السمرقندي، تحقيق علي محمد معوض، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
- البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، (د.ت.ط).

- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك ابن الأثير، تحقيق صالح حسين العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى بابي الحلبي، ط1، 1384هـ-1965م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1987م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان-بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق أحمد محمد مفلاح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، ط1، 1421هـ-2000م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984هـ.
- التطبيق الصرفي، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت.ط).
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تحقيق اوتو تريزل، دار الكتاب العربي - بيروت، ط2، 1404هـ-1984م.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

- جمال القراء وكمال الإقراء، علي بن محمد علم الدين السخاوي، تحقيق حسينية البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، ط1 1408 هـ -1987م.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني - دمشق، ط1، 1427هـ -2006م.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 1418هـ -1997م.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط3، 1979م.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي -بشير جويجاي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1404 هـ -1984م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت.ط).
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية دمشق، 1981م.
- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو القاسم بن أحمد البغدادي ثم المصري ابن القاصح، راجعه علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط3، 1373 هـ -1954م.
- الشافية في علم التصريف، جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني ابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1995م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملوي، مراجعة حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1999م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ -1980م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1974م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1955م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري، المعروف بالوقاد، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء بن يعيش، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
- شرح المكودي على الألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، 2005م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1990م.
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف دنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط3، 1379هـ -1959م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر بن حماد الجوهري، مراجعة محمد محمد تامر، أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2009.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة ط1، ج3، ص122، رقم 2419.

- صفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415هـ.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996م.
- العميد في علم التجويد، محمود بن علي بسّة المصري، ت: محمد الصادق قمحاوي، دار العقيدة، الإسكندرية، ط1، 2004م.
- العين، الخليل ابن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، (د.ت.ط).
- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، تحقيق براجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، تحقق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ت.ط).
- فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات، محمد إبراهيم محمد سالم، دار البيان العربي - القاهرة، ط1، 1424هـ - 2003م.
- فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي، مروان العطية، محسن خراية، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، 1415هـ - 1995م.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، 2005م.
- القراءات وأثرها في علوم العربية، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط1، 1404هـ، 1984م.

- القرآن والأحرف السبعة، عليان شوكت محمد، دار الملك عبد العزيز، السعودية، عدد1، مج5، 1979م.
- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، تحقيق صالح عبد العظيم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي اليشكري المغربي، ت: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428 هـ - 2007م.
- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.
- كتاب فيه لغات القرآن، الفراء، ضبطه وصححه جابر بن عبد الله السريع، 1435هـ.
- الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، مكي ابن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1974م.
- الكناش في فني النحو والصرف، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيوبي، تحقيق رياض بن حسام الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1425هـ-2004م.
- الكنز في القراءات العشر، أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن المقرئ تاج الدين الواسطي، تحقيق خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط1، 1425هـ-2004م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي جمال الدين بن منظور، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

- لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية- بيروت، ط1، 1423هـ - 2002م.
- الملحمة في شرح الملحمة، محمد بن الحسن الصائغ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ، 2004م.
- اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
- اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط8، 1992م.
- متن الشاطبية، القاسم بن فيره أبو محمد الشاطبي، تحقيق محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط4، 1426هـ - 2005م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م.
- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد بن حمد الدوسري، دار الحضارة للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1429هـ - 2008م.
- المدخل إلى علوم القرآن الكريم، محمد فاروق النبهان، دار عالم القرآن، حلب، ط1، 1426هـ، 2005م.
- معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق مصطفى درويش، عوض بن محمد، دار المعارف، ط1، 1412هـ - 1991م.

- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، لبنان، ط1، 1408 هـ -1988م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م.
- معاني القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، معهد البحوث لعلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط1، 1988م.
- معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، (د.ت.ط)، ج2، ص107.
- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1420 هـ -2000 م.
- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم - دمشق، ط1، 1422 هـ - 2001م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الطيار التي قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، 1416 هـ - 1995م.
- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، محمد بن أبي المحاسن الكرمانى، تحقيق عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001م.
- المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق علي توفيق مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407 هـ -1987م.

- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، ط1، 1412هـ.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. - بيروت، 1415هـ-1994م.
- مقدمات في علم القراءات، محمد أحمد مفلح القضاة وأحمد خالد شكري ومحمد خالد منصور، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2001م.
- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر ويلييه / موجز في ياءات الإضافة بالسور، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشار الشافعي المصري، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1422 هـ - 2001 م.
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، ط1 1996.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرقاني، تحقيق فواز أحمد الزمرلي، دار الكتاب العربي، (د.ت.ط).
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، شمس الدين محمد بن الجزري، وضع الحواشي زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت.ط).

- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1373هـ-1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأة الإمام نافع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ-1995م.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى - دار الكتب العلمية، مصر، (د.ت.ط).
- النكت في القرآن الكريم، علي بن فضال القيرواني، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل - بيروت، ط1، 1417 هـ -1997م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم-عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ-1992م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، 1420هـ-2000م.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن محمد القاضي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط2، 1410هـ-1989م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت، (د.ت.ط).

الرسائل والأطروحات.

- ابن خالويه صرفيا، عبد الحميد حمد شحادة، رسالة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية، إشراف الدكتورة ندى عبد الرحمن الشايح، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، 2006م.
- الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية، أنجب غلام نبي غلام محمد، رسالة دكتوراه، إشراف د/ عبد الله درويش، كلية التربية للبنات بمكة، المملكة السعودية، 1989م.
- الإمامة والتقليل والفتح بين القراء السبعة، أحمد بدر عبد الكريم، رسالة دكتوراه إشراف بابكر أحمد، كلية الدراسات العليا، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية السودان، 2004م.
- الدلالة القرآنية عند ابن خالويه، عزة إبراهيم حماش، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، 2007م.
- المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، عبد الجواد، إيمان إياد إبراهيم، رسالة ماجستير، إشراف باسم عبد الرحمان صالح، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- ابن خالويه صرفيا، عبد الحميد حمد شحادة، رسالة دكتوراه في اللغة العربية، إشراف الدكتورة ندى عبد الرحمن الشايح، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، العراق، 2006.

الدوريات والمجلات.

- ابن خالويه اللغوي ونسبة كتاب الحجة إليه، عبد العال سالم مكرم، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-مكتب تنسيق التعريب، مج8، العدد1، 1971، ص510-515.

- آثار اللهجات العربية في القراءات السبع، مخلصين، (بحث مقدم لنيل درجة الأستاذية)، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والثقافة، جامعة مالانج الإسلامية، 2007م-2008م.
- التوجيه اللساني للقراءات السبع في (حجة ابن خالويه) تأليف محمد بن يحيى، صادر عن مجلة: "علوم اللغة العربية وآدابها"، كلية الآداب واللغات، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد8، 2015م، ص275-288.
- حسنين صلاح الدين صالح، "الهمزة دراسة صوتية تاريخية"، مقال في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عدد9، 1993م.
- حامد مصطفى الخولي، "الإمالة بين الفراء والصرفيين"، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، مصر، عدد10، 1990م.
- نسبة الحجة لابن خالويه لا تصح، الأستاذ محمد العابد الفاسي المغربي، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج8، العدد1، ص521.
- نسبة الحجة إلى ابن خالويه افتراء عليه، سعيد صبحي عبد المنعم، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، المجلد48، الجزء3-4، ص645-671.
- المراجعات على كتاب اعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تحقيق عبد الرحمان سليمان العثيمين، إبراهيم القرشي عثمان، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة الملك سعود الرياض، عالم الكتب، مج19، عدد2، 1998م.

فهرس الموضوعات

أ	مقدمة.
1	الفصل التمهيدي: نبذة عن القراء السبعة وترجمة ابن خالويه.
1	المبحث الأول: مفهوم القراءات.
1	المطلب الأول: تعريف القراءات لغة واصطلاحاً.
1	القراءات لغة.
1	القراءات في الاصطلاح.
2	الفرق بين القراءة والتلاوة.
3	المطلب الثاني: أركان القراءة الصحيحة.
7	المطلب الثالث: القراءة والرواية والطريق والوجه.
10	المبحث الثاني: نبذة عن القراء السبعة.
10	المطلب الأول: ترجمة القراء السبعة.
15	المطلب الثاني: رواية القراء السبعة.
21	المطلب الثالث: الأحرف السبعة والقراءات السبعة والفرق بينهما.
25	المبحث الثالث: ترجمة ابن خالويه.
25	المطلب الأول: ابن خالويه - اسمه - نسبه - سيرته.
25	الفرع الأول: اسمه ونسبه.
26	الفرع الثاني: مولده ورحلاته.
27	الفرع الثالث: شيوخه وتلاميذه.
29	المطلب الثاني: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
30	المطلب الثالث: مؤلفاته.
33	المبحث الرابع: التعريف بكتاب الحجة في القراءات السبع.
33	المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.
33	الفرع الأول: اسم الكتاب.

34	الفرع الثاني: نسبة كتاب الحجة لابن خالويه.
38	الفرع الثالث: نقد الأدلة والحجج.
42	المطلب الثاني: منهج ابن خالويه في الحجة.
43	المطلب الثالث: مقارنة كتاب الحجة لابن خالويه مع كتاب الحجة لأبي علي الفارسي.
43	الفرع الأول: التعريف بأبي علي الفارسي اسمه ونسبه.
43	الفرع الثاني: التعريف بكتاب الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي.
44	الفرع الثالث: مقارنة بين منهج ابن خالويه وأبي علي الفارسي في حجتهما.
46	الفصل الثاني: المستوى الصوتي.
47	المبحث الأول الإدغام.
47	المطلب الأول: مفهوم الإدغام وأنواعه.
47	الفرع الأول الإدغام لغة.
48	الفرع الثاني الإدغام اصطلاحاً.
51	الفرع الثالث: أنواع الإدغام.
54	المطلب الثاني: الإدغام في كتاب الحجة.
54	الفرع الأول: إدغام المتماثلين.
59	الفرع الثاني: إدغام المتقاربين.
70	الفرع الثالث: مسألة الإدغام بين العربية والقرآن.
74	المبحث الثاني الإمالة.
74	المطلب الأول: مفهوم الإمالة وأقسامها.
74	الفرع الأول: الإمالة لغة واصطلاحاً.
75	الفرع الثاني: أسباب وموانع الإمالة.
79	الفرع الثالث: أقسام الإمالة وحكمها.
81	المطلب الثاني: علل الإمالة في كتاب الحجة.
81	الفرع الأول: ما يرجع سبب الإمالة فيه إلى الياء.

88	الفرع الثاني: ما يرجع سبب الإمالة فيه إلى غير الياء.
99	الفرع الثالث: حجج الفتح والإمالة عند ابن خالويه.
101	المبحث الثالث: الهمز والتخفيف.
101	المطلب الأول: مفهوم الهمز وأنواع تخفيف الهمزة.
101	الفرع الأول: مفهوم الهمز.
103	الفرع الثاني: طرق تخفيف الهمزة عند اللغويين.
108	المطلب الثاني: الهمز والتخفيف في كتاب الحجة.
108	الفرع الأول: تخفيف الهمزة بإبدالها.
121	الفرع الثاني: تخفيف الهمزة بحذفها أو نقل حركتها.
126	الفرع الثالث: تخفيف الهمزة بتسهيلها بين بين.
130	المبحث الرابع: المد والقصر.
130	المطلب الأول: المد بين العربية والقراءات.
130	الفرع الأول: تعريف المد لغة واصطلاحاً.
132	الفرع الثاني: شروط المد وأقسامه.
133	المطلب الثاني: علل المد في كتاب الحجة.
134	الفرع الأول: مدّ حرف لحرف (المدّ المنفصل والمدّ المتصل).
136	الفرع الثاني: المد والقصر لأجل المعنى المشترك للكلمة.
141	الفرع الثالث: المد لأجل اشتقاقات الكلمة.
141	الفرع الرابع: المد عند ابن خالويه في الحجة.
142	المبحث الخامس الرّوم والإشمام.
142	المطلب الأول مفهوم الرّوم والإشمام.
142	الفرع الأول: مفهوم الرّوم.
143	الفرع الثاني: مفهوم الإشمام.
144	الفرع الثالث: الفرق بين الرّوم والإشمام.
144	أولاً: الفرق بين الرّوم والإشمام.

144	ثانيا: شروط الروم والإشمام وأسبابه.
145	ثالثا: أقسام الإشمام في عرف القراء.
145	المطلب الثاني: الروم والإشمام في كتاب الحجة.
146	الفرع الأول: إشمام حرف في حرف.
148	الفرع الثاني: إشمام حركة بحركة.
149	الفرع الثالث: الروم والإشمام عند ابن خالويه.
151	الفصل الثالث: المستوى الصرفي.
153	المبحث الأول: الأسماء.
153	المطلب الأول: التبادل بين اسم الفاعل واسم المفعول.
158	المطلب الثاني: اختلاف القراء بين صيغتي "فَعِل" و "فَاعِل".
165	المطلب الثالث: التبادل في فاعلة وفعية.
168	المطلب الرابع: التبادل بين فاعل وفَعَال.
169	المطلب الخامس: التبادل بين فاعل والمصدر.
171	المطلب السادس: التبادل بين مُفَعَل ومَفْعَل.
173	المطلب السابع: التبادل بين مُفَعِل ومَفْعِل.
176	المطلب الثامن: التبادل بين تَفَاعَل وتَفَعَّل.
177	المطلب التاسع: التبادل بين صيغ جموع القلة وجموع الكثرة.
182	المبحث الثاني: صيغ الأفعال.
182	المطلب الأول: التبادل بين صيغ الثلاثي التبادل بين فَعَل وفَعِل.
183	المطلب الثاني: التبادل بين الثلاثي ومزيده.
183	الفرع الأول: التبادل بين فَعَل وأفْعَل.
185	الفرع الثاني: التبادل فَعَل وفَعَّل.
188	الفرع الثالث: التبادل بين "فَاعِل" و "فَعَل".
191	الفرع الرابع: التبادل بين فعل وافتعل.
193	المطلب الثالث: التبادل بين صيغ الثلاثي المزيد.

193	الفرع الأول: التبادل بين صيغ المزيد الثلاثي بين فَعَلْ وأَفْعَلْ.
195	الفرع الثاني: التبادل بين فاعل وفَعَلْ.
196	المبحث الثالث: اختلاف اللغات في ألفاظ القرآن.
196	المطلب الأول: بين الفتح والضم.
197	المطلب الثاني: بين الضم والكسر.
198	المطلب الثالث: بين الفتح والكسر.
199	المطلب الرابع: بين التشديد والتخفيف.
201	الفصل الرابع: المستوى النحوي في كتاب الحجة.
201	المبحث الأول: الأسماء.
201	المطلب الأول: المبتدأ.
201	الفرع الأول: الاسم بين العطف والاستئناف.
204	الفرع الثاني: الاسم بين المبتدأ والمفعول به.
206	الفرع الثالث: الاسم بين المبتدأ والبدل والنعت وبين البدل والمضاف إليه.
211	الفرع الرابع: الاسم بين المبتدأ وموضع الحال.
212	الفرع الخامس: بين المبتدأ والتأكيد "بكل".
213	المطلب الثاني: الخبر.
213	الفرع الأول: الاسم بين الخبر والحال.
216	الفرع الثاني: الاسم بين الخبر والبدل والمفعول.
217	الفرع الثالث: الاسم بين الخبر والمفعول به.
219	الفرع الرابع: بين الخبر والمصدر.
221	الفرع الخامس: فتح وكسر همزة الضمير "أنا".
223	الفرع السادس: العطف على الضمير المجرور.
227	المطلب الثالث: الاسم المستثنى.
227	الفرع الأول: الاستثناء ب "إلا".
231	الفرع الثاني: الاستثناء بغير.

234	المطلب الرابع: المفعول به والبدل.
234	الفرع الأول: الاسم بين المفعول به والمبتدأ والخبر.
236	الفرع الثاني: الاسم بين المفعول به والمبتدأ.
238	الفرع الثالث: الاسم بين الفاعل والمفعول به.
239	الفرع الرابع: الاسم بين البدل والمصدر وبين البدل والحال.
242	المبحث الثاني: الأفعال.
242	المطلب الأول: الأفعال التامة.
242	الفرع الأول: الفعل بين البناء للمفعول والبناء للمعلوم.
249	الفرع الثاني: الفعل بين التذكير والتأنيث.
251	المطلب الثاني: الأفعال الناقصة.
251	الفرع الأول: كان بين التمام والنقص.
253	الفرع الثاني: خبر كان بين التقديم والتأخير.
255	المبحث الثالث: الحروف.
255	المطلب الأول: "لا" بين النفي والإهمال والعمل عمل ليس.
255	الفرع الأول: الاسم بعد "لا" بين الرفع والنصب - لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة.
257	الفرع الثاني: بعد "لا" بين الرفع والنصب - لا لغو فيها ولا تأثيم -.
260	المطلب الثاني: إن وأخواتها.
260	الفرع الأول: "إن" بين الإهمال والإعمال وبين الخفة والثقل.
262	الفرع الثاني: فتح همزة إن وكسرها.
266	المطلب الثالث: حروف الخطاب والغيبة وأثرها على الاسم بعدها.
268	الخاتمة
273	فهرس الآيات القرآنية.
294	فهرس الأحاديث والآثار
294	فهرس الأشعار
295	فهرس المصادر والمراجع.

المخلص

تناولت الأطروحة التي بين أيدينا كتاب: "الحجة في القراءات السبع لابن خالويه" بالدراسة اللغوية وفق مستويات الدرس المعروفة وتتجلى أهداف البحث في السعي للكشف على أثر ابن خالويه في توجيه القراءات السبعة، والوقوف على مدى اتساع اللغة العربية من خلال ألفاظ القرآن الكريم وقراءاتها المختلفة، ومن ثمّ الكشف عن العديد من المسائل الصوتية والصرفية، والنحوية وتقديم دراسة معمقة لها وفق خطة منهجية تعتمد على المنهج التحليلي والمقارن، لإظهار مكانة ابن خالويه العلمية بين أقرانه ومن سبقوه من علماء توجيه القراءات المشهورين إضافة إلى توثيق القراءات القرآنية محل الدراسة وعزوها إلى أصحابها من القراء السبع، مع محاولة عقد مقارنات بين أقوال ابن خالويه وغيره من العلماء لإظهار سعة الاطلاع ودقة العبارات التي يتميز بها ابن خالويه عن غيره، في هذا الباب من العلم.

وقد تناولت الأطروحة محل الدراسة معظم المسائل الصوتية والصرفية والنحوية في كتاب الحجة لابن خالويه وتوصّلت الدراسة لنتائج أهمها:

أن ابن خالويه عالم فذ، دقيق العبارة على بساطتها، واسع الإطلاع محيط بمسائل علم توجيه القراءات، حر في اختياراته يعتمد كل وسائل التعليل اللغوي سواء بالقرآن أم السنة أم أشعار العرب، لتظهر بذلك قيمته بين أقرانه من العلماء.

The Argument in the Seven Readings of Ibn Khalawayh -Documentary linguistic study-

Abstract

The thesis at hand addressed the book “The Argument in the Seven Readings of Ibn Khalawayh,” in terms of linguistic study according to the known levels of the lesson. This research aims to reveal Ibn Khalawayh’s effect in monitoring the seven readings and determine the extent of the Arabic language sophistication through the language of the Holy Koran and its various readings. The study will then uncover several phonological, morphological, and grammatical issues and present an in-depth study in accordance with a methodological plan based on an analytical and comparative approach to demonstrate Ibn Khalawayh's scientific status among his peers and predecessors, as well as document and attribute the Koranic readings in question to the seven readers. This research will also draw comparisons between the words of Ibn Khalawayh and other scholars to show the extent of knowledge and accuracy that distinguish Ibn Khalawayh in this field of science. The thesis understudy tackled most of the phonological, morphological, and grammatical issues in the book “The Argument” by Ibn Khalawayh. The study concluded several results, the most important of which are: Ibn Khalawayh is a great scholar, precise in the simplicity of the phrase. He is of great knowledge and familiar with the issues of the science of readings’ monitoring, free in his choices, and adopts all means of linguistic reasoning, whether from the Qur'an or Sunnah, or the poetry of Arabs, thus showing his value among his scholar peers.